

كتاب المدرس

شمس البرطلي

تأليف

الشيخ محمد على المدرس الافغاني

الجزء الثالث

انتشارات علامه
قم خیابان حضرتی



مَكْتَبَةُ

لِسَانُ الْأَرَبِ

www.lisanarb.com

كتاب المدرس

مشروع أسطوري

لعبة الاسلام والمسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثالث

الطبعة الرابعة

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

مطبعة النعيمان — النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآل
الطيبين الطاهرين وللعن الدائم على اعدائهم اجمعين من الان الى قيام
يوم الدين ، اما بعد فيقول العبد المذنب الفاني المحتاج الى رحمة ربه
الغنى محمد على بن مراد على المدعو بالدرس الافتانى هذا هو الجزء
الثالث من كتابنا المسمى بـ « مكررات المدرس » في شرح البهجة المرضية
اسئل الله العزيز القدير ان يوفقني لاتمامه انه على كل شيء قادر
وبالاجابة جدير .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« هذا باب اعمال المصدر وفيه اعمال اسمه) »

ونحن ننقل بعض الاقوال في الفرق بينهما وان يلزم من ذلك التكرار
والاعادة لان الاعادة في بعض المسائل قد لا تخلو عن الفائدة .

قال بعض المحققين في مقام الفرق ! اعلم ان المصدر لابد ان يشتمل
على حروف فعله ; الاصلية والزيادة ؛ جميعا اما يتساوى مثل تغافل
تغافلا وتصدق تصدق ، واما بزيادة مثل اكرم اكراما وزلزل زلزلة وانه
لا ينقص فيه من حروف فعله شيء الا ان يحذف لعنة تصريفية ، ثم
تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور نحو
اقام اقامة ووعد وعدة ، وتارة يحذف لا لعلة تصريفية ولكن منه
معنا نحو قاتل قاتلا ونازلته نزاله والاصل فيما قيatalا وزيزالا ، فان
نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص
ولم يكن الناقص منويا كان اسم مصدر نحو اعطي عطاء وتوضأ وضوء
وتكلم كلاما واجاب جوابا واطاع طاعة انتهى .

وقال بعض آخر : المراد باسم المصدر مساوى المصدر في الدلالة
على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرها من بعض ما في فعله دون تعويض
كماء فإنه مساوا لاعطاء معنى ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة
في اول فعله وهو خال منها لفظا وتقديرها ولم يعوض عنها شيء انتهى .
وقال المحقق الاول أيضا : اعلم ان العلماء يختلفون فيما يدل عليه
اسم المصدر ، فقال قوم هو دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر

وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدا ، وقال قسوم اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث فيكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفين انتهى .

وقال بعض آخر : مدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة دلالته على المصدر انتهى . وهذا عبارة اخرى عما تقدمه .

وقال بعض آخر : الاسم الدال على مجرد الحدث ان كار علماء كفار وحماد للنهرة والمحمدة او كمضرب ومقتل ، او متجاوزا فجعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كفسل ووضوء فانهما بزنة القرب والدخول في قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر والا فمصدر انتهى .

وقال بعض آخر : الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا : يعجبني ضرب زيد عمرا ; فيكون مدلوله معنى ، وسموا ما يعبر به عنه مصدرًا بجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسبح به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت س ب ح) بل المعنى المعتبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتزييه انتهى .

^١ وقويب منه بل عينه ما في حاشية ملا محسن عند قوله اسم الحدث

وهو ان كان علما كفجار للفجرة او بعيم كالحمدة او على زنة مصادر الثاني وهو لغيره نحو اغتسل غسلا واتوضأه وضوء فاسم مصدر والا فمصدر كالضرب والاكرام فقال المعشى اى او كان على زنة مصدر من سادره الثاني وال الحال ان هذا المصدر اسم مصدر غير الثاني كما في قوله اغتسل غسلا فان الفعل بالضم اسم مصدر اغتسل الذي هو غير الثاني فان مصدره الاغتسال وكذا في قوله اتواها وضوء فان الوضوء بالضم اسم للتوضوء الذي هو مصدر اتوضا وضوء الذي هو غير الثاني المجرد بل هو الثاني المزيد فيه من باب التفعيل فاسم المصدر هو اسم الحدث الذي يكون في المصدر اى اسم الافعال المخصوصة التي تحصل في مثل الاغتسال والتوضوء انتهى .

وهذا الاخير من الاقوال هو الجدير بالاقبول واما بقية الاقوال فاما ان يرجع اليه بنوع من التوجيه او تعريف لها بال خاصة والقول الآتي أيضا من هذا القبيل اذا عرفت ذلك فلننعد الى ما نحن بصدده .
 (بفعله المصدر الحق في العمل) متعديا كان فعله او لازما (سواء كان مضافا وهو اكثر) استعمالا لانه متفق عليه وسيأتي مثاله ومثال قاليه (او) كان (بمردا) عن الاضافة واللام (منونا وهو اقرب) واكثر استعمالا من تاليه لانه اشبه بالفعل لكونه نكرة ، (او) كان (مع ال وهو اندر) من سابقه لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه ، والحاصل ان اعمال المضاف اكثر من اعمال المنون واعمال المنون اكثرا من اعمال المعرف باللام وانما كان اعمال المعرف نادرا لانه عند العمل مقدر بعرف مصدري مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف فعل المعرف المصدري مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن

جود ذلك على ندرة فرقاً بين شيء وبين المقدر به (ثم انه لا يعمل مطلقاً بل) ي العمل (ان كان غير مضر) اي ان لم يكن ضميراً راجعاً الى مصدر (ولا محدود) اي ان لم يكن محدوداً دالاً على عدد (ولا جموع) اي ان لم يكن جموعاً (وكان فعل مع ان المصدرية او مع ما المصدرية يحل محله) لانه اذا لم يحل الفعل مع احدهما عامله يكون بمعنى الثبوت اي يدل على مجرد المحدث بلا اعتبار تعلقه بأحد صدورها او وقوعاً وبلا اعتبار زمان فيه فهو حينئذ بعيد عن الفعل غاية البعد ، فلذا لا ي العمل لأن عامله كان يسبب شبهته باسم الفاعل واسم المفعول المشابهين لل فعل والشبة بالواسطة ضعيفة ، ولذا جعلوا عمل المصدر المعرف ضعيفاً بعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه بل منع بعضهم عامله حينئذ لما ذكر ، وهذا بخلاف ما اذا صح حلول الفعل مع احدهما عامله فانه حينئذ يدل على الزمان الماضي او الاستقبال ان صح حلول الفعل مع : ان : وعلى الزمان الحال ان صح حلول الفعل مع ، ما ، فيقوى بذلك شبهته بالفعل غير العمل ، وانما لم يشترط هذا الحلول في عمل اسم الفاعل لأن له مشابهة بالمضارع لفظاً باعتبار الحركات والسكنات كما يأتي في بابه فاغتست تلك المشابهة عن شرط العمل ، والمصدر ليس له هذه الشبة (نحو : ولو لا دفع الله الناس) فهذا مثال للمصدر المضاف ، فاضيف الدفع الى فاعله وهو الله وعمل النصب في المفعول وهو الناس ، وقد يضاف الى المفعول كما يأتي بعيد هذا ، نحو (او اطعم في يوم ذي مسغبة) يتيمها (مثال للمصدر) المجرد المثون ، فاطعام مصدر مجرد مثون حذف فاعله بل لا يقدر

له فاعل اصلا وان قيل لا يمحض الفاعل اصلا وسيأتي وجهه عن قريب وعمل النصب في المفعول وهو يتبعما والتقدير او اطعامه يتبعما ، ونحو قول الشاعر :

ضعف النكارة اعدائه يخال الفرار يراخي الاجل

مثال المصدر المعرف ، فالنكارة مصدر معرف وفاعله ممحض وعمل النصب في المفعول وهو اعدائه ، قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاماً في فاعل او مفعول سريعاً بل قد جاء عاماً لا بحرف اليمين نحو قوله تعالى لا يعبد الله الجهر بالسواء ، (بخلاف المضرور) اي بخلاف ما اذا كان المصدر ضميراً راجعاً الى المصدر (نحو ، من برلك المسئل حسن وهو المحسن قبيح) . الشاهد في هو المحسن فلا يعدل هو الراجع الى الضرب ، فقولنا هو المحسن بنسب المحسن مجرد فرض لا انه مستعمل ولا يعمل الضمير فانه تناقض نحن ، اذ لو كان مستعملاً لللزم ان يكون الضمير عاماً فكيف يمكن ان يقال ، ان الضمير لا يعمل هذا ولكن قال في المغني في بحث زيادة الباء ان الفارسي والرماني اجازا من ورد بزيادة حسن وهو بعمر وقبيح بان يتعلق الجار بضمير المصدر واجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقاً (و) بخلاف (المحدود) اي بخلاف ما اذا كان المصدر دالاً على عدد من الوحدة او غيرها (نحو عجبت من ضربتك زيداً) هذا المثال مثل هو المحسن حرفاً بحرف فلا تغفل ، ولعلكم ان منع التاء انما هو فيما لم يكن بناء المصدر العام مع التاء والا فلا يمنع عن العمل لانه حينئذ ليس للتتجدد كبرحة ورغبة ورهبة فان الدلالة على

الوحدة فيها بالوصف كما سيجيء في آخر باب ابنية المصادر عند قوله :
 في غير ذي الثالث بالتاء المربوطة وشذ فيه هيئة الخامسة
 وهذه المصادر يعمل كالعاري من التاء (وشذ) عمل المصدر لمحدود في قوله :
 (يجافي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفية الملا نفس راكب)
 فعمل الضربة في الملا ونسبة على المفعولية شاذ ، وأما نفس راكب
 فهو مفعول ليجافي والضمير في به راجع إلى الماء ، والجلد بفتح الجيم
 وسيكون اللام الحازم ، والملا في الأصل الصحراه والمراد منه هنا تراب
 الصحراه بجازا وحاصل المعنى أن : هذا المسافر الحازم العاقل عدل عن
 الموضوع وتيتم وسقى بذلك الماء راكبا معه كاد يموت من العطش فاحيا به
 نفس ذاك الراكب العطشان (و) بخلاف (المجموع) اي بخلاف المصدر
 اذا كان جمعا او تثنية فإنه لا يعمل حينئذ لضعف شバنته بالفعل لأن
 التثنية والجمع من خواص الاسماء (وشذ) عمل المصدر المجموع في
 قولهم (تركته بملائحة البقر اولادها) فعمل الملائحة (وهو جمع
 ملائحة مصدر ميمي) فنصب الاولاد على المفعولية والبقر فاعله وقيل لا يعمل
 المصدر ايضا اذا كان مؤخر الانه كما تقدم انقا مؤل عند العمل بحرف مصدرى
 والفعل والحرف المصدرى موصول حرفي كما تقدم في باب الموصولات ومعمول
 الصله لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشى المترتب الاجزاء
 عليه ولكن الا ظهر انه جائز اذا كان ظرف او شبهه قال الله تعالى فلما
 بلغ معه السعى ولا تأخذكم بهما رافعة ورحمة ومثل هذا في الكلام كثير
 والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به من ان
 الظرف ما يكفيه رائحة من الفعل لأن له شأننا ليس لغيره لتنزله من
 الشى منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف

ما لم يتسع في غيرها وقال بعضهم انه لا يعمل ايضا اذا كان مخدوفا كما اشرنا اليه في شرح المطول في الديباجه فراجع .

(ولاسم مصدر وهو الاسم الدال على الحدث غير الجاري على الفعل)

وهو ثلاثة اقسامه :

الاول : ان يكون علما كما تقدم في آخر باب العلم في قوله :

ومثله برة المبرة كذا فجار علم للفجرة

الثاني : ان يكون ميميا اي يكون في اوله ميمما زائدة كالمحمدة والمرتبة والمسفحة ومصاب .

والثالث : مالا يكون علما ولا ميميا وهو المراد بقوله (ان كان غير علم ولا ميمي) وفيه خلاف ولذا قال (عمل عند الكوفيين والبغداديين) لا عند غيرهم (نحو) قول الشاعر :

اكفرا بعد رد الموت عنى (وبعد عطائك الماء الرتاع)

فعطائك اسم مصدر غير علم ولا ميمي اضيف الى فاعله وعمل النصب في المأة وهو مفعوله الثاني ومفعوله الاول مخدوف ، اي عطائك ايام المأة ورغم بعضهم ان عطاء مصدر اصله اعطاء حذف همزة باب الافعال تخفيضا فلا شاهد فيه ، وقال البصريون : ان هذا القسم لا يعمل لأن اصل وضعه لغير الحدث

فالفضل موضوع لما يقتضي به وما يتوضأ به والعطاء لما يعطي ثم استعمل في

الحدث : انتهى (فان كان) اسم المصدر (علما الوضوء كسبحان للتسبيح وفجار وحمد للفجرة والحمدة) ويصار للميسرة وبرة للمبرة (فلا عمل له بالاجماع او) كان اسم المصدر (ميمما كالمصدر) يعمل (بالاجماع نحو) قول الشاعر .

أظلم ان مصابكم رجال اهدى السلام تحية ظلم
فمصاب مصدر ميمي مضاد الى فاعله ورجالا مفعوله فعمل فيما بالاجماع

كل مصدر (وبمقدار جره اي المصدر معموله (الذى) اضيف المصدر له) (كمل بمنصب عمله) اي عمل المصدر (ان اضيف الى الفاعل وهو الاكثر) لكون الفاعل حينئذ متصلا بعامله كما هو مقتضى الفاعلية لشدة اتصال الفاعل بعامله معنى فاتصل به لفظاً (كمنع ذي غنى حقوقاً شيئاً) : فاكمل عمل المنع بعد جره المضاف اليه اعني ذي بمنصب حقوقاً ، او كمل برفع عمله) اي المصدر (ان اضيف الى المفعول وهو) اي الاضافة الى المفعول (كثير ان لم يذكر الفاعل لأنه لا يلزم حينئذ خلاف الاصل اعني تأثير الفاعل عن المفعول لفظاً نحو (لا يسام الانسان من دعاء الخير) فاكمل عمل دعاء بعد جره المضاف اليه اعني الخير برفع الفاعل المذدوف ، (و) هو اي الاضافة الى المفعول (قليل ان ذكر) الفاعل (نحو بذل مجهود مقل زين) فاكمل عمل بذل بعد جره المضاف اليه برفع فاعله المذكور اعني مقل ، والمراد من المجهود ما يكتسبه الانسان بكمال المشقة ثم يعطيه للمحتاج مع كون الانسان محتاجاً اليه : ويؤتون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ، والوجه في قلته لزوم خلاف الاصل المذكور (و) لـذا (خصه بعضهم بالشعر ، ورد بقوله تعالى وله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً) فاكمل عمل حج بعد جره المضاف اليه برفع فاعله المذكور اعني من استطاع ، وقيل : من : ليس فاعلاً لحج بل هو بذل من الناس وقيل انه مبتدء والخbir مذدوف اي من استطاع منهم فعليه ذلك فعلى هذين القولين لا شاهد في الآية وإنما لم يلزم ذكر الفاعل لا مظيرا ولا مضمرا فيما لم يذكر لأن النسبة الى فاعل ما غير مأمور في مفهومه فلا

يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة .

هنا (تتمة) (وقد يضاف) المصدر (إلى الظرف توسعًا فيعمل فيما بعده) أي فيما بعد الظرف (الرفع) في الفاعل (والنصب) في المفعول (كحب يوم عاقل لهوا صبي) فاضيف حب إلى يوم توسعًا فيعمل الرفع في عاقل على الفاعلية وعمل النصب في لهوا على المفعولية وصبي خبر لحب أصله بضم الياء فحذف الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين التثنين بعد حذف الضمة لشتمها على الياء فصار التثنين تابعاً لحركة الباء اعني الفتحة .
 (وجر ما يتبع ما جر) اي اجرر الاسم الذي هو تابع للاسم الذي هو مجرور باضافة المصدر إليه (مراعاة للفظ نحو ! عجبت من ضرب زيد الظرف) فجر الظرف لمراعاة لفظ زيد لأنه مجرور لفظاً وإن كان مرفوعاً عملاً لأنه فاعل الضرب .

(ومن راعي في الاتباع الم محل فرفع تابع الفاعل ونصب تابع المفعول المجرورين لفظاً فحسن فعله كقوله : مشى البلوك عليها الميل الفضل) فروعى في اتباع الفضل وهو صفة البلوك الم محل فرفع مراعاة لمحل البلوك لأنه فاعل مشى ، (و) نحو (قوله مخافة الإفلاس والليسان) فروعى في الليان المعطوف على الإفلاس الم محل فنصب مراعاة لمحل الإفلاس لأنه مفعول المخافة .

هنا (تتمة) يجوز في تابع المفعول المجرور) باضافة المصدر إليه (اذا حذف الفاعل) لكون المصدر مصدرًا للمبني للمفعول (مع ما ذكر) من جواز الجرا والنصب في تابع المفعول (الرفع على تقدير المصدر بحرف

مصدرى. موصول بفعل لم يسم فاعله) نحو عجبت من ضرب زيد الظريف برفع الظريف أي عجبت من ماضوية زيد الظريف اي عجبت من ان يضرب زيد الظريف هذا على رأى غير البصريين لأنهم لا يجيزون كون المصدر مبنياً للمفعول .

(هذا باب اعمال اسم الفاعل)

(وهو كما قال) المصنف (في شرح الكافية ما صيغ من مصدر موازناً للمضارع ليدل على فاعله) اي فاعل المصدر (غير صالح لللاحقة اليه) اي الى الفاعل ، فان كان صالح لللاحقة اليه فهو صفة مشبهة كما يأتي في باب اعمال الصفة المشبهة في قوله :

صفة احسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل

والمراد من الموازنة هنا الموازنة العروضية وهو الموقفة في عدد الحركات والسكنات وترتيبها سواء كانت موافقة في شخص الحركات ايضاً كضارب ويضرب ام لا كناصر وينصر حيث ان الصاد في ناصر مكسور وفي ينصر مضضوم ، واما الموازنة الصرفية فيجب الموافقة في شخص الحركات ايضاً فعليه ليس ناصر موازناً لينصر .

(وفي الباب اعمال اسم المفعول) وهو ما صيغ من مصدر ليدل على مفعوله .

(ك فعله اسم فاعل في الجمل) و فعله اما لازم واما متعد ، فان كان فعله لازماً يكون هو أيضاً لازماً ويعمل عمل فعله الللازم ، وان كان فعله متعدياً الى مفعول واحد يكون هو أيضاً متعدياً الى مفعول واحد ، وان كان متعدياً الى اثنين يكون هو أيضاً متعدياً الى اثنين ، وان كان متعدياً الى ثلاثة يكون هو أيضاً متعدياً الى ثلاثة فاسم الفاعل دائماً يعمل عمل

فعله حال الكونه (او مقدما) على معموله نحو انا ضارب زيدا (او مؤخرا) عنه نحو انا زيدا ضارب ، وحال الكونه (ظاهرا) كالمثالين المذكورين او (مضمرا) اي مقدرا مخدوفا قال في المفعى فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة (السابع انه يجوز حذفه وبقاء معموله ، ولهذا اجازوا انا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرها بخض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف منون . . الى ان قال ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخض الوجه ونصب الفعل ، ولا مررت برجل وجهه حسنة بنصب الوجه وخض الصفة لانها لا تهم حذفه ولأن معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا) انتهى فعلم من ذلك ان الاحتمالات التي أبدتها بعض المحققين للعبارة لامشأه لبعضها اصلا لاصياما مع قوله (جاريها علي صيغته الاصلية) نحو ضارب (ومعدولا عنها) كالصيغة المبالغة .

وإنما يعمل عمل فعله المتعدد (ان كان عن مضيه بمعزل لانه) اي اسم الفاعل (حينئذ) اي حين كونه منعزلا عن المضي (يكون لفظه شبيها) في الوزن اي الحركات والسكنات بالمعنى المتقدم (بلفظ الفعل المدلول به على زمان الحال والاستقبال) وهو الفعل المضارع فيتم الشباهة بينهما لفظا ومعنى (فان لم يكن) عن مضيه بمعزل (فان كان صلة لال لوصمة فسيأتي) انه يعمل مطلقا (والا) يكن صلة لال الموصولة (فلا يعمل) حينئذ فيجب اضافته الى ما يذكر بعده مما يكون في المفعى ، والاضافة حينئذ معنوية لفوات شرط الاضافة اللغوية نحو زيد ضارب عمرو امس ، وان لم يذكر بعده شيء ترك غير مضاف نحو زيد ضارب امس ، وبهذا يظهر الوجه فيما قالوا انه ؛ اذا قال القائل « لنا قاتل عبدك ، او سارق فرسك » بالاضافة كان ضامنا واذا نون لم يضمن

، والسرفي ذلك ان اسم الفاعل في الصورة الاولى حيث لم يعمل واضيف
بان انه بمعنى الماضي فهو اخبار واقرار بالقتل والسرقة الواقعين في
الزمان الماضي . واقرار العقلاء على انفسهم جائز وحجة عليهم ، واما على
التقدير الثاني فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو ابعد وتهديد
بالقتل والسرقة لا الاخبار عما صدر عنه فلا وجه لضمائه (خلافاً
للمكساني) فانه ذهب الى انه يعمل مطلقاً سواء كان بمعنى الماضي او
الحال او الاستقبال فيجوز عنده ان يكون ما بعده منصوباً بدليل قوله
تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ؛ وعلى تقدير الاضافة فهي عنده
لفظية لا معنوية لأنها عنده من اضافة الصفة الى معمولها ، واجيب عن
ذلك بأنه على حكمية الحال الماضية اي الحالة الماضية بان يفرض وقوع
قصتهم الماضية واقعافي حال التكلم والاخبار بقرينة قوله تعالى : ونقلبهم
بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي قيل المراد بالحكمية
ان يفرض المتكلم نفسه كأنه موجود في ذلك الزمان اي زمان وقوع
قصة اصحاب الكهف فكان المتكلم يتكلم في ذلك الزمان ولا باس بهذا
الفرض ايضاً وإن لم يكن قرينة عليه وليعلم ان محل الخلاف رفعه الاسم
الظاهر وتنبه المعمول به اما رفع الضمير المستتر فجاز عنده الكل ولو
كان بمعنى الماضي .

(وان ول استفهاماً) وانما اشترط ذلك وكذا النفي لأن الاستفهام
والنفي بالفعل اولى فيقوى بهما شبهه بالفعل (نحو اخبار زيد عمرو)
وظاهر كلام النحاة انه يشرط معنى الحال والاستقبال أيضاً اذا وقع
اسم الفاعل . بعدهما ولكن قال بعض المحققين ان : الاولى انه لا يشرط
ذلك لكونه معنى الفعل فيه بحسبهما كما لا يشرط ذلك فيه اذا دخله

اللام انتهى .

وهو كلام متين ، (او) ولـ (حرف نداء نحوها طالعاً جبلاً) وهو من قسم النعت الممحض منعوه (اذ اصله يارجلاً طالعاً جبلاً فيدخل في قوله الآتي)

وقد يكون نعت ممحض عرف فيستحق العمل الذي وصف
 المعمد هو الموصوف لا حرف النداء (ولذا لم يذكره) اي حرف الندا (في الكافية) في جملة المعمدات على ان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقع معمداً لأن المعمد لا بد فيه ان يكون مقرباً للوصف من الفعل وحرف النداء يبعده لانه مختص بالاسم (او نفيها) قد بينا وجه اشتراط الاعتماد به فلا نعيده (نحو ما ضارب زيد عمروا) هذا ، ولكن اختلاف كلماتهم في ان الاعتماد بالنفي والاستفهام هل هو شرط الابتدائية او الاكتفاء بالمرفوع او شرط عمل النصب فذهب الى كل فريق والاوسيط او سط (او جاء صفة نحو مررت برجل ضارب زيداً ، او جاء حالاً نحو جاء زيد ضارباً عمروا) وانما اشترط ذلك ليقوى فيه الشيادة بالفعل لكونه حينئذ مسند الى الموصوف وذى الحال ككون الفعل مسنداً الى الفاعل (او) جاء (خبراً مسندَا لذِي خبر) اي المبتدء والوجه فيه ما تقدم في الوصف والحال فلا نعيده سواء كان المبتدء غير منسوخ (نحو زيد ضارب عمروا) او منسوخاً نحو (كان قيس محباً ليل نحو ان زيداً مكرم عمروا ، ونحو ظننت عمروا ضارباً خالداً)

(وقد يكون) اسم الفاعل (نعت ممحض عرف) لوجود قرينة معينة له فيحصل حينئذ الاعتماد المشترط في عمله (فيستحق العمل الذي وصف) من رفعه الاسم الظاهر ونصبه المفعول به (نحو) قوله تعالى (ومن

الناس والدواب والانعام مختلف الوانه) فمختلف نعم لمحذوف عرف أي صنف مختلف)

(وان يكن اسم فاعل صلة ال ففي المضى وغيره اعماله قد ارتضى عند الجمود) لانه حينئذ فعل في الحقيقة عدل عن صيغته الى اسم الفاعل لكرامتهم ادخال ما هو بشكل حرف التعريف على صريح الفعل نظير ما تقدم في نون الوقاية من كرامتهم ادخال الكسر الذي هو بصورة الجر في آخر الفعل (وذهب الرمانى الى انه لا يعمل حينئذ في زمان الحال) قيل وكذا الاستقبال لانه لا يوجد في كلامهم علما الا ومعناه المضى ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فيتوصل في اعماله بمعناه باللام وان لم يكن معه اسم فاعل حقيقة بل فعل في صورة الاسم (و) ذهب (بعضهم على انه لا يعمل مطلقا) لانها عنده حرف تعريف وهو من مختصات الاسم (وان ما بعده منصوب باضمار فعل).

(فعال او مفعال او فعول الدلالات على المبالغة) في الفعل اي (في كثرة) اتصف الموصوف بالمصدر (عن) اسم (فاعل بديل) لانها محولة عنه للدلالة على هذا المعنى وهذا المعنى ناب مناب ما فات من المشابهة اللغظية ، وللمبالغة معنى آخر قريب من ذلك يذكره البيانيون في علم البديع قال الخطيب والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف جدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك ثلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متثناء فيه اي في الشدة والضعف (فيستحق) كل واحد منها (ماله) اي لاسم الفاعل (من عمل) بالشروط المذكورة آنفا من كونها بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على ملذك فیعمل (عند البصريين مثل فعال (نحو اما العسل فانا شراب) فعمل شراب في العسل النصب

لاعتماده على المبتدء (و) مثال مفعال نحو (انه لمنحرار بواسطتها) فعمل منحرار في بواسطتها النصب لاعتماده أيضاً على المبتدء ، ومثال فعل ضرور نحو (ضرور بنصل السيف سوق سمامتها) فعمل ضرور في سوق النصب لاعتماده على المبتدء المخدوف اي هو ضرور .

(وفي فعيل الدال على المبالغة أيضاً قل ذا العمل حتى خالف فيه) أي في عمله (جماعة من البصريين وفي فعل كذلك قل) ذا العمل (أيضاً) مثال اعمال فعيل (نحو) قول بعض العرب (ان الله سميح دعاء من دعاه) فدعا منصوب بسميع ، ومثال اعمال فعل قول الشاعر :
 (اتاني انهم مزقون عرضي) جحاش الكزملين لهم فديد

فعرضى منصوب بمزقون ، وليعلم ان صيغ المبالغة ليست منحصرة فيما ذكر كما يظهر من ظاهر عبارة المصنف بل منها فعيل وفعيل بتشدد العبن وفعلة بضم الفاء وفتح العين وفعل وسياطى مثال جميع هذا عن قريب .

(واما سوى المفرد من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كالمثنى والمجموع مثله جعل في الحكم والشروط حيث ما عمل كقوله : القاتلين الملك الحالـل) فنـصب الملك بالقـاتلين ، (و) نحو (قوله)

(ثم زادوا انـهم في قـومـهم) (غـفرـ ذـنـبـهـمـ غـيرـ فـخرـ)
 فـنصـبـ ذـنـبـهـمـ عـلـيـ المـفـعـولـةـ بـغـفـرـ بـضـمـ الـفـيـنـ وـفـاءـ جـمـعـ غـفـورـ مـنـ اـمـثـلـةـ المـبـالـغـةـ كـماـ ذـكـرـنـاـ اـنـفـاـ وـفـاعـلـهـ مـسـتـرـ فـيـهـ وـاعـتـمـادـهـ عـلـيـ اـسـمـ اـنـ .

هـنـاـ (تـتـمـ المـصـفـرـ مـنـ اـسـمـ الفـاعـلـ وـمـفـعـولـ لـاـيـعـلـ الاـعـنـدـ الـكـسـانـيـ)
 نـحـوـ هـذـاـ ضـوـيرـ زـيـداـ ، وـأـسـتـدـلـ الجـمـهـورـ عـلـيـ الـمـنـعـ بـاـنـ التـصـغـيرـ مـنـ خـصـائـصـ الـاسـمـاـهـ فـيـعـدـ بـهـ عـنـ مـاـشـيـةـ الـفـعـلـ ، وـعـوـرـضـ بـاـنـ الشـنـيـةـ

والجمع أيضاً من خصائص الأسماء وهو لا يمنع ، واجب بما أجيبي
به عن عدم معارضتها لعلة البناء في المنادى وأسم لا التي لنفي الجنس
وقد تقدم مفصل ، ولعنه هذا قالوا لا يعمل إذا كان موصفاً لأن الموصفية
أيضاً من خواص الأسماء .

إذا كان وزن فاعل أو مفعول بمعنى الثبوت فالوصف حينئذ
صفة مشبهة صرحاً بذلك جمع من المحققين .

(وانصب بذى الاعمال تلوه ان لم تضفه الى التلو والختف) تلوا
له (بالإضافة) ان اضفته اليه يعني يجوز الوجهان في التلو فقط دون سائر
مفاعيله لانه لا يجوز فيها الا النصب فقط كما قال (وهو) اي ذو الاعمال
(النصب ما سواه) اي ما سوى التلو (من المفاعيل مقتضى) فلا يجوز
في ما سوى التلو الا النصب فقط مثل نصب التلو وما سواه (كانت
كاس خالدا ثوبا) الآن او غدا (و) مثل جر التلو ونصب ما سواه ()
انت معلم العلاء عمروا مرشدنا الآن او غدا (وخرج بذى الاعمال) ما
اي اسم فاعل (بمعنى الماضي فلا يجوز) فيه (الاجر تاليه ونصب ما
عداه) أي ما عدى التالي (بفعل مقدر) نحو : انت كاس زيد ثوبا
امس فنصب ثوبا بفعل ماض مقدر اي كاس زيد كسوته ثوبا ، ونحو
انت معلم العلاء عمروا مرشدنا فنصب عمرا مرشدنا بفعل ماض مقدر اي
اعلمته عمرو مرشدنا .

(واجر او انصب تابع المفعول الذي انخفض بالإضافة اسم الفاعل)
ذى الاعمال (اليه) كالعلاء في المثال الثاني من الصورة الاولى اذا جئت
له بتابع فيجوز في تابعة الاجر نحو انت معلم العلاء العادل الكريم وزيد
عمروا مرشدنا الآن او غدا بجر الوصفين والمعطوف ، ويجوز فيه اتمنا

النصب نحو انت معلم العلاه العادل الكريم وزيدا عهروا مرشدنا بنصب
الوصفين والمعطوف (اما الاول) اعني جر التابع (فبالحمل على اللفظ اذ
المتبوع اعني العلاه بجرور لفظا وان كان منصوبا محلا لانه مفعول اول معلم
واما الثاني) اعني نصب التابع (فبالحمل على الموضع عند المصنف
و(بفعل) مضارع (مقدر عند سببويه) او بوصف منون عند بعض آخر
هذا ، ولكن لا يخفى عليك ان التابع على هذين القولين يخرج عن
التابعية لانه حينئذ معمول مستقل للمقدر (كمكتفي جاءه وما لا من نهض)
فمنصب : مالا : بالاعطف على محل جاءه عند المصنف وبفعل مقدر اي يكتفي
عند سببويه وباسم فاعل منون اي مبنيع عند بعض آخر .

(وكل ما قرر لاسم فاعل من عمل بالشروط السابقة) ومن انه
ان كان مجردا من ال عمل ان كان يتحقق الحال او الاستقال بشرط الاعتماد
على الاشياء المذكورة ، وان كان صلة الال عمل مطلقا وسائر الاحكام
المذكورة (يعطي) جميعها (اسم مفعول بلا تفاصيل) لاحدهما على الآخر
(فهو اي) اسم المفعول (كفعل صيغ للمفعول) اي كال فعل المجهول (في
معناه) فمضروب بمعنى يضرب ، ومكسو بمعنى يكتسي ومعلوم بمعنى يعلم
(كالمعطى كفافا يكتفي) فالمعطى كيعطي المجهول في معناه وعمل عمله
لازمه صلة ال و مفعوله الاول ضمير مستتر فيه قائم مقام الفاعل وكفافا
مفوله الثاني .

(وقد يضاف ذا) اي اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى بعد
تحويل الاستناد عنه) اي عن الاسم المرتفع به (الى ضمير راجع للموصوف
(و) بعد (نصب الاسم) المحول عنه الاستناد (على التشبيه على المفعول
به) اذ لا يصلح اضافة الوصف الى مرفوعه لانه عينه ولا يجوز اضافة

الشيء الى ما هو عينه ونفسه فلا يمكن اضافة الوصف الى مرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ، ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفعلة لاستثناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينصب نصب الفعلة ، ثم يجر باضافة الوصف اليه لثلا يلزم تعدد الوصف المتعدد لواحد الى اثنين احدهما الضمير النائب عن الفاعل المحول اليه الاسناد المستتر فيه وثانيهما الاسم المحول عنه الاسناد المنصوب على التشبيه بالمحول به (وان كان) الوصف (اسم فاعل لا يجوز فيه هذا) التحويل والنصب الا اذا كان بمعنى الثبوت نحو : قائم الاب ، واضح المسالك لكنه حينئذ ليس اسم فاعل بل صفة مشبهة كما اشرنا اليه مرارا وسياقى في اول باب الصفة المشبهة ما يفيدك هنا فراجع مثال اسم المفعول (محمود المقاصد الورع اذا) الاصل : الورع محمود مقاصده (يرفع مقاصد) ثم حول الاسناد من المقاصد الى الضمير المضاف اليه واستتر في محمود وعوض منه اول الداخله على مقاصد ثم نصب مقاصد على التشبيه بالمحول به حتى صار الورع محمود المقاصد بتنوين محمود ونصب المقاصد (ثم) اضيف محمود الى المقاصد .

هذا باب ابنية المصادر

(اخره) المصنف (وما يعده) أي وابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وابنية اسماء المفعولين (في الكافية الى علم التصريف ، وهو) ٠ (الأنسب) لأن بيان ابنية الكلم وظيفة علم الصرف ، ولعلمن ان ما يظهر من كلام المصنف من ان المصادر الاتية قياسية ليس اتفاقيا اذ بعضهم يري انها غالبية .

(فعل : بفتح الفاء وسكون العين قياس مصدر المعدى من فعل) مجرد (ذي ثلاثة) احرف ، سواء كان (مفتوح العين كضرب ضربا ، او مكسورها كفهم فهما) (او) كان (مضاعفاً كرد ردا ، و فعل اللازم بكسر العين بابه) اي قياس مصدره (فعل بفتح الفاء والعين سواء في ذلك الصحيح) اللام (كفرح مصدر فرح والمتعلل اللام كجوي مصدر جوي والمضاعف كشلل مصدر شلت يده اي يبيت الا ان يدل على حركة او ولائية فقياسه الفعلة بكسر الفاء كولي عليهم ولدية ، ونفس هذا المثال يمكن جعله مثلاً للحركة لان هذه الولاية قسم من الحرف ، ومادة ملي قد يستعمل متعدياً (و فعل اللازم بفتح العين مثل قعد له قعول) بضمتين سكون (مصدر باطراد) معتلاً كان (كفداً وغدوا) او صحيحاً كقعد قموداً (ما لم يكن) فعل اللازم بفتح العين (مستوجباً) مصدرها يكون وزنه (فعالاً بكسر الفاء) او مصدرها يكون وزنه (فعلنا بفتح الفاء والعين فادر) او (مالم يكن مستوجباً مصدرها يكون وزنه (فعالاً بضم الفاء او) مصدرها يكون وزنه (الفعيل او) مصدرها يكون وزنه (الفعلة بكسر الفاء فاول وهو فعال بالكسر مصدر لذى امتناع كابن اباء ونفر نفارا وشد شرada والثانى وهو فعلان) بفتح الفاء والعين (مصدر للذى اقتضى تقلباً) وامتزازاً وتحركاً (كجال جولانا) (وللداء الثالث وهو فعال بالضم) كسعـل (سـعاـل او لصـوت كـصرـخ صـراـخـاـ وـشـمل سـيرـاـ وـصـوتـاـ الرـابـعـ وهو الفـعـيلـ كـصـهلـ) الفـرسـ (صـهـيلاـ وـرـحـلـ رـحـيلاـ ، وـلـلـحـرـفةـ) بـالـمعـنىـ الـاعـمـ لـاـخـصـوصـ ماـ كـانـ مـقـابـلاـ لـلـصـنـمـةـ وـالـدـلـلـ عـلـىـ هـذـاـ التـعـيمـ مـاـ يـمـثـلـ لـهـ وـاـنـ كـانـ فـيـ التـمـيـزـ مـنـاقـشـةـ نـذـكـرـهاـ (وـالـوـلـاـيـةـ الـخـامـسـ) اي الفـعلـةـ بكـسرـ الفـاءـ (كـخـاطـهـ خـيـاطـهـ) هـذـاـ المـثـالـ مـنـ طـفـيـانـ القـلـمـ اـذـ خـيـاطـهـ مـتـعـدـ كـمـاـ

يدل عليه اتصال الضمير بالفعل فالمثال الصحيح للحرفة تجر تجارة (و) مثال الولاية (سفر بينهم سفارة أي اصلاح وفعولة بضم الفاء وفعالة بفتحها مصدران لفعل بفتح الفاء وضم العين كسهل الامر سهولة) بضم سين المصدر (وصعب الامر صعوبة) بضم الصاد في المصدر (وزيد جزل جزالة) بفتح الجيم في المصدر (وفصح فصاحة) بفتح فاء المصدر وكذلك شرف شرافة ونبه نباهة (وما اتى خالقها لما مضي فيها النقل عن العرب) والسماع منهم ولا يقاس على المسموع منهم المخالف لما مضى . (كشكود وشكران) بضم الشين فيهما والقياس كان يقتضى ان يكون المصدر على فعل بفتح الفاء وسكون العين لأن فعله على فعل بفتح العين متعد بنفسه وقد يتعدى باللام وهو افصح (و) ونحو (ذهباب) بفتح الذال المعجمة والقياس كان يقتضى ان يكون المصدر على فعل باطراه لأن فعله فعل اللازم بفتح الفاء والعين (وكسخط) بضم السين (ورضى) بكسر الراء وفتح الصاد (وبلحجه) بضم الباء وسكون اللام وفتح الجيم تباعدو نقاوة بين الحاجبين ان كان فعله بكسر العين واول ظهور الفجر ان كان بفتحها وبلحجه بفتح الباء ايضا كذلك (وبهجه) بفتح الباء وسكون الهاء وفتح الجيم السرور والفرح ان كان فعله بفتح العين ، والحسن والنصارة ان كان بضمها (وشبع بفتح الشين وسكون الباء او بكسر الشين وفتح الباء وفعله بكسر الباء (وحسن) بضم الحاء وسكون السين وفعله بضمها جميع (ما ذكر) مصادر غير قياسية سمعت عن العرب وافعالها (شكر ، وذهب) وقد يبينا القياس في مصدرهما (وكسخط ورضى) بكسر العين فيهما ودما لازمان والقياس في مصدرهما فعل بفتح الفاء والعين الا ان يدل على حرفة او دلالة فقياسه الفعالة

بكسر الفاء (وبلج) بكسر العين وهو لازم والقياس في مصدره كسابقه بفتح العين وهو لازم ايضا والقياس في مصدره الفعل كالتعود (وبهج) بفتح الهاء وهو لازم والقياس في مصدره ايضا الفعل وبضم الهاء وهو لازم ايضا والقياس في مصدره فعولة بضم الفاء او فعالة بفتحها (وشبع) والقياس في مصدره شبع بفتح السين والباء (وحسن) بضم العين والقياس في مصدره فعولة بضم الفاء او فعالة بفتح الفاء .

وهنـا مصدر قياسي اخر لم يذكره المصنف ولا الشارح يسمى مصدرـا ميميا ، قال في شرح النـظام (ويجيـ المـصدر منـ الثـلـاثـيـ المـجرـدـ ايـضاـ عـلـىـ ظـفـعـ ؛ بـفـتـحـ العـيـنـ قـيـاسـاـ مـطـرـداـ وـانـ لـمـ يـسـمـعـ كـمـقـتـلـ وـمـضـرـبـ وـمـرـجـعـ بالـكـسـرـ شـاذـ الاـ فـيـماـ فـائـهـ فـيـقـطـ وـاوـ كـالـمـوـضـعـ فـيـاـنـهـ بـكـسـرـ العـيـنـ فـيـ الـاـكـثـرـ وـفـتـحـ لـغـةـ سـمـعـهاـ الفـرـاءـ ، وـالمـصـدرـ المـيـعـيـ لـمـ يـجـيـءـ عـلـىـ مـغـفـلـ بـضـمـ الـعـيـنـ ، وـاـمـاـ مـكـرـمـ وـمـعـونـ (بـضـمـ الرـاءـ فـيـ الـاـوـلـ وـالـوـاـوـ فـيـ الـثـانـيـ) وـلـاـ غـيرـهـماـ ثـابـتاـ فـنـادـرـاـ حـقـ جـعـلـهـماـ الفـرـاءـ جـمـعـاـ لـكـرـمـةـ (بـضـمـ (الرـاءـ) وـاـحـدـةـ الـمـكـارـمـ وـمـعـونـةـ (بـضـمـ الـوـاـوـ) بـمـعـنـيـ الـاعـانـةـ ، وـماـ جـاءـ فـيـ بـعـضـ الـقـرـاءـاتـ فـنـظـرـةـ إـلـىـ مـيـسـرـهـ (بـضـمـ السـيـنـ) بـالـاضـافـةـ أـيـ إـلـىـ سـعـتـهـ وـغـنـاهـ بـالـاضـافـةـ ، وـمـثـلـ ماـ يـقـالـ إـنـ جـاءـ مـهـلـكـ بـمـعـنـيـ الـهـلـكـ وـمـالـكـ لـلـرـسـالـةـ بـضـمـ الـلـامـ فـيـهـماـ غـيرـ فـصـيـحـ وـلـاـ صـحـيـحـ عـنـدـ الـاـكـثـرـيـنـ فـمـذـهـ حـالـ المـصـدرـ المـيـعـيـ الـقـيـاسـيـ فـيـ الـثـلـاثـيـ (أـيـ المـجـرـدـ) وـمـنـ غـيرـهـ سـوـاءـ كـانـ ثـلـاثـيـاـ مـزـيدـاـ فـيـهـ اوـ رـبـاعـيـاـ بـعـرـداـ اوـ مـزـيدـاـ فـيـهـ يـجـيـءـ المـصـدرـ المـيـعـيـ عـلـىـ زـنـةـ الـمـفـعـولـ مـنـ ذـلـكـ الـبـابـ كـمـخـرـجـ بـمـعـنـيـ الـاـخـرـاجـ وـمـسـتـخـرـجـ بـمـعـنـيـ الـاـسـتـخـرـاجـ وـمـدـحـرـجـ بـمـعـنـيـ الـدـحـرـجـةـ وـمـحـرـجـ بـمـعـنـيـ الـاـخـرـنـجـامـ وـكـذـلـكـ الـبـوـاـقـيـ ، وـأـمـاـ مـاجـاـ مـنـ الـمـصـادـرـ الـمـيـعـيـةـ فـيـ الـثـلـاثـيـ عـلـىـ مـفـعـولـ كـالـمـيـسـرـ

والمعسور بمعنى اليسر والعسر من يسر وعسر بالضم يسر ويغسر المجلود بمعنى الجلادة والمفتون بمعنى الفتنة قال الله تعالى يا يكم المفتون أي الجنون وذلك اذا لم يجعل الياء زائدة (وإذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول) فقليل، ومن المصادر الثلاثية الواردة على اوزان الصفات ما جاء على فاعلة كالعاافية مصدر عفاه الله والعافية مصدر عقب فلان ممكان ابيه والباقيه نحو قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية أي بقاء ، والكاف به نحو قوله تعالى ليس لوقتها كاذبة أي كذب اقل مما جاء على وزن المفعول « وقال ايضا « واما المصدر على وزن : التفعال والتفعيلي نحو الترداد والتتجوال والمشيبي والرمياء فانتها هو المتکثير والمبانة في مصدره الاصلی وهو الرد والجلوان والحت والرمي وهو كثير الاستعمال يكاد يكون قياسيا » انتهى سخ الحاجة من كلامه وقال في المصباح يعني المصدر من فعل ثلاثي على تفعال بفتح التاء نحو التضراب والتقتال قالوا ولم يعني بالكسر الاتبيان وتلقاء والتنضال من المناضلية وقيل هو اسم المصدر تنضال على الباب انتهى .

(وغير) فعل (ذي ثلاثة) احرف مجرد (مقيس مصدره فقياس فعل) مشدد العين اذا كان (صحيح اللام : التفعيل : اذا) كان (معتمداً التفعله) ويأتي مثالها ، وقد يأتي مصدره على : تفعلة : من الصحيح اللام كتلزمة ، وهذا الباب للتكلثير غالباً وذلك أما في الفعل نحو طوفت وجولت أي صدر مني طوف كثير وجولان كثير ، او في الفاعل نحو موت الآبال أي ماتت ابل كثيرة ، او في المفعول نحو غلقت الابواب اي غلقت زليخاء ابواباً كثيرة ، ولو كان باباً واحد القيل غلقت الباب بتخفيف اللام وافراد الباب ومعنى الدلالة على كثرة المفعول انه لا يستعمل غلقت بتشدید اللام الا اذا كان المفعول جمعاً حتى انه لو كان الباب مثلاً واحداً وغلق مرات كثيرة لم يستعمل الا بلا تضييف او

على سبيل المجاز ، ومثله قطعت الاثواب والكثرة في الفعل والفاعل عند كون الفعل لازما وفي الفاعل يلزم أن يكون الفاعل جنسا ليصح وقوعه على الكثير لا جزئيا لايقبل الشركة والكثرة ويلزم في جميع الصور التكثيري في الفعل ، ولنسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسق زيدا أي نسبة الى الفسق ، وللتعمدية نحو فرحت زيدا ، وبعضهم جعل المعنين واحدا لانك لما نسبته الى الفسق فكانك احدثت فيه شيئا كان بجهولا وغير متقدرا كما انك احدثت فيه الفرح بعد مالم يكن الفرح فيه موجودا فنأمل ، وللسلب نحو جلدت البعير أي ازلت جلده وقد يأتي بمعنى بحرده نحو زيلته بتشدد الياء بمعنى زلت بكسر الزاء وهو اجوف يأتي كبعته أي مزقته وفرقته وقد يأتي بمعنى باب التفعل نحو قدم بمعنى تقدم ومنه لفظ المقدمة المستعمل في اواى الكتب .

وقياس مصدر (افعال الصحيح العين : الافعال) بكسر الميمزة في اوله وافعل (المعتل كذلك) أي مصدره الافعال (لكن تنقل حركتها) أي حركة العين (الى الفاء تنقلب العين الفاء) لكونها في موضع الحركة وما قبلها مفتوحة كما في فعله (فتحذف) الالف المنقلبة او الف الباب على الاختلاف في المخدوف منها لاتقاء الساكنين ويعرض عنها أي عن المخدوفة التاء .

وهذا الباب للتعمدية غالبا نحو اجلسته ، ومعنى التعمدية جعل الفعل بحيث يتوقف فهم معناه على متعلق غير الفاعل بعد ان لم يكن كذلك . وقد يأتي للصيغة أي تصيغة الفاعل منسوبا الى ما اشتق منه نحو اغد البعير أي صار ذا غدة ، ومنه واصبحنا أي دخلنا في الصاح لانه بمنزلة صرنا ذا صباح ، ومنه ايضا احصد الزرع أي صار ذا حصاد بمعنى

ذا استحقاق حصاد ويحمل ان يكون الممزى في اصبح للدخول كما هو الظاهر من تفسير اصحابنا قال في المجمع في مادة نجد قيل وهمزة باب الافعال هنا للدخول يقال انجد الرجل اي دخل في ارض نجد انتهى ولعله من هذا القبيل ما تقدم في باب كان واخواتها في تفسير فسبحان الله حين تمsson وحين تصبحون فراجع .

وقد يأتي للتعریض نحو ابنته أي جعلته عرضة للبيع . وقد يأتي لوجدان الشيء على صفة نحو احمدته أي وجدته محمودا ، ومنه ما يقال من ابغض عليا (ع) فقد كفر . وقد يأتي للسلب نحو اعجمت الكتاب أي ازلت عجمته ، ونحو اشكيته اي ازلت شكايته ومنه ما يقال من احب عليا فقد كفر . وقد يأتي للزيادة في المعنى نحو شغلته واشغله فالاول فيما اشغله قليلا والثانى فيما اشغله كثيرا .

وقد ينقل الثلاثي المتعدد الى هذا الباب فيصير لازما وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه اي القاء على وجهه فاكب وعرضه اي اظهره فاعرض قيل لا ثالث لهذين الفعلين يصير لازما بالنقل هذا الباب . وقد يأتي بمعنى مجرد نحو قوله البيع أي فسخت له البيع من دون موجب للفسخ باقلته البيع ومعناه مثل الاول فلا فرق بين المجرد ومزيده . (و) قياس مصدر (تفعل) بفتح التاء والفاء وتشديد العين وفتح راء (التفعل) بفتح التاء والفاء وتشديد العين وضمها ، ويأتي هذا الباب لطاوعة مجرد ، ومعنى المطاوعة قبول الامر وحصوله عند تعلق الفعل المتعدد بفعله فانك اذا قلت كسرات الكوز فتكسر معناه ان الكوز قبل الكسر وحصل له .

وقد يأتي للتکلف نحو تشجع وتحلّم أي اظهر من نفسه الشجاعة

والحلم بكلفة .

وقد يأتي لاتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل نحو زيد توسد الحجر أي اخذ الحجر وسادة .

وقد يأتي للدلالة على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تأثم زيد أي تجنب الاثم والعصيان .

وقد يأتي للدلالة على حصول اصل الفعل مكررا اي مرة بعد مرة نحو تجرع زيد الماء أي شربه جرعة بعد جرعة ، ونحو تفهم زيد المسئلة أي حصل له فهمه شيئا بعد شيء اي فهمها بالتدريج .

وقد يأتي للطلب نحو تكبر أي طلب ان يكون كبيرا ، وقيل معناه انه اعتقاد انه كبير .

(و) قياس مصدر (استفعل : الاستفعال فان كان معتلا فكما فعل) المعتل في الاعلال والمحذف والتعويض ، قوله « كقدس التقديس وسلم التسليم » مثال لفعل صحيح اللام و (زكه تزكية) مثال لمعتلها واصل تراكية تزكيا ببيانين حذفت احدى البيانات تخفيفا وعوض عنها التاء ، وقيل الاصوب ان يقال ان وزنه تفعلة من اصله فلا حذف ولا تعويض ، وقس عليه سمة تسمية قوله (اجمل اجمال) مثال لافعل الصحيح العين ، قوله (من تجملا تجملا) مثال لفعل الصحيح .

وقوله و (اكرم اكرام من تكرم تكرما) تكرار لمثال افعل وتفعل

(و) قوله (استعاد استعاده) مثال لاستفعل معتلا واصل استعادة استعوا اذا فعل فيه ما فعل في مصدر افعل المعتل العين (و) كذلك (استقم استقامة . وقوله ثم (اقم اقامة) مثال لا فعل المعتل العين (و) كذلك (اعن عانة . وغالبا ذات المصدر) أي مصدرا فعل المعتل العين (التاء) التي هي

عوض عن الممحظوف^١ (لزم) ومثله مصدر استفعال المعتل العين (ونادرأ عرى) مصدر افعال (منها) أي من الناء لكن لا مطلقا بل اذا اضيف كقوله تعالى واقام الصلاة وذلك لنيابة المضاف اليه مناب الناء ، ولم يجوزوا ذلك في الاستفعال لطول الكلام حينئذ لو اضيف وجعل المضاف اليه نائبا عن الناء لأن الناء جزء للكلمة فكذا نائية وربما يجيئان من غير تعويض ولا اضافة مثل اروح اللحم ارواحا اذا تغيرت ربيحة ونحو قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان أي غالب ومصدره استحواذا اذا المصدر تابع لل فعل في الا اعلال و عدمه كما تقدم في اوائل باب المفعول المطلق . (وما يلي الاخر) أي ما يوقع الاخر بعده أي عين الفعل (مد) أي زد بعد عين الفعل حرف مد أي الفا (وافتتح) ما يلي الاخر أي افتح عين الفعل (مع كسر) الحرف الذي هو (تلو) الحرف (الثاني هو) الحرف (الثالث ما) أي من الفعل الذي (افتتح) أي به (بهمزة وصل) وحاصله انه ان كان في اول الفعل همزة وصل كسر ثالثه والهمزة وزيد الف قبل اخره وفتح عين فعله (فيصير مصدره) سواء كان على وزن افتتعل منقوصا كان ام لا كاصطفي اصطفاء واقتدر اقتدارا ، او على وزن اتفعل ذلك نحو (احرنجم احرنجاما) او استفعل وقد تقدم مثاله وباب استفعل يعني للسؤال غالباً أما حقيقة نحو استكتبت زيداً أي سئلت وطلبت منه ان يكتب ، او تقدير او بجازا نحو استخرجت الوتد من الحافظ أي لم أزل املطف واتحيل حق خرج ونزل ذلك منزلة السؤال والطلب وكذلك استرقد الشوب فإنه لظهور خلوقته كأنه يسئل ان يرقع . وقد يأتي للتتحول من حال الى حال نحو استحجر الطين أي تحول الطين الى الحجر ومعناه انه صار حجرا .

وقد يأتي بمعنى مجرد نحو استقرار وهو بمعنى قر، وقيل انه للطالب
كأنه يطلب القرار من نفسه.

وباب انتعلم يأتي للمطاوعة غالبا نحو غمته أي احدثت فيه الفم
فاغضم وقد يأتي للاتساذ نحو اشتوى أي اخذ الشوي لنفسه واختبز
أي اخذ الحبز لنفسه .

(وضم ما يربع أي) الحرف (الرابع في مثال قد تعلم) أي مكان على وزن تعلل (فيصيير مصدره كتدحرج تدحرجاً وتعلم تعلمباً) ومعنى هذا الباب مطاوعة مجردة وقد تقدم معنى المطاوعة إنفا فراجع.

(فعلان : بكسر الفاء و فعللة : بفتحها مصدران لفعل بفتح الفاء والملحق به) أي بفعل (كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وسرهف سرهانا ، واجعل مقىما ثانيا) اي فعللة (لا اولا) اي فعلا (ومنهم من يجعله) اي الاول (ايضا مقىسا) وقد يجي المصدر على فعلان بفتح الفاء للتخفيف اذا كان مضاعفا نحو زلزل زلزالا بفتح الزاء الاول . (لفاعيل مصدران) اولهما (الفعال : بكسر الفاء) وبتحقيق

العين وثانيهما (المفاعة) بضم الميم وفتح العين (نحو قاتل قتالاً ومقاتلة) ، ويغلب ذا اي) المفاعة (فيما فائدة باه نحو ياسر ميسرة) وقد جاء مصدره على وزن فعال بكسر الفاء وتشديد العين نحو ضراب ومراء بتشديد الراء فيما لكنهما شاذان وقال في المصباح ويجيء المصدر من فاعل مفاعة مطرداً واما الاسم فيأتي على فعال بالكسر كثيراً نحو قاتل قتالاً ونازل نزالاً ولا يطرد في جميع الافعال فلا يقال سالم سلاماً ولا كالم كلاماً انتهى .

وهذ الباب يأتي نسبة اصله أي مصدر ثلاثة الى احد امرير متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً فيجيء العكس ضمناً مثلاً اذا قلت خارب زيد عمراً فانه يدل صريحاً على نسبة الضرب الى زيد واقعاً على عمر وضمنا على نسبة الضرب الى عمرو واقعاً على زيد لان تأسيس هذا الباب على ان يكون بين اثنين فصاعداً يفعل احدهما بصاحب ما فعل الصاحب به . وقد يأتي للتكتيير نحو ضاعفته اي ضعفته .

وقد يأتي بمعنى افعى نحو عافاك الله اي اعفاك الله . وقد يأتي بمعنى مجرد نحو دافع بمعنى دفع ، وسافر بمعنى سفر .
بقى من الافعال الثلاثي المزيد فيه التي لها معان خاصة غير المبالغة في اصل المعنى فulan :

الاول : تفاصيل : مصدره تفاصيل بضم العين ويجيء لمشاركة الامرير فصاعداً في اصله صريحاً نحو تشاركونا فاسند الشركة الى كل واحد منهم صريحاً وقد يأتي للتتكافف بمعنى ان الفاعل يظهر ان اصله حاصل له وهو متتف عنده نحو تجاهلت وتفاولت اي اظهرت الجهل والغفلة مع انها متنفيان يعني ، والفرق بين التتكلف في هذا الباب وبين التتكلف في

باب تفعل ان المتعلّم مثلاً يريد وجود الحلم من نفسه وكذا المتفهوم يريد وجود الفهم من نفسه بخلاف المتجاهل والمتجاهل فإنه لا يريد هما لكنه يظهرهما لصالحة وغيره .

والثاني : اتفعل ومصدره اتفعال بكسر الميم وسكون النون وكسر الفاء وهو لازم دائماً لأن معناه حصول الاثر ، وهذا الباب يعني لمطاوعة مجرده نحو قطعه فانقطع ، وقد يأتي لمطاوعة افعل لكنه قليل وشاذ نحو استفت الباب أي ردّته فانسف ونحو ازعجه أي ابعدته فانزعج ولا يعني الا من مصدر فيه علاج وتأثير فانهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون من افعال الجوارح والاعضاء ليكون مطاوعته جلية عند الحس بخلاف ما لو كان من المعانٍ فان مطاوعته قد يخفى ، ولهذا لا يقال انكرم وانعلم ونحوهما ومن اجل ذلك قيل انعدم خطاء لأن الاعدام استيصال الموجود دفعه فلا يبقى ثمة حبشيّة علاج وتأثير وقيل لأن الشيء اذا انعدم لم يبق له اثر فكيف يكون للغير فيه تأثير وعلاج .

(وغير مامر) من المصادر المذكورة لابواب المنتدمة على الاوزان السابقة (السماع) عن العرب (عاد له) أي السماع عديمه وقربه فيحفظ ولا يقايس كقولهم في مصدر فعل الصحيح فعل بكسر الفاء وتشديد العين (نحو كذب كذا با) والقياس تكذيباً ، (و) كقولهم في مصدر فعل المعتل التفعيل (نحو نزى تنزيهاً) تشديد الياء والقياس تنزية بفتح الياء وتخفيفها على وزن تفعلة وكقولهم في مصدر تفعل تفعال بكسر التاء والفاء (نحو تملق تملقاً) والقياس التملق ، وكقولهم في مصدر فعل الصحيح فعلاً بفتح الفاء وتخفيف العين نحو سلمت سلاماً وكلمت كلاماً ، وكقولهم فيه ايضاً تفعلة نحو تبصرة والقياس فيها تسليماً وتكميلاً وتبصيراً فتأمل ؟

بقي من غير الثلاثي المجرد مصادر افعال ليس لها معانٍ خاصة زائدة على اصولها الا المبالغة من اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة الكتب المفصلة في علم التصريف .

(وفعلة بفتح الفاء واللام) وسكون العين لمرة من الفعل الثلاثي المجرد ان لم يكن بناء المصدر العام عليها اي (ان لم يكن المصدر العام) على وزن فعلة (كجلسة) في قوله جلست جلسة اي جلست جلوسا واحدا وقولك قمت قومة اي قمت قياما واحدا وقولك ضربت ضربة اي ضربت ضربا واحدا ، فعلم من هذه الامثلة انه ان لم يكن في مصدر الفعل حرف زائد مناف لوزن فعلة تقتصر على زيادة الناء في المصدر مع فتح اوله ان لم يكن مفتوحا كخط ورضي يفتح اولهما فيقال سخطة ورضية ، وان كان في مصدر الفعل حرف زائد مناف لوزن فعلة تجذف انت ذلك الزائد كجلوسا وقياما فتجذف الواو من الاول والانف من الثاني ثم تزيد عليهما الناء وتفتح اولهما وذلك الحذف للفرق بين المرة من الثلاثي المجرد وغيره اذ لا يجذف من غيره شيء كما يأتي عن قريب .
 (فان كان بناء) المصدر العام على فعلة (فيدل على المرة منه) اي من المصدر العام (بالوصف) بما يدل على الوحدة (كرحم رحمة واحدة) .
 (وفعلة بكسر الفاء) وسكون العين وفتح اللام (لميئته منه كذلك) اي ان لم يكن بناء المصدر العام على فعلة بالضبط المذكور (كجملة) بكسر الجيم في قوله جلست جلسته وكذلك قمت قيمة وكذلك ضربت ضربة بكسر القاف والضاد ، والغرض من تكرار المثال ما ذكرناه في المرة فلا نعيده والمراد بالميئنة الحالة التي يكون الفاعل على تلك الحالة حين صدور الفعل عنه نظير الحال التنجوي ، مثلا المراد من الميئنة في قوله « ص » من مات ولم

يعرف امام زمانه مات ميتة الجاهلية ؛ الحالة التي كانوا اهل الجاهلية يموتون عليها فيدخلون النار فكذلك ميتة الذي يموت ولم يعرف امام زمانه عجل الله تعالى فرجه كما ان قوله ضربت ضربة زيد بكسر الضاد معناه انك كنت حين الضرب على هيئة ضاربة زيد .

(فان كان بناء) المصدر (العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء مع التاء (فيالوصف) يدل على الهيئة (كتشدة الصالة نشدة عظيمة) بعحيث كنت بجدا ساعيا لاقرار لي ولا استقرار حين كنت اطلبها .

(في غير ذي الثالث) المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا بجرا (او مزيدا فيه) (بالتاء يدل على المرة ان لم يكن بناء المرة عليها) أي لم يكن في المصدر تاء وقد قلنا انه لا يحذف منه شيء بل يبقى على حاله (كانطلاق انطلاق) واستخرج استخراج (فان كان بناء) المصدر العام على كونه ذاته فيالوصف (يدل على المرة (استعمال واحدة) ودرج درجة واحدة .

(وشذ فيه أي في غير الثالثي) المجرد سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا بجرا او مزيدا فيه (هيئة) كقولهم اختبرت المرأة (خمرة) بكسر الخاء أي غطت رأسها بالخمار تقطيبة هي نوع خاص من انواع التقطيبة فالخمرة شاذ لانها في الاصل اختمار فحذف زوائد وبني منه الخمرة على خلاف القياس حرصا على بيان ان اختمارها نوع خاص من الاختمار ، وكذلك (العممة) في قولهم تعم زيد عمته أي لبس العمامة وتعم بها نوعا خاصا من انواع التعمم فالعممة شاذ لان اصله التعمم فجعل به ما ذكر لما ذكر ، وكذلك (القصبة) في قولهم تقمص بكر قصبة . وليرعلم ان استعمال المرأة والهيئة بلا تاء شاذ كقولهم اتيانا لانه

ثلاثي بمفرد لا تاء فيه فكان القياس اتية بالتأء مع حذف الالف ، وكذا قولهن لقيته لقائة شاذ لأن القياس فيه ايضا لقيه بحذف الممزة وقلب الالف ياء وهو واضح .

اعلم ان جميع ماذكر من امثلة المرة والهيئه مفعول مطلق عددي ان كان للمرة ونوعي ان كان للهيئه فلا تغفل .

قال بعض المحققين : ان التاء الدالة على المرة لاتدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة واكلة واما مصادر الافعال الباطنية والتحصال الجبلية الثابتة نحو الطرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك علمته علمها ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة انتهى ولعمري هو تحقيق انيق اذ لم يبق لنا اليوم الا امثال هذه النكات والتحقيقات لأن الاحكام النحوية قد تقررت بحيث ليس لاحد أن يزيد فيها لكون العرب الموثوق بهم المسموع منهم قد انقرضوا فلا يمكن الاستقرار على انه لم يترك المقدم للمتأخر استقرارا.

(فصل في أبنية أسماء الفاعلين والصفات

المتشبه بها وفيه أبنية أسماء المفعولين)

اعلم ان الظاهر عطف الصفات المشبهة على ما قبله من قبيل عطف الاخاص على العام لأن الصفة المشبهة اسم فاعل عند اهل صناعة التصريف صرخ بذلك بعض ارباب الحواشي في حاشيته على كتاب التصريف وفي شرحه وهذا هو الظاهر ايضا من المصنف والشارح حيث انهما بقصد بيان اوزان اسم الفاعل ولم يصرحا بل لم يشيرا الى ان غير وزن الفاعل

ليس باسم فاعل نعم صرخ ابن الحاجب بأن صيغة الصفة المشبهة مخالف لصيغة اسم الفاعل وسيجيئ تحقيق المسألة وبيان الفرق بينهما عن قريب في باب اعمال الصفة المشبهة مفصلا فلا نطيل الكلام هنا .
 (ك ؛ فاعل) اي كهذا الوزن (صن اسما فاعل اذا) صفتة (من) فعل (ذى ثلاثة) احرف مجرد (مفتوح العين) سواء كان هذا الفعل (لازما او متعديا او) من فعل (مكسورها) اي مكسور العين لكن لامطلاقا بل اذا كان (متعديا يكون كفذا بالعين) والذال (المعجمتين اي سال فهو « غاذ ») اصله غاذى وبعد الاعلال صار غاذ يقال غذا الماء اذا سال، غذا العرق اذا سال دما ، وغذا البول اذا انقطع ، وغذا الشيب اذا اسرع فهو بهذه المعاني مثال اللازم وقد يستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصي وغذوته اذا باللبن وبهذا المعنى يكون مثالا للمتعدى فهو ذو احتمالين فلاوجه لتخصيصه باحد الوجهين (و) نحو (ذهب فهو ذاهب) مثال لللازم المفتوح العين نحو (ضرب فهو ضارب) مثال للمتعدى المفتوح العين (وركب فهو راكب) مثال للمتعدى المكسور العين .

قال المحشى كان المتعارف بينهم عند اراده ان يقولوا ان الوصف من الفعل الفلان هو الفلان صدرروا هذا الوصف بلفظ « هو » ان كان غير اسم مفعول وبلفظ « ذاك » ان كان اسم مفعول فيقولون ضرب فهو ضارب وذاك مضروب ، ولابد هنا من بيان نكتتين :

الاولى : نكتة ادخال الفاء على لفظ هو ، وبيان المرجع المشار اليه ، فقيل انه فاء جزاء حذف شرطه والمرجع والمشاركة اليه اسم الفاعل واسم المفعول أى اذا ثبت ان ضرب فعل قاسم فاعله ضارب مثلا ، وقيل الفاء للتغير والمرجع او المشار اليه فاعل ذلك الفعل او مفعوله ومعناه ظاهر

ولا يبعد ان يكون على هذا ايضا فاء جزائية .

الثانية : نكتة اختصاص الضمير باسم الفاعل واسم الاشارة باسم المفعول وهي ان ما حكم عليه بالضارب مثلا ذات صفة ناشئة من تلك الذات فلم يتميز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التمييز فكانها متعددة فناسب ان يعبر عنه بالضمير لكونه موضوعا للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فان ما حكم عليه بالمضروب مثلا هو ذات ذات صفة غير ناشئة من تلك الذات بل واقعة عليها فاشتمالها على الذات والصفة في غاية الوضوح فناسب ان يعبر باسم الاشارة الموضوعة للإشارة الى الذات والصفة .

(وهو) أي وزن فاعل (قليل مقصود على السماع) من العرب (في فعلت بضم العين وفعل بكسر العين حال الكونه غير معدى كحمض فهو حامض وأمن فهو آمن بل قياسه أي فعل بالكسر أي اتيان الوصف منه في الاعراض) جمّن عرض بفتح العين والراء ما يعرض الانسان من مرض وحزن وفرح ولا يدوم (فعل) بفتح الفاء وكسر العين وتنوين اللام ويأتي مثاله (وفي الخلقة والالوان) من فعل بالكسر (افعل) بفتح العين ايضا يأتي مثاله (وفيما يدل على الامتناء وحرارة الباطن) او ضدّهما من فعل بالكسر (فعلان) بفتح الفاء وكسور العين ويأتي مثاله (نحو اشر وفرح) مثلاً لفعل بفتح الفاء وكسر العين وتنوين اللام (ونحو صديان وعطشان) مثلاً لحرارة الباطن (وشبعان) مثال لما دل على الامتناء (و) كذلك (ريان) وهو ضد عطشان ، واما ضد شبعان فهو جوعان بفتح الجيم وجميعها امثلة لفعلان من فعل بالكسر واما مثال : افعل : من فعل بالكسر فهو (نحو الاجمر وهو الذي لا يبصر

في الشمس) وهو مثال للخلة (و) كذا (الاحول والاعور) واما (الاخضر) فهو مثال للالوان كالاسود والاصفر والاحمر (و : فعل) (بسكون العين اولى) وكذا (فعل : بفعل بعضها من) وزن (فاعل وغيره كالضخم) مثال لفعل بسكون العين (والفعل ضخم) بضم الخاء (وجميل) مثال لفيعيل (والفعل جمل) بضم الميم (و : أفعيل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين (فيه) اي في فعل بضم العين (قليل مقصور على السماع كخطب) بفتح الخاء وضم الطاء المعجمتين (فهو اخطب) مكذا ضبطوه جماعة .

واني كلما تبعت فيما تيسر لي مراجعته من كتب اللغة ما وجدت هذا المثال بهذا الضبط بل ولا مادته نعم جاء اخطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة لكن فعله ليس بضم العين ومعناه لون متوسط بين الحمرة والصفرة ، وقال بعض المحدثين : وقع في بعض النسخ خضر فهو اخضر بالخاء والضاد المعجمتين وفسره بعض ارباب الحواشى باحمر وليس بسديد لأن خضر انما هو بفتح العين التي هي الصناد ، وفي الحديث الشريف بكى حتى خضر دمعه الحصى ، قال ابن الاثير : الاشبه ان يكون معنى الحديث انه (ع) بكى حتى احمر دمعه فخضر الحصى ووقع في نسخة خطب فهو اخطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة وتقول خطب فهو اخطب اذا كان اخضر لكن هذا الفعل يكسر العين التي هي الطاء (وكذا) قليل فيه (فعل : بفتح) الفاء (والعين كبطل) اي شجاع قوي ومصدره بطولة واما بطل ضد عمل فمصدره البطالة والبطلان (و) كذا قليل فيه (فعال بفتح الفاء كجبن) بضم الباء (فهو جبان) (و) كذا قليل فيه فعال (بضمها) اي بضم الفاء (كشجع) بضم الجيم (فهو شجاع ، وكذا) فيه قليل (فعل)

(بضم الفاء والعين كجنب) بضم النون (فهو جنب) وكذا فيه قليل (فعل)
 (بكسر الفاء وسكون العين كعفر) بضم الفاء (فهو عفر) بكسر العين
 في اوله وسكون الفاء بمعنى الشجاج الماكر وقيل الخبيث الماكر ومنه عفريت
 من الجن (وبسوى) وزن (الفاعل قد يعني) « لفظ يغى (بفتح الياء) »
 وسكون الغين وفتح (النون) فهو ثلاثي مجرد لا مزيد فيه وبضم الياء وكسر
 النون من باب الافعال « فعل : بفتح الفاء والعين الذي قلنا في اول الباب
 انه كفأعل صنع منه مطلقا لازما كان او متعديا (كشاخ فهو شيخ وشاب
 فهو اشيب وعف فهو عفيف) .

(وجميع ما ذكر غير وزن فاعل صفات مشبهة) وكذا وزن فاعل ايضا
 صفة مشبهة اذا اريد به الشبوت كما يجيء في باب الصفة المشبهة في قوله:
 وصوغها من لازم لحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر
 ولو اريد بالصفة المشبهة معنى المحدث حوات الى وزن فاعل واستعملت
 استعماله كتحويل فرح الى فارح في قولنا زيد فارح امس وجزع الى جازع
 في قولنا زيد جازع غدا .

(وعلى زنة المضارع) المعلوم (يأتي اسم فاعل من غير ذي الثالث)
 سواء كان (مجرد او مزيدا كالموال) فانه على وزن يواصل (مع كسر
 متلو الاخير) اي كسر ما يتلوه الحرف الاخر اي ما قبل الاخر (مطلقا)
 اي (مفتوحا) كان في المضارع) المعلوم ويأتي مثاله (وضم ميم زائد قد
 سبق) في (اول الكلمة كمدحراج ومكرم ومفرح) ما قبل الاخر فيها في
 المضارع المعلوم مكسور (ومتعلم ومتبااعد) ما قبل اخره في المضارع مفتوح
 ، وعليك بالتأمل في متقطع ومجتمع ومستخرج ومقعننس ومعشوشب
 ومتدرج ومحرجم) حتى تعرف ان ايهما ما قبل اخره في المضارع مفتوح وايهما

ما قبل اخره مكسور .

وانها اختير الميم للزيادة لتعذر حرف العلة التي تلقي بالزيادة لأن حرف العلة ثلاثة الواو والياء والألف لا سبيل إلى شيء منها ، اما الاول فلان الواو لا يزداد في اول الكلمة لئلا يلزم اجتماع الواوات في نحو يوعد لو زيدت الواو بعد حذف حرف المضارع فتحمل عليه غيره ، واما الثاني فلان الياء لو زيدت لزم الالتباس بالمضارع ، واما الثالث فلان الالف لو زيدت لزم الالتباس بالمتكلم فلما تعذر زيادة حرف العلة فاختير الميم لقربها من الواو في المخرج ، وضم الميم للفرق بينه وبين اسم المكان من المزيد فيه **واسم الالة من الثنائي** .

(تبليغ نبيه) قال سعد الدين في شرح التصريف في هذا المقام : وكذا قيام يواقي الامثلة الا ما شذ من نحو اسهب اي اطنب واكثر في الكلام فهو مسهب واححسن فهو محسن والفتح اي افلس فهو مفلج بفتح ما قبل الآخر في الثلاثة اسم فاعل : انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال المعشى يريد ان ما قبل الآخر في محسن مفتوح مع كونه اسم فاعل لكنه شاذ وخلاف القياس : وانا اقول لايلزم من كون محسن شاذ كونه غير فصحى حتى يستشكل بأنه كيف ورد في كتاب الله العزيز وذلك لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام ، قسم مخالف للقياس دون الاستعمال ، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبولان ، وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود وهكذا يجذب عن كل شاذ وقع في القرآن الكريم او في كلام اولياء الله المعصومين سلام الله عليهم اجمعين ان ثبت كونه كلاما لهم والافقية كلام ذكرناه في شرحنا على المطول عند بيان الفرق بين الامثلة والشواهد فراجع كما اجا به عن وقوع أبي يابي في القرآن

ال الكريم قال بعض المحققين من المحسين في بحث الاختلافات من المطول ان عدم بجيء ما في القرآن في كلام بلغاء الجاهلية لا يدل على عدم فصاحته فإن القرآن بما يستشهد به لا عليه اتفى .

وقد يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن فاعل نحو يافع من ايفع لكنه شاذ .

(وان فتحت منه) أي من اسم الفاعل (ما كان انكسر) أي ما قبل الآخر (صار) بعد الفتح (اسم مفعول كمثل المنتظر) فالظاء منه في اسم الفاعل كان منكسرًا ففتحت فصار اسم مفعول وقس عليه (المدحوج والمكرم) وكل ماذكر من الامثلة (الى اخره) .

(وفي اسم مفعول الثاني اطرد زنة ! مفعول : كات من قصد وهو أي الآتي من قصد (مقصود) .

قد تقدم ان هذا الوزن قد يأتي لل مصدر وكذلك يأتي لاسم الفاعل نحو حجا با مستورا .

قالوا ادخل الميم في اسم المفعول الثاني نحو مضروب لتعذر حرف العلة لما ذكر في اسم الفاعل غير الثاني فصار مضرب ثم فتح الميم حتى لا يلتبس باسم المفعول من باب الافعال فصار مضرب ولم يكسر ثلا يلتبس باسم الآلة ثم اشبع ضمة الراء لانعدام مفعول في كلام العرب بدون التاء او الواو كما في كتاب شرح الامثلة فتولد منها الواو فصار مضروب، وانما قالوا بدون التاء لان وزن مفعول مع التاء موجود في كلامهم نحو مكرمة ومسرقة ومغربة ، وكذا مع الواو نحو مضروب ومنصور واما بدون التاء والواو فهو مرفوض في كلامهم .

(وناب نقلاب اي سماعا) عن العرب (عنه اي عن وزن مفعول

ثلاثة اشياء .

(احدها : ذو فعيل) أي ما كان على هذا الوزن (ويستوي فيه المذكر والمؤنث نحو فتاة) كعيل أي مكحولة (وقتى كعيل) أي (مكحول) . وإنما يستوي المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى المفعول ولا يتويان في فعيل بمعنى الفاعل نحو رجل نصير وامرأة نصيرة فرقا بين فعيل بمعنى المفعول وفعيل بمعنى الفاعل .

فإن قيل لم يعكس بأن يستوي المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى الفاعل ويسدوا في فعيل بمعنى المفعول مع انه يحصل الفرق بذلك ايضا ؟ فلنا لأن الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول لأن الفاعل مقصود وعده في الكلام والمفعول فضلة والتمييز اصل بالنسبة الى عدم التمييز ، فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع مراعات لل المناسب وقد نظير ذلك عند قوله : بالالف ارفع المثنى وكلا اذا بضم المضاد وصلا

حيث اشترط اعراب التثنية في كلا وكلتا بالإضافة الى الضمير فراجع . وهذا الاستواء في فعيل بمعنى المفعول إنما هو فيما ذكر الموصوف كما أشار اليه المصنف اذ من عادته اعطاء الحكم بالمثال كما تقدم في قوله : كلامنا لفظ مغيد كاستقيم : فتقذر وان لم يذكر الموصوف يفرق بين المذكر والمؤنث بالتأءه لثلا يلزم التباس احدهما بالآخر ، فان قلت يلزم حينئذ التباس فعيل بمعنى المفعول بفعل بمعنى الفاعل اذ فيه ايضًا يفرق بينهما بالتأءه ، قلت نعم لكن هذا الالتباس بعيد بين الفاعل والمفعول فيدفع الالتباس بقرينة ما يخالف الالتباس بين المذكر والمؤنث فإنه قريب بدون الناء فيجب دفعه بالتأءه ، والحاصل ان التباس الفاعلين المذكر والمؤنث كل منهما قريب ومشكل فيجب دفعه بالتأءه التي وضع للفرق بين

المذكر والمؤنث بخلاف التباس الفاعل والمفعول فانه بعيد يدفع بغيره من الفرائض .

وقد ينزل فعل بمعنى الفاعل منزلة فعيل بمعنى المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث نحو قوله تعالى : ان رحمة الله قريب من المحسنين ، ان قريب وان كان من قبيل فعيل بمعنى فاعل الا انه بمعنى المفعول في الحقيقة لانه تبارك وتعالى يقرب رحمته من المحسنين لأن الرحمة بنفسها لا يقرب بل اسبابها والتوفيق في الاسباب منه تعالى ومنا توفيق الا بالله عليه توكلت واليه انيب .

واعلم انه اذا جعل وزن فعل بمعنى المفعول من قبيل الاسماء بان ينقلب فيه جانب الاسمية فحيثئذ لا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو بغير ذييع وناقة ذبيحة ورجل لقيط وامرأة لقيطة .

(وثانيةا : فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كقبض بمعنى المقبض .
 (وثالثها ؛ فعل) بكسر الفاء وسكون العين (كذبح بمعنى مذبوح ذكرها في شرح الكافية ، ولا تعمل هذه الثلاثة عمل اسم المفعول فلا يقال) مررت (برجل) كجبل عبده برفع عبده كما يقال مررت برجل مكحول عبده برفع عبده وقد اجازه بعضهم ، وكذا لا يقال (مررت برجل ذبح كبشة) برفع كبشة (ولا) يقال ايضا (صريع غلامه) برفع غلامه وقد يصح ان يقال مذبوح كبشة ومصروع غلامه برفع كبشة وغلامه (واجازه ابن عصفور) .

هذا باب اعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

اشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين

الاول : انها مثله في الدلالة على الجدث وفاعله .
 والثاني : انها تثنى وتجمع وتذكر **وَتُؤْنِشَهُ مثيله** يقول : حسن ، حسان ،
 حسنون ، حسنة ، حستنان ، حسنان كما تقول ; ضارب ، ضاربان ، ضاربون
 ، ضاربة ، ضاربتان ، ضاربات ، ولكن خالفته في انها لا تدل على المحدث
 الذي يدل عليه اسم الفاعل ولذلك انحاطت درجة انتها عنه فجعل عملا
 للتشبه به لا لنفسها اصلة ، وقد علم من ذلك ان كل ما لا يدل على
 المحدث بل على الشبوت فهو صفة مشبهة مطلقا سواء كان على وزن فاعل
 كطاهر القلب أم لا كجميل الظاهر سواء كان فعلا ثلاثيا مجرد كالمثالين
 ام لا كمنطلق اللسان بل وان كان اسم مفعول نحو محمود المقاصد .
 والمراد بكونها للشبوت كونها كذلك بحسب الاصل فنحو ضامر وطالق
 اسم فاعل لافهمها في الاصل بمعنى المحدث ثم عرض لهما الشبوت بحسب
 الاستعمال فلا يقال طالق وكذا ضامر الا لمن ثبت لها العطلاق او الضمار
 لا لمن تجدد لها انا فانا فتأمل .

(صفة استحسن) أي يصح ولم يقبح (جر فاعل معنى بها المشبهة
 اسم فاعل) حاصله ان الصفة التي يصح بدون قبح جر الفاعل المعنوي
 بها هي صفة مشبهة لكن يعتبر في الاستحسان أي الصفة بدون القبح
 ان يكون ذلك حاصل ولو (بعد تقدير تحويل اسنادها عنه) أي عن الفاعل
 المعنوي (الى ضمير) مستتر فيها راجع (الى موصوفاهي المشبهة اسم فاعل فخرج بما
 ذكره المصنف نحو زيد ضارب اخوه) اذ لا يحسن ولا يصح جر اخوه باضافة
 ضارب اليه بيان يقال زيد ضارب اخيه اذ يلزم حينئذ توهם الاضافة الى المفعول
 فهذا المثال ممتنع وغير مستحسن من دون ان يفرض ويقدر تحويل الاسناد
 عن اخوه الى ضمير موصوفها اذ الصفة فيه متعد يحتمل اضافتها الى مفعولها

فيتبين الاضافة الى الفاعل بالإضافة الى المفعول فضارب في المثال ليس صفة مشبهة لعدم استحسان جر الفاعل أعني اخوه بها لاجل الالتباس (وخرج بمازدته) أي الشارح وهو قوله (بعد تحويل اسنادها) الخ نحو (زيد كاتب ابوه) لانه لا يحسن اضافة الكاتب الى ابوه وجره به بعد تحويل اسناد كاتب عن ابوه الى ضمير مستتر في الكاتب راجع الى زيد اذ لا علاقة بجواز لاستناد الكتابة الصادرة عن الاب الى الاب لعدم العلاقة بين الاب والابن بحيث يجوزها استناد الفعل الصادر عن احدهما الى الآخر وبعبارة اخرى لا يحسن اسناد الكتابة الصادرة من الاب الى الاب الا بمجاز بعيد لا يقبله الذوق السليم والطبع المستقيم بخلاف نحو رجل حسن وجهه اذ يجوز اسناد الحسن الثابت للوجه الى زيد بعلاقة الكل والجزء فيحسن فيه الاضافة وجر الوجه بعد تحويل الاستناد عن وجهه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى رجل ا وجود العلاقة ويصبح الاضافة والجر في زيد كاتب ابوه لعدم العلاقة قال في حاشية المغنى فيما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ومنها استحسان اضافتها الى ما هو فاعل في المعنى كحسن الوجه ونقي الشفر وظاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو كاتب الاب وان كان ليس ممتينا لكره قبيح لان الصفة لا يضاف الى مرفوعها حتى يقدر تحويل الاستناد الى موصوفها بدللين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم يؤثرون الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلهذا حسن ان يقال حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته بجازا وقبح ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان يسند اليه الكتابة انتهى ولعلمن انه ليس المراد من العلاقة في المقام ما يعتبرونه في المجاز اللغوي حتى يقال ان

المقام بجاز عقلي لانه بجاز في الاسناد لا بجاز التفوي فلا يفيض العلاقة المذكورة في المقام بل المراد منها هيئنا ما يصحح اسناد الوصف الثابت لشيء الى شيء اخر بحكم العرف والذوق السليم ولو لم يكن هذا المصحح من العلاقات المعتبرة في المجاز العقلي ولا من العلاقات المعتبرة في المجاز الانفوي على ان معرفة هذا المجاز وانه من أي قسم من المجازين ومل هو من المجاز العقلي أم من التفوي ومعرفة ان العلاقة المعتبرة في استحسان هذا الاضافة وجرا الفاعل المعنوي اظن انه ما يعم حوله احد فالمسلط في استحسان ذلك كما قلنا هو الذوق السليم والعرف ، ولعله الى ذلك يشير الشارح بقوله (واستحسان جر الفاعل بها بان تضاف اليه يدرك بالنظر في المعنى) كما انه جواب ايضا عينا اورده ابن المصنف في هذا المقام من الدور وهذا نص عبارته « وهذه الخاصة (أي استحسان جر الفاعل المعنوي بها) لاتصح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عدتها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وأنت تعلم ان العلم بالمعرف « بالكسر » يجب تقدمه على العلم بالمعرف « بالفتح » ولذلك « أي للزوم هذا الدور » لم اعول في تعريفها على استحسان اضافتها الى الفعل » انتهى فاشار الشارح الى جوابه بقوله : واستحسان جر الفاعل بها ٠ ٠ ٠ الخ وحاصله ان الصفة المشبهة وان كانت معرفة موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل وجراه بها لكن استحسان الاضافة الى الفاعل وجراه بها ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة ، وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعಲها بحيث لوحول اسنادها عنه الى ضميمه لا يكون فيه لبس ولا قبح فتححسن الاضافة ويكون بجازا مقبولا عند صاحب الذوق السليم والطريق المستقيم

فظهير من جميع ما ذكرنا ان المانع اي عدم الاستحسان في كاتب الاب انما هو عدم العلاقة لا الالتباس بالمعنى او الالتباس لايعقل فيه اذا لكتابه لا يقع على امثال الاب بل على القرطاس وامثاله بخلاف الضرب فانه يقع على زيد وامثاله فظهير وجه الفرق بين المثالين .

(وتخالف) الصفة المشبهة (اسم الفاعل في) امور قد تقدم الاشارة الى بعضها .

ومنها (ان صوغها) أي اشتقاءها (لا يكون الا من فعل) قاصر اي (الازم) سواء كان لزومه بالاصل كحسن وطاهر او بالتنزيل بان يحول المتعدى الى فعل بضم العين ثم يصاغ منه الصفة المشبهة ، فلا يرد ان الرحمن والرحيم صفتان مشبهتان مع انهما صيغتا من المتعدى بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من المتعدى والقادر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر فتأمل .
ومنها ان صوغها لا يكون الا (الحاضر) من الازمة الثلاث متصلة

بالزمان الماضي بمعنى ان الصفة ثبتت في الماضي ودامت الى الزمان الحاضر فمعنى رجل حسن الوجه انه حسن الوجه دائما الى الان فلا يستعمل في الماضي المنقطع او المستقبل ، فلا يقال رجل حسن الوجه امس او غدا وان اريد ذلك فلا بد من ان يقال حاسن وجهه امس لو غدا ، وكذلك اذا اريده الزمان الحاضر فلا بد من ان يقال دجل حاسن وجهه الان والحاصل انك ان اردت ثبوت الحسن مع قطع النظر عن زمان معين تقول حسن وان اردت زمان معينا وحدوثها في ذلك الزمان تقول حاسن ، والسرفي ان التقيد بالزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبت والزمان يستلزم الحدوث ولذلك قيل انه لا يقال رحم الامن صار الرحيم طبيعة له كالكريم والبغيل وهيئنا عريصتان : الاولى : قولهم ان مطلق المفتق

حقيقة في الماضي والحاضر ويجاز في المستقبل ولا يفرقون في هذه المسألة بين الصفة المشبهة وغيرها فكيف ذلك مع قولهم بأنها لا تدل على الزمان . والثانية : ان مطلق المشتق اذا كان حقيقه في الماضي والحال فكيف يقولون بان الاسم لا يدل على zaman وضعا مع ان كون شيء حقيقة في شيء معناه كونه كذلك وضعا فتدبر .

(و) منها : انها تخالفه (في انها تكون بخارية) وموازنة (للمضارع) في حركاته وسكناته ، والمراد من المجارات والموازنة هنا العروضية لا الصرفية وقد تقدم الفرق بينهما (كظاهر القلب) فانها بخارية ليظهر (وغير بخارية له بل هو) أي كونها غير بخارية له (الفاصل نحو جميل الظاهر) هذا ، ولكن قال ابن الحاجب وشارح كلامه : وصيغتها أي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها تختلف الصيغة اسم الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغته من صيغها على هذا الوزن قطعا انتهى ، ونقل عن الزمخشري ايضا مثل ذلك ، والظاهر من كلام السيد مير شريف في صرفه الفارسي ايضا ذلك فالمسألة ليست بهذا النحو من التسليم الذي يظهر من كلام المصنف والشارح ومن وافقهما وأما اسم الفاعل فلا خلاف في انه ابدا يكون بخاريا للمضارع بخاراة عروضية كضارب وقائم فانهما بخاريان ليضرب ويقوم وهذا واضح .

ومنها : انها تخالفه من حيث العمل لانه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب كما سيأتي مع قصور فعلها على هذا وأشار بقوله (وعمل اسم الفيالق المعدى ثابت لها على الجد الذي قد حد في اسم الفاعل وهو الاعتماد على ما ذكر) هناك الا الزمان وقد بينا وجيهه إنما والا الام

الموصولة لأن الاعتماد عليها لا يتأتى فيها لأن اللام الداخلة فيها كما قيل ليست بموصولة بالاتفاق بل هي حرف تعريف وإنما لم تكن فيها موصولة لأن مدخل اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسم كضارب مثلا إلا أن ذلك الاسم في معنى الفعل وقائم مقامه ولا يتأتى فيها ذلك لأنها تدل على الشبورة والفعل لكون الزمان جزء من مفهومه كما تقدم في باب المفعول المطلق في قوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأن من أمن يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ألل الموصولة التي حقها ان تدخل على الجملة او شبيهها هذا ، ولكن في دعوى الاتفاق في كون الداخلة عليها حرف تعريف تأمل اذ منهم من قال بانها ايضا موصولة كالداخلة على اسم الفاعل والمفعول وهذا هو الاقوى ويظهر وجهه عند بيان صور الصفة المشبهة فانتظر .

قال في المغني : ال على ثلاثة اوجه احدها ان يكون اسم موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبتوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل هي في الجميع موصول حرفيا وليس بشيء لأنها لا تؤول بالمصدر : انتهى محل الحاجة من كلامه .

وقال في المطول ، في بحث الاستفرارق في بيان مثال الخطيب : كقولنا جمع الأمير الصاغة أي صاغة بهذه او نملكته لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا ، فإن قلت الصاغة جمع صانع واللام في اسم الفاعل وأسم المفعول اسم

موصول لاحرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه ، قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لأنهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي وأما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصانع والخائن فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقاً وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع اتهى .

واعلم ان الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان والمكان ، والمفعول معه ، والمفعول المطلق على رأي ، ولا يعمل في المفعول به لأنها مأخوذة من فعل قاصر فليس لمصدرها من يقع عليه ولكن النحاة جعلوها كاسم الفاعل (في نحو زيد حسن الوجه) وفي زيد الحسن وجهاً ولذا قالوا النصب هنا (على التشبيه بالمفعول) به ان كان المعمول معرفة كالمثال الاول وعلى التمييز كالمثال الثاني بخلاف ثمة أي (بخلاف) النصب (ثمة) أي في اسم الفاعل فانه فيه على المفعول به الحقيقي نحو زيد ضارب عمرو فتصب عمروا على المفعول به الحقيقي لا على التشبيه به . (وما خالف) الصفة المشبهة (فيه اسم الفاعل ان سبق ماتعمل فيه بمحنة لفرعيتها) لأنها تعمل لتشابهها باسم الفاعل في الدلالة على الحدث فلذا انحططت عنه في امور .

منها : عدم جواز اعمالها في المعمول المتقدم لضعفها بالفرعية ، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحق التشبيه أي من حيث أنها صفة مشبهة باسم الفاعل (بخلاف غير معمولها) بحق التشبيه (المجار والجرور) فان عملها فيه ليست من حيث التشبيه بل بما فيه من معنى الفعل لأن الطرف والمجار والجرور يكفيهما دائحة من الفعل (ففيجوز تقديمها)

اي الجار والجرور (عليها) بخلاف اسم الفاعل فان معموله يجوز ان يتقدم عليه مطلقا كما تقدم في اول باب اعمال اسم الفاعل نحو زيد عمروا ضارب .

ومنها : (ان كونه) اي ما تعلم فيه اي معموله (ذا سبيةة بان اتصل) المعمول (بضمير موصوفها لفظا او معنى وجب نحو حسن وجه) فوجهه معمول سبي لانه اتصل بضمير الموصوف اعني زيد (و) نحو (حسن الوجه) فالوجه معمول سبي لانه اتصل بضمير الموصوف معنى (اي) تقديره لأنه في تقدير الوجه (منه) اي من زيد ، هذا في المعمول الذي عملت فيه بحق الشبهة (بخلاف غير المعمول) بحق الشبه فإنه لا يجب كونه ذا سبيةة ففي نحو زيد حسن وجهه يوم الحرب لا يجب كون اليوم ذا سبية وهذا بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون سبيا نحو زيد ضارب غلامه ، واجنبها نحو زيد ضارب عمروا ، هذا ما ذكر لها من المفارقات في هذا الكتاب ولها مفارقات آخر مذكورة في المطولات فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعتها .

واعلم صور الصفة المشبهة باعتبار كونها منونا وبمضائنا ووضع الـ وباعتار كون معمولها كذلك وباعتارات اخر مذكورة في المطولات ترتقي الى اربع عشر الفا واربعينآت صورة ونحن نكتفي بما ذكر هنا وهو ست وثلاثون صورة .

(فارفع بها على الفاعلية ، وانصب على التشبيه بالمعنى به في المعرفة وعلى التمييز في النكرة ، وجر بالاحافة) اي باضافة الصفة الى المعمول (حال كونها مع الـ وحال) كونها (دون الـ وقوله مصحوب الـ) منصوب معمول للافعال الثلاثة اي ارفع وانصب وجر يعني (هو المتنازع فيه)

فهذه ست صور في ثلاثة منها الصفة مع الـ و في ثلاثة منها الصفة بدون الـ والمعمول في كلها مع الـ :

الاولى : رفع المعمول مع الـ حال كونها ايضاً مع الـ (نحو رأيت الرجل الجميل الوجه) برفع الوجه ^{الثانية} نصب المعمول كذلك (نحو رأيت الرجل الجميل الوجه) بنصب الوجه ، الثالثة جر المعمول كذلك (نحو رأيت الرجل الجميل الوجه) بجر الوجه ، الرابعة رفع المعمول مع الـ حال كونها دون الـ نحو رأيت رجلاً (جميلاً الوجه) برفع الوجه ، الخامسة نصب المعمول كذلك نحو (رأيت رجلاً جميلاً الوجه) بنصب الوجه (لكن هذا ضعيف) لأنـه من اجراء الوصف اللازم بجزي الوصف المتعدي في نصب المعمول المعرفة مع انـ الصفة اذا كانت مجرد عن الـ ضعيف شبهها بالفعل وذلك سبب لثلا يعمل في المعرفة العمل المجازي اعني النصب على التشبيه بالمعنى المعمول به المحتاج الى قوة العامل ، واما اذا كانت الصفة مصحوبة لالـ وهي مسؤولة على التحقيق يؤلـ الصفة حينئذ بالفعل كاسم الفاعل المعرف بها فتقوى مشابهتها بالفعل فتعمل العمل المجازي المذكور بلاضعف ، السادسة جر المعمول كذلك نحو رأيت رجلاً (جميلاً الوجه) بجر الوجه .

(وعطف على) قوله (مصحوب الـ) قوله (وما اتصل اي بالصفة) فيصير مفاد الكلام ارفع وانصب وجر ما اي معمولاً اتصل بها (حال كونه) اي المعمول (مضافاً الى ماضيه الـ) وهذا ست صور في ثلاثة منها الصفة مع الـ وفي ثلاثة منها الصفة دون الـ (او) حال كون المعمول مضافاً (الى الصنف) وهذا ايضاً ست صور كذلك (او) حال كون المعمول

· مضافاً (إلى الضمير) وهذا أيضاً سنت صور كذلك . أو حال كون المعمول مضافاً (إلى مجرد) وهذا أيضاً سنت صور كذلك وهذه أربعة أقسام كل قسم منها سنت صور في ثلاثة منها الصفة مع إلـ . وفي ثلاثة منها دون إلـ :
 (فـ) لـ (الـ الأول) : اي المضاف إلى ما فيه إلـ (نحو رأـتـ الرجل الحسن وجهـ الـ اـبـ) بـرفعـ الـ وجـهـ (وـ) نحو رأـتـ الرجل (الحـسـنـ وجـهـ الـ اـبـ) بـبنـصـبـ الـ وجـهـ (وـ) نحو رأـتـ الرجل (الحـسـنـ وجـهـ الـ اـبـ) بـجـرـ الـ وجـهـ ، (وـ) نحو (رـأـيـتـ رـجـلـاـ حـسـنـاـ وجـهـ الـ اـبـ) بـرفعـ الـ وجـهـ (وـ) نحو رـأـيـتـ رـجـلـاـ (حـسـنـاـ وجـهـ الـ اـبـ) بـبنـصـبـ الـ وجـهـ (ولكنـ هـذـاـ ضـعـيفـ) لما ذـكـرـ آـنـفـاـ (وـ) نحو رـأـيـتـ رـجـلـاـ (حـسـنـ وجـهـ الـ اـبـ) بـجـرـ الـ وجـهـ .

(وـ) لـ (الـ ثـانـيـ) اي المضاف إلى الضمير (نحو رـأـيـتـ الرجل الحـسـنـ وجـهـ) بـرفعـ الـ وجـهـ (وـ) نحو رـأـيـتـ الرجل (الحـسـنـ وجـهـ) بـبنـصـبـ الـ وجـهـ (ولاـ تـجـرـ كـمـاـ سـيـأـتـيـ) مـثـالـهـ وـبـيـانـ سـبـبـ عدمـ جـواـزـ الجـرـ (وـ) نحو (رـأـيـتـ رـجـلـاـ حـسـنـاـ وجـهـ) بـرفعـ الـ وجـهـ (وـ) نحو رـأـيـتـ رـجـلـاـ (حـسـنـاـ وجـهـ) بـبنـصـبـ الـ وجـهـ ، وـنـحـوـ رـأـيـتـ رـجـلـاـ (حـسـنـ وجـهـ) بـجـرـ الـ وجـهـ (لكنـ هـذـاـ) المـثـالـاـنـ (ضـعـيفـاـنـ) اـمـاـ وجـهـ الضـعـفـ فيـ المـثـالـ اـلـوـلـ فهوـ ماـتـقـدـمـ اـنـفـاـ وـاـمـاـ المـثـالـ اـلـثـانـيـ فـقـيلـ فيـ وجـهـ ضـعـفـهـ انـهـ اـنـمـاـ اوـتـكـبـواـ الاـضـافـةـ لـقـصـدـ التـخـفـيفـ فـيـقـتـضـيـ الـحـالـ اـنـ يـبـلـغـ اـقـصـىـ مـاـ يـمـكـنـ مـنـهـ وـيـقـبـعـ اـنـ يـقـتـصـرـ عـلـىـ اـهـونـ التـخـفـيفـ اـعـنـيـ حـذـفـ الـتـنـوـينـ وـلـاـ يـتـعـرـضـ لـاعـظـمـهـاـ مـعـ اـمـكـانـهـ وـهـوـ حـذـفـ الضـمـيرـ مـعـ الـاـسـتـفـنـاءـ عـنـهـ بـمـاـ اـسـتـكـنـ فيـ الصـفـةـ وـالـذـيـ اـجـازـهـ بـلـاقـبـهـ هوـ النـظـرـ إـلـىـ حـصـولـ شـيـءـ مـنـ التـخـفـيفـ فيـ الجـملـةـ وـهـوـ حـذـفـ الـتـنـوـينـ مـعـ وـرـودـهـ فيـ حـدـيـثـ الدـجـالـ مـنـ قـوـلـهـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـالـهـ وـسـلـمـ ؛ اـعـوـرـ عـيـنـهـ الـبـيـنـ ؛ بـجـرـ الـعـيـنـ .

(و) القسم (الثالث) : اي المضاف الى مضاد الضمير (نحو رأيت الرجل الحسن وجه ابيه) برفع الوجه (و) نحو رأيت الرجل (الحسن وجه) ابيه بنصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رأيت رجلا حسنا وجه ابيه) بنصب الوجه (و) نحو رأيت رجلا (حسن وجه ابيه) بجر الوجه (لكن مذان) المثالان (ضعيفان) وجه الضم في المثال الأول ما تقدم من : ضم الفعلة المجردة من ال وقوف المعمول المعرفة ووجه الضم في المثال الثاني ما تقدم من انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف الى اخر ماذكر هناك .

(و) القسم (الرابع) : اي المضاف الى مجرد (نحو رأيت الرجل الحسن وجه اب) برفع الوجه (لكنه قبيح) خلو الصفة من ضمير يعود الى الموصوف لفظا وهو مع قبده جائز في الاستعمال لوجود الضمير تقديرها اي وجه اب منه (و) نحو رأيت الرجل (الحسن وجه اب) بنصب الوجه (ولا تجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رأيت رجلا حسنا وجه اب) بفتح الوجه (لكنه قبيح) ووجه قبده ما تقدم في وجه القبح السابق حرف بحرف فلا نعيده (و) نحو رأيت رجلا (حسنا وجه اب) بنصب الوجه (نحو رأيت رجلا (حسن وجه اب) بجر الوجه ، فصار بمجموع هذه الاقسام الاربعة اربع وعشرين صورة وهي مع الاستثنى المقدمه ثلثون صورة ، قوله (او بحدا عطف على) قوله (مضافا) اي او ارفع وانصب وجرا ما اتصل بالصفة حالكون المعمول بحدا عن ال وعن الاضافة هذا ايضا سبع صور في ثلاثة منها الصفة مع ال وفي ثلاثة منها دون ال نحو (رأيت الرجل الحسن وجه) بفتح الوجه (لكنه قبيح) ووجه

القبح فيه ما تقدم آنفاً فلانعده (و) نحو رأيت الرجل (الحسن وجهها) بمنصب الوجه (ولاتجر كما سيأتي) مثاله وبيانه (و) نحو (رأيت رجلاً حسناً وجه) برفع والوجه (لكته قبيح) والوجه فيه ايضاً ما تقدم (و) نحو رأيت رجلاً (حسناً وجهها) بمنصب الوجه ونحو رأيت رجلاً (حسناً وجه) بجر الوجه هذا تماماً الترتيب وثلاثين صورة ٠

وأما بيان صور الجر فهو قوله (ولاتجر بها) اي بالصفة (حالكونها مع الـ سما) لفظ في الاسم كما تقدم في أوائل الكتاب عند قوله :
ومغرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما
اي لاتجر بالصفة اي باضافتها حال كونها مع الـ اسمـ اي معمولاً
من الـ خلا (ومن) اضافة تاليها اي (الـ) ايضاً (خلا) وذلك الاربع صور التي قلنا ابها سيأتي ، فلا نقل ؛ الحسن وجهه ، او وجه ايـه ، او وجه أـب او وجه بـجر الـ وجه في الجميع ، ووجه المنع في الجميع ان اضافة الصفة فيها وان افادت التخفيف بمحذف الضمير واستثاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لأنـ اضافة المعرفة في هذه الصور وانـ كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنـها في الصورة تشبه عكس المعهود من اضافة لأنـ / المعهود من اضافة الشكرا الى المعرفة نحو غلام زيد وضارب عمرو ونحوهما ومالـ يدخل ما ذكر ايـ من الـ (او من اضافة تاليها) فهو بالمواز وسمـ ، وما كان من الصور الجائزة ذا ضمير واحد نحو حسن وجهه برفع الوجه فهو احسن لأنـ الضمير فيه يقدر الحاجة من غير زيادة وتقصـان ، وما كان منها ذا ضمـرين احدـهما في الصفة والاـخر في المعهـول فهو حسن لاشتمـاله على الضمير المحتاج اليـه وغيرـ احسن لاشتمـاله على ضمير زـائد على قدر الحاجة (وقد سبق) جميع (ذلك مشروحاً) بتوضـيـح

منا (مثلاً مبينا فيه) بياناً وانياً (الحسن) والاحسن (والضيق والقبح
وشه الحمد) .

هذا باب التعجب

التعجب انفعال يحدث في النفس عند مشاهدة ما يجعل سبيه ويقل
في وجوده ، ولهذا لا يصلح التعجب على الله تعالى لانه عالم السر والخفيات
لا يخفى عليه شيء ، وما ورد منه تعالى نحو : **فما أصيبرهم على النار فهو : مضرور**
إلى المخاطب اي يجب أن يتعجب العباد عنه وقريب من ذلك ما قبل هو
استعظام وزيادة في وصف فعل خفى سبيه وخرج بها المتعجب منه عن
نظائره او قل نظيره فلذا يقال : اذا ظهر السبب بطل العجب .

(وله) اي التعجب (صيغة كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكتم
امواتنا فاحياكم) فان الاستفهام يفيد التعجب بقرينة المقام ، ونظيره
الهزيمة في قوله تعالى ألم تر الى ربك كيف مد الظل ، ونحو ماروى عنه
صلى الله عليه والله (سبحان الله ان المؤمن لاينجس) والاصل في ذلك ان
يسبح الله عند رؤية العجب من صنائعه ثم استعمل في كل متعجب منه
لأنه تعالى خالق كل العجائب كما يبناه في « الله دره فارسا » ونحو (**واها للليل ثم واهواها**) ونحو قاتله الله من شاعر .

(والمليوب له في النحو) اي ما جعل له في النحو باب (صيغتان اشار)
المصنف (اليهما يقوله) (بافعل) على وزن اكرم (انطق حالكونه بعد
ما التكرا) التامة او الناقصة او معرفة ناقصة اي الموصواه (ان اردت
تعجبها) قال في المعني : والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو
ما احسن زيداً المعنى شيء حسن زيداً ، جزم بذلك جميع البصريين الا

الاخفشن فجوزه ، وجوز (ايضا) ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لامحال لها ، و (جوز ايضا) ان تكون نكرة موصوفا والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهمما فخبر المبتدء ممحون وجوباً تقدتره « شيء عظيم » ونحوه : انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال بعضهم انها استفهامية وما بعدها خبرها ، قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهلاً سبب حسنة فاستفهير منه ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك يوم الدين واتدرى من هو انتهى وقيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل استفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت وانا اقول مذهب الرضي هو المرضي واما قول المضعف ان نقل انشاء الى انشاء لم يثبت فهو كلام اجوف بعدهما نقلناه في اول الباب من الصيغ الكثيرة .

ولا خلاف بينهم ظاهراً في ان همزة افضل للتعدية بدليل تعدد ما احسن زيداً وفما اصبرهم ، وانما الخلاف قبل دخول الهمزة بعد الاجماع على ان الفعل الداخلة عليه الهمزة كان لازماً والا تتعدي نحو ما اضرب زيداً الى مفعولين في انه باي شيء حصل له اللزوم ، فقال بعضهم بنقلة الى فعل مضموم العين ، وقال بعضهم بتضمينه معنى فعل من افعال الغرائز التي هي لازم دائماً كضعف وكمل ونقص ، واستدلوا على فعلية افضل هذا بدخول نون التأكيد عليه في قوله : فاحر به من طول فقر فاحرياً : الشاهد في احريما اذا صلها احررين كما يأتي في باب نوني التأكيد عند قوله :

وغير اما من طوالب الجزاء وآخر المؤكد افتح كابرزا
هذا بناء على كون احرريا بفتح الراء حتى يكون على وزن افعل بفتح العين ، وبعضهم استشهد به على فعلية افعل بكسر العين بناء على كون احرريا بكسر الراء وهذا هو الاقوى لأن دخول نون التأكيد على غير الماضي

شاذ لا يثبت به فعيلة شيء والا يتلزم ان يثبت به فعلية قائل في قوله اقائلن
احضروا الشهودا .

(او جيء بافعل) بكسر العين (وهو خبر) وأخبار عن حصول
التعجب للمتكلم (بصيغة الأمر قبل فاعل له مجرور بياء زائدة لازمة هذا
، ولكن كون افعل اخبارا محل تأمل بل منع ، قال ابن الحاجب :
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب ، وقال بعض المحققين : المشهور عند
النحوة البصريين انها فعل ماض جاء على صورة الامر ، وبالمجرور بالباء
الزائدة وجوبا هو فاعله واصل الكلام احسن زيد (بفتح السين) أي
صار ذا حسن ثم ارادوا ان يدلوا به على انشاء التعجب فتحولوا الفعل الى
صورة الأمر ليكون بصورة الانشاء ثم ارادوا ان يستندوه الى زيد فاستقبحوا
اسناد صورة الامر الى الاسم الظاهر (لأن فاعله يجب ان يكون ضميرا
مستترًا وجوبا) فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو امر بزيد ثم
التزموا بذلك انتهى فظاهر ان القول يكون افعل خبرا بصيغة الأمر ظاهره
باطل اللهم الا ان يراد انه كان خبرا في الاصل ثم صار بصورة الأمر
لإنشاء التعجب .

وقد ظهر ما ذكرنا انه لا ضمير في افعل بكسر العين لأن المجرور بالباء
فاعل له والفاعل واحد ثيس الا ولكن قال بعضهم ان المجرور بالباء
مفعول والباء المتعدية فيه ضمير هي الفاعل فمعنىـه احسن بزيد : حينئذـ
اجعله حسنا بمعنى صفة به وقال جماعة ان احسن امر لكل احد بان
 يجعل زيدا حسنا وانما المراد ان يصفه بالحسـن فـكانـه قـيلـ صـفـةـ بـالـحـسـنـ كـيـفـ
 شـتـ فـانـ فـيـهـ مـزـهـ جـهـاتـ الحـسـنـ كـلـماـ يـمـكـنـ انـ يـكـونـ فـيـ شـخـصـ وـكـذـلـكـ
 يـقـالـ فـيـ بـقـيـةـ الـمـسـادـرـ مـاـ يـشـتـقـ مـنـهـ فـعـلـ التـعـجـبـ .

(و تلو افعل) بفتح العين اي (،الذى بعده) سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا (انصبه مفعولا و تلو افعل) بكسر العين (اجره) بالباء الزائدة ان قلنا انه فاعل او الباء التعدية ان قلنا انه مفعول (كما تقدم) الاقوال فيها مفصلا (كما او في خليلينا) مثال لافعل بفتح العين (و « اصدق بما ») مثال لافعل بكسر العين و سكون اللام .

(وحذف ما منه تعجبت) وحده (وابقاء صيغة التعجب) سواء كان افعل بفتح العين (او) بكسرها (استبع) ان كان ضميرا (ان كان عند الحذف معناه يضح ولا يتبيس) وان كان هناك قرينة تدل على المذوف (كقوله تعالى : اسمع بهم وابصر) مثال لافعل بكسر العين والشامد في حذف المتتعجب منه من ابصر واعلم ان هذا ينافي ما ذكر الشارح في باب الفاعل من انهم قالوا لا يحذف الفاعل اصلا عند البصريين ، ويؤكد ايضا القول بكون المجرور في افعل مفعولا ولذلك قال بعضهم الضمير استتر فيه (و) نحو (قول على عليه الصلاة والسلام .

جزى الله عنى والجزاء بفضله ربیعة خيرا ما اعف واكرم

فحذف المتتعجب منه من الفعلين اي ما أعفهم وما اكرمنهم .

(وفي كل من الفعلين) يعني (افعل) بفتح العين (وأفعل به) بكسرها (قدما) « بكسر القاف وسكون الدال الزمان القديم يقال : كان كذا قدما أي في الزمان القديم » (لزما منع تصرف بحكم من يجمع النحوة) بصر لهم وكوفتهم وغيرهم (حتم أي نفذ) لكونهما مشابهين بالحرف لكونهما للإنشاء الذي اصله ان يكون من الحروف فلا يغيران الى مضارع وبجهول وتأنيث ولا تشبيه ولا جمع فيما دانهما على صيغة واحدة ، وانما يطره التغيير على المتتعجب منه حسب المراد منه

تقول ما احسن زيدا ، وما احسن هندا ، وما احسن الزيدين بفتح الدال
وما احسن الزيدين بكسر الدال وما احسن الهندين وما احسن الهنديات
وكذلك تقول احسن بزيد واحسن بالزيدين واحسن بالزيدين واحسن
بهندي واحسن بالهنديات واحسن بالهنديات (وما نظيرها ليس وعسى هب
وتعلم) من حيث الوزن ومن هنا لا يدغم في نحو اشدده به فتبصر .

(وصفهما من فعل) يجتمع فيه شروط ذكر المصنف سبعة منها :
الشرط الاول : ما ذكره بقوله (ذي احرف ثلث) مجرد ليتمكن بناء
افعل بفتح العين وكسرها منه مع المحافظة على تمام حروف الفعل الذي
اشتقا منه (بخلاف) غير الثلاثي المجرد نحو (دحرج وانطلق واقتدر
واستخرج واحمر واحرنيجم) اذ البناء منها مع المحافظة على تمام حروفها
متعدرا لان هاتان الصيغتان لاتسعاه الزائد على ثلاثة احرف ومع اسقاط
بعض الحروف منها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انها مشتقة من الرباعي
او الثلاثي المجرد او المزید فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون
تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او
تكون من حروف المزید فيه اما من اصوله او زوائه او مزوجة منهما
فلا يتبيّن ما هو المشتق منه فلا يتعمّن المعنى مثلًا اذا قيل ما اخرج زيدا
لم يعلم انه مشتق من دحرج او حرج بالتحجيف الذي هو ثلاثي مجرد
او من حرج بالتشديد الذي هو ثلاثي مزید فيه وكذا لو قيل ما اخرجه
لم يعلم ان المراد ما اشد اخراجه حق يكون من باب الاقفال او المراد
استخراجه حق يكون من باب الاستفعال وكذلك لو بنتها من ضارب
وانطلق فقلت ما اضربه واطلقه لغات الدلالة على المشاركة والمطاوحة
وقس عليها الباقي وقيل يجوز بنائهما من باب الاقفال ان لم تكن الباءة

للتعديه نحو ما اظلم الليل وما افقر هذا المكان وان كانت للتعديه لا يجوز تضليل ما اذهب نوره وقيل يجوز مطلقا سواء كانت المهمزة فيه للنقل ام لا وقيل يمتنع مطلقا وما جاء منه شاذ لا يقاس عليه .

الشرط الثاني : (صرفا) لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه فلا بد فيما يبنيان منه ان يكون متصرفا (بخلاف نعم وبس) وسائل الافعال التي لا يتصرف فيها كعسى وليس على رأي .

الشرط الثالث ! ان يكون (قابل فضل اي زيادة كعلم) وجهل (وحسن) وقبح ذيقال ما اعلم زيدا وما جهل بكرها وما احسن عمروا وما اقبح خالدا (بخلاف) مالا يقبل التفاضل ويشتراك فيه الجميع على سواء فهو (مات وفي) فانه لامزية فيهما البعض فاعليهما على بعض حتى يتعجب منه .

الشرط الرابع : قوله تم (اي) ان يكون من الافعال التامة (بخلاف) ما كان ناقصا نحو (كان وكاد) فلا يقال ما اكون زيدا قائمما ولا اكيد بكرها ذاهبا ولا اكون بزيد قائمما ولا اكيد بزيد ذاهبا لان الناقص لا يدل على الحدث على ما هو التحقيق كما يبناء في باب الحال مفصلا وفعل التعجب موضوع للتعجب من الحدث الصادر من الفاعل فتأمل ؟

الشرط الخامس : ان يكون الفعل (غير فعل ذي انتفاء) (اي منفي بخلاف) ما كان منفيا سواء كان لزوما بان لا يستعمل في الاثبات الا شادا نحو (ماعجزت بالدواء) اي ما انتفعت به فان عاج يعيج ملازم للمنفي بخلاف عاج يعوج بمعنى مال يميل فانه يستعمل في الاثبات ايضا او جوازا (و ذلك نحو (ما ضربت زيدا) فلا يقال ما عوجه لئلا يتبيس عاج المنفي بمعنى ما انتفع بعاج المثبت بمعنى مال ، وكذلك لايقال ما اضر به لئلا يتبيس الضرب المنفي عن الفاعل بالضرب المثبت له .

(و) الشرط السادس : ان يكون (غير فعل ذي وصف يضاهي اشهر في كونه على افعل بخلاف ذي الوصف المضاهيه نحو سود وعور) واختلف في وجه المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبني من **الثلاثي** المجرد و**اكثر افعال الالوان والخلق** انما تعجب من باب افعال نحو احمر اخضر فلم بين فعل التعجب ما كان منها ثلاثة نحو سود وعور اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص فلا يتتعجب منها وقال بعضهم لان بناء الوصف منه على افعل فلذا لم يبن منه افعل تفضيل لثلا يتبع احدهما بالآخر ، ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه لشبيههما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد ، وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بنائه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة عل الاخر في الصفة وال الاولى موافقة الوضع الطبع .

والتقدم الطبيعي هو كون المتأخر يحتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة لوجوده ، وهبنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والا لزم من حصول الدلالة على اصل الفعل الدلالة على الزيادة .

والشرط السابع : ان يكون (غير فعل سالك سبيل فعل في كونه مبينا للمفعول ، بخلاف) الفعل (السالك ذلك) فلا يبنيان (من نحو ضرب وشتم) المجهولين فلا يقال ما اضرب زيدا وما اشتمت تزيد التعجب من ضرب وشتم وقع عليه لثلا يتبع بالتعجب من ضرب او شتم صدر منه (لكن يستثنى ما كان ملزما لذلك) أي للمجهولة (نحو عنبر ب حاجتك)

بضم العين وكسر النون فانه لا يستعمل هذه المادة الا بجهولا (فيقال ما اعناء) لعدم اللبس اذ لا معلوم له حتى يحصل الالتباس .

(واشدد او اشد او شبههما) ما لا يمتنع بنائهما منه (كاكثر) بفتح الثناء (واكثر) بكسر الثناء (يختلف) هذه الافعال (في) انشاء (التعجب) (ما) اي فعلا (بعض الشروط) المذكورة (عدم) بان كان زائدا على ثلاثة احرف (او) كان (وصفه على افعل) (او) كان فعلا (ناقصا نحو ما اشد درجة) مثال لما كان زائدا على ثلاثة احرف ، ما اشد (حمرته) مثال لما كان وصفه على افعل ، ونحو (اشدد بكونه مستقبلا) مثال لما كان فعلا ناقصا هذا بناء على ان لكان الناقصة مصدر وهو كون والاف مصدره مؤل كميا يأتي (وكذا ان كان) فعلا (منفيا او مبينا للمفعول لكن مصدرهما مؤل لا صريح) نحو ما اكثر ان لاتقوم واعظم بما نصر) بضم النون وكسر الصاد اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي ، واما المبني للمفعول فلنلا يتبع مصدره بمصدر المبني للفاعل والتؤويل في المثال الاول عدم القيام في الثاني بنصر بفتح النون وسكنون الصاد .

(ومثل ابن الناظم للذى لا يقبل الفضل بـ : ما تجع موتة وافجع بموته) ولكن (قال ابن هشام لا يتعجب منه) اي من الموت (البتة) لانه لاتفاقا فيه لاحد على أحد .

(ومصدر الفعل العادم للشروط بعد ايي بعد اشد) ونحوه (ينتصب ، وبعد افعل) بكسر العين (اي) بعد (اشدد) ونحوه (جره بالباء يجب كغيره) اي كغير المصدر (كما تقدم) مثال المصدر المتصوب بعد اشد والجرور بعد اشدد اعني : درجة ، وحمرته ، وبكونه .

(وبالتدور) اي (القلة احكم لغير ما ذكر) اي ما كان غير مستوفى

المشروط المذكورة (كقولهم ما اذرعها من امرئه ذراع اي خفيفة اليد في الغزل) فبناء اذرع من ذراع نادر لانه ليس فعلا بل اسم بمعنى خفيفة اليد بالغزل (و) كذا (ما اخصره من اختصر) بضم الهمزة والتناء وكسر الصاد فاوه ايضا شاذ لوجهين : كونه بجهولا ، وزائفها على ثلاثة احرف (و) كذا (ما اعساه واعس به من عسى) شاذ ايضا لوجهين : كونه ناقصا ، وغير متصرف على رأي (و) كذا (احمقه من حمق فهو احمق) ايضا لكون وصفه على افعل (فاسمع ذلك) ولكن (لا تقس على الذي منه اثر اي روبي عن العرب كل ما شابهه) عالم يستوف الشروط . (و فعل هذا الباب لن يقدم معموله عليه) سواء كان مفعولا او غيره كالجار وال مجرور والظرف ، فلا يقال مازيندا احسن ولا بزيد احسن بكسر السين ، وكذلك لا يقال في الدار ما احسن زيدا ولا عندك احسن بزيد لانهما بعد النقل الى انشاء التعجب جريسا بجري الامثال فلا يتصرف فيهما ولا في معمولهما كما لا يتصرف في الامثال كما يبينا سابقا ، وقلنا ان الامثال استعارة ويجب في الاستعارة ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظه فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت في المثال الى مضربه تذكيرا وتأنيشا وافرادا وتشبيه وجمعها وانما ينظر الى موردهما الاول كما يقال للمرجل في الصيف ضيمنت اللبن بكسر التاء لان هذا الكلام في مورده الاول خطاب للمرأة .

(ووصله) اي وصل المعمول (به) اي يفعل هذا الباب (الزم) فلا يجوز الفصل بينهما (بلا خلاف) ان كان الفاصل غير ظرف وشبهه فلا يقال لما احسن راكبا زيدا ولا احسن يا عبد الله بزيد (وفصله) اي فصل المعمول عن فعل هذا الباب (بظرف او بحرف جر مستعمل نظما ونثرا

(كتولة)

(وقال النبي المسلمين تقدموا) (واحبيب اليانا ان تكون المقدما ففصل بين ان تكون وبين احبيب بالجار والمجرور (و) (كقول عمرو بن معد يكرب) (ما احسن في الهيجاء لقائهم) ففصل بين لقائهم واحسن ايضا بالجار والمجرور (و) لكن (الخلف في ذاك الفصل هل يجوز اولا استقر فذهب الجرمي وجماعة الى الجواز) لاتسباعهم في الظروف مالم يتسعوا في غيره لان الطرف يقع بين المتضادين مع انهم كالكلمة الواحدة فهنا اولى بالجواز (و) ذهب (الاخفش والبرد الى المنبع) لانهما جريانى الامثال كما سبق .

واجاز الاكثرون الفصل بين «ما» وبين الفعل بكلمة كان الزائدة كما تقدم في باب الافعال الناقصة عند قوله :

وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدمها ومحناته حينئذ ان علم من تقدم كان معجبا بضم الميم وكسر الحيم في الماضي الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان معجبا قبله .

(هذا باب نعم وبئس وما جرى بهما)

(في المدح والذم من حبذا وساء ونحوهما)

(فعلان غير متصرفين) (نعم وبئس للدخول الناء الساكنة عليهما في كل لغات) وقد تقدم في اوائل الكتاب عند بيان معنيات الفعل انها من علامات الفعل ومنه «من توڑا يوم الجمعة فبها ونعت ومن اغسل فالغسل افضل» وسيأتي (واتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكام الكسانري)

فانه حكى عن بعض العرب : نعما رجلين ونعموا رجالا واتصال الضمائر المرفوعة البارزة من خواص الافعال وهم في الاصل على وزن فعل بكسر العين ، وقد اطرد في لغة بني تميم في الفعل اذا كان فانه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات : احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل ، والثانية فعل بفتح الفاء واسكان العين ، والثالثة كسر الفاء واسكان العين ، والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في مذلين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما انشاء المدح او الذم اللغة الثالثة وعامة العرب اتفقوا عليها مع بني تميم وقال في شرح التصريف ما يقرب من ذلك فراجع . (وذهب الكوفيون على ما نقله الاصحاب في مسائل الخلاف الى انهما (سمان) واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد سار الى حبوبته على حمار بطيء السيد : نعم السيد على بشن العير ، وقول الآخر وقد بشر بینت : والله ما هي بنعيم الولد نصرها بكاه وبيرها صدقة يعني لاقدرة لها في الانتقام الا بالبكاء ولا قدرة لها في الكسب لنبر بولديهما الا السرقة من مال زوجها ، واجيب عن ذلك بان الاصل نعم السيد على عير مقول فيه بشن العير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم مخدوف لا على نعم وبش .

(وقال ابن عصفور لم يختلف احد) من النحوين (في انهمما فعلان) في الاصل (انما الخلاف) فيما (بعد) تركبيهما (واستنادهما الى الفاعل) لانشاء المدح او الذم (فالبصرريون يقولون نعم الرجل وبش الرجل حينئذ) جملتان فعلى ملitan فيما باقينان على ما كنا عليه قبل التركيب من الفعلية (والكسائي) واتبعاه يقولون نعم الرجل وبش الرجل حينئذ (سمان) مفردان (محكيتان) كما اذا كانا جملتين (بمنزلة تابط شرا نقل عن اصلهما)

أي عن كونهما جملة (وسمى بهما المدح والذم) أي جعلا علمين للمدح والذم كسائر الجمل التي تشير علما لسمياتها كما تقدم ذلك في باب العلم في قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغريوه تم اعربا

فنعم الرجل وبئس الرجل على هذا اسمان مفردان معرفتان مسماهما المدح والذم وهذا هو المختار عند نجم الائمة ، ولكن يشكل عليه تركيب الكلام الا ان يقال زيد مبتدء مؤخر ونعم الرجل خير مقدم على طريقه زيد عدل ، واستبعده بعضهم فقال انهما اسمان للمدح والمذموم ما بعدهما ببدل او عطف بيان لها والمحصوص خير لها .

وهما على القول بقعلتيهما (رافعان اسمين فاعلين لها) اي يرفع كل واحد منها ابضا واحدا على الفاعلية لا ان كل واحد منها يرفع اسمين على الفاعلية اذ عامل واحد لا يمكن ان يرفع فاعلين .

ويشترط في ذيلك للاسمين ان يكونا (مقارني ال الجنسية) او العهد الذهبي على اختلاف فيها (نحو نعم المولى ونعم النصير او مضادين لما قارنها) اي قارن ال الجنسية او العهدية (او) مضادين (لمضاد لما قارنها كنعم عقي الكرما) مثال للمضاد لما قارنها (و) نحو (نعم ابن اخت القوم) مثال للمضاد لمضاد لما قارنها .

واختلف القائلون بان ال للجنس ، فقال بعضهم : انا للجنس حقيقة ففي نحو نعم الرجل زيد جنس الرجل مدوح لاجل المخصوص اعني زيد لانه منهم ومندرج فيهم ثم نص عليه على طريقة ذكر الخاص بعد العام فيهذا مدحته مرتين ، وقال بعض اخر انها للجنس بجازا فكانه جعل زيد المخصوص بالمدح الجنس كله وبالغة فالمدح حقيقة زيد وحده ،

وأختلف القائلون بالعهد أيضاً، فقال بعضهم: إنها للعهد الذهني لأن المراد من الرجل في المثال المذكور فرد مبهم من الرجال من الأفراد المعهود في الذهن كما هو كذلك في نحو ادخل السوق واشتراط اللحم لأن المراد من السوق واللحم فرد مبهم من الأسواق واللحوم ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيادة تفخيمها لأن ذكر الشيء منها أولاً ثم مفسراً دال على تفخيمه وأهميته ويكون أوقع في النفس، وقد بين ذلك في علم المعاني مفصلاً، وقال بعض آخر إنها للعهد الخارجي والمعهود هو الفرد المعين في الخارج الذي هو المخصوص فالمراد بالرجل في المثال المذكور هو زيد، وقس على المذكور بئس الرجل خالد حرفًا بحرف.

(ويرفعان مضمراً مستترًا) فيما (يفسره بميز كنعم قوماً معشره) فسي نعم ضمير مستتر يفسره «قوماً» ومعشره مبتدء مؤخر أو خبر لمبتدء مذوق.

قال في المطول يوضع المضمر موضع المظير كقولهم نعم رجلاً زيد مكان نعم الرجل، فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الظهور دون الأضمار لعدم تقدم ذكر المستند إليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظير في نعم الرجل ليحصل به الإبهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام أو النعم العام أعني من غير تعين خصلة والتزم تفسيره بنكارة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل، ولا يلتبس المخصوص في مثل نعم رجلاً السلطان (إذ لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا لتبس السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف باللام) ثم بعد تفسير الضمير بالنكارة صار قولنا نعم رجلاً مثل نعم الرجل في الإبهام والاجمال

ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصاً بالمدح مثل نعم رجلاً زيد وإنما هو من الباب (أي باب وضع المضمر مقام المظير) في أحد القولين أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدء عذوف وإنما في قول من يجعل المخصوص مبتدء ونعم رجلاً خبره والتقدير زيد نعم رجلاً فليس من هذا الباب (أي باب وضع المضمر مقام المظير ليحصل الإبهام المناسب لوضع هذا الباب) على القطع لاحتمال أن يكون الضمير عائدًا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرًا (وان قال أكثر النحاة إن الضمير على كلا القولين عائد إلى متعقل معهود) فان قلت لو كان الأمر كذلك (أي لو كان الضمير راجعاً إلى المخصوص) لوجب أن يقال نعمارجلين الزايدان ونعموا رجالاً الزيدون (ليطابق الضمير مرجعه) ولغات الإبهام المقصود في (وضع) هذا الباب (أي بات نعم وبش لأن مرجع الضمير حينئذ معلوم ومعين فلا إبهام فيه) ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لامعنى له (أي للتفسير حينئذ اذ التفسير مع معلومية المفسر غير محتاج إليه وللزوم كون المفسر اوضح من المفسر وهنا بالعكس) قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترًا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابته (أي مشابهة فعل المدح والذم) الاسم الجامد في عدم التصرف حق ذهب بعضهم الى انه اسم وأما الإبهام ثم التفسير يكون حاصلاً من التزام تأخيراً المخصوص في اللفظ الا نادر او بهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضاً يجوز ان يكون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلاً قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعاً او لدفع ليس للخصوص بالفاعل انتهى كلامه بتصرف يسيء منا اياضحاً وإنما نقلناه بطوله لكونه مفيداً في كثير من مسائل

هذا الباب كما هو واضح لمن كان من ذوي البصائر والالباب (و) نحو (بس للظالمين بدلا) ففي بس ضمير مستتر يفسره بدلاً والمخصوص عذوف (وقد يستغني عن التمييز للعلم بجنس الضمير كقوله (ص) من وضأ يوم الجمعة فيها ونعمت) ومن اغتنى فالفضل افضل ففي نعمت ضمير مستتر استغنى عن التمييز للعلم بجنس الضمير والجنس المعلوم هو السنة اذا التقدير وبالرخصة اخذ ونعمت السنة التي تركها اي الفسل.

(تبية حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة) يعني لا يتزمنون بكون الفاعل معرفة بل يجوزون كون الفاعل نكرة، سواء كانت (مفردة) نحو نعم رجل زيد (او مضافة) نحو نعم غلام رجل بكر .

(وجمع بين) اتيان (تميز وفاعل ظهر) اي فاعل يكون اسماً ظاهراً (كتعم الرجل رجلاً) زيد (مثلاً فيه) اي في هذا الجمع (خلاف عنهم) قد اشتهر فذهب سيبويه والسيراقي الى المنع لاستثناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له اذا لا ابهام للفاعل مع ظهوره (و) ذهب (المبرد الى الجواز واختاره المصنف قال) المصنف (لان التمييز قد ي جاء به توكيداً كما سبق) في اوائل باب التمييز (ومنه) اي اي من بجيبيه التمييز توكيداً مع كون الفاعل اسماً ظاهراً (قوله)

(والتلبييون ببس الفعل فحلهم) (فعلاً وامهم زلام منطيق) والهامد في بس الفعل فعلاً حيث جمع بين اتيان التمييز والفاعل الظاهر ومنه ايضاً (قوله) اي اي طالب عليه الصلة والسلام :

(ولقد علمت بان دين محمد) (ص) (من خير اديان البرية ديننا) والهامد في خير اديان البرية ديننا حيث اني بالتمييز لنسبة خيراً الى دين محمد مع أنها مبينة لا ابهام فيها و «خير» افضل التفضيل اصله اخير

كما سيأتي في بابه والعجب كل العجب من يقول باسلام من قال لا خبر جاء ولا وحي نزل ولا يقول باسلام قاتل هذا الكلام وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون .

(وما عين) للفاعل المستتر في نعم وبئس (عند الزعبي وكتير من المتأخرین فبی) اي لفظة « ما » حينئذ ذات وجوه :
الاول : انها (نكرة) ناقصة (موصوفة) بمعنى شيئاً منصب المعل
وماذا اذا كان بعدها جملة والجملة قامت مقام المخصوص .

الثاني : انها نكرة تامة بمعنى شيئاً منصوب المعل وهذا اذا كان
بعدها مفرد وهذا المفرد هو المخصوص بالمسجد او الذم .

الثالث : انها موصولة بمعنى الذي وفروعها بحسب مقتضى المقام
والصلة حذوفة ان كان بعدها مفرد والمفرد هو المخصوص والا فالجملة
بعدها صلتها قامت مقام المخصوص (وقيل اي قال سيبويه وابن خروف
هي فاعل فتكون معرفة ناقصة) بمعنى الذي وفرعه (تارة) اي اذا كان
بعدها جملة والجملة صلتها قامت مقام المخصوص (و تكون معرفة (تامة)
بمعنى الشيء تارة (اخرى فلا) يحتاج الى صلة ولا صفة ، وهذا اذا كان
بعدها مفرد وهذا المفرد هو المخصوص وهذه الوجوه كلها اذا لم يتقدمها
اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى كالمثالين الآتيين والا فتكون ما
بمعنى ذلك الاسم المتقدم نحو دقته دقاً نعمما اي نعم الدق ، ونحو غسلته
غسلاً نعمما اي نعم الفسل ، وما حينئذ ايضاً اما فاعل واما تمييز فلا تغفل
والوجوه المتقدمة جارية (في نحو قوله نعم ما يقول الفاعل ، وقوله تعالى
ان تبدوا الصدقات فنعمما هي بنسما اشتروا به انفسهم ، ومال المصنف
في شرح الكافية الى ترجيح قول الثاني .

قال الاذهري : وبسط القول في ذلك ان يقال : اعلم ان « ما » هذه على ثلاثة اقسام : مفردة اي غير متلوة بشيء ، ومتلوة بمفرد ، ومتلوة بجملة فالاولى : نحو دقته دقا نعما وفيها قوله : معرفة تامة فاعل ، ونكرة تامة تميز وعليهما المخصوص مخدوف اي نعم الشيء الدق او نعم شيئاً الدق . والثانية : المتلوة بمفرد نحو نعما هي وبنسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال : معرفة تامة ، فاعل ونكرة تامة ، تميز ومركبة مع الفعل قبلها تركيب ذاتي حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول القراء ومواقفية . والثالثة : المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به وبنس ما اشتروا به وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة : احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز ، والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية ، والثالث انها المخصوص ، والرابع انها كافة . فاما القائلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلقو على ثلاثة اقوال : الاول انها نكرة موصولة بالفعل بعدها والمخصوص مخدوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوله والزخشري وكثير من المؤاخرين ، والثاني انها نكرة غير موصولة والفعل بعدها صفة لمخصوص مخدوف ، والثالث انها تميز والمخصوص « ما » اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المخدوفة وهو قول القراء قال المرادي ونقل عن الكسائي . واما القائلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلقو على خمسة اقوال :

الاول : انها اسم معرفة تام اي غير مقتصر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخدوف تقله في التسبييل عن سببويه وقال به ابن خروف . والثاني : انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص مخدوف ونقل عن الفارسي .

والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص
نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي .

والرابع : أنها مصدرية سادة يصلتها لاشتمالها على المسند والمسند
إليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جمِيعاً .

والخامس : أنها نكرة موصولة والمخصوص مخذوف . وأما القائل
بأنها المخصوص فقال إنها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى مخذوفة
هي التمييز وهو قول الكسائي ونقلها المرادي عن الفراء . وأما القائل
بأنها كافة فقال إن « ما » كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه
فصارات تدخل على الجملة الفعلية انتهي والفرض من هذا الكلام بطوله
الاطلاع على الأقوال في المسئلة حتى تعرف إنها ليست بمنحصرة فيما
ذكره الشارح .

(ويذكره المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد اي نعم وبش
وفاعليهما) وبعديته إنما هي بحسب الغالب (نحو نعم الرجل زيد)
فزيد هو المخصوص بالمدح ذكر بعد الفعل والفاعل (و) نحو (بش
الرجل أبو لهب) فابو لهب هو المخصوص بالذم ذكر بعد الفعل والفاعل
، واختلف في المخصوص على خمسة أقوال : فقال جماعة (هو اما مبتدء
خبره الجملة قبله) وقال جماعة اخرى هو اما مبتدء كما ذكر (او خبر
اسم مخذوف ليس يبدو اي يظهر ابدا كما ذكرت لك في اخر باب
المبتدء) فعلى هذا القول يجوز الوجهان ، وقال جماعة يتبع الخبرية فقط
كما انه عند الاولين يتبع الابتدائية فقط ، وقيل هو مبتدء مخذوف الخبر
، وقيل هو بدل من الفاعل .

ويشترط في المخصوص مطابقة الفاعل في الافراد والتذكير وفروعهما

لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجال
الزيadan ونعم الرجال الزيidon وبشست المرأة هند وبشست المرأة الهنداan
وبشست النساء الهندات وييجوزان يقال نعم المرأة هند وبشست المرأة هند
بدون تاء التائيت لأنهما لما كانا غير متصرفين اشبهها الحرف فلم يجب
الحاق العلامة بهما ، ولأن الفاعل في الحقيقة الجنس والجنس مذكر
فالتقدير نعم جنس المرأة وبشس جنس المرأة كما سبق ذلك في باب
الفاعل في قوله :

والمحض في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين
(وان يقدم هو اي) نفس المخصوص او (مشعر به كفى ذلك)
المقدم (عن ذكره بعد) الفعل (كالعلم نعم المقتفي والمقتفي) هذا مثال
لتقدم نفس المخصوص فهو مذكور مقدما (ونحو إنا وجدناه صابرا نعم
العبد) مثال لتقدم المشعر بالخصوص وهو الضمير الفائق في وجدناه
الراجح الى ايوب (ع) فاكتفى به وحذف المخصوص بقريرته ان الآية
في قصته فالتقدير نعم العبد ايوب .

(واجعل كبيش في جميع ما تقدم) من افاده الذم والشرائط والاحكام
(ساء نحو ساء مثلا القوم الذين كذبوا) وواعرابة وفاعله كما تقدم
(و) نحو ساء (الرجل زيد) ونحو (ساء غلام القوم زيد) ويجوز
(لـ) أن (تقول هل هي) اي ساء (مثلها) اي بس (في الاختلاف)
بينهم (في فعليتها) .

(واجعل فعل بعض العين) اما بالاصالة او بالتحويل والنقل اليه
(الموصغ عن) فعل (ذي ثلاثة) احرف جامع للشرائط التي تقدم في
فعل التعجب من كونه متصرفا تماما مثبتا الى آخر ما ذكر هناك (كـ)

نعم : مسجلا نحو علم الرجل (مثال فعل بضم العين بالتحويل والنقل معناه مدح علم (زيد و) نحو (كبرت كلمة تخرج من افواهم) مثال فعل بالضم بالاصالة معناه ذم كلامهم فعلم وكبرت يجريان مجرى نعم وبثس في افاده المدح والذم (وفي فاعله اي فعل بضم العين اصالة او تحويلا ونقلأ اذا استعمل في المدح او الذم (الوجهان الاتيان) عن قريب (في فاعل حب) .

(وقوله مسجلا اي مطلقا) اسم مفعول من اسجل الكلام يعني ارسله وأطلقه (اشار به الى خلاف) من هو (قائل بما ذكر في غير علم وجهل وسمع) لان هذا القائل لايجوز تحول علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين ، وقال ان العرب اذا استعملت هذه الافعال للمدح او الذم ابقتها على كسرة عينها ولم يتحولها الى الضم فتقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمرو وسمع الرجل بكسر العين في جميعها فاشار المصنف بقوله مسجلا اي مطلقا الى جواز النقل في هذه الافعال الثلاثة كسائر الافعال خلافا لهذا القائل .

(ومثل نعم في معناها) وهو المدح (وفي حكمها « حبذا ») اذا لم تدخل عليها لا النافية (كقوله باحبذا جبل الريان من جبل وقوله فحبذا ربا وحب دينا وال الصحيح ان حب فعل ماض والفاعل له ذا) فهذا باقيان على اصلهما من كون بمعندهما بعد التركيب جملة فعلية ماضوية لم تغير بسبب التركيب لان الاصل في جميع الاشياء عدم التغير مما كانت هي عليه (وقيل جملته) اي مجموع الكلمين بعد التركيب بمنزلة (اسم) واحد وهو (مبتدء خبره ما بعده) اي المخصوص (لانه لما ركب مع ذا) تغير حكمه بسبب التركيب (وغلب جانب الاسمية) لشرف الاسم على

ال فعل كما اشير اليه في اوائل الكتاب (فجعل الكل اسما) مبتدء فالمجموع اسم (وقيل المجموع فعل فاعله ما بعده) اي المخصوص (تغليباً لجانب الفعل لما تقدم) اي تقدم الفعل فالمجموع فعل .
 (وان ترد) بعبدا (ذما فقل) حينئذ (لاحبذا) بلا النافية (كما قال الشاعر)

(الا حبذا اهل الملا غير انه) (اذا ذكرت مي فلا حبذا هي)
 فاستعمل حبذا في صدر البيت بدون لا للمدح وفي عجزه مع لا للذم .
 (واول) اي اعقب اي اذكر بعد (ذا المتصلة بحب المخصوص بالمدح او الذم ايها كان مفردا او مثنى او جموعا ، مذكرا كان او مؤنثا ولا تعدل بذها) عما هو عليه من الافراد والتذكير بان (تغير صيغتها) عما ذكر (بل انت بها باقية على حالها) من الافراد والتذكير وان كان المخصوص على خلاف ذلك (نحو حبذا هند) (و) نحو حبذا (الزيدان) و نحو حبذا (الهندان) و نحو حبذا (الزيدون) و نحو حبذا (الهندات فهو) اي ذا لا يتغير في جميع هذه الامثلة عن الافراد والتذكير لانه (يضاهي المثل الجارى في كلامهم من قولهم « في الصيف ضيغت اللبن » بكسر التاء) في ضيغت وافرادها (للجميع) اي لكل مورد يستعمل هذا المثل وان لم يكن المخاطب مفردا مؤنثا لانه في الاصل كان خطابا لامرته كانت تحت رجل موسر ، فكرهته ل الكبير سنه ، فطلقاها ، فتزوجها رجل شاب فقير ، فبعثت الى زوجها الاول تطلب منه اللبن ، فقال لها هذا الكلام انصار مثلا والمثل لا يتغير لانه يراعي فيه اصله لا مورد استعماله (وهذا) اي كون حبذا يضاهيا للممثل المذكور (علة لعدم تغييره وعلمه) التي عدم تغييرها (ابن كيسان) بغير ما ذكر وهو (ان المشار اليه بذها)

دائماً اسم (مفرد مضاد الى المخصوص حذف) ذلك الاسم (واقيم هو) أي المخصوص (مقامه ، فتقدير : حبذا هند ، حبذا حسنها : مثلاً) وكذلك في حبذا الهندان التقدير حبذا حسن الهندان فاقيم الهندان مقام الحسن في الأفراد والاعراب وقد تقدم بيانه في باب الاضافة في قوله : وما يليل المضاف يأتي خلفاً عنه في الاعراب اذا ما حذفها (وفهم من قوله) اي المصنف وأول « ذا » الى آخره ٠ ٠ ٠ (ان مخصوصها) اي حب (لا يتقدم عليها وهو كذلك لما ذكر) من انه يضاهي المثلاً (وقال ابن باشاذ) ان مخصوصها لا يتقدم عليها (لثلا يتوهم ان في حب ضمير) مرقاً على الفاعلية يعود على المخصوص وان (ذا مفعول) لحب . (وما سوى لفظ ذا ارفع بحب اذا وقع) ماسواه (بعده على انه فاعله نحو حب زيد رجلاً) فرفع زيد بحسب على انه فاعله (او فجر) ما سوي ذا (بالباء الزائدة) كما يجريها الفاعل في كفى باشه شهيداً (نحو وحب بها مقتولة حين تقتل) فجر الباء الراجح الى الخبر وهو فاعل لحب بالباء الزائدة ٠

(ودون وجود ذا انضم الماء بضمها منقولة من العين كثر كاليبيت السابق) اي حب بها مقتوله ٠ ٠ ٠ الخ اذا أصله حبب بضم العين فننقلت ضميتها الى الفاء وادغمت العين في اللام فهو معلوم لا مجھول (وفتحها) اي الماء بدون انضمام ذا (ندر) فعلى هذا سكت العين بدون نقل اللضمة الى الفاء وادغمت في اللام (كقوله) ٠ ٠ ٠ (وحب ديننا) في البيت المقدم انقاً (و) ففتحها (مع) انضمام (ذا وجب) لما ذكر من انه مع انضمام ذا يضاهي المثلاً فلا يتغير ٠

وهنا البعض المحققين كلام لا بأس بنقله لكونه مفيداً وموضحاً للمسائل المتقدمة وهذا لفظه « أعلم ان حبذا قد تكون بعده معرفة ، وقد تكون نكرة وقد يجتمعان مما مثال المعرفة نحو « حبذا زيد » فحبذا مبتدءه وزيد خبره ، ومثال النكرة نحو : حبذا رجلرأيته بالبصرة : فرأيته بالبصرة جملة فعلية صفة رجل وحبذا مبتدء خبره الموصوف مع صفتة ولا يجوز وقوع نكرة غير موصوفة بعده ، ومثال الاجتماع نحو حبذا رجل زيد او حبذا زيد رجلاً ففي ارتفاع زيد خمسة أوجه :

الاول : ان يكون حبذا مبتدء وزيد خبره ، والثاني ان يكون ذا فاعله وزيد بدل ، والثالث ان يجعل زيد خبر مبتدء محذوف أي هو زيد ، والرابع ان يجعل زيد مبتدء وحبذا خبره والخامس ان يجعل ذا زائداً وزيد فاعل حب .

هذا باب افعل التفضيل

هذا العنوان في الاصطلاح صار اسمـاً لكل وصف دل على زيادة سواء كانت الزيادة في صفة تدل على الفضل والكمال كاعلم ، وافقه ، واجمل ، واحسن ، ام كانت الزيادة في صفة يدل على العيب والنقص كاقبح ، واجهل ، واسوء ، وسواء كان من له الزيادة فاعلاً وهو الاغلب او مفعولاً نحو الوم ، واعذر ، واشهر ، وأعرف بمعنى أشد ملومية ومذمورية ومشهوريه ومعروفيه ، وانما اضيف افعل الى التفضيل فرقاً بينها وبين افعل الذي هو صفة مشبهة والمراد من هذا الوزن ما كان في الاصل كذلك فلا يقتدح ان يعرض عليها التغير كالخير والشر اذا اصلهما كما يأتني الاخير والاشر فخففتا بالمحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل.

(صخ من فعل مصوغ منه) الفعلان المذكوران سابقاً صيغة (للتعجب افعل للتفضيل نحو هذا) الرجل (افضل من زيد واعلم منه ، واب) أي امنع ان يصوغ احد (افعل للتفضيل) من الفعل (المذ) « تقدم في باب الموصولات انه لغة من لغات الذي » (أبي صوغ) فعلى (التعجب منه فلا تصفه من غير فعل ولا) من فعل (زائد على ثلاثة) احرف ٠٠٠ (الى لخر ما تقدم) في باب التعجب والبيان هنا هو البيان هناك فراجع (وشد « هو اقمن بذلك ») لكونه مصوغاً اي مشتقاً من غير فعل وهو قميin ولا فعل له يستعمل في كلامهم (و) كذلك شد هذا الكلام (اخضر منه) لكونه مصوغاً من زائد على ثلاثة احرف اعني « اختصر » المزيد فيه ، وشد ايضاً « فلان (ابيضر من البن) » لكونه ذل . وصف يضاهي اشهر في الوزن .

(وما به الى التعجب وصل مانع) فيما يراد صوغ التعجب منه (من) نحو (اشد وما جرى بجراء) كأكثر (به) ايضاً (الى التفضيل صل مانع) فيما يراد صوغ افعل التفضيل منه ولكن هنا (انت بمصدر الفعل الممتع الصوغ منه بعده منصوباً على التمييز) بخلافه هناك فانه هناك كان يؤتى به منصوباً على المفعولة (نحو هذا اشد احمراراً من الدم) .

(وافعل التفضيل صله ايها تقديرها او لفظاً بمن التي لا بدء الغاية ان جرد من ال) المهدية (والاضافة نحو انا اكثـر منك مالـا واعزـنـفـراـ) فاكثر وصل بمن لفظاً واعزـنـفـراـ (اي اعزـنـفـراـ ، فـانـلـمـيـعـرـدـ) من ال والاضافة (فلا) توصلـهـ بـمـنـ الـاـبـدـائـيـةـ (وـقـولـهـ) . ولست بالاكثر منهم حصـيـ !ـ منـ :ـ فـيهـ لـبـيـانـ الجـنـسـ لـاـ لـاـبـتـدـاءـ الغـاـيـةـ)ـ فـلاـ مـانـعـ منـ اـجـتـمـاعـهـ مـعـ الـاـلـفـيـضـيـلـيـهـ ،ـ وـقـبـلـ :ـ مـنـ :ـ فـيـ الـبـيـتـ لـلـتـبـعـيـضـ ايـ لـسـتـ منـ

بينهم بالاكثر قال ابن هشام في الباب الخامس في الجهة السادسة والصواب ان يقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا مخدوفا مبد لامن المذكور او بالمذكور على انها بمحنتها في قوله انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه ولا ن فيه فصلا بين افعل وتمييزه بالاجنبي وقد يجاب بان الطرف يتعلق بالوهم وفي اليس رائحة قوله اتفى وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على اني بعد ما قد مضى ثلاثة وثلاثون للهجو حولا كميلا وافعل اقوى في العمل من ثلاثة وثلاثون اتهى .

وقد يفصل بين افعل التفضيل ومن التفضيلية الطرف كالبيت الاتي عن قريب .

قيل من التفضيلية في نحو ما ذكر لا بد اداء الغاية ، وفي نحو زيد اجهل من عمرو لا تهاء الغاية ، وقيل في الصورتين للمجاوزة فان معنى « زيد افضل من عمرو » جاوز زيد عمروا في الفضل ، ومعنى زيد اجهل منه جاوزه زيد في الجهل .

(وان لم يذكر يضاف افعل التفضيل او مجرد من ال والاضافة) بان يكون مع من التفضيلية (الزم تذكيرا وان يوحد وان كان صاحب الصفة بخلاف ذلك نحو ليوسف واخوه احب الى اينما متى) فالزم في احب التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة اثنين احدهما يوسف والثاني اخوه ، ونحو (قل ان كان آباءكم وابناءكم ۰ ۰ ۰ الى ان قال) سبحانه احب اليكم) فالزم في احب ايضا التذكير والتوحيد مع كون صاحب الصفة وهو اباء وما عطف عليهم جمعا ، وهاتان الآيتان كلامهما

مثالان لما جرد من الـ والاضافة اذا حب في كلنיהם معـ من التفضيلية وانما الزم حينئذ الافراد والتوحيد : لكرهتهم لحقوق أدلة التشبيه والجمع والتأنيث المختصة بالأخر بما هو في الوسط باعتبار امتزاجه أي افضل التفضيل بمن التفضيلية فكان من عجز الكلمة وتمامها كما يأتي عن قريب من ان لا يفضل التفضيل معـ من شبه بالمضاد مع المضاد اليه فهما كالكلمة الواحدة ، وأما مثال اضافة افضل الى منكور فتحو زيد افضل رجل ، وهند افضل امرأة ، والزيدان افضل زوجين والهندان افضل امرأتين ، والزيدون افضل رجال ، والهنداـن افضل نساء فافضل التفضيل في جميع هذه الامثلة مفرد مذكر لأن افضل فيها بمنزلة ما اتصل بمن التفضيلية لأن افضل التفضيلية المضافة الى النكرة بمعنى المتصلة بمن .

ويجب في المضاد اليه النكرة ان يطابق الموصوف كلامـة المذكورة وقد يستعمل غير مطابق كقوله تعالى ولا تكونوا اولـ كافر به فمـقتضى القياس ان يقال كافرين ليطابق الواو في تكونوا ، والمراد بالموصوف هنا من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحي فلا يستشكل بـان الضمير لا يوصف ، واولـ بعضهم الآية وقال انه على حذف الموصوف والتقدير « اولـ فريق كافر به ، والفريق مفرد لفظاـ وانـ كانـ جمعـاـ معنى .

(وتلوـ اـلـ) التفضيلية أيـ (المـرفـ بها طـبقـ أيـ مـطـابـقـ لمـوصـوفـ فيـ الـافـرادـ وـالتـذـكـيرـ وـفـروعـهـماـ) لـانـهـ يـشارـ بـالـتفـضـيلـيـةـ إـلـىـ مـعـهـودـ مـذـكـورـ سـابـقاـ لـفـظـاـ اوـ حـكـماـ) نحوـ (زـيدـ الـافـضلـ) معـناـهـ انهـ الشـخـصـ الـذـيـ قـلـناـ انهـ اـفـضلـ منـ عـمـروـ ، (وـ) نحوـ (الـزـيـدانـ الـافـضـلـانـ) معـناـهـ انـهـماـ الشـخـصـانـ الـلـذـانـ قـلـناـ انـهـماـ اـفـضلـ منـ بـكـرـ مـثـلاـ (وـ) قـسـ عـلـيـهـماـ (الـزـيـدونـ

الافضلون ، وهند الفضلي ، والهندان الفضليان ، والهنديات الفضليات او الفضل) ولذلك قلنا ان أول التفضيلية للعهد .

(وما لمعرفة اضيف فهو ذو وجهين مرويین عن) كل نحوی (ذی معرفة وجه يجري مجرد من ال الاضافة على نیة معنی : من : فيه كما یشير اليه المصنف في البيت الآتی فیلزم الافراد والتذکیر وان كان صاحب الصفة بخلاف ذلك (نحو لتجدتهم احرص الناس على حیاة) فأحرص مفعول ثان لتجد وضمیر الجمیع مفعوله الاول فاللزم الافراد والتذکیر مع کون موصوفه اعنی المفعول الاول جمعا ، ولو طابق لقیل احرصی بصیغة الجمیع وحذف النون للاضافة ، (ووجه) (اخر يجريه) النحوی ذو المعرفة (مجری المعرف بال فیطابق) موصوفة لشیبه بالمعرف بال کونه معرفة بالاضافة لان اضافته معنوية عند المحققین نحو قوله تعالى « (وكذلك) جعلنا في کل قریة (اکابر مجرميها) فاكابر مفعول اول يجعلنا وفي کل قریة مفعوله الثاني وموصوف الاقابر المجرمين اذ قد اشرنا انفا ان المراد بالموصوف من له الصفة لا الموصوف الاصطلاحی فطابق اکابر المجرمين ، ولو لم یطابق لقیل اکابر مجرميها ، ویحتمل في الآیة کون اکابر مفعولا ثانيا وجرميها مفعولا أولا فيخرج عما نحن فيه والمسئلۃ تحتاج الى بسط کلام اغمضنا عنه خاتمة الاطناب .

(هذا الحكم) اي جواز الوجہین (اذا قصدت با فعل المذکور التفضیل) اي زیادة الموصوف على غيره بعد اشتراکها في اصل الفعل (بان نویت معنی « من ») التفضیلية حتى یفید معنی افعل التفضیل اعنی الزیادة كالأیتين المذکورتين لأن جميع الناس شريك مع الموصوفین في الحرص على

الحياة والموصوفين حرصهم عليهما ازيد ، وكذلك جميع اهالي النرى شريك مع الموصوفين في كونهم كبيرا وال مجرمين اكبر منهم . (وان لم تقصده) اي التفضيل (بان لم تتو معناتها) اي معنى من التفضيلة بان لا يكون غير الموصوف شريكا مع الموصوف في اصل الفعل بان لا يوجد اصل الفعل في غير الموصوف اصلا فلازمة (فهو) اي افضل (طبق ما به قرن اي مطابق له) اي مطابق للموصوف في الافراد والتذكير وفروعهما لانه حينئذ اسم فاعل حقيقة اذ الفرض انه لا يدل على الزيادة فيجب مطابقته مع الموصوف (نحو « الناقص والاشج اعدلا بني مروان ، فاعدلا بني مروان بمعنى عادلابنى مروان لانهما لم يشاركانما احد من بني مروان في العدالة لانه لم يكن احد من بني مروان عادلا سواهما فتأمل .

(ولما كان لا افضل التفضيل معن : من شبه بالمضاد مع المضاد اليه) كما اشرنا اليه سابقا (كان حقه) اي لفظ (من ان لا يتقدم عليه) اي على افضل التفضيل كما لا يجوز تقديم المضاد اليه على المضاد ، (ولكن ان تكون بتلو من) التفضيلية (مستفهاما فلهمما اي من التفضيلية (وتلوها) اي محورها الذي هو المستفهم به (كن ابدا مقدما) « بكسر الدال » (على افضل وجوبا لان الاستفهام انشاء (له الصدر كمثل من انت خير) والتقدير انت خير من ، وخير (اصله اخير) كما اشرنا اليه اول الباب ، (ولا يكاد يستعمل) على اصله (وما جاء منه بلال خير الناس وابن الاخير ، وكذا شر وما جاء منه على الاصل على قرائة ابى قلابة « سيمعلمون غدا من الكذاب الاشر ، ولدى اخبار بتلو من) التفضيلية (التقديم لهم)

أي من وتلوه (نذرًا) اي شاذًا (وجد كقوله : بل ما زودت منه الطيب ، اي اطيب منه .

«(تيمة) لا يفصل بين افضل ومن باجنبه ~~لما ذكرنا~~ اتفا غير مرد من انما كالمضاف والمضاف اليه ، (وجاء الفصل في قوله) : لاكله من اقطع بسم الين مافي حشايا البطن من يثير بييات قداذ خشن

تفصل بين الين ومن يثيريات بـ (ماسا في حشايا البطن) وهو اجني عن الين ومسا وما بعده وان كان معمولا لالين لكنه اجني عنه اذ كل ماليس معمولا لا فعل من حيث انه افضل تفضيل فهو اجني عنه من هذه الحيشية فمسا وان كان تميزا لالين وعمولا له وكذا ما بعده ولكن معموليته لالين ليست من حيث انه افضل التفضيل بل من حيث انه فيه معنى الفعل لأن التمييز والظرف يكتفيهما رائحة من الفعل وسيأتي بذلك زيادة توضيح فيما يأتي .

«(فصل)»

(يرفع افضل التفضيل الضمير المستتر) على الفاعلية (في كل لغة) لأن العمل في الضمير المستتر ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ فلا يحتاج إلى قوة العامل ، (و)لكن (رفعه) الاسم (الظاهر) او الضمير البارز (نذر) أي قليل (لضعف شبهه باسم الفاعل) للدلالة على الزيادة وليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولا أنه مع من التفضيلية وهو الاصل في استعماله لا يشق ولا يجمع ولا يؤثر ليمد مهايته عن

اسم الفاعل بسبب الزيادة ، (ومنه) أي من رفعه الظاهر الذي هو قليل (حكاية سيبويه) (مررت برجل أفضل منه ابوه) او انت فرفع افضل الاسم الظاهر وهو ابوه لكنه لغة ضعيفة لبعض العرب وكذا الضمير البارز واكثراهم يرفقون أفعال على انه خبر مقدم وأبوه او انت مبتدء مؤخر .

(ومقى عاقب افضل التفضيل فعلاً بان ملح احلاله) اي الفعل (عمل أي) محل افضل التفضيل (وذلك) اذا اجتمع فيه امور بعضها لتترتب الى الفعل وتثلا يبقى على ما هو الاصل فيه من الدلالة على الزيادة والتغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضول عليه ليتم شامتة باسم الفاعل فيقوي في العمل ليعمل في الاسم الظاهر الرفع على الفاعلية المحتاج الى العامل القوى ، وبعضها لاثبات انحصر صحة الكلام في رفعه الاسم الظاهر على الفاعلية كما توضحه عن قريب .

الامر الاول : (اذا سبقه نفي) لانه اذا تقدم النفي على افضل التفضيل توجه ذلك النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيتتفى اقوى اركانه وهو الدلالة على الزيادة ، قال في المطول غير مرة ان : من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقيد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك القيد وان يقع له خصوصاً مثلاً اذا قيل لم يأتوك القوم اجمعون كان نفياً للجتماع وهذا ما لا سبيل الى الشك فيه : انتهى .
نفي المقام اذا توجه النفي الى الزيادة فيصير احسن مثلاً بمعنى يحسن .

والامر الثاني : بان كان (مرفوعه) أي الاسم الظاهر الذي يرفعه وهو الصوم والكحل في المثالين الآتيين (اجنبياً) بان لم يتصل به أي بالاسم الظاهر ضمير راجع الى الموصوف ، وحينئذ ينحصر الطريق الى

صحة الكلام في رفع افعل التفضيل هذا الاسم الاجنبي على الفاعلية والا يلزم الفصل بين افعل وبين معموله اي ماعمل فيه افعل من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول منه بالاجنبي وهو الظاهر ، اذ قد تقدم انفانا كل ما ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل فهو اجنبي له من هذه الحقيقة لا يجوز الفصل به بينه وبين معموله وان رفع الاسم الظاهر على الابتدائية يجعل افعل خبرا مقدما اذ العامل في الاسم الظاهر بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لاسم التفضيل من حيث انه اسم تفضيل بل من حيث الابتدائية بخلاف ما اذا عمل في الاسم الظاهر بالفاعلية فانه حينئذ ليس اجنبيا فانه حينئذ من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل فلا يقدح الفصل به بينه وبين معموله من هذه الحقيقة اعني منه ظهر ما ذكرنا ان هذا الشرط لاثبات انحصر الطريق الى صحة الكلام في رفعه الاسم الظاهر بالفاعلية لعدم امكان رفع الاسم الظاهر بالابتدائية للزوم الفصل حينئذ بينه وبين معموله بالاجنبي .

والامر الثالث : بان كان الاسم الظاهر (مفضلا على نفسه باعتبارين كالصوم في المثال الآتي فانه مفضل لولا النفي باعتبار كونه في الايام غير عشر ذي الحجة ، ومفضل عليه باعتبار كونه في عشر ذي الحجة ، وكالكحل في المثال الثاني فانه مفضل لولا النفي باعتبار كونه في عين الرجل ، ومفضلا عليه باعتبار كونه في عين ذي زيد ، فيوجود هذا الشرط لا يبقى افعل التفضيل على ما هو الاصل فيه وهو التفاير بالذات بين المفضل والمفضول عليه فيخرج به وبالنفي عن المعنى التفضيلي بالكلية ولا يبقى له الا صورة التفضيل ، بخلاف

ما حكاه سيبويه من نحو « مررت برجل افضل منه ابوه » فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلاف بالذات فلم يخرج عن معناه التفضيلي بالكلية ولذا حكم بان رفعه الظاهر فيه شاذ بخلاف ما نحن فيه (فكثيراً رفعه الظاهر ثبت) في كل لغة (نحو : مامن أيام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) : فتقدمن على احب نفي والاسم الظاهر أعني الكحل كان اجنبياً لو لم يرفعه على الفاعلية والصوم مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين ، فباعتبار كونه في الايام غير عشر ذي الحجة مفضل لولا النفي ، وباعتبار كونه في عشر ذي الحجة مفضل عليه لولا النفي ، واما بعد النفي فمفاد الكلام انه ليس محبوية الصوم في الايام غير عشر ذي الحجة زائدة على محبوية الصوم في عشر ذي الحجة ، فحيثنة اذا ان يتساوى المحبوبيتان او تزيد الثانية على الاول والظاهر من سياق الكلام هو المعنى الثاني ، وقس على ذلك نحو « ما رأيت رجلا احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد » فتقدمن على احسن نفي والاسم الظاهر أعني الكحل كان اجنبياً عنه لولا رفعه على الفاعلية وهو مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في عين رجل مفضل لولا النفي وباعتبار كونه في عين زيد مفضل عليه لولا النفي واما بعد النفي فالامر كما ذكرناه في الصوم .

والاصل في هذه المسألة ان يقع (هذا الاسم الظاهر بين الضميرين) (او لهما للموصوف وثنائهما للظاهر كما تقدم) في المثالين المتقدمين .

(وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل « من » « اما على ») الاسم (الظاهر) من باب وضع الظاهر مقام المظير كما بين في علم المعاني

(نحو) مارأيت رجلا احسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد او) تدخل « من » على (عمله) اي على عمل الاسم الظاهر للاختصار بحذف ضمير منه وفي مع عدم تغير في المعنى عند العرب (نحو) ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل (من عين زيد) فدخل « من » على عمل الكحل وهو العين للاختصار المذكور ، او تدخل من على (ذي المحل) ليكون اخصر من سابقه بحذف المحل ايضا مع عدم التغير في المعنى عند العرب نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل (من زيد) ؛ فدخل « من » على ذي المحل وهو زيد ، (وما جاء من كلامهم) على طبق هذا الاخير هو قولهم :

(ما احد احسن به الجميل من زيد ؛ والاصل) ما احد احسن به الجميل (من حسن الجميل بزيد) فحذفوا الحسن فصار من الجميل بزيد ثم (اضيف الجميل الى زيد) بعد حذف الباء من زيد واللام من الجميل فصار « من جمیل زید » (ثم حذف) جمیل فصار من زيد من باب اقامة المضاف اليه مقام المضاف ، (ونظيره قول المصنف) (كلن ترى في الناس من رفيق « أي صاحب » اولى به الفضل من « ابي بكر » الصديق ؛ اذ الاصل ؛ اولى به الفضل من ولایة الفضل بالصديق ثم) حذف ولایة واضيف الفضل الى الصديق بعد حذف الباء (من الصديق) واللام من الفضل فصار من فضل الصديق ثم حذف فضل واقيم صديق مقامه فصار من الصديق ، وحاصل معنى المثال لن ترى رفيقا اولى به الفضل من فضل الحاصل لا بي بكر الصديق بسبب رفاقته وصحبته مع رسول الله (ص) في الغار والكلام من حيث قبل النفي وبعد النفي كما تقدم فلا تغفل .

(« خاتمة » اجمعوا على ان افضل التفضيل يعمل في التمييز) نحو أنا اكثـر منك مـالا وأعـز نفـرا لـانه لا يـحتاج إلـى عـامل قـوي بل يـتصـبـه كـل عـامل ولو لم يـكـن فـيه معـنى الفـعل كـما تـقدـم فـي بـابـه ويـاتـي عنـقـرـيب نقـلا عنـ ابن هـشـام وكـذـا يـعـمل (فـي الحال والـظـرف) ايـضا نحو زـيد اـحسن النـاس ضـاحـكا ، وـنـحو زـيد اـحسن من عمـرو يوم الجـمـعة لا نـهـما ايـضا لا يـحتاجـان إلـى عـامل قـوي بل يـكـفـيهـما رـائـحةـ من الفـعل ، (و) اـجمعـوا (عـلى انه لا يـعـملـ في المـفعـولـ المـطلـقـ) لـعدـمـ مـطـابـقـةـ معـناـهـماـ اـذـ لـيـسـ فيـ المـفعـولـ المـطلـقـ الـزيـادـةـ الـتيـ فـيهـ ، (و) كـذـا لاـيـعـملـ (فيـ المـفعـولـ بهـ) لـانـهـ كـالـفـاعـلـ يـحـتـاجـ إلـى عـاملـ قـويـ وـافـضلـ التـفـضـيلـ لـاقـوـةـ لـهـ لـبـعـدـهـ عـنـ اـسـمـ الفـاعـلـ كـمـاـ بـيـنـاـ وـجـهـ سـابـقاـ ، وـاـذاـ اـرـيدـ عـمـلـهـ فيـ المـفعـولـ بـهـ فـيـؤـتـىـ بـلامـ التـقوـيـةـ نحوـ زـيدـ أـبـذـلـ لـلـمـعـرـوفـ اوـ الـبـاءـ نحوـ زـيدـ اـعـرـفـ بـالـفـقـهـ وـاجـهـلـ بـالـتـخـوـ ، وـأـمـاـ مـاـيـوـهـمـ ذـلـكـ مـنـ نحوـ (قـوـلـهـ تـعـالـيـ : اـللـهـ اـعـلـمـ حـيـثـ يـجـعـلـ رـسـالـتـهـ) فـانـ الـظـاهـرـ مـنـ الـآـيـةـ الشـرـيفـةـ انـ « حـيـثـ » مـفـعـولـ بـهـ لـاـ مـفـعـولـ بـهـ لـاـ مـفـعـولـ فـيهـ لـانـ حـيـثـ وـانـ كـانـ مـنـ الـظـرـوفـ الـمـكـانـيـةـ لـكـنـهـ لـيـسـ فـيـ الـآـيـةـ مـتـضـمـنـاـ معـنىـ « فـيـ » لـفـسـادـ الـمـعـنىـ عـلـىـ هـذـاـ التـقـدـيرـ اـذـ لـيـسـ المـرـادـ اـنـ عـلـمـهـ تـعـالـيـ شـأنـهـ وـاقـعـ فـيـ مـكـانـ يـجـعـلـ رـسـالـتـهـ لـكـونـهـ مـسـتـازـمـاـ لـلـمـحـالـ وـهـ مـظـرـوفـيـةـ عـلـمـهـ تـعـالـيـ مـعـ اـنـهـ عـيـنـ ذـاـتـهـ الـمـقـدـسـةـ بـلـ المـرـادـ اـنـ عـلـمـهـ وـاقـعـ عـلـىـ ذـلـكـ الـمـكـانـ وـلـكـنـ حـيـثـ لـيـسـ مـفـعـولـ بـهـ لـاـ عـلـمـ لـلـاجـمـاعـ عـلـىـ اـنـهـ لـاـ يـعـملـ فـيـ المـفعـولـ بـهـ (فـيـ حـيـثـ مـفـعـولـ بـهـ لـفـعلـ مـقـدـرـ دـلـ عـلـيـهـ « اـعـلـمـ ») تـقـدـيرـهـ يـعـلـمـ حـيـثـ يـجـعـلـ رـسـالـتـهـ ، (اوـ مـفـعـولـ بـهـ عـلـىـ السـعـةـ) وـالـسـامـحةـ فـيـ الـعـاـمـلـ بـجـعـلـ الـعـاـمـلـ لـعـنـ اـعـلـمـ الـذـيـ لـاـ يـعـملـ فـيـ المـفعـولـ بـهـ عـاـمـلاـ فـيهـ كـمـاـ

قد يعكس فيجعل العامل المتعدى العامل في المفعول به غير عامل فيه
بتنزيله منزلة اللازم (كذا قالوه) .

ولكن (قال ابو حيان) ردا عليهم : (وقواعد النحو تأباه) أي
تأبى كون حيث مفعولا به (لتصير على ان حيث لا يتصرف) فكيف
يقولون انه في الآية الشريفة مفعول به سواء جعل مفعولا به ليعلم
المهدوف بقرينة اعلم او لنفس اعلم توسيما (و) الحال انه لا يتتوسع الا
في الظرفية المتصرف ، قال) ابو حيان (والظاهر اقرارها) وابقائهما
على الظرفية المجازية) وهي ان يكون الظرف والمظروف معينين غير
محسوسين نحو ولكم في الفcasos حياة ، او الظرفمعنا والمظروف ذاتا
نحو أصحاب الجنة في رحمة الله ، او بالعكس نحو لكم في رسول الله
اسوة حسنة ، والظاهر ان مانحن فيه من القسم الثالث مع الاحتمال
قويا ان يكون من القسم الاول فتأمل .

(وتضمن اعلم معنى ما) اي فعل (يتعدى الى الظرف) يعني
يمكن كونه مظروفا وقه تقدم منبيان التضمين ، وحاصله ان يدخل
معنى فعل او شبهه في اخر ثم جعل اسم فاعل احدهما حالا عن فاعل
الآخر حين بيان المعنى (فالتقدير « والله انفذ علما حيث يجعل رسالته »)
في هذا التقدير تأمل لانه لا ينطبق على ماقلنا من جعل اسم فاعل
احدهما حالا لفاعل الآخر حين بيان المعنى فالاول ان يقال التقدير
والله انفذ علما (اي هو نافذ العلم في هذه الموضع) .

قال في باب خامس المفتني في الآية ان المتبارد ان حيث ظرف
مكان لانه المعروف في استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم
المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لامفعول

فيه وحيثئذ فلا تنتصب باعلام الا على قول بعضهم بشرط تاويله
بعلم والصواب انتسابه يعلم مخدوفا دل عليه اعلم انتهى .
ولا يذهب عليك ان الآية من قبيل «الناقص والاشج اعد لابني
مروان» اذ لم ينفرد علم غيره تعالى في شيء من مواضع الرسالة بل
العلم فيها كلها موهوب منه تعالى وتقدس رب زدني علما وعملا والحقفي
بالصالحين بحق محمد وآلـه الطاهرين .

هذا باب النعت

(هو والوصف) على ما ادعاه الشارح يستعمل في الاصطلاح
(بمعنى واحد فيما على هذا متساوياً مترادفان .
وقيل الوصف يطلق على مالا يتغير ، والنعت لا يطلق الا على ما يتغير
فيما على هذا متباعدةان . وقيل النعت يطلق على ما يفيد المدح ،
والوصف يطلق على هذا وعلى ما يفيده الذم أيضاً فيما أعم واخص
مطلقاً .

وقيل ان النعت يستعمل فيما ذكر ولكن الصفة يستعمل فيما
يتغير وغيره فلذلك لا يقال نعت الله ويقال صفة الله فالنسبة بينهما
على هذا ايضاً عموم وخصوص مطلق فتمام .

(ولما كان) النعت (احد التوابع بهذه) المصنف (بذلك) أي
التتابع كلها (اجمالاً ثم فصل) كل واحد منها على حده (فقال) :
(يتبع في الاعراب) دائمـاً لفظاً او معلـاً او تقديرـاً وفي غيره أيضاً

لكن غالباً وسياق (الاسماء الاول وهي اربعة اشياء) على ما ذكره المصنف في النظم من جمل قسمى المطف قسماً واحداً والا فهو خمسة لا اربعة .

والتفيد بالاسماء لاخراج نحو ان زيداً قاتم وضرب ضرب زيد ، اذ لا اعراب فيهما في الاول حتى يتبعه الثاني لكنه لا يناسب مع قوله ادرج ادرج فتأمل .

وأما التقييد بأولية المتبع ففيه خلاف بينهم والظاهر من كلام المصنف والشارح وجوب الاولية فلا يجوز تقديم التابع على المتبع وأما عند غيرهما فقال بعضهم بالجنوان .

قال في المطول : وأما التابع فلا نسلم امتناع تقديم حalkowne تابعاً بل هو واقع كالتاكيد في قوله :

بنيت بها قبل المحاق بليلة وكان عاقاً كله ذلك الشهر
فإن كله تأكيد لذلك الشهر ، وكالمعطوف في قوله :
الإ يانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
على وجه (اي اذا جعل ورحمة الله معطوفاً على السلام لا على المستكزن في عليك) ، وكبيت الخامسة :

لو كان يشكى الى الاموات مالقي الى أحياه بعدهم من شدة الكمد
ثم استكينت لاشكاني وساكنه قبر بسنجر وقبر على قوله
فإن قوله «وساكنه» عطف على قبر انتهى محل الحاجة من كلامه
وسياقى منا زيادة توضيح لذلك في اوائل باب عطف النسق في الكلام
فيما انفردت به الواء .

والاشياء الاربعة : (نعم ، وتوكيد ، وعطف) يقسميه ، (وبدل

(وسيأتي بيان كل) واحد منها وإنما قدم النعت لكونه أشد متابعة وأكثر استعمالاً وأوفر فائدة من التوضيح والتخصيص والمدح وغيرها على ما يجيئ عن قريب .

وأختلف كلامهم في عامل التوابع .

فقال بعضهم : إن العامل في جميع التوابع معنوي يعني ما ليس فيه حظ المفظ وهو كونها تابعاً .

وقال بعض آخر إن العامل في النعت والتأكيد والبيان هو العامل في المتبع فعاملها على هذا لفظي إذا كان عامل المتبع كذلك وقال جماعة ؟ العامل في هذه الثلاثة معنوي وهو كونها تابعاً . وقال قوم : إن العامل فيها مقدر من جنس عامل المتبع فعاملها لفظي إن كان عامل المتبع كذلك .

أما البدل فقال بعضهم أن عامله هو عامل المبدل منه أو أن المبدل منه في حكم السقوط فالعامل في البدل هو العامل في المبدل منه مباشرة .

وقال قوم : إن عامل البدل كعامل الثلاثة المتقدمة مقدر من جنس عامل المبدل منه .

وأما عطف النسق فقال أكثراهم : أن عامله هو العامل في المتبع بنفسه او بواسطة حرف العطف ، وقيل عامله نفس حرف العطف وقيل عامله مقدر بعد حرف العطف من جنس عامل المتبع ، وقال بعض اخر العامل في الكل هو نفس المتبع .

(فالنعت) عرفوه بتعريف :

منها انه تابع يدل على معنى في متبعه .

ومنها انه تابع يكمل متبعه ببيان صفة من صفاته او من صفات م المتعلقة به .

ومنها ما في الكتاب وهو قريب من الثاني بل عينه فهو (تابع اي قال لا يتقدم اصلا) على رأي الناظم والشارح وأما عند غيرها فقد تقدم الكلام فيه (وهو جنس) في اصطلاح المنطقين يشمل التوابع كلها وقوله (« متم » أي مكمل مسبق) من حيث الايضاح والتخصيص ونحوهما (فصل) باصطلاح المنطقين (عطف النسق والبدل) لانهما لا يكملان المتبع من حيث الايضاح والتخصيص ونحوهما (بوسمه) الوسم : العلامة اي) متم ومكمل بواسطة بيانه (ما سبق) نحو جانبي زيد العادل لانه يبين ان العدالة علامة لزيد نفسه اي ثابتة له لا متعلقة من ابيه واخيه ونحوهما (ويسمى) هذا القسم من النعت (نعتا حقيقيا) كما انه يسمى نعتا بحال الموصوف ايضا او صفة بحال الموصوف (او وسم ما به) اي بالموصوف (اعتقد) بنوع من التعلقات كالابوه والعبدية والملكية ونحوها نحو جانبي رجل مجتهد ابوه ، ومتاذهب عبده ، ومنيع داره ؛ فالاجتهاد ، والتأدب ، وإنذاعة ليست علامة للمرجل نفسه بل من يتعلق به من ابيه وعيده وداره (ويسمى) هذا القسم من النعت نعتا (سببيها) كما انه يسمى صفة بحال متعلق الموصوف ايضا ووجه التسمية في كلام الوصفين ظاهر (وهذا) اي وسم او وسم ما به اعتقد (فصل ثان يخرج التأكيد) بقسميه المفظي والمعنوي (و) عطف (البيان) لانهما لا يبيحان علامة للمتبوعهما ولا متعلقه لان عطف البيان والتأكيد اللفظي بـ لـ وكذا المعنوي عين المتبع وعين الشيء لا يعقل ان يصير علامة للشيء .

(وشمل قوله « متم مأسبق » ما) اي وصفاً (يخصمه) اي الموصوف ، والتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحالـل في النكرات سواء كان الاشتراك معنوياً (نحو فتحـرير رقبة مؤمنة) فـان الرقبة كانت بحسب الوضع محتملة لـكل فـرد من افراد الرقبة فـلما قـيل مؤمنة قـليل ذلك الاشتراك لم كان الاشتراك لـفظياً نحو عـين جـاريـة لـان العـين كانت محتملة لـكل واحد من المعـاني التي وضـعت له فـلما قـلت جـاريـة قـلـلت الـاحتـمال النـاشـئ عن الاشتراك اللـفـظـي وـخـصـصـها بـالـيـنـبـوـع فـقـط فـتـأـمل .

(و) شـمل قوله مـتم مـأـسبق ايـضاً (ما يـوضـحـه) وـالتـوضـيـح عـبـارـة عن رفع الـاحتـمال الـحاـصـل في الـمعـارـف بـسـبـب تـعدـد الـوضـع (نحو مررت بـزـيـه الـكـاتـب) فـان زـيد كان يـحـتـمـل الـكـاتـب وـغـيرـه بـسـبـب تـعدـد الـوضـع فـلـما وـصـفـته بـالـكـاتـبـية رـفـعـت ذـلـك الـاحتـمال وـأـوضـحـته بـأنـ المرـاد مـنـه الـكـاتـب .

وـالـمـنـعـوتـ في نحو « غـلام زـيد الـظـريف » هو المـضـاف ولا يـكونـ للمـضـافـ اليـهـ الاـ بـدـلـيلـ لـانـ المـضـافـ اليـهـ اـنـماـ جـيءـ بـهـ لـغـرضـ التـخصـيصـ لـذـاتهـ ، وـفيـ نحوـ كـلـ فـتـيـ كـرـيمـ بـالـعـكـسـ لـانـ المـضـافـ جـيءـ بـهـ لـغـرضـ التـعـيمـ لـذـاتهـ .

والـاـصـلـ فيـ النـبـتـ انـ يـكـونـ التـخصـيصـ اوـ الـايـضـاحـ كـمـاـ ذـكـرـناـ (و) اـلـكـنـ قدـ (يـلـحقـ بـهـ) مـالـيـسـ التـخصـيصـ وـلاـ التـوضـيـحـ وـهـ (ماـ يـمـدـحـهـ ، اوـ يـذـمـهـ اوـ يـرـحـمـ عـلـيـهـ ، اوـ يـؤـكـدـهـ) وـذـلـكـ حـيـثـ يـتـعـيـنـ المـوصـوفـ بـدـوـنـ ذـكـرـ الـوـصـفـ وـالـتـعـيـنـ اـمـاـ بـاـنـ لـاـيـكـونـ لـهـ شـرـيكـ فـيـ ذـلـكـ الـاسـمـ ، اوـ بـاـنـ يـكـونـ الـمـخـاطـبـ يـعـرـفـهـ بـعـيـنـهـ قـبـلـ ذـكـرـ الـوـصـفـ لـثـلـاـ يـصـيرـ الـوـصـفـ خـصـصـاـ (نحوـ الـحمدـ اللـهـ رـبـ الـعـالـمـيـنـ) مـشـالـ لـلـمـدـحـ ، وـنـحوـ

(اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) مثال للذم ، ونحو (اللهم اذا عبديك المسكين) مثال للترحيم ، ونحو (لا تتخذوا اليهين اثنين) مثال للتأكيد ، ولو مثل بنحو نفحة واحدة ، او امس الدابر لكان احسن لان في اثنين في الآية الشريفة كلا ما طويلا ذكره التفتازاني في المطول واختار في آخره انه بدل من اليهين واستدل له بما ذكر هناك وسيأتي لهذا زيادة توضيح في باب عطف البيان عند قوله :

فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين
وليس فائدة النعم منحصرة فيما ذكر هنا بل له فوائد اخرى
حقيقة مد كورة في علم المعانى فليراجعه من كان له ذوق ودقة في فهم المعانى .
(فليعطي اي النعم سواء كان حقيقيا) اي بحال موصوفه (او
سببيا) اي بحال متعلق موصوفه (في التعريف والتفكير ما ثبت) منها
(لما تلى اي لم تبوعه) الذي تلية النعم ، وكذلك يعطي النعم من
الاعراب ما ثبت لم تبوعه كما تقدم في اول الباب ففي هذه الخمسة
يتبع النعم المتبع مطلقا سواء كان حقيقيا او سببيا .

(ويجب حينئذ) اي حين اعطي النعم التعريف (ان يكون
المتبوع اعرف من النعم) لان الحكمة تقضي ان يبدء المتكلم بما هو
اعرف فان اكتفى به المخاطب في معرفته فهو والا فيؤتي بالنعم ليزيد
به المخاطب معرفة ولا انه المقصود الاصل ففيجب ان يكون اكمل من
التابع في التعريف (او مساويا) اذا لم يمكن فيه الاعرفية لانه لو لم
يكن اكمل منها فلماقل من ان لا يكون ادون منها ومن اجل ذلك لا يوصف
ذو اللام الا بمثله او بال مضاد الى مثله والموصول مثله حقيقة او حكما
كما تقدم في باب الموصولات (كامر بقوم كرما) فاعطى « كرما اثنين

من الخمسة وهمما الجر والتنكير ، ونحو امرد (بالرجل الفاضل) فاعطى « الفاضل » ايضا اثنين من الخمسة وهمما الجر والتعريف .

(وهو اي النعمت لدى التوحيد والتذكير اي عند ثبوتها للمتبع او سواها وهو الثنوية والجمع والتأنيث كال فعل) يعني حكم النعمت في هذه الخمسة حكم الفعل فينظر الى فاعله لا الى متبعه (فان رفع ضمير المぬوت المستتر) في النعمت (وافقه) اي وافق النعمت المぬوت (في الثنوية والجمع ايضا) او رفع الاسم (الظاهر) او (الضمير البارز مثال الاسم الظاهر ظاهر واما مثال الضمير البارز فهو كقولك رأيت الرجل والحانط الواقع هو عليه فالواقف نعمت سببي للحانط رافع للضمير البارز العائد الى الرجل فتأمل جيدا فلا) يوافق النعمت المぬوت في الثنوية والجمع بل يؤتى به مفردا وان كان المぬوت بخلافه (الاعلى لغة « اكلوني البراغيث ») لان الفعل فيها يبني ويجمع وان كان الفاعل اسما ظاهرا كما تقدم في باب الفاعل في قوله :

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند (ويوافقه ايضا في الثنوية اذا رفع ضميره) اي ضمير المぬوت نحو جاتني امرنة ضاحكة : وكذا الافراد (والا فعل التفصيل السابق في باب الفاعل) في شرح قول الناظم وقام تأنيث تلي الماضي ٠٠٠ الى قوله : والحدف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين فلا نعيده لطوله وكثرة صوره فراجع هناك (فاقف) اي اتبع (ما) اي الاحكام التي (قفوها) اي اتبعوها كما ذكرناه مفصلا كـ :

(ابنين برين شج قلباهما وامرأتين حسن مرآهما)
هذا البيتان من الكافية التي خلصها المصنف واختار منها الافقية فـ « برين »

مثال للنعت الرافع لضمير المعمول المافق له في التثنية والتذكير والتنكير والاعراب وشج وحسن مثلاً للنعت الرفع للاسم الظاهر فلم يوافقاً الا في الاعراب والتنكير .

(وانعט بمشتق وهو) عند الصرفين كلمة تؤخذ من الكلمة اخرى تناسبها في اللفظ والمعنى ، والاشتقاق عندهم على ثلاثة اقسام :
القسم الاول : الاشتقاد الصغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب .

القسم الثاني : الاشتقاد الكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبز من الجذب .

القسم الثالث : الاشتقاد الاكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج مع تناسب ما في المعنى نحو نعق بمعنى صوت الغراب ونبق بمعنى صوت الحمار فيما متناسبان تناسباً ما في المعنى والغالب بل الدائم في النحو هو المعنى الاول ، والمراد بالمشتق هنا (مادل على حدث وصاحبه) اي المنسوب اليه الحدث سواء كانت النسبة على النحو القيام به او الواقع عليه (كاسماء الفاعل والمفعول والتفضيل والصفة المشبهة) وصيغة المبالغة ، دون اسم المكان والزمان والالة ، فان النسبة فيها ليس على احد النحوين بل النسبة فيها على نحو الواقع فيه او على نحو الواقع به (كصعب ودرء بالدليل المهملة وهو الخبر بالاشياء المجرب لها) وهو وصعب مثلاً للصفة المشبهة ، والبقية امثلتها واضحة ، وللمشتقة معنى آخر اعم اشرنا اليه في باب المبتدء والخبر فراجع (وشبه) اي شبه المشتق (وهو ما اقيم مقامه) في الدلالة على الحدث وصاحبه من (الاسماء العارية عن الاشتقاد) الموضوعة للدلالة على معنى حديثي وصاحبه (كذلك) اي

كاسم (الإشارة) المشار (بها) إلى محسوس مشاهد حاضر غير مكان فانها تدل على كون ذلك المحسوس مشاراً إليه فتدل على التحدث أعني: الإشارة بمعنى المصدر المجهول وصاحبها أعني: الذات التي وقع عليها الاشارة، ونحو (ذى بمعنى صاحب) فانه يدل في ذى مال على صاحبية المنعوت للحال (و) نحو (المنتب نحو رجل تميمي جانبي) فان التميي يدل على النسبة الى قبيلة تميم وصاحب تلك النسبة ، فحاصل ما ذكر ان اسم الاشارة اقيم مقام لفظ المشار بها وذو اقيم مقام صاحب والمنتب اقيم مقام لفظ النسوب كلها من حيث المعنى ، ولعلم انه ليس الفرض من المذكور هنا الانحصار اذ يوجد في كلامهم اشياء اخر يقول كل واحد بالمشتق كـ «اي» في قولنا مررت برجل اي رجل فانه يقول بكامل في الرجلية لأن باب التأويل كما ذكرنا سابقاً واسع كمال السعة فالمخاطط هو الاستعمال فكل جامد استعملته العرب نعتا يصح تأويله بالمشتق ، ومنه «اربع» في قولنا مررت بنسوة اربع كما يأتي في باب غير المنصرف .

(ونعمتا بجملة) كما اخبروا بها وكما جعلوها حالاً (اسماً منكرة لفظاً نحو واتقو يوماً ترجعون فيه إلى الله) هذا مثال لكون الموصوف نكرة محضه كما ان المثال الثاني لكون الموصوف بين بين فيجوز في الجملة بعده ان تكون صفة وان تكون حالاً فتدبر(او معنى نحو ولقد أمر على اللئيم يسبني) فان اللئيم وان كان في اللفظ معرفاً باللام الا انه في المعنى نكرة لأن اللام فيه للجنس مراداً به واحد غير معين في الخارج باعتبار ان الجنس موجود فيه فهو في المعنى نكرة وان كان يجري عليه احكام المعرف من وقوعه مبتدءه وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصوفها بها ونحو ذلك فهذا المعرف كعلم الجنس وقد تقدم في اواخر باب العلم في قوله

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظاً وهو عم ان هذا العلم معرفة لفظاً فيأتي منه الحال ويمتنع من الصرف مع سبب آخر ويمتنع من دخول الالاف واللام عليه ومن نعته بالنكرة وانه يبتعد به ، وهذه الاحكام اللغوية اضطرتهم الى الحكم بكونهما معرفة والا فكلاهما نكرا تان في المعنى ولهذا عوامل مع هذا المعرف في البيت معاملة النكرة حيث وصف بالجملة مع ان الموصوف بالجملة يشتري فيه التنكير لأن الجمل التي لها محل من الاعراب ، ومنها الجملة التي تقع صفة يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يؤول به الجملة نكرة لانه ائمه يكون باعتبار الخبر كما أشرنا اليه في اول باب الموصولات والخبر يناسب التنكير لأن الاصل فيه ان يكون بمثابة ليفيد السامع والتنكير يناسب المجهولة وقد اشرنا في اوائل التعليقة في وجه خروج ما لا يجهله احد الى ما يفيدك هيئنا فراجع ولذا اول بعضهم الخبر المعرفة بالنكرة ، وقال ان نحو زيد القائم معناه زيد محكوم بالقيام وما ذكرنا هو المراد بقولهم ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم لا الجملة (فاعطيت) الجملة الواقعية صفة (حيثند ما) أي احكاما (اعطيته حالكونها) اي الجملة (خبراً من الرابط ومن تعلقها بمحدثه وجوها اذا كانت) الصفة (ظرفاً او جارزاً و مجروراً وغير ذلك مما سبق ذكره) في باب المبتدء والخبر كالاختلاف في المتعلق هل فعل او اسم فاعل واذا كان فعل فالظرف مقدر بجملة واذا كان اسم فاعل فهو من قبيل المفرد ، وكحذف الضمير الرابط نحو وانتوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً اي لا تجزي فيه .

(وامنع هنا) اي في باب النعت (ايقاع الجملة ذات الطلب) صفة

(وان لم يمنع) عند بعضهم (ايقاعها خبراً) لأن الصفة تجيء ليعرف المخاطب بها الموصوف فيجب ان يكون عالماً بشروط مضمونها للموصوف قبل ان يوقعها المتكلم صفة للموصوف ، ولذلك قيل ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار ، والاخبار بعد العلم بها اوصاف ، والجملة الانشائية لاثبات مضمونها قبل التكلم بها فانها هي التي توجد مضمونها ولذا قيل ان الانشاء ايجاد مالم يوجد (وان انت من كلامهم أي العرب) جملة انشائية وقت صفة (فالقول اضرر) اي قدر حق يكون ذلك القول (نعتا) والجملة الانشائية مقولاً له (تصب) نحو (جاؤا بمذق مل رأيت الذئب قط اي مقول فيه هل رأيت الذئب قط) ففي تقدير هل رأيت ليست صفة لمذق بل الصفة مقول المقدر وجملة : هل رأيت مفعول المقول والمذق بالفتح مصدر بمعنى اسم المفعول من مذق اللبن والشرب اي مزجه فاكثر الماء فهو مذوق ومذيق والمذقة الطائفة او الدفعة منه ويكون الذئب بابي مذقة لأن لونه يشبه اللبن المزوج بالماء ومن ذلك يصح الكلام والتشبيه بالذئب .

قال التفتازاني في بحث وصف المسند اليه بالجملة ما هذا نصه ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصفه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فموقعها صفة وصلة انما يكون بتقدير القول انتهى .

(ونعتوا بمصدر كثيراً) كما اخبروا به وكما جعلوه حالاً ، ولا بد

فيه حينئذ من التأويل اما (على تقدير مضارف) ويسمى بالمجاز في المذكى او على انه بمعنى اسم الفاعل ويسمى بالمجاز في الكلمة او على ان جريانه على الموصوف للمبالغة ويسمى بالمجاز في الاسناد (فالتزموا بذلك) اي لاجل تقديرهم المضارف (الافراد والتذكير له وان كان المعموت يخالف ذلك) والسر فيه ان النعت في الحقيقة هو المضاف الممحظى وتقديره على طبق المعموت نحو رجل ذو رضي و (كامنة) ذات (رضي و) نحو (عدلين) ذوي (رضي) و نحو رجال ذوى ارضي ، و نحو نساء ذوات رضي وقيل انما التزم الافراد والتذكير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يشى ولا يجمع ولا يؤتى لانه يدل على نفس الماهية والماهية لا تعدد فيه ولا تأثير الاختبار الانواع والافراد ومن ثمة اذا قصد به النوع او العدد يشى ويجمع فتأمل ؟

(ولا ينعت بغير ماذكر من الجوامد) المذكورة يعني لا ينعت بغير شبه المشتقة والجملة والمصدر .

(نعم) منعوت هيكون هذا المعموت (غير واحد وهو) أي غير واحد عبارة عن (المثنى والمجموع ، لا يكون) النعمت حينئذ (الا متعدد) اذ معموته متعدد لانه مثنى او مجموع (اذا اختلف معناه) اي النعمت المتعدد الذي لغير الواحد (قطعاً) يعني اختلف النعمت يقيناً فاعطاها اي (ذ) حال الكونك (عاطفاً لبعضه) اي بعض النعمت (على بعض) آخر من النعمت (فرقه) اي لاثنه ولا تجمعه اذ لا يمكن حينئذ تثنية النعمت المتعدد ولا جمعه لاختلاف معناه (نحو مررت برجلين عالم وجاهل) فعالم وجاهل نعمتان لغير واحد اعني رجلين فوجب تفرقة عالم لانه لا يمكن تثنيتها لاختلاف معناهما يقيناً (ولا تفرقه) اي النعمت المتعدد الذي

لغير الواحد (اذا اختلف) معنى هذا النعم المتعدد بل انت به تشنيه ان كان اثنين (نحو مررت بргلين عاقلين) وانت به جمعا ان كان ازيد من اثنين نحو مررت برجال عقلاه .

(ونعمت معمولى عاملين) حالكون العاملين (وحيدى معنا وعملا) وان كانوا مختلفين لفظا (اتبع بغير استثناء) اي سواء كان العاملان متفقين لفظا نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان او مختلفين لفظا (نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان) هذا اذا كان النعمتان متفقين كالمثالين المذكورين والا فيجب التفرقة بينهما بالعطف نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقل والسفيه ، ونحو « ذهب زيد وانطلق عمرو العالم والجامل » وتعين الموصوف انما هو بقاعدة « الاقرب للأقرب والبعد للأبعد » ان لم يكن هناك قرينة والا فبالقرينة كما تقدم نظير ذلك في باب الحال . (فان اختلف العاملان معنى وعملا او في احدهما) اي في العمل او المعنى (وجوب القطع) عن التبعية وامتنع الاتباع فيجب قطع النعم المتعدد عن التبعية اما بالرفع يجعله خبر مبتدء مذوق نحو : جاء زيد ورأيت عمروا العاقلان برفع العاقلان خبرا لمبتدء مذوق ، ونحو مررت بزيد وجاؤت عمروا العاقلان ايضا كذلك ، ونحو ضربت زيدا ورأيت عمروا العاقلان برفع العاقلان ، واما بالنصب يجعله مفعولا لفعل مذوق ومثاله نفس الامثلة المذكورة مع نصب العاقلان في كلها . (وان نعمت كثرت) اي تمددت (وقد تلت اسمها) اي منعوتا واحدا وكان ذلك المعنوت الواحد (مفتقا) اي محتاجا (في الايصال والتعيين لذكرهن) بان لا يتضمن المعنوت الا بابيان تلك النعم المتعددة (اتبعت) حينئذ كلها (وجوبا) ولا يجوز قطع واحد منها نحو مررت

بزيـد العـالم العـادل الكـاتـب اذا كان هـنـاك زـيد عـالم وـعادـل وزـيد ثـالـثـ لهـ الصـفـاتـ الـثـلـاثـةـ فـلاـ يـتـمـيـزـ عـنـهـماـ الاـ بـذـكـرـ الـثـلـاثـةـ جـمـيـعـهـاـ فـتـأـمـلـ .
 (وـاقـطـعـ اوـ اـتـبـاعـ) يـعـنيـ يـجـوزـ الـوـجـهـانـ (انـ يـكـنـ الـمـعـنـوـتـ مـعـيـنـاـ بـدـوـنـهـاـ) فـلـاـ يـحـتـاجـ إـلـىـ وـاحـدـ مـنـهـاـ فـيـ الـايـضـاحـ وـالـتـعـيـنـ فـيـجـوزـ لـكـ حـيـنـئـذـ الـوـجـهـانـ فـيـ (كـلـهـاـ) نـحـوـ بـسـمـ لـهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ فـاـنـ الـمـعـنـوـتـ اـعـنـ «ـاـللـهـ»ـ جـلـ جـلـالـهـ مـعـيـنـ بـدـوـنـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ فـيـجـوزـ فـيـهـاـ القـطـعـ اوـ الـاتـبـاعـ (اوـ) اـقـطـعـ بـعـضـهـاـ وـاتـبـاعـ (بـعـضـهـاـ) ايـ بـعـضـ الـمـعـنـوـتـ الـمـتـعـدـدـةـ قـالـ اـبـوـ حـيـانـ عـنـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ وـالـصـابـرـينـ فـيـ الـبـاسـ وـالـضـرـاءـ وـحـيـنـ الـبـاسـ قـالـ الـفـارـسـيـ اـذـ اـذـكـرـ الـصـفـاتـ الـكـثـيرـةـ فـيـ مـعـرـضـ الـمـدـحـ اوـ الـذـمـ فـالـاحـسـنـ اـنـ تـخـالـفـ بـاعـرـابـهـاـ وـلـاـ تـجـعـلـ كـلـهـاـ جـارـيـةـ عـلـ مـوـصـوفـهـاـ لـاـنـ هـذـاـ الـمـوـضـعـ مـوـاضـعـ الـاـطـنـابـ فـيـ الـوـصـفـ وـالـبـلـاغـ فـيـ الـقـوـلـ فـاـذـاـ خـوـلـفـ بـاعـرـابـ الـاوـصـافـ كـانـ الـمـقصـودـاـ كـمـلـ لـاـنـ الـكـلامـ عـنـ الـاـخـتـلـافـ يـصـيـرـ كـانـهـ اـنـوـاعـ مـنـ الـكـلامـ وـضـرـوبـ مـنـ الـبـيـانـ وـعـنـدـ الـاـتـحـادـ فـيـ الـاعـرـابـ يـكـونـ وـجـهاـ وـاحـدـاـ وـجـمـلـةـ وـاحـدـةـ اـتـهـيـ وـهـذـاـ نـظـيرـ مـاـقـالـهـ الـبـيـانـيـوـنـ فـيـ بـحـثـ الـاـلـنـفـاتـ مـنـ الـلـاطـيـفـةـ الـعـامـةـ .

وـاـخـتـرـتـ الـقـطـعـ فـيـنـيـنـدـ (اـقـطـعـ مـعـلـمـاـ اـنـ كـانـ)ـ الـمـعـنـوـتـ (ـ مـعـيـنـاـ بـهـ)ـ ايـ بـعـضـهـ الـاخـرـ ايـ بـعـضـ غـيرـ مـقـطـوعـ (ـ دـوـنـ غـيرـهـ)ـ ايـ دـوـنـ هـذـاـ بـعـضـ غـيرـ المـقـطـوعـ (ـ وـاتـبـاعـ الـبـاقـيـ)ـ الـمـفـتـقـرـ فـيـ الـايـضـاحـ وـالـتـمـيـزـ (ـ بـشـرـطـ تـقـديـمـهـ)ـ ايـ تـقـديـمـ هـذـاـ الـبـاقـيـ نـحـوـ !ـ مـرـدـتـ بـزيـدـ الـفـقـيـهـ الشـاعـرـ الـعـادـلـ الـكـاتـبـ بـجـرـ الـفـقـيـهـ وـالـشـاعـرـ عـلـيـ الـاـتـبـاعـ وـنـصـبـ الـعـادـلـ وـالـكـاتـبـ اوـ رـفـعـهـمـاـ عـلـيـ الـقـطـعـ اـذـ كـانـ هـنـاكـ زـيدـ هـوـ فـقـيـهـ فـقـطـ وـآخـرـ هـوـ الشـاعـرـ فـقـطـ فـلـاـ يـتـمـيـزـ زـيدـنـاـ عـنـهـماـ الاـ بـذـكـرـ كـلـاهـذـيـنـ الـوـصـفـيـنـ فـزـيدـنـاـ مـفـتـقـرـ الـذـكـرـهـمـاـ فـيـ الـايـضـاحـ وـالـتـمـيـزـ عـنـ زـيدـيـنـ آخـرـيـنـ فـلـذـاـ اـتـيـعـنـاهـمـاـ

وقدمناها ، ولا يفتقر الى النعتين الآخرين في الایضاح والتمييز لانه صار معينا وعيينا بالنتين المقدمين فلذا قطعناها الى النصب او الرفع واخرناها عن الاولين .

واعلم ان هذا كله في المعرفة وما النكرة اذا احتجت الى التخصيص فيجب في واحد من نعمتها المتعددة الاتباع لا ازيد ويجوز في الزائد الوجهان لان التخصيص لا يتضمن اكثر من نعمت واحد قال الرضي اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعمت للتأكيد نحو لمس الدابر ونفعه واحده لانه يكون قطعا المشى عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه ولهذا لم يقطع التأكيد انتهى .

والمراد من المعنوية ما تقدم في باب العلم من ان يكون القطع الى الرفع والنصب بتقدير هو او اعني ونحوه ان كان المعموت مجرورا والى النصب فقط ان كان المعموت مرفوعا والرفع فقط ان كان المعموت متصوبا ، والى بعض ما شرحنا يشير بقوله (وارفع او انصب النعمت) ان قطعت النعمت غير المفتقر اليه حالكونك (مضمرا) بكسر الميم اي مقدرا انت (مبتدء رافعا) ذلك المبتدء المقدر (له) اي النعمت المقطوع على القول بان رافع الخبر هو المبتدء ، او حالكونك رافعا له برافع الخبر(او) حالكونك مضمرا (فعلا ناصبا له) اي للنعمت المقطوع (ان يظهر) ذلك المقدر (ابدا) سواء كان المقدر مبتدء كما تقدم في اواخر باب المبتدء من انة يجب حذف المبتدء اذا أخبر بنعمت مقطوع او فعلا فانه ايضا يجب حذفه (نحو « الحمد لله الحميد ») برفع الحميد على القطع (اي هو) الحميد ، ونحو (وامرأته حمالة الخطب) بنصب « حمالة » على

القطع (اي اذم) حمالة الخطب ولا بد هنا من ذكر دقيقة ذكرها الرضي قال ولا يلزم ان يكون كل نعم مقطوع يصح اتباعه نعمتا بل يكفي فيه معنى الوصف الاترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمسة الذي جمع مالا انتهي وجعل الاستشهاد وقوع الذي وهو معرفة صفة مقطوعة للمسنة وهذا هو المراد بقول الاخفش انه يجوز وصف النكرة الموسوفة بالمعرفة .

(وما من المنعوت والنعت عقل اي علم) بدلالة القرينة خاصة سوء كانت القرينة لفظية او عقلية او غيرهما (يجوز حذفه نحو وعندهم قاصرات الطرف) فحذف المعنوت لدلالة القرينة عليه اي حور قاصرات الطرف ، نحو (فلم اعط شيئا ولم امنع) فحذف النعت (اي شيئا طائلا) وانما قيل فيه بحذف النعت دفعا للتناقض الظاهر بين لم اعط ولم امنع (ولكن الحذف) مع القرينة (في النعت يقال) لانه نقص للفرض من النعت في الظاهر وان كان في الحقيقة القرينة تدل عليه (وفي المنعوت) يكثر لقيام النعم مقامه .

والضمير لاينعمت ولاينعمت به : اما الاول فلان المتكلم والمخاطب اعرف المعرف واووضحها فلا حاجة لها الى التوضيح وحمل عليها ضمير الغائب ، وحمل على النعم الموضع سائر اقسام النعم طردا للباب ؛ واما الثاني فلاهه ليس في الضمير معنى الاشتلاق الوصفي لانه يدل على ذات المعنى لا على معنى خدثي فيه ، ولانه يجب ان يكون المنعوت اعرف من النعم او مساويا له والضمير اعرف المعرف فلا يصلح وصف غيره به ، واجاز بعضهم كون الضمير منهونا متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحميد مدعيا ان العزيز والحميد مختلفان

لـ « هو » ورده الجمهور بانهما بدلان لا صفتان ، ورده بعض منهم بـ « أن » هو اسم من أسماء الله تعالى فهو اسم ظاهر كبقية أسماءه تعالى وتقديره لاضمير غائب ولعمري ان هذا الجواب لطيف ودقيق وان كان ظاهره بعيدا عن الاصطلاح ..

(الثاني من التوابع التوكيد)

(ويقال له التأكيد) ايضا لأن كلا منها استعمل في اللغة فيقال وكـ « د » وـ « كـ » اي اوثق وشد ، ولكن وكـ « د » بالواو انصح ولذلك اختياره المحققين من النحوين ، والقياس يقتضي ان يقال له الا يـ « كـ » ايضا ولكن لم يسمع منهم .

(وهو كما) قال المصنف (في شرح الكافية تابع يقصد به كون المتبع على ظاهره) وبعبارة اخرى هو تابع يقصد به رفع احتمال المجازية عن اجزاء الكلام سواء كان المجاز في المذف او في الكلمة كرفع توهם تقدير مضارف الى المؤكد مثلا اذا قيل جاء زيد يحتمل انه من حذف المضاف بـ « ان » يكون تقدير الكلام : جاء خبر زيد ، او جاء مكتوبه فإذا اكـ « د » زيد وقيل نفسه او عينه لارتفاع ذلك الاحتمال ، وكرفع توهם المجازية في قتل زيد همروا بـ « ان » يراد من القتل الضرب الشديد فإذا كـ « د » قتل يرفع ذلك الاحتمال ويفيد التكرار ان المراد منه القتل حقيقة ، وقد يقصد بالتأكيد رفع توهם التخصيص اذا كان المؤكد عاما مثلا اذا قيل جاء القوم يحتمل ان يكون المراد منه بعضهم فإذا قيل كلهم مثلا يرفع ذلك الاحتمال ، وللتوكيد فـ « او » اخرى منها رفع احتمال الغلط او السهو او النسيان عن المتكلم ، ومنها رفع

احتمال الغلة في السامع عن الاستماع للمؤكد ورفع هذا الاحتمال ايضا يحصل بالتكرير .

(بالنفس او بالعين بمعنى الذات) وبهما معا بشرط تقديم النفس (الاسم) لا المعرف والفعل (اكد) ويسمى التأكيد بهما (تأكيدا معنويا) وكذلك كل وكلنا وعامة وجميع المشتقات من هذه المادة وتوا بعها يعني اكتنافه وابصري بالصاد المهملة او الفضاد المعجمة وابتعد ومشتقاتها فالتأكيد بجمع هذه المذکورات يسمى تأكيد معنويا (يقتضي التقرير) واثبات المؤكدة (بالفتح) على حقيقته وعمومه على ما يبينه انما حالكون النفس والعين وكذلك سائر ماذكر على خلاف في عامة كما يأتي (مع ضمير متصل بهما طابق) ذلك الضمير (المؤكدة « بفتح الكاف » في افراده وتذكيره وفروعهما كجاء زيد نفسه متىها بهند نفسها) ذكر مع النفس المؤكدة لزيد ضمير مطابق لزيد وذكر مع النفس المؤكدة لهند ضمير مطابق لها .

(واجمعها اي النفس والعين بافعال) لا يغول كنفوس وعيون ولا بافعال كاعيان وانفاس (ان تبعا) اي ان اكدا (ماليس واحدا) اي ان يكن المتبع (اي) المؤكدة (مثني او بمجموعا فقل حينئذ جاء الزيدان انفسهما واعينهما) وجاء الزيدون انفسهم واعينهم (يكن) اذا جمعتهما (متبعا للغة الفصيحة) لأن الاصل في كل مضارف الى ضمير الثنوية ان يجمع نحو ايديهما ورؤسهما وقلوبهما بدل قال بعضهم بذلك في مطلق المتضادين نحو رؤس الرجالين وايدي السارقين وعمل ذلك بكرامة اجتماع الثنويتين وبيان اكثر ما وقع ذلك في الاعضاء كالمثلة السابقة وهي الاصل في هذه الاضافة وكثير من الاعضاء كاليدين والرجلين اذا ضم

زوج منها الى الآخر حصل الجمعحقيقة لأنها تصير اربعة ، وحمل ما ليس بزوج كالرأس والقلب عليه اجراء للباب بجرى واحد ففي نحو السارق والسارقة فاقتصر على ايديهما وان كان المراد قطع يد واحدة من كل منها لكن لهما ايدي ، ويجوز في هذا الجمع مراعات لفظه فيعود اليه ضمير المؤنث كقولنا نقوسكمـ طيبة ، ويجوز مراعاة معناه كقولنا نقوسكمـ طيبان (ويجوز ان يؤتى بهما مفردـين وهو) اي اتيـانـهما مفردـين (دون الجمع) لان الجمع افصـح (فتقول جاءـ الزـيـدانـ نفسـهما وعيـنهـما (و) يجوز ان يؤتـى بهـما (مـشـتـيـينـ وهو) اي اتيـانـهما مـشـتـيـينـ (دون الافـرادـ) لـانـ الـافـرادـ اـفصـحـ منهـ فـارـدـ اللـفـاتـ الـاـتـيـانـ بهـما مـشـتـيـينـ للـزـوـمـ اـجـتـمـاعـ التـشـيـتـيـنـ (فـتـقـولـ) عـلـ اللـغـةـ الرـدـيـثـةـ (جاءـ الزـيـدانـ نفسـهما وعيـنهـما) .

(وكلـ اـذـكـرـ فـيـ التـأـكـيدـ المـقـتضـىـ الشـمـولـ ايـ المـعـومـ لـجـمـيعـ اـفـرـادـ المـؤـكـدـ اوـ اـجـزـاءـ) اذاـ كانـ المـؤـكـدـ ذـاـ اـجـزـاءـ بـعـيـثـ يـصـحـ اـفـتـرـاقـهـ حـسـاـ كـاجـزـاءـ الـقـوـمـ فـيـ مـثـلـ جـاتـيـ الـقـوـمـ كـاهـمـ اوـ حـكـمـ اوـ حـكـمـ العـبـدـ فـيـ مـثـلـ اـشـتـرـيـتـ العـبـدـ كـاهـ فـانـ العـبـدـ قدـ يـتـجـزـىـ فـيـ اـشـتـرـاءـ اـذـقـدـ يـشـتـريـ نـصـفـهـ اوـ رـبـعـهـ وـهـكـذاـ فـيـؤـكـدـ بـكـلهـ لـيـفـيـدـ الشـمـولـ فـيـ جـمـيعـ اـجـزـاءـهـ ، بـخـلـافـ بـجـاتـيـ زـيـدـ كـاهـ لـعـدـمـ مـكـانـ اـفـتـرـاقـ اـجـزـاءـهـ لـاحـسـاـ وـلـ حـكـمـ فـيـ المـجـيـيـهـ .
 (وكلـ وـكـلتـاـ) اـذـكـرـ فـيـ التـأـكـيدـ لـرـفـعـ اـحـتمـالـ تـقـدـيرـ مـضـافـ فـيـ مـتـبـوعـهـماـ مـثـلـ اـذـ قـلـتـ جـاتـيـ الزـيـدانـ يـعـتـمـلـ انـ يـكـونـ مـرـادـكـ اـحـدهـماـ وـاسـنـدـ المـجـيـيـهـ اليـهـماـ بـجـازـاـ مـلـابـسـةـ بـيـنهـماـ ، وـكـذاـ اـذـ قـلـتـ جـاتـيـ المـرـتـنـانـ فـاـذـ اـكـدـتـ الاولـ بـكـلاـ وـالـثـانـيـ بـكـلتـاـ وـقـلـتـ جـاتـيـ الزـيـدانـ كـلاـهـماـ وـجـاتـيـ المـرـتـنـانـ كـلتـاهـماـ اـرـتفـعـ ذـلـكـ الـاحـتمـالـ .

(وَجَمِيعًا) أذكر أيضًا في التأكيد المقتضى للمشمول نحو ما ذكرناه في الكل حرفاً بحرف من غير تفاوت أصلًا نحو جاتي القوم جميعهم، واشترىت العبد جميعه .

(قال المصنف وأغفلها) أي لفظ الجميع (أكثر النحوين) فلسم يذكروه في باب التأكيد ولكن (نبه سيبويه على أنها) أي لفظ الجميع (بمنزلة كل معنى) فتفيد الشمول في الأجزاء حسناً أو حكماً كما مثلنا (واستعمالاً) يعني يستعمل تاكيداً مثل كل كما في المثالين المذكورين (و) لكن (لم يذكر) سيبويه (لها) أي لاستعمال « الجميع » تاكيداً (شامداً من كلام العرب) ولكن ذكر النحوين لها شواهد متعددة من كلام العرب (وانت بالضمير المطابق) للمؤكد حالكونه (موصولاً بهذه الاربعة كـ :

(هم جميعهم لقوهم كلهم والدار صارت كلها عليهم) واستعملوا أيضًا ككل (في الدلالة على الشمول) لفظاً على وزن فاعله مشتقاً من عم في التأكيد فقالوا) حين ارادة التأكيد به (جاء الناس عامة) في هذا المثال مناقشة إذ ظاهر بعضهم بل أكثرهم أن كونه تاكيداً مشروط بكونه متصلًا بالضمير المطابق للمؤكد نحو جاء القوم عامتهم ، نحو اشتريت العبد عامته ، والامة عامتها والا حال لا تابع مؤكداً (وهو مثل النافلة) في ان (تائه تصلح للمذكر والمذكر) كما مثلنا ، او انه شبه بالنافلة اي الزيادة اذ أكثر النحوين يتركونه ولا يتلزمون بذلك في باب التأكيد كالصلة النافلة التي يتركها ولا يتلزم بها أكثر المسلمين .

واذ ارادوا المبالغة في التأكيد (و) تقويته (بعد) التأكيد بلفظة

(كل اكدوا) (« باجمع » للمذكر) الواحد حقيقة نحو اشتريت العبد
كله اجمع ، او حكما نحو جاء الجيش كله اجمع (وجمعاء للمؤنث)
كذاك نحو اشتريت الدار كلها جماء و نحو رأيت القبيلة كلها جماء
(واجمعين لجمع المذكر) نحو جاء العلماء كلهم اجمعون (ثم جمع)
بضم الجيم وفتح الميم وهو جمع جماء مجدولة عن جمعاوات غير منصرف
للتعريف والعدل كما يجيء في باب غير المنصرف في قوله ! والعلم
امض صرفه الخ ، وكذلك كتح ويصح وبقى بناء على اسميتها
(لجمع المؤنث) نحو جانت النساء كلهن جمع ، واما التشيبة فسيأتي
حكمها عن قريب ، وقد علم بما مثلت ان التأكيد بهذه المذكورات من
غير اتصال بالضمير المطابق ، قال ابن هشام : والصواب في « اعجبني
يوم ولدت فيه » تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له لوجوب خلو
الجملة المضاف اليها عن الضمير وكذلك اجمع وما تصرف منه في
باب التوكيد .

(ولا يؤكد بها) اي باجمع ومشتقاتها المذكورة (قبله) اي قبل
كل (عندهم ولكن دون كل قد يجيء) التأكيد (في الشعر) او مطلقا
بلفظة (اجمع وجماع ، واجمعون ، وجمع ، كقوله) (اذا ظللت الدهر
ابكي اجمعوا وملحثا جوازه في النثر) ايضا لانه جاء في كلام من هو
افصح من تكلم بالضاد (قال صلي الله عليه وآله وسلم) من قتل قتيلا
(فله سبله اجمع)

(تتمة) واذا ارادوا زيادة المبالغة والتقوية (اكدوا بعد اجمع)
مع كل او بدونه (باكتبه فابصح) بالضاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة
قال في الصحاح ابصح كلمة يؤكد بها وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة وليس

بالعالي انتهى (فابتع ، وبعد جماعه) كذلك (بكتعاه فبصعاء) كذلك (فبتعاء) (وبعد اجمعين) كذلك (باكتعين فابصعين) كذلك (فابتعين) (وبعد جمع) كذلك (بكتع فبصع) كذلك (فبتع) وشد جميء ذلك على خلاف ذلك) بان يتقدم (هذه) الكلمات الثلاث ومشتقاتها على اجمع ومشتقاتها فيجب تبعيتها له لكونه ادل منها على المقصود اعني الجمعية والشمول او بيان يستعمل بدون اجمع واخواتها بل قيل لا يجوز التأكيد بها بدونها لعدم ظهورها في معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل هذا ، ولكن قال الجوهري : قالوا اتنى عليه حول اكتع اي تام فتأمل ؟

قيل : لامعنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الانفراد مثل « بسن » في حسن بسن ، وقيل اكتع مشتق من حول كتييع اي تام وبصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بعض اي روى من الماء وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مفرزة ، كوي يمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني اللغوية وبين معناها التأكيدية بالتأمل الصادق والذوق السلم وقيل في وجه المناسبة اما التمام فلان العموم هو تمام الانفراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب والعلوم هو التمام واما ^{السيطان} فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل وأما الطول فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين من حيث الاتصال والانفصال .

قال بعض متأخري المتأخرین من المتبوعین في اللغة حول كتييع اي تام الاكتع مؤته « كتعاء » من انقبضت اصابعه وترجمت الى كفه ردد المفظة اجمع ولا يستعمل الا معهـا يقال رايتهم اجمعين اكتعين اي

رأيتم كلهم الكتيعاء اتباع جماعة في تأكيد المؤنث يقال اشتريت الدار
 جماعة كتيعاء كتع جمع كتيعاء في تأكيد المؤنث يقال اشتريت هذه الدار
 جماعة كتيعاء ورأيت اخواتك جمع كتع وهو منوعة من الصرف
 للتعريف والعدول عن كتيعاوات ولا يقدم كتع على جمع في التأكيد
 ولا يستعمل وحده لانه تابع له انتهى محل الحاجة من كلامه وفي قوله
 لا يستعمل الا معها منع ظاهر وقال ايضا بضم يتصح بضم الماء اي
 سال او دش البصع الخرق الضعيف البصع جمعه بضم العرق المترشح
 من الجسد ، والبصع ما بين السباقة والوسطى ، والبصع الطائفية من
 الليل الا بضم مؤنته بضماء جمعه بأصعون وبضم الاحمق ويؤكد بها
 فتقول اخذت حقي اجمع ابصع ولا تقدم على اجمع انتهى ولا يخفى
 على الفطن ما في عبارته من التبتر والقصور في اداء المقصد اذ لا يعلم
 منها ان لفظ التأكيد مشتق من اي هذه المعاني ولم يبين بقية الفاظ
 التأكيد المشتقة منها وقال ايضا يتبع بتاعا اشتدر عنقه او مفاصله
 فهو ابتع و هي بتاعه جمعه بتاع والا بتاع الممتليء يقال جاؤا كلهم ابتعون
 اي اجمعون وهذا ايضا مثل السابق في القصور واما بضم بالضاد
 المعجمة فلم يذكر في معانيه الري كما نقلناه عن بعض هذ ايضا يدل
 قصور باعة في التتابع او تسامله في استقصاء معاني الالفاظ ثم اعلم
 ان هذه الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب في اللسان العربي كما اشرنا اليه
 مرارا والاخلال بها لحن وذلك ان يذكر اولا كل ثم اجمعون ثم
 اكتعون ثم اصعون وقيل ثم ابتعون ثم ابصعون او ابضمون على الاختلاف
 في ضبطه ثم لهم في ذلك وجهان : احدهما ان الثاني تأكيد الاول ،
 والثالث للثاني وامكانه الثاني ان الجميع تأكيدات المؤكدة الاول لأنها

الكلمات في أنها صفات الأول والفرض من التطاويل في المقام تنبئه الأخواني المبتدئين على عدم حسن الاقتصر على النقل. سيما إذا كان الناقل غير معتمد عليه بل يجب عليهم أن يجهذوا بقدر وسعهم في تحقيق جزئيات المطالب حتى يحصل لهم ملحة التحقيق في كليات المطالب بعون الله تعالى أذ رب منقول لا أصل له ورب منقول إليه أبصر فيما نقل من الناقل .

(ثم إن النكرة إذا لم يقىء توكيدها فإن كانت غير محدودة) أي لاتعين لأولها ولا آخرها (كجين و زمان) وما رادفها (فلا يجوز) توكيدها (باتفاق) لأن الفرض من التأكيد وهو الإيضاح ورفع احتمال المجازية لا يحصل في تأكيدها ، وقيل إجازه بعض من لا يعتد بقوله ، (وإن يقىء توكيد منكور) سواء كانت زماناً أو غيره (فإن كان محدوداً) فإن كان موضوعاً لشيء معلوم المقدار كالرطل والدرهم والزراع والكيل أو لزمان له ابتداء وانتهاء معلومان (كيوم و شهر و حوال) وما رادفه (قبل عند الكوفيين) (قال المصنف وهو) أي القبول (أول بالصواب سماعاً) لوروده في كلامهم (وقياساً على المعرفة المقيد توكيده ومنه : (يا ليتني كنت صبياً مريضاً تحملني الذلقاء حولاً أكتعاً وأعلم انهم يستدلون بهذا البيت وما بعده في ثلاثة مواضع : الاول : في المقام اعني جواز تأكيد النكرة مع الافادة بأن كانت محدودة كالحوال .

الثاني : فيما تقدم من انه يجيء التأكيد بأجمع ومشتقاته بدون كل نحو : اذا ظلت الدهراً بكى اجمعـاً .
والثالث : في اثبات جواز الفصل بين المؤكـد والمـؤكـد بالاجـني حيث

فصل بين الدهر واجماع بأبكي وهو اجني عنهم ويتمكن ان يستدل في موضع رابع وهو جواز استعمال اكتبع واخويه بدون اجمع وان كان ذلك الاستعمال ضعيفا كما صرح به الجامي .

واشترط بعضهم في توكيد النكرة ان لا يكون بالنفس والعين بدل لابد فيه من ان يكون بما يفيد الشمول ككل واجماع والا فلا يجوز . (وعن نحاة البصرة المنع من توكيد النكرة شمل لما افاد ايضا) فلا يجوز عندهم تأكيد النكرة مطلقا افاد تأكيدها بأن كانت محدودة ام لا بان كانت غير محدودة .

(واغن بكلنا في) تأكيد (مثني) المؤنث (وكلنا) في تأكيد مثني المذكر (عن) تشنية (وزن فعلاء اي) عن تشنية (جمعاء في) تأكيد (المؤنث) فقل جاتني المرتنان كلناهما فلا تحتاج الى ان تقول جمعا وان (وعن) تشنية (وزن افعيل لي « اجمع » في) تأكيد (المذكر) فقل جاء الزيدان كلهاهما فلا تحتاج الى ان تقول اجمعان ، وهذا نظير الاستفهام عن تشنية سواء بالمد بتثنية سبي بشدید الياء فيقال زيد وعمر سیان في العلم ولا يقال سواء ان الا نادر وهذا كما انه (اجاز الكوفيون استعمال ذلك) اي تشنية اجمع وجمعاء (قياسا) على تشنية سائر الاسماء فيقال جانبي الزيدان اجمعان وسائني المرتنان جمعا وان .

تنبيه لايخفى عليك انه لو قدم هذا البيت على سابقه لكان احسن ووجهه ظاهر .

(وان تؤكـد الضمير) المرفوع كما يصرح (المتصل بالنفس والعين فبعد ان يؤكـده) الضمير المرفوع (المنفصل عنـيت بهذا الضمير) المؤكـد بالفتح (ذا لرفع نحو قوموا انتم انفسكم) فانفسكم تأكـد للواو

الفاعل بعد تأكيدها بمنفصل وهو انت (بخلاف قوموا انفسكم) فانه لا يجوز اذ لم يؤكد الواو او الاضمير المنفصل وعلل ذلك بأنه لولا التأكيد بالمنفصل لا تتبس النفس والعين بالفاعل اذا كان المؤكّد (بالفتح) ضميراً مستترًا نحو زيد اكرمي هو نفسه فلولم يؤكد الضمير المستتر في اكرمي بقولنا هو ويقال زيد اكرمي بنفسه لالتبس نفسه الذي هو تأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في امثال هذه الصورة اجري بقية الباب بما لا إلتباس فيه نحو المثال المذكور عليه ، ثم من النحاة من قال بظاهر قول المصنف من ان الضمير المنفصل والنفس او العين كلاماً تأكيد للمضمر المرفوع المتصل لانه المقصود بالتأكيد ، ومنهم من قال ان الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل والنفس والعين لضمير المنفصل لانهما بعده فهو اقرب بالتأكيد بهما من الاول .

(ويجوز تأكيد) ضمير كان (ذا النصب) وهذا (الجر) اي الضمير المنصوب والجرور (بهما) اي بالنفس والعين (وان لم يؤكد) الضمير المنصوب والجرور بضمير (منفصل) نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس حينئذ .

(واكدوا الضمير المتصل المرفوع بما سواهما) اي ما سوى النفس والعين وهو كل واجمعون (والقيد المذكور) اي التأكيد او الا منفصل (حينئذ لن يتلزم فيجوز) التأكيد او لا بمنفصل نحو القوم جاؤوني هم كلهم اجمعون ، ويجوز (تركه) نحو القوم جاؤوني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لأن كلا واجمعين لا يليان العوامل الا قليلاً بخلاف النفس والعين فأنهما كالفاعل يليانها كثيراً .

تنبيه الضمير المنفصل المرفوع كاسم الظاهر وكضمير المنصرف

والمجرور في جواز التأكيد بلا قيد نحو انتم انفسكم فعلمتم هذا تمام الكلام في احكام التوكيد المعنوي فلتشرع الان في احكام التوكيد المفظي : (وما من التأكيد) يقال له في الاصطلاح (« لفظي » هو الذي يجيئ مكررا) وهو على قسمين :

الاول ما يكون في المفرد سواء كان اسما او فعل او حرفا والثاني ما يكون في الجملة سواء كانت اسمية او فعلية وسواء كان ركتها لفظا حقيقة نحو قام زيد قام زيد او كان احد ركتيه لفظا حكما نحو اضرب اضرب (فالاول اي التأكيد في المفرد (اما بلفظه كقولك ادرج ادرج) ، في كونه مثلا للمفرد تأمل بل منع بعد القول بكون اللفظ اعم من الحقيقي والمحكم فالاحسن جعلها من تأكيد الجملة الفعلية والباء في الثاني للطلاق لا للتأنيث كما توهمنا المحسى اذ لا وجہ له اصلا ، او بمراده كقولك : انت بالخير حقيق قمين) اذ هما متراوقةان فعليهذا لابد من تعميم آخر في اللفظ والافتراضية هذا بالتأكيد المفظي يحتاج الى مزيد عناية .

(والثاني) : اي التأكيد في الجملة (اما) ان (يقترب بحرف عطف وهو الاكثر كقوله تعالى) : (اول لك فأول ثم اول لك فأول) ففيه اربع جمل بناء على ان اولى الثانية والرابعة مبتدء وفيها كلام المفسرين عطفت الثانية بالفاء والثالثة بشم والرابعة ايضا بالفاء هذا ، ولكن يظهر من بعضهم انه لا يجوز في التأكيد زيادة الجمل على الثلاث حيث ادعى اتفاق الادباء على ان التأكيد اذا وقع بالتكرار لا يويد على ثلاث ثم قال واما قوله تعالى « ويل يومئذ للمكذبين » في جميع السورة فليس بتأكيد بل كل اية قيل قبلها ويل يومئذ للمكذبين فالمراد المكذبون بما

تقدّم ذكره ، وكذا « فبأي إلا ربّكما تكذّب ان » انتهى وعليه الشارح في الاتقان في بحث التكرير ولعلنا نورد كلامه في شرحنا على المطول في ذلك البحث ان ساعدنا التوفيق من الله الكريم والظاهر من كلام الرضي انه لا يتقيّد بالثلاث لانه قال يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة وكلامه هو المرتضى ،

وانما جاز العطف في التوكيد اللفظي دون الفاظ التوكيد المعنوي لأن التوكيد المفظي لما كانت الفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لأنه وإن كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق في اللفظ والمعنى أو المعنى فقط ينفي ذلك بخلاف التوكيد المعنوي فإنها لما كانت مختلفة كان الاتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الاتيان بها فيها .

(اولا) يقتربن الجملة المكررة بحرف عطف (تقوله) :
 (ايامن لست اقلامه ولا في البعد انساه) (لك الله لك الله)
 فكررت الجملة بدون حرف العطف .

(ولا تعد) اي لا تكرر انت (لفظ ضمير متصل اذا اكدهه تاكيدها لفظيا الا مع اللفظ الذي به وصل) وهو العامل لأن تكراره بمجرد ا عن العامل تخرجه من الاتصال الى الانفصال المنافي للاختصار المطلوب الموضوع لاجله الضمير وذلك لا يجوز الا في مواضع معينة تقدم في باب الضمائر (نحو مررت بك بك) فكرر الكاف مع الباء العاملة فيه (و) نحو (رايتك رايتك) فكرر الكاف مع الفعل العامل فيه (ولو منسح امر الضمير المنفصل سكت عنه) اذ هو كلام الظاهر يتكرر بنفسه وحده نحو انت انت قائم و نحو ما قام الا انا انا و نحو قمت انت انت و نحو قول الشاعر :

فيايak ايak المراء فانه الى الشر دعاء للشر جالب
فكدر الضمير المنفصل في كل هذه الامثله وحده ، والمراء بكسر الميم
والالف المدودة المجادلة منصوب على التعذير ودعاه بشدید العين
من صيغ المبالغة والبقية واضحة .

(كذا اي كالضمير المتصل المروف غير ما تحصل به جواب) لكن
مع فاصل مابين المؤكـد والمـؤكـد (فيـجب اعادـة ماـتـصل بـها نحوـيـدـكم
انـكم اذاـمـتم وـكـتـم تـرـاـبـاـ وـعـظـامـاـ انـکـم) مـخـرـجـون فـانـ المـفـتوـحةـ الثـانـيـةـ
قـيـلـ مؤـكـدةـ لـلـأـوـلـيـ الـيـ هيـ مـفـعـولـ ثـانـ لـيـعـدـ وـلـكـنـ الـحـكـمـ بـاـنـ الـمـرـادـ
فيـ الـآـيـةـ تـأـكـيدـ الـحـرـفـ اـعـنـ اـنـ لـاـ الـضـمـيرـ المـتـصـلـ بـهـ رـجـمـ بـالـغـيـبـ
(وـشـذـ حـتـىـ تـرـاـهـاـ وـكـانـ وـكـانـ) لـعـدـ اـعـادـةـ ماـ اـتـصـلـ بـهاـ فـيـ كـانـ الـأـوـلـيـ
اـنـ جـمـلـنـاـ الـاسـمـ وـالـخـبـرـ لـلـثـانـيـةـ اوـ الـثـانـيـةـ اـنـ جـمـلـنـاـهـماـ لـلـأـوـلـيـ وـقـدـ
مـضـىـ الـمـخـتـارـ فـيـ اوـاـئـلـ بـاـبـ التـنـازـعـ وـلـكـنـ يـسـهـلـ ذـلـكـ لـأـنـ المـؤـكـدـ
فـيـ حـرـفـانـ فـاـنـفـصـلـ كـلـ مـنـهـماـ بـالـآـخـرـ (وـاـشـدـ مـنـهـ وـلـاـ لـلـمـاـ بـهـ) اـبـداـ
دوـاءـ لـعـدـمـ النـصـلـ بـيـنـ الـلـامـينـ هـذـاـ ، وـلـكـنـ فـيـ كـوـنـ الـبـيـتـ مـنـ التـأـكـيدـ
الـلـفـظـيـ الـاـصـطـلـاحـيـ تـأـمـلـ بـلـ مـنـعـ اـذـ تـقـدـمـ فـيـ بـاـبـ حـرـوفـ الـجـرـ اـنـ
اـحـدـ الـلـامـينـ فـيـ زـائـنـهـ لـلـتـأـكـيدـ الـلـغـوـيـ وـكـذـاـ الـكـلـامـ فـيـ جـمـيـعـ الـمـرـوـفـ
الـمـتـكـرـرـةـ بـلـ بـعـضـ الـاـفـعـالـ وـالـجـمـلـ الـقـ لـاـعـلـ لـهـاـ مـنـ الـاعـرـابـ خـصـوـصـاـ
عـلـ قـوـلـ مـنـ يـعـرـفـ التـوـابـعـ بـاـنـهـاـ كـلـ ثـانـ اـعـرـبـ بـاـعـرـابـ سـابـقـهـ
كـمـاـ هـوـ الـظـاهـرـ اـيـضاـ مـنـ الـمـصـنـفـ حـيـثـ قـالـ :

يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعمت و توكيـدـ و عطفـ و بدلـ
فتـأـمـلـ جـيـداـ فـيـهـ دـقـيقـ وـبـالـتـأـمـلـ حـقـيقـ وـلـاـ تـفـتـرـ بـاـرـسـالـهـمـ المسـئـلـةـ
ارـسـالـ الـمـسـلـمـاتـ .

(اما المروف الجواية كنعم وبلـ (بالالف المقصوره) فيجوز ان يؤكـد باعادتها اي تكرارها (ووحدـها) بدون الجملـة التي دخلـتـا عليه كما اذا قـيل اليـس زـيد بـقـائم فـتـقول نـعـم نـعـم او تـقول بلـ بلـ ، وفي الفـرق بين الجـوابـين كـلام طـويل لـيـس هـنـا مـحـل ذـكـرـه بـتـمامـه ، وـخـلاصـته ان حـروفـ الجـوابـ عـلـى ثـلـاثـة اـقـاسـ :

الـاـول : ما يـقـع بـعـد الـايـجـابـ وـالـنـفـيـ جـمـيعـاـ وـذـلـكـ أـرـبـعـةـ اـحـرـفـ وهي نـعـمـ وـجـيرـ وـاجـلـ وـايـ بـكـسـرـ الـاـلـفـ وـسـكـونـ الـيـاءـ فـكـشـلـ وـاحـدـ منـ هـذـهـ الـاحـرـفـ الـاـرـبـعـةـ يـصـحـ انـ يـجـابـ بـهـ بـعـدـ الـاـثـبـاتـ وـيـصـحـ انـ يـجـابـ بـهـ بـعـدـ النـفـيـ وـالـمـقـصـودـ بـكـلـ وـاحـدـ مـنـهـ اـحـدـ اـمـوـرـ ثـلـاثـةـ :

الـاـولـ : تـصـدـيقـ الـمـخـبـرـ بـالـاـثـبـاتـ كـمـاـ اـذـاـ اـخـبـرـ بـاـنـ زـيـداـ قـائـمـ اوـ بـاـنـهـ لـيـسـ بـقـائـمـ فـتـقـولـ فـيـ جـوابـهـ نـعـمـ اوـ جـيـرـ اوـ اـجـلـ اوـ ايـ مـصـدـقاـ

لـهـ فـيـ الـاـولـ فـيـ اـخـبـارـهـ بـثـبـوتـ الـقـيـامـ لـزـيـدـ وـفـيـ الثـانـيـ فـيـ اـخـبـارـهـ بـنـفـيـ

الـقـيـامـ عـنـهـ .

وـالـثـانـيـ : اـعـلـامـ الـمـسـتـخـبـرـ كـمـاـ اـذـاـ اـسـتـخـبـرـكـ عـنـ قـيـامـ زـيـدـ بـأـنـ يـقـولـ

مـلـ قـامـ زـيـدـ فـتـقـولـ فـيـ جـوابـهـ نـعـمـ اوـ اـحـدـ اـخـواتـهـ مـقـلـمـاـ بـأـنـهـ قـامـ .

وـالـثـالـثـ : اـيـادـ الطـالـبـ كـمـاـ اـذـاـ قـالـ لـكـ اـذـهـبـ الـىـ كـرـبـلـاـ طـالـبـ

مـنـكـ الـذـهـابـ الـيـاهـ فـتـقـولـ فـيـ جـوابـهـ نـعـمـ اوـ اـحـدـ اـخـواتـهـ مـوـاعـدـاـ اـيـاهـ

بـأـنـكـ سـوـفـ تـذـهـبـ الـيـاهـ .

وـالـقـسـمـ الثـالـثـ : مـاـ لـاـ يـقـعـ الاـ بـعـدـ الـايـجـابـ وـهـ «ـلاـ»ـ وـالـمـقـصـودـ بـهـ

اـبـطـالـ مـاـ اـثـبـتـهـ الـمـتـكـلـمـ مـثـلاـ اـذـاـ قـالـ : زـيـدـ عـادـلـ فـتـقـولـ فـيـ جـوابـهـ «ـلاـ»ـ

قـاصـداـ اـنـهـ لـيـسـ بـعـادـلـ .

وـالـقـسـمـ الثـالـثـ : مـاـ لـاـ يـقـعـ بـعـدـ النـفـيـ عـلـىـ الـاـشـهـرـ وـهـ «ـبـلـ»ـ وـالـمـقـصـودـ

به ابطال النفي السابق نحو (الست بريكم قالوا بلى ولذلك نقل عن ابن عباس وغيره انهم لو قالوا نعم كفروا ووجهه يظهر ما تقدم .) (ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكذ به كل ضمير اتصل مرفوعا) كان المؤكد « بالفتح » (او غيره) مستترًا كان او بارزا (نحو اسكن انت وزوجك الجنة) فاكذ بانت الضمير المرفوع المستتر في اسكن وفيه بحث سيأتي في باب عطف النسق عند قوله عند وهي انفرد بعطف عامل مزال الخ (و) نحو (قمت انت) فأكذ بانت التاء التي هو ضمير بارز مرفوع (و) نحو (اكرمتك انت) فأكذ بانت الكاف وهو ضمير منصوب متصل (و) نحو (مررت بك انت) فأكذ بانت الكاف وهو ضمير مجرور متصل تنبية ظاهراً كلامه انه لا يؤكذ الظاهر بالمضمر وهو كذلك وعلله في المغني في بحث ضمير الفصل بان الضمير ضعيف والظاهر قوي فلا يمكن تأكيد القوى بالضعف .)

الثالث من التوابع العطف بضمير

(العطف) قسمان لانه (اماذ وبيان او) عطف (نسق والفرض لأن بيان ما سبق) من القسمين اعني عطف البيان (فذو البيان تابع شبه الصفة) في جميع ما للصفة من الفوائد والحكم فالعطف لا يكون ضميراً ولا تابعاً لضمير كما ان الصفة لا تكون ضميراً ولا الضمير يكون موصوفاً لانه (في) الجوامد بمنزلة النت في المشتقات ويكون (حقيقة القصد به منكشفة) لانه يوضح متبوعة اذا كان معرفة كغالب النوع المقطوعة عن التبعية وقد تقدم في بابه مفصلاً وينصصه اذا كان تكرا على خلاف فيه كما سيأتي كالصفة وكذلك يمدحه ويذمه ويترحم عليه

ويؤكده اذا كان المنسوب معلوماً بدونه نحو جعل الكعبة البيت الحرام في بيت الحرام عطف بيان للكعبة والمقصود منه مدح الكعبة (لكنه عخالف لها في انه) اي العطف (لا يكون مشتقاً ولا مؤولاً) به يخالف الصفة فانها يجب ان تكون مشتقاً او مؤولاً به وقد تقدم بيانه في باب النعت مفصلاً .

اذا عرفت ان العطف كالصفة في جميع الاحكام (فأولينه) اي العطف (من وفاق الاول اي المتبع) كل (ما من وفاق الاول النعت ول) ، حاصله : ان العطف يطابق المعطوف عليه في كل ما يطابق النعت المنسوب (من تذكرة وافراد) وفروعهما (وغير ذلك) من التعريف والتفسير خلافاً للرضى حيث جوز تخالفهما فيما كالبدل .

(اذ علمت ذلك فقد يكون ان اي العطف ومتبعه منكريين نحو اسكنى شرباً حليبياً) فـ « حلبياً » عطف بيان لشرباً وهو نكرة تان فان قلت الحليب وصف فانه بمعنى المحلوب فكيف يكون عطف بيان وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اصله كما قلت لكن غالب عليه الاسمية وجعل اسماء للبين فصار جاماً (كما يكون ان) اي العطف ومتبعه (معرفتين) نحو (بالوادي المقدس طوى) فالمقدس عطف بيان للوادي وهو معرفتان وطوى بدل قال الرضي قال ابو علي في الحجة يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفید من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان من الطyi لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس انتهى .

(وأشار المصنف باتيانه بكل التشبيه المفهمة للقياس) وهو ما يسمى في المنطق بالتمثيل وعرفوه بأنه بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الأول وبعبارة أخرى : تشبيه جزئي كزيد بجزئي آخر كأسد في معنى مشترك بينهما كالشجاعة ويسمى عند الادباء بوجه الشبه ليثبت حكم الشجاعة وهو المدح للمشبه اعني زيد ، فان كان المشبه به اتم وأقوى في وجه الشبه من المشبه نحو زيد كالاسد او كانا مساوين فيه فحينئذ يسمى التشبيه (بالقياس الشبهي) ، وان لم يكونا كذلك (بل) كان المشبه اتم وأقوى من المشبه به في وجه الشبه فحينئذ يسمى التشبيه بالقياس (الاولوي) ويقال له التشبيه المقلوب ايضاً كقولنا في مقام المبالغة في مدح زيد في الشجاعة الاسد كزيد فجعل الناقص في وجه الشبه اعني زيداً مشبهاً به والكامل فيه مشبهاً قصداً الى المبالغة في مدحه بالشجاعة وادعاء انه زائد فيها وهي فيه اتم وأقوى ، والتشبيه في كلام المصنف من هذا القبيل (لأن احتياج النكرة الى البيان اشد من غيرها) اي : من المعرفة لأن المعرفة وان يعرض عليها الاجمال والابهام بالاشراك او بغيره لكنها معلومة ومعينة في اصل الوضع فلا تحتاج الى كثير ايضاح و Moriid بيان بخلاف النكرة فانه اشد واتم وأقوى في الاحتياج الى البيان فباتيانه كاف التشبيه اشار (الى خلاف من منع من اتيانها نكرتين) حق في صورة زيادة تخصيص المعطوف (كالزخيري) محتجباً بأن عطف البيان لا بد فيه من ان يكون بياناً والنكرة مجهول والمجهول لا يبين المجهول ، (او) من (ذهب الى اشتراط زيادة تخصيصه) كالجرجاني فجوزه منع زيادة التخصيص ومنعه بدونها ،

قال بعض المحققين ما حاصله انه : « لا يلزم كون العطف اوضح من متبعه لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما نظير « الخفاش طائر ولود » في الصفة ومثل للعطف بقوله تعالى « لا تتخذوا إلهين اثنين انا هو الله واحد » واستدل بأن معنى قوله : « الصفة تابع يدل على معنى في متبعه » انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنيانية والوحدة اللتين في متبعهما ليكونا وصفين ، بل ذكر الدلالة على ان التصد من متبعهما الى احد جزئيه اعني : الاثنيانية والوحدة دون الجزء الآخر اعني : الجنسية لأن لفظ الين حامل لمعنى الجنسية اعني : الاليه ومعنى العبد اعني : الاثنيانية وكذلك لفظ الله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والفرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا اتخاذ جنس الاله ، وفي الثاني اثبات الواحد من الاله ، لا اثبات جنسه فاتي باثنين وواحد لهذا الفرض وتقسيما وايضاحا له بكل منهما تابع شبه الصفة في ان حقيقة المقصود به منع كشة لأنه يوضح المقصود والفرض من متبعه وليس فيهما زيادة تخصيص » انتهى .

(فاندی) (جعل اكثر النحوين التابع المكرر به لفظ المتبع) المعرفة (كقوله) اذا كان المراد من المتكلرين الاولين فيه واحدا (لتأنیل يانصر نصر نصر) بناء الاول على الضم واعراب الثاني وسيجيئ وجهه في باب احكام توابع المتنادي (عطف بيان) ، ولكن (قال المصنف : الاولى عندي جعله) اي التابع اي « نصر » الثاني (توكيدا لفظيا لأن عطف البيان حقه ان يكون الاول به)

أي بالعطف (زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل) به اي بالتكرير (الى ذلك) اي الى زيادة الوضوح ، ولا يخفى عليك ان هذا يؤيد مذهب المخالف السابق اعني الجرجاني فتأمل ؟

(وصالحا لبدلية) يربى (عطف البيان في جميع المسائل) يعني كل ما جاء ان يكون عطف بيان فهو يصلح ان يكون بدلاً مثلاً في ضربت زيداً اخاك يجوز في اخاك ان يكون عطف بيان ويجوز ان يكون بدلاً (غير مسألتين) يتعين كون التابع عطف بيان ولا يجوز كونه بدلاً لما سندكره في شرح كل من المسألتين :

المسألة (الاولى ! ان يكون التابع مفرداً) معرفة (معرباً والمتبع منادي) . سواء كان نكرة غير مقصودة نحوها رجلاً زيد ، بناء على جواز تبيين النكرة بالمعرفة ، او كان مقصودة مبيناً علىضم نحو (ياغلام يعمر ، بنصب يعمر بالفتحة بلا تنوين لانه غير منصرف للعملية وزن الفعل ، او كان معرفة مبيناً علىضم نحو يا سعيد كرز بالقطع عن الاشارة على رأي الكوفيين كما تقدم في باب العلم عند قول المصنف !

وان يكونا مفردین فاضف : حتماً والا اتبع الذي ردف او كان مضافاً نحو يا عبد الله زيداً ، او شبه مضاف نحو ياطالعا جيلاً زيداً ، وكذا اذا كان المتبع ثانية او جمعاً معرفة كان او نكرة والتابع كذلك لكن اذا كان مفروض المعرفة وهذه الصور كلها تدخل في المسألة الاولى وضابطها ان يكون التابع المعرّب غير صالح لأن يوضع في مكان المتبع (فيجب في هذه الحالة التي) بينما لك ضابطها كونه اي يعمّر في مثال النظم وكذلك التوابع التي في امثالنا (عطف

بيان (في بعضها تابعاً للفظ أو الم محل وفي بعضها تابعاً للفظ فقط على تفصيل يجيء في باب توابع المنادي عند قوله !
 تابع ذي الضم المضاف دون الـ **الـ** الزمه نصباً كا زيد ذا الحيل
 (ولا يجوز ان يكون) يعمر وكذا بقية التوابع المذكورة (بدلاً
 لانه لو كان) بدلاً (لكان) حينئذ (في تقديره حرف النداء فلزوم)
 حينئذ (منه) ، وبعبارة اخرى لا يجوز جمل التوابع المذكورة بدلاً
 لان البديل على نية تكرار العامل فيجب بنائهما في جميع الامثلة
 المذكورة لانه لو وقع بعد الياء وجب بنائهما كما يجيء في باب توابع
 المنادي في قوله !

وما سواه ارفع او نصب واجعلا **كـ**مستقل نسقاً وبدلاً
 فان قلت ! نحن نبني هذه التوابع ثم نجعلها بدلاً ؟ قلنا لا يجوز
 ذلك لان الاختيار قبل الاختيار لا بعد الاختيار كما بينا ذلك في باب
 الموصولات عند قوله !

وصحقة صريحة صلة الـ **الـ** وكونها بمعرفة الافعال قل
 قال بعض الفضلاء في ذيل هذه المسألة ؟ لو قال رجل « زوجتك
 ابنتي فاطمة وكان اسمها خديجة » فان اراد عطف البيان صح العقد
 لان الغلط واقع فيما ليس بمقصود اعني التابع وان اراد البديل لم يصح
 العقد اذ الغلط واقع فيما هو المقصود لانهم قالوا في تعريف البديل
 انه المقصود ،

(و) المسألة (الثانية) ان يكون المعطوف خالياً من لام التعريف
 والمعطوف عليه معرفاً بها بمحروراً باضافة صفة مقتنة لها) اليه ،
 وبعبارة اخرى يكون التابع خالياً من الـ **الـ** والمتبوع مقتنـ بـالـ وقد

اضيفت اليه صفة مقتنة بال (نحو بشر الذي هو تابع البكري في قوله أنا ابن التارك البكري بشر) برفع البشر وبشر تابع خال عن اللام والمتبوع وهو البكري مقتن باللام والمضاف الى البكري اعني التارك صفة مقتنة باللام (فيجب) في بشر (في هذه الحالة ان يكون عطف) البيان (وليس ان يبدل) بشر (بالمرضى) يعني ليس بدلة بشر مرضيا (عندنا لانه) اي بشر (حينئذ) اي حين جعله بدلا (في تقدير اعادة العامل) فيكون التقدير انا ابن التارك بشر (فيلزم اضافة الصفة المعرفة باللام) اعني التارك الى بشر الحال عنها وهو اي اضافة ذي اللام (الى الحال عندها غير جائز) كما تقدم في باب الاضافة عند قوله : ووصل ال بذى المضاف مفترى ان وصلت بالثان كالبعد الشعر (وهو) اي البدال المذكور (مرضى عند الفراء لتجویزه ما) اي الاضافة المذکورة الذي (يلزم عليه) اي على جعله بدلا (وقد تقدم) قول الفراء بتجویزه هذه الاضافة بل الاضافة الى كل المعارف (تأييده) في الموضع المذكور باستعمال الامام الشافعى .

واعلم انه يوجد مواضع كثيرة اخرى ايضا قيل فيها بمثل ما قيل في المسئتين من عدم جواز البدال فيها ان بنينا الحكم بلزم احلال البدل محل المبدل منه والمبدل منه في حكم السقوط او قلنا ان البدل في نيته تكرار العامل .

منها : ان يضاف اسم التفضيل الى عام ذي قسمين ثم يتبع العام بقسميه نحو « زيد افضل الناس الرجال والنساء » لانه لـ و نـ احلال الرجال محل النساء لنـ احلـ ما عطف عليه وهو النساء محل النساء ايضا لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيكون التقديم

زید افضل النساء وذلك لا يجوز لأن اسم التفضيل اذا قصد به زيادة الموصوف على من اضيق إليه يشترط فيه ان يكون المفضل اعني الموصوف منهم ، ومن ثم لا يصح ان يقال انا اشعر الانس والجن لأن المتكلم ليس من الجن كما ان زيد افني المثال ليس من النساء وكتذا يوسف احسن اخوته كما يبينافي الكلام المقيد نتامل ومنها : ان تتبع صفة اي مع كونه منادي بمضارف نحو يا ايها الرجل غلام زید لأن الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لزم توصيف اي بمضارف وذلك لا يجوز كما سبقتي في باب توابع المنادي في قوله :

وايضاً الذي ورد ووصف اي بسوى هذا ترد وعلل بعضهم امتناع بدلية الغلام بأنه منصوب ولو نوى احلاله محل الرجل لوجب رفعه لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي انتهى ، ولكن القول بنصب غلام في المثال المذكور خطأ لأن تابع اي وتتابع تابعه لا يجوز فيما الا الرفع ، قال ابن الحاجب « اذا نودي المعرف باللام قبل يا ايها الرجل ، وبما هذا الرجل ، وبما يهدى الرجل والتزموا رفع الرجل لانه هو المقصود بالنداء وتتابعه » وقال الشارح في ذيل « وتتابعه » « بال مجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع تابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الطريف وبما ايتها الرجل ذو المال » .

ومنها ان يتبع مجرور « اي » بمفضل نحو باى الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة « اي » الى المفرد المعرفة وقد تقدم في باب الاضافة انها لاتضاف اليها الا اذا نوى الاجزاء او تكرر .

ومنها ان يتبع مجرور «كلا» بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندى لانه لو نوى احلال زيد مع ماعطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وقد تقدم في الباب المذكور في قوله :
لفهم الاثنين معرف بلا تفرق اضيف كلا وكلا ولذا قيل هناك ان ; كلا اخي وخليلي واجدي عضدا شاذ .
(«تنبيه» استشكل ابن هشام في حاشية التسهيل ما علمنا به هاتين المستنتين) كما انه استشكل بعضـهم في جميع ما ذكر (بأنهم يغتفرون في الثاني ما لا يغتفرون في الاولـ) وذلك بدليل انهم (قد جوزوا في ؛ انك انت : كون انت تأكيدا وكونـه بدلا مع انه لا يجوز ان انت) .

قيل يفتوق عطف البيان من البديل بأمر منها ان البيان لا يقع ضميرـا ولا تابعا لضميرـ كالصفة وقد تقدم هذا الفرق في اول الباب .

ومنها انه لا يخالف متبعـه في التعريف والتفتيـر وقد تقدم ايضا هناك .
ومنها انه لا يقع جملـة ولا تابعا لجملـة ولا فعلـ ولا تابعا لفعلـ ولكن في هذا الفرق تأملـ بل منع ، قال ابن هشام عند الكلام في الجملـة التفسـيرية لم يثبتـ عند الجمهورـ وقوعـ البيانـ والبدلـ جملـةـ ، وقالـ ايضاـ عندـ الكلامـ علىـ الجملـةـ التيـ لهاـ محلـ منـ الاعـرابـ انـ الجـملـةـ النـابـعةـ لـجملـةـ لهاـ محلـ منـ الاعـرابـ وـذلكـ يـقعـ فيـ الـبدلـ ، وقالـ التـفـتـازـانيـ القـسمـ الثـانـيـ مـنـ كـمالـ الـاتـصالـ انـ تكونـ الجـملـةـ الثـانـيـةـ بـيـانـاـ لـالـأـولـيـ فـتنـزـلـ مـنـهاـ مـنـزلـةـ عـطـفـ الـبـيـانـ مـنـ مـتـبعـهـ فـيـ اـفـادـةـ الـايـضـاحـ الىـ انـ قالـ نـحوـ فـوسـوسـ اليـهـ الشـيـطـانـ قالـ يـاـ آـدـمـ مـلـ اـدـلـكـ عـلـ شـجـرـةـ

الخلد وملك لا يبلي فان وزانه اي قوله يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان لل فعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فتأمل انتهي وقال المحسن على كلامه لانا اذا قطعنا النظر الخ فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسسة لآدم عليه السلام مبينة بالقول المخصوص وهو الفعل المخصوص المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت : المفسر (بالكسر) عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني وسسة الشيطان لآدم (ع) عام ايضا فتأمل .

﴿القسم الثاني من العطف قسمه عطف النسق﴾

(وهو) اي : لفظ النسق (بفتح السين) اسم مصدر نسقت الكلام لنسته اي : عطفت بعضه على بعض) والمطف الميل (والمصدر بالتسكين . وقال بعضهم : النسق (بفتح السين) بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متابعا وكثير اما يسميه سيبويه باب الشركة . وقال بعض آخر : يقال نسق ونسق (بفتح السين واسكانها) على اختلاف المعنى ، قال الجواهري : ثغر نسق اذا كانت الاسنان متساوية وحرز نسق منتظم ، والنسر ما جاء من الكلام على نظام واحد ، والنسر بالتسكين مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض ، فعلى هذا ينبغي ان يقال : عطف النسق (باسكان السين) وهو خلاف استعمال

النحوين اذا المتداول بينهم انما هو النسق (بالفتح) .
 (تال بحرف متبع بكسر الباء) يقال له في الاستلاح (عطف
 النسق كاخصص بود وثناء من صدق) « اخصوص » فعل امر وفاعله
 ضمير مستتر فيه وجوها تقديره انت « بود » جار ومحرور متعلق باخصوص ،
 و « ثناء » معطوف بالواو على ود من اسم موصول مفعول به لاخصص ،
 « صدق » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والجملة لاعل لها
 صلة « من » وهو مفعول اخصوص .

(فالعطف) على قسمين :

القسم الاول : ما يشترك المعطوف مع المعطوف عليه (مطلقا اي :
 لفظا) من حيث الاحكام اللغوية من الاعراب ونحوهما (ومعنى) اي
 حكما اي ، من حيث ثبوت حكم المعطوف عليه له نفيا كان الحكم او
 اثباتا ، والعطف في هذا القسم (بـ « او ») نحو ما جاء زيد وعمرو ،
 وهو جاء زيد وعمرو و (ثم) نحو جاء زيد ثم عمرو ، و (الفاء) نحو جاء
 زيد فعمرو (وحق بالاجماع) نحو قدم الحجاج حتى المشاة (وكذا ام)
 نحو ازيد عندك ام عمرو (او على الصواب) نحو جاء زيد او عمرو ،
 ومثال الواو ايضا (كـ « فيك صدق ووفا ») .

(و) القسم الثاني : ما (اتبعت لفظا فحسب اي : لامعنى) حاصله
 ان هذا القسم تشرك الثاني مع الاول في اعرابه فقط لا في حكمه فهو
 (بل عند سيبويه) نحو ما قام زيد بل عمرو (ولا ، ولكن) حرفا عطف
 (عند الجمع) هذا خطأ ظاهر لما سيبويه عند الكلام في ما تختص
 به الواو (و ليس) ايضا حرف عطف (عند الكوفين) قال الرضي في
 اخر بحث الافعال الناقصة اعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة

بجيء اسمها نكرة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيراً كقوله إنما يجوزي الفق لليس الجمل اي ليس الجمل جازياً وقيل بل حمات على لافتات حرف عطف مثلها انتهى مثال لكن (كـ) لم يبدوا أمره لكن طلاً (اي) لم يظهر رجل لكن ظهر (ولد بقر وحش) وقيل «طلا» ولد الطلي حين ولد ، وقيل ولد ذات ظللف مطلقاً .
 (واعطف بواو) قدمها لكونها اصلاً في باب العطف (لاحقاً في الحكم)
 لأن يكون تعلق الحكم بالمعطوف متاخراً عن المعطوف عليه سواء كانا مسندين او مسنداً اليهما او مفعولين (نحو ولقد ارسلنا نوح وابراهيم)
 فتعلق الارسال بابراهيم (ع) متاخراً عن نوح (ع) او حالين او نحو ذلك ، او اعطف (بواو سابقاً في الحكم) كذلك (نحو كذلك يوحى اليك وللذين من قبلك الله) فان تعلق الحكم اعني : الارجاء بالانبياء (ع) مقدم على تعلقه بخاتم النبيين (ص) (او) اعطف (مصاحباً موافقاً) للمعطوف عليه من حيث الزمان (فيه) اي : في الحكم كذلك (نحو فأنجينا واصحاب السفينة) فان زمان تعلق الاجراء باصحاب السفينة موافق ومتعدد بزمان تعلق الاجراء بنوح (ع) وهذه ثلاثة مراتب ولكنها مختلفة في الكثرة والقلة فمعيّتها للمصاحبة اكثر ، ولعطف اللاحق على السابق كثيراً ولعكسه قليل فتامن ، وهذه المراتب الثلاث كلها مع القراءة على تعين احداها كلامة المذكورة والا فالارجح المصاحبة ثم عطف اللاحق على السابق والعكس مرجوح وإن كان عتملاً .

ومذهب الكوفيين ان الواو للترتيب ورد بقوله تعالى حكاية عن منكري البعث والمعاد : ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحي : اذ لو

كانت الواو للترتيب كما يقول الكوفين لكان هذا الكلام من الكفار اعترافاً منهم بالبعث والمعاد لأن المراد من الحياة حينئذ يكون الحياة بعد الموت وهي البعث والمعاد الحال ان مرادهم من هذا الكلام انكار البعث والمعاد لا الاقرار به .

(وعلى هذا) اي على ان للواو هذا الشأن من الجمع المطلق في العطف من كونها للعطف في المراتب الثلاث فهي ام الباب واصل فيه (اخصوص) بها احكاما وهي حسب ما ذكره بعض المتبعين احد وعشرون حكما ذكر المصنف ثلاثة منها في هذا الباب وذكر الشارح اثنين منها ايضا فيه والبقية مذكورة متفرقة في ابواب متفرقة ونحن نذكر جميعها هيئنا اجمالا تكميلا للفائدة :

الاول ! (عطف) الاسم (الذي لا يغطي متبوعه عنه) وهذا فيما كان المتبوع بحيث لا يكتفى العامل به وحده (كفاعل ما) اي عامل (يقتضي الاشتراك) بأن يكون معنى العامل من المعاني النسبية التي لا تتحقق الا باثنين فصاعدا سواء كان هذا مقتضى المادة فقط (كاصطف هذا وابني) فان مادة الاصطفاف فقط تقتضي اثنين فصاعدا اذ الصف لا يتحقق بشخص واحد اما هيئة باب الافتعال فلا اقتضاء له من حيث التعدد او كان مقتضى الهيئة ايضا اثنين فصاعدا (و) ذلك نحو (تخاصم زيد وعمرو) فان التخاصم مادة وهيئة يقتضي اثنين فصاعدا .

الثاني : عطف سبي على اجنبى في باب الاستعمال ونحوه نحو ضربت زيدا واخاه وقد تقدم في باب الاستعمال ، ونحو مررت بقومك وقومه .
 الثالث : عطف المخاص على العام اذا كان المخاص ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلة الوسطى ، ونحو فيما فاكهة ونخل ورمان فتأمل

فإن هذا الحكم يجري في حق أيضا نحو مات الناس حق الانبياء .

الرابع : عطف الشيء على مراده نحو شرعا ومنهاجا .

الخامس : عطف عامل قد حذف وبقي معموله وسيأتي في الكلام المصنف في قوله وهي انفردت بعطف عامل مزال . . . الخ .

السادس : جواز فصلها من معطوفها بالظرف اذا كان مرفوعا او منصوبا نحو جاء زيد اليوم وامس عمرو ، وهو اكرمت امس زيدا واليوم عمروا .

السابع : جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة وقد تقدم منها بيانه في اول باب التوابع لكن في اختصاص هذا الحكم بالسواء نظر بل منع لأن الفاء وثم واو ولا كذلك ، ويشترط في هذا الحكم ان لا يكون العامل حرفا وان لا يتقدم المعطوف على العامل وان لا يكون المعطوف عليه بالا او ما يمعنها .

الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وارجلكم في آية الوضوء على قرائة جر ارجل بناء على انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم وفيه ايضا منع ظاهر ، قال ابن هشام : والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادر ، وقال ايضا انكر السيد في وابن جني الخفض على الجوار ، وقال الدمامي اخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الحنفي المعروف بابن الشارق وكان من العدول الثقات انه كان بيده كراس من تفسير الشعلبي او غيره (والشك مني) وفيها ان ارجلكم في آية الوضوء مخوض على الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين بن هشام يعني صاحب المغنى وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور في تلك

الآية طالبا ان يتكلم فيه فنظر في تملك الكراس ثم القاما الى وقال لي بعده خذ فاسا واكشط به هذا الكلام في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى ولهم في اثبات وجوب غسل الرجلين في الوضوء بالآية كلام طويل مرجعه بالأخرة الى اثباته بالاحاديث والاخبار المعتبرة عندهم والاستحسانات من غير دليل معتبر يعني عن القال والقبيل الله يهدى من يشاء الى سواء السبيل فهو حسبنا ونعم الوكيل .

التاسع : جواز حذفها وحدها ذكره الشارح في الباب كقوله صلى الله عليه واله وسلم تصدق رجل من ديناره من درهمه ٠٠٠ الخ العاشر : ايلاتها « لا » اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدى ولا القلائد ، او نفي نحو فلا رفت ولا فسوق ، او مثول بنفي نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان « غير » مؤل بالنفي ، وقيل انه نفيحقيقة وقد تقدم في باب المبتدء والخبر الكلام فيه .

الحادي عشر : ايلاتها « اما » مسبوقة بمثلها غالبا وقد اشار الشارح الى ذلك في الباب بقوله وقد يأتي اما عارية عن الواو .

الثاني عشر : عطف العقد من المدد على النيف منه نحو احد وعشرون.

الثالث عشر : عطف النعم المفردة مع اجتماع منعوتها وقد تقدم هذا باب النعم عند قوله :

ونعت غير واحد اذا اختلف فماطنا فرقه لا اذا اختلف نحو مررت برجلين عالم وجاهل .

الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية او الجموع نحو .

ان الرزية لازمية مثلما فقدان مثل محمد و محمد و نحو :

اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل الخامس
المراد من البيت ان الاقامة فيها كانت سبعة قال ابن هشام وهذا
البيت يتسائل عنده اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لأن
يوم الاخير رابع وقد وصف بأن يوم الترحل الخامس له وح فيكون
يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم انتهى ولا يذهب عليك
ما في كلامه من التهافت بين الحكم بأن الجواب ثمانية ويوم الترحل
هو الثامن فتامل.

الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو رب اغمرى ولوالدى
وجميع المؤمنين والمؤمنات .

السادس عشر : اقتراها بل لكن نحو ولكن رسول الله وفيهما حينئذ
اربعة اقوال :

الاول : ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد .

الثاني : ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على
جملة صرح بجمعها فالتقدير في الآية : ولكن كان رسول الله ، واستدل
لذلك بأن الواو لا تعطف مفردا على مفرد خالف له في
الايجاب والسلب لانها ما تعطف لفظا ومعنى كما تقدم في اول الباب
بخلاف الجملتين المتعاطفتين فانه يجوز تخالفهما فيه نحو جاء زيد ولم
ي يعني عمرو .

الثالث : ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة ، قال بعض المحققين !
وما يوجد في كتب النحوين من نحو ما قام سعد لكن سعيد بدون الواو
فمن كلامهم لامن كلام العرب انتهى وليسن هذا على ذكر منك فانه
يفيدك فيما بعد في المثالين الذين يذكرهما الشارح لكن .

الرابع : ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة لانه سمع من العرب ما مررت برجل صالح لكن طالح بغير طالح فقيل ان الجر على العطف وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وقد تقدم في اواخر باب حروف الجر جواز حذف الجار في قوله :

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

السابع عشر : امتناع الحكاية معها كما يجيء في باب الحكاية في قوله :

والعلم الحكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن
فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لزيدا في قول من قال : رأيت
زيدا .

الثامن عشر : العطف التلقيني كما تقول لمخاطبك اكرم من كان
عالما فيقول ومن كان هاشميا .

التاسع عشر : العطف في التحذير والاغراء كما يجيء في باب
التحذير في قوله :

الا مع العطف او التكرار كالضيغ الضيغ ياذا الساري
نحو ما زور اسك ، ونحو نافقة الله وستة ياما ، ونحو المروءة
والنجدة .

تبايم العشرين : عطف السابق على اللاحق وقد تقدم في اول
الباب .

المحادي والعشرون : عطف « اي » على مثلها وقد تقدم في باب
الاضافة نحو ايي وايلك فارس الاحزاب .
ومن غريب ما قيل في الواو انها تجيء بمعنى باه الجر نحو انت

اعلم ومالك بغير دالك اي اعلم بما لك ، وبمعنى لام التعلييل نحو يا ليتنا نرد ولا نكذب اي لثلا نكذب ، قيل والصواب ان الواو فيه للمعية ، وينبغي ان يعلم ان المطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين ، فان قلت ؛ ان هذا المعنى يحصل بدون المطف ايضا فما فائدة المطف قلنا ؛ فائدة المطف النص على كونهما مقصودين اذ بدون المطف يحتمل كون الثانية بدل الاولى غير مقصودة .

(والفاء للترتيب) سواء كان حرف عطف اولا فان عطف مفردا غير صفة ففائدتها ان ملابسة المطوف بمعنى التعل بعد ملابسة المطوف عليه بلا مهملة ، وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها بل في مصادر تلك الصفات كـ*فوك* جائني زيد *الأكل* فالنائم اي الذي يأكل فينما ، وان كان الموصوف غير واحد فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قول الفقهاء في احكام امام الجماعة يقدم الاقرء فالاقرء هجرة فالاسن ، وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون الجملة التي قبلها (باتصال وتعليق) وبلا مهلة كالمفرد (نحو الذي خلقك فسواك) فان بين الجملتين ترتيب واتصال ظاهر .

واعلم ان الاتصال في كل شيء بحسبه فقولنا تزوج زيد فولد له صحيح اذا لم يكن بين التزويج والولد الا مدة الحمل وان كانت مدة كثيرة ، وكذا دخلت البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وان كانت مدة المسافرة بينهما كثيرة .

(وأما) نحو (قوله تعالى ، « وكم من قرية أهلتناها فجأها
بأسنا ») بما ظاهره عكس الترتيب فإن حق الترتيب أن يكون الحال
متاخراً عن بجيء الباس وفي الآية بالعكس (فمعناه أردنا أهلاً كـها
فجأتها) بأسنا فليس على خلاف الترتيب وقد تقدم شطر من هذا في
باب المعرف باللام في شرح قول الناظم فنمط عرفت قل فيه النط
فراجع هذا ولكن الآية عند البيانيين من باب القلب خلافاً للنحوين
قال ابن هشام : « إنهم يعبرون بالفعل عن أمور لا احدها وقوعه
وهو الأصل ، والثاني مشارفته نحو وإذا طلقت النساء فبلغن أجلهن
فامسكوهن أي فشارفن انقضاء العدة ۰۰۰ إلى ان قال ، والثالث :
ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد أدلة الشرط نحو فإذا قرأت فاستعذ
بإله من الشيطان (اي إذا أردت قرارة القرآن) ونحو إذا قمتم إلى
الصلاوة فاغسلوا وجوهكم (اي إذا أردتم الصلاة) ۰۰۰ إلى ان
قال : ومثله كم من قرية أهلتناها فجأتها بأسنا اي أردنا أهلاً كـها «
انتهى محل الحاجة من كلامه مع قليل توضيح هنا ، وقال بعضهم أن
الفاء فيه للترتيب الذكري وسيأتي المراد منه ، وأما نحو (قوله تعالى :
« والذي أخرج المرعى فجعله غشاء أحوى ») بما ظاهره عدم الاتصال
فإن أخراج المرعى لا يعقبه بلا مهلة جعله غشاء أحوى اي يابساً أسود
(فمعناه) يصبح بتقدير جملة محنونة عطفت عليها قوله « فجعله غشاء
احوى » اي (فمضت مدة فجعله) غشاء أحوى كما انه يصبح بما
تقدمنا من ان الاتصال في كل شيء بحسبه وبما قيل من ان الفاء فيه
نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غشاء كما انه قد تنوب ثم عن الفاء
ويأتي عن قريب .

والترتيب قسمان: الاول المعنوي كالمثلة السابقة ، والثاني الذكرى والمراد به ان يكون ذكر المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ فقط وان كان وجود المعنيين وحصولهما بالمعنى او متصاحبين واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على بجمل نحو توذا فضل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه هكذا مثلوا في المقام وليت شعري كيف يوجبون هذا المثال حتى يوافق توجيهم في آية الوضوء ، ونحو « مطرنا في مكان كذا فكان كذا » وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد او في زمانين متلاقيين يعكس ما ذكر من المكانين .

و (ثم) ويقال فيها فم بالفاء (للترتيب لكن بانفصال ومهلة نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره اي احياء للحساب (وتأتي) ثم (بمعنى الفاء) فلا يكون فيه مهلة (نحو) :

کهز الردینی تحت العجاج (جرى في الانابيب ثم اضطراب)
اذ الہز مقی جری فی انابیب الرمح تعقبه الاضطراب بلا مهلة ولم
یترک عنہ .

(واختص بفاء عطف ما) أي جملة (ليس) لها قابلية ان تقع (صلة بان خلا من العائد على) الكلام (الذي استقر انه الصلة) لكونه مشتملا على العائد (نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب) فالذى مبتدأ وهو اسم موصول ويطير مع فاعله المستتر فيه الذي هو العائد صلة وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يطير ، وكان مقتنصى التيسير ان لا يصح العطف خلوا الثانية عن الضمير العائد على الموصول لأن الفاعل فيها ظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صع ذلك لأن مافي الفاء من معنى السببية أغنى عن العائد ،

(ولا يجوز عطفه بغيرها لأن شرط ماعطف على الصلة ان يصلح لوقوعه صلة ، وانما لم يشترط ذلك في العطف بالفاء يجعلها ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها) كما قلنا (بالسببية) .

قيل وكذلك العكس يعني ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو « الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد » فـ « الذي » مبتدء ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة خلوها عن ضمير عائد على الموصول ، وسough ذلك لعطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير البارز المرفوع بيفضب ، وانما ابرز الضمير لأن الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هوله ورفع ضميرها وجب ابرازه وزيد خير الذي ، ومثل ذلك جاز في الخبر والصفة والنعت والحال فيعطى بالفاء على جملة الخبر مالا يصلح كونه خبرا خلوه عن العائد على المبتدء وكذلك العكس : فالاول نحو « ألم تر ان الله انزل من السماء ما فتصبح الارض محضرة » فجملة « تصبح الارض » بالرفع معطوفة على جملة « انزل » الواقعه خبر ، ان ، وكان مقتضي القياس ان لا يصلح العطف خلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ المعطوفة على الخبر خير ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك ، والثاني نحو « زيد جاء عمرو فاكرمه » فجملة جاء عمرو خبر وهي لا يصلح كونها خبرا خلوها من عائد يعود على زيد لرفعه الظاهر هو عمرو ولكن سough ذلك عطف اكرمه بالفاء فالارتباط وقع بالضمير الذي فيه ، وانما اكتفى بضمير واحد لأن الجملتين المتعاظفتين بالفاء السبية بمنزلة جملة واحدة ، وقس على الخبر الصفة نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو ، ونحو مررت برجل يبكي عمرو فضحك ،

والحال نحو عهدت زيداً يغضب فيطير الذباب ، ونحو عهدت زيداً يطير الذباب فيغضب هو هذا والبيان والتوجيه هو التوجيه ، ولكن قال ابن هشام : يجب أن يدعى إن الفاء في ذلك كله قد أخلصت للمسبيه وأخرجت عن العطف كما أنها كذلك في جواب الشرط « انتهي بادني تغير للتوضيح .

اعلم أن الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بأن يكون المعطوف أمراً متداً كان انتهائه متراخيَا عن المعطوف عليه وابتدائه عقيبه بلا مهملة فلنك ان تعطف بالفاء نظراً إلى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وإن تعطف بشم نظراً إلى بعد انتهائه وتراخيه عنه ، وبهذا ينحل كثير من الاشكالات الواردة عن موارد استعمال هذين الحرفين .

(بعضنا تحقيقينا أو تأويلاً بـ « حق » اعطف على كل) والمراد من البعض تحقيقينا ما كان جزء من كل مركب من شيئاً أو أكثر حقيقة بحيث يكون لاجزائه تضام وتلاصق حقيقة (نحو السمكة) في قوله (أكلت السمكة حق رأسها) بنصب رأسها فإن لاجزائها اي الرأس والذيل والجزاء الآخر منها تضام وتلاصق حقيقة ، وقيل : أو كان جزئياً من كلي وهو : مالا يمنع نفس تصوره عن فرض صدقه على كثيرين نحو عجبني التمر حتى البرني فإن التمر كلي يصدق على انواع كثيرة والبرني بعض منها ، ونحو « الحاج » في قولنا : « قدم الحاج حتى المشاة » برفع المشاة فإن المراد بالحاج ليس المجموع من حيث المجموع والا كان المشاة جزء لاجزئياً بل المراد منه المفهوم الكلي الصادق على كثيرين والمشاة بعض منهم . والمراد من البعض تأويلاً أن يكون بعضاً من شيئاً او اشياء ليس بينهما ارتباط الا بأمر عارضي اعتباري نحو « نعله » في قوله :

(القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعمله القاهما
فأن النعل من الامتنعة التي كانت معه فيؤول الجميع بما يشله فقد دير
الكلام القى ما يشله حتى نعلم .

واعطى بحق أيضاً ما كان كالبعض نحو اعتقادي الجارية حتى كلامها
فإن «الكلام» وإن لم يكن بعض منها لكنه بمنزلة البعض منها ، ولا
يصح أن يقال «حق ولدها» لانه ليس ببعضها ولا بمنزلة البعض ،
ولا يلزم من امتناع هذا امتناع اعتقادي القوم حتى بنوهم لأن اسم
ال القوم يشمل أبنائهم واسم الجارية لا يشمل أبنها . والدليل على ذلك
صحة استثناء البنين من القوم بأن يقال ؛ جائني القوم إلا أبنائهم وعدم
صحة استثناء البنين من الجارية .

(ولا يكون المعطوف بها الا الغاية) لما قبلها (الذي تلأه رفعه)
نحو مات الناس حتى الانبياء (او خمسة نحو) لا يجوز اعتبار المؤمنين
حتى فساقهم الا في موارد مخصوصة بينت في الفقه ، وقد اجتمع النوعان
فقوله :

(فهو ناكم حق الكبأة فأتم تهابوننا حق بنينا الأصغر)
وعلل المسئلة بأن حق وضعت لغاية رفعه ، او أدناء لامطلق الغاية ،
وبعبارة أخرى إنها موضوعة لأن يكون جزء قويًا ينحو من القوة او
ضيقها كذلك فتهدى قوته او ضعفه وقدل عليها .

(فرع حتى في عدم الترتيب كالواو) خلافاً لابن الحاجب فإنه قال
ماهذا نصه « والفاء للترتيب ، وثم مثلها مفرونة بمهمة ، وحق مثلها
ومعطوفها جزء قوي او ضعيف من متبوعة ليفيد قوة او ضعفا فيه »
اتهى مع ضميمة من شارحه ويمكن الجمجم بين القولين بما ذكره

شارح كلامه في مقام الفرق بين ثم وبينها وهذا نصه « ان المهملة المعتبرة في ثم إنما هي بحسب الخارج نحو جانفي زيد ثم عمرو ، وفي حق بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقال قدم الحاج حق المشاة » انتهى .
والله هذا يرجع ما قاله التفتازاني وهذا نصه « والتحقيق ان المعتبر في حق ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الضعف الى القوى ، او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجوائز اذا يكون ملابسة الفعل لما بعدهما قبل ملابسته للاجزاء الاخرى نحو مات كل اب لي حق آدم (ع) او في اثنائها نحو مات الناس حق الانبياء ، او في زمان واحد نحو جانفي القوم حق خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم » انتهى .
واعلم ان المثال الاول مبني على ان قلائله من ابناء قايميل والا فلا يصح التمثيل لأن موت هايميل كان مقدما على آدم عليه السلام فتحصل بما تقدم ان حق من حيث الخارج كالواو ومن حيث الذهن كشم فلاتنافي بين القولين لعدم الاتحاد بين محل النفي والاثبات فتبصر .

واعلم ان حق قد تكون حرف جر وقد تقدم في بابه ، وقد يكون حرف استيفاف وابتداء كما انها في مقام حرف عطف وقد ذكرروا لها فوارق وعلامات ذكرها يوجب التطويل ، وقالوا ان قولهم « اكلت السمكة حق رأسها » يصلح لاقسامها الثلاثة فيجوز جر « الرأس » حتى يكون حرف جر بمعنى الى ، ونسبةها ليكون حرف عطف بمعنى الواو

خارجاً وبمعنى ثم ذهنا ورغمها على الاستبنا ف اي رأسها اكلت .
 (وام) التي تتصف وتعرف في الاصطلاح (باتصال) اي يقال
 لها « ام متصلة » .

قيل : وإنما سميت بذلك لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحد مما عن الآخر فالاتصال على هذا ليس وصفاً لها بل للسابق واللاحق فتصف بالاتصال باعتبار متعاطفيها فالتسمية حينئذ لامر خارج عنها وقيل : إنما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهمزة حق صارت في افاده الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة لأنهما جمعياً بمعنى اي الاستفهامية . ولا يخفى ان هذا الوجه اول من الوجه الاول لأن وجه التسمية على هذا راجع اليها نفسها لا الى أمر خارج عنها لكن الوجه الثاني اسا يتاتي في المسبوقة بهمزة التسوية فالراجح هو الوجه الاول (بها اعطف) في مقامين هما دليلان على كونها متصلة .

المقام الاول : (بعد همز التسوية وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر) حاصلة ان يصح حلول المصدر محلها وكذلك الجملة التي بعد ام : سواء كانت الجملتان فعليتين (نحو سواء علينا أجزعنا ام صبرنا) او اسميتين (نحو اموتي ناه ام هو الان واقع) او مختلفتين نحو (سواء عليكم ادعوتهم ام اتسم صامتون) وحل المصدر يحل محل الجملتين وحدهما او مع الهمزة ام ؟ ظاهر عبارتهم الاول ولكن التحقيق والحقيقة هو الثاني الاترى انهم يقولون في قوله تعالى « سواء عليهم اسفرت لهم ام لم تستغفر » يصح أن يحل محل الجملتين سواء عليهم الاستغفار وعدم الاستغفار بدون الهمزة ام وكذا في نحو وما ابالي اقمت ام قعدت يقولون يصح ما ابالي بقيامتك وبعمودك بدون الهمزة

وام فيعلم من ذلك ان مرادهم من الحلول ان الجملة مع الهمزة وام في محل المصدر فما تقدم في اول باب الموصولات «ان المؤول هي الجملة بدون الهمزة» بناء على ما ذكرناه بعضهم ليس كما ينبغي .

استشكل بعضهم في كون الجملة بعد الهمزة مؤلاً بالمصدر بأنه لاسابك في الكلام والتاویل بلا سابك شاذ مثل . وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه كما تقدم عند قوله :

**بالجملة والتنوين والنداء والـ ومسند للاسم تميز حصل
قلا يصح حمل آيات القرآن على ذلك.**

وأجيب عن ذلك بان سبک الجملة بالمفرد من دون سابق انما يكون
شادا اذا لم يطرد في باب كالمثال المذكور اما اذا اطرد في باب واستمر
فيه فلا يكون شادا نظير «لاتأكل السمك وتشرب اللبن» فانك اذا
نصببت «تشرب» تصبته بأن مقدرة فيصير اسمها جامدا معطوفا في الظاهر
على فعل وهو متعن الا عند التأويل فيحتاج الى مصدر مؤول من الفعل الاول
ولو لم يكن فيه سبک ولا يعد هذا شادا لاطراده في بابه . ومن هذا
التبيل اضافة اسم الزمان الى الجملة على ما هو التحقيق كما اشرنا اليه
سابقا نحو « حين جاء زيد» فيؤول الجملة بال المصدر بلا سبک فيها تأويلا
مطربدا أي : حين بجيي زيد ومقامنا من هذا التبيل فلا يعد شادا هذا
ولكن في النفس من المسئلة شيء اذ لم يظهر لي بعد من كلام المحققين
انه يجب ان يحكم بكون الجملة بعد همزة التسوية مؤولة بل الذي
يظهر من كلامهم كما هو صريح الشارح كون الجملة في محل المصدر
وهذا غير كون الجملة مؤولة بال المصدر ، وكذلك كلام غير واحد منهم .
قال ابن هشام «والضابط انها همزة الداخلة على جملة يصبح حلول

المصدر علىها نحو سواه عليهم استغفره لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالي أقمت أم قعدت الا ترى انه يصبح سواه عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك وبعمودك ! « انتهى فالحق ان المراد في المسئلة ان الجملة بعدهما في حكم المؤول وبمنزلته ، ولا يلزم من ذلك كونها واجبة التأويل اذا لايلزم من كون شيء بمنزلة شيء كونه نفس ذلك الشيء كما انهم يقولون ان الحال بمنزلة الظرف ولم يقل احد انها ظرف حقيقة فتدبر جيدا .

قد تقدم في باب الاستثناء ان لـ « سواه » لغات ، وقد يأتي لمعان : منها : العدل والمثل يقال : هما في هذا الامر سواه ، وان شئت قلت : سواه بان التثنية وفي الجمع هم سواه او هم سواه ، وايضا على غير القياس هم سواه وسواسية وسواسوة اي متساويان ومتساوون فعلى هذا يقع خبرا . ومنها : انه يكون بمعنى مستوى نحو مكانا سوى (بكسر السين) بمعنى انه نصف بين مكانين ، ويوصف به غير المكان ايضا قبل : فيجب ان يهد مع فتح السين نحو مررت برجل سواه والعدم بعطف المد على المستتر في سواه كما سيأتي عن قريب .

ومنها : الوسط يقال ضرب سوانه اي وسطه ، ومنه قوله تعالى : في سواه الجحيم اي في وسط الجحيم ، ومنه لقيته في سواه النهار اي متنصفه ، ومنه ايضا سواه السبيل وسواء الطريق فتمامه .

ومنها : معنى الغير وقد تقدم في باب الاستثناء نحو جاؤوا سوى زيد .

ومنها : الثام يقال : هذا درهم سواه اي ثام ، وبهذا المدى يقال : ليلة السواه وهي ليله اربع عشرة او ثلاثة عشرة لاستواء القمر فيها .

وفي لفظ سواه اختلاف فاحش كما تقدم في باب الاستثناء فقال

بعضهم : أنها ظرف ملائم للنصب اي أنها من الظروف التي لا يتصرف فيها الا في الضرورة . وقال بعضهم : أنها متصرفة فتقول جائني سوادك (بالرقم) على التداعية ، ورأيت سوادك (بالنصب) على المفعولية . وقال جمع آخر : أنها ترد لوجهين

ويجوز في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ما نذرتم كونها خبرا لأن الجملة بعدها فاعلا لها بمعنى مستو ، ويجوز كونها خبرا مقدما وما بعدها مبتدء مؤخرا ، ويجوز كونها مبتدء وما بعدها خبرا ، والجملة بعدها في الاوجه الثلاث بمنزلة المفرد ، ويجوز في قوله تعالى « سواء علينا اجزعنا ام صبرنا » الوجهان الاخيران لعدم مبتدء قبلها وكذا في سواء عليكم ادعوتهم ، والحاصل ان سواء اسم كسائر الاسماء يعرب بحسب مقتضى المقام وكذلك الجملة بعدها بمنزلة المفرد تعرب بحسب مقتضى المقام .

واستشكل بعضهم خبريتها لما قبلها بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله اذا كان من الموارد اللغوية الا حروف الجر لتنزيلها منزلة الجبر من الاسم ، واجيب عن ذلك بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقة لأنه لا استفهام في المقام لا من قبل المتكلم ولا غيره بخلاف نحو علمت ازيد قائم ؟ لأن الاستفهام مراد فيه اذ المعنى علمت ما يجيئ به قول المستفهم ازيد قائم فلذا بقى استحقاق صدارتها والتعليق بها كما اشرنا في باب افعال القلوب والحاصل ان الهمزة المعادلة لام وان كانت موضوعة في الاصل للاستفهام عن احد متعادلين في عدم العلم بالتعيين لكنه نقلت الى مطلق المعادلة وان لم يكن استفهاما كما ان اي موضوع في الاصل لشخصيص المنادي بالدعاء ثم نقل الى مطلق التخصيص كما يأتي في

باب الاختصاص .

واستشكل ايضا خبريتها عما بعدها بأن المبتدء المشتمل على الاستفهام وأجب الت Cedidim . وأجيب عن ذلك ايضا بالجواب المذكور والاشكال في ابتدائيتها نفس الاشكال والجواب نفس الجواب .

اما المقام الثاني الذي يعطى فيها بأم فهو ما ذكره بقوله (او) بعد (همزة) تكون (عن لفظاً) الاستفهامية التي يطلب بها تعيين احد الامرين (مفينة) وذلك (بأن يطلب بها) أي : بهذه الهمزة (وبأم التعيين) فتغبيان المتكلم عن أي .

ونفترق ام هذه عن تلك التي تقع بعد همز التسوية بأن تلك لا تقع الا بين جملتين يصح حلول المصدر علها كما سبق مفصلاً واما هذه فقد تقع بين مفردتين يطلب تعيين احدهما سواء انضم الى الثاني منها ما يجعله كلاماً ما ليس مورداً للسؤال (نحو وان ادرى اقرب ام بعيد ما توعدون) فأن مورد السؤال والمتصود تعيينه انما هو قرب الموعود وبعده ، فانضم توعدون الى الثاني اي بعيد يجعله كلاماً فتأمل جيداً او الى الاول منها نحو (انت اشد خلقاً ام السماء) فان مورد السؤال وما يراد تعيينه من حيث اشدية الخلق انما المعاذدين والسماء فانضم الى الاول اي انت لفظة اشد يجعله كلاماً فتأمل جيداً وقد تقع بين جملتين المطلوب ايضا تعيين احديهما سواء كان الجملتان اسميتين نحو (شعيب بن سهم ام شعيب بن منقر) ام كانتا فعليتين نحو : (فقمت المطيف مرتععا فارقني فقلت اهي سرت ام عادنى حلم) بناء على الارجح من كون هي فاعلاً لمحدوف نظير « وان احد من المشركين استجارك » ، ام كانتا مختلفتين نحو (اقرب ما توعدون ام يجعل) . وقد ظهر من مطاوي ما تقدم انها تفترقان ايضاً بأن تلك

اي التي تقع بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن الكلام معها كما اشرنا اليه سابقا ليس على الاستفهام وإنما هو خبر قابل للتصديق والتذكير مثلا اذا قيل لك : سواء عندي أقمت أم قعدت يحتمل ان يكون القائل صادقا ، ويحتمل ان يكون كاذبا ولهذا يجوز لك ان تقول في جوابك «نعم» تصديقا له او تقول «لا» تذكيريا له لكنه ليس بواجب اما «ام» هذه اي : التي تقع بعد همزة عن لفظ اي مغنية تستحق الجواب لأنها مع الهمزة استفهام حقيقي استعملنا بمعنى اي لطلب التعيين فيجب ان يجذب بتعيين احد الامرين لأن السؤال عنه ولا يصح الجواب بلا او نعم لأنهما لا يفيدان التعيين . مثلا اذا قيل : ازيد عندك ام عمرو ؟ قيل في الجواب : زيد او قيل : عمرو ، ولا يصح ان يقال : لا ولا نعم . (وربما استقططت الهمزة من اللفظ ان كان خفا المعنى بحذفها امن) بأن كانت ثمة قرينة تدل على الهمزة : سواء كانت همزة التسوية نحو قوله بعضهم (سواء عليهم اندرتهم) بحذف الهمزة ، ام عن لفظ اي مغنية نحو (بسبع ربى الجمر ام بشمان) اي بسبع . (وبانقطاع وهي) ام (التي بمعنى بل) التي لا اضراب وسيأتي معناها (وفت مع اقتضاء الاستفهام كثير) .

وانما سميت منقطعة لأن ما بعدها وما قبلها كلامين مستقلين منقطع كل واحد منها عن الآخر بخلاف المتصله فان الجملتين معها في حكم كلام واحد متصل احديهما بالآخر ، وإنما تكون منقطعة (ان تك بما قيدت به من تقدم احدى الهمزتين) اي الاستفهام عن لفظ اي مغنية (عليها خلت) سواء لم يتقدم عليها همزة اصلا (نحو لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه) ام تقدمت عليها همزة لكنها

لغير الاستفهام المفيقي نحو (اهـم ارجـل يـمشـون بـهـا اـم لـهم اـيدـيـ بطـشـون بـهـا) اـذ الـهـمـزة هـنـا لـلـانـكـارـ الـابـطـالـيـ وـهـعـ الـيـ تـقـضـيـ انـ ماـ بـعـدـهاـ غـيرـ وـاقـعـ وـاـنـ مـدـعـيـهـ كـاذـبـ (وـقـدـ لـاـ يـقـضـيـ الاـسـتـفـهـامـ نـحـوـ اـمـ هـلـ تـسـتـوـيـ الـظـلـمـاتـ وـالـنـورـ) فـ « اـمـ » فـيـ هـذـهـ الـأـيـةـ وـاـمـثـالـهـ لـاـتـقـضـيـ الاـسـتـفـهـامـ بـدـلـيـلـ اـنـ الاـسـتـفـهـامـ لـاـ يـدـخـاـ عـلـىـ الاـسـتـفـهـامـ فـ « اـمـ » هـيـهـنـاـ لـجـرـدـ الـاضـرـابـ الـذـيـ لـاـ يـفـارـقـهـ اـبـداـ .

وـالـمـرـادـ مـنـ الـاضـرـابـ فـيـهـاـ الـاـنـتـقـالـ مـنـ كـلـامـ الـىـ آخـرـ بـجـرـدـاـ عـنـ الاـسـتـفـهـامـ كـالـأـيـةـ الـثـالـثـةـ اوـ مـعـ الاـسـتـفـهـامـ الـانـكـارـيـ الـابـطـالـيـ كـالـأـيـةـ الـثـانـيـةـ قـيـلـ وـكـالـأـيـةـ الـأـوـلـىـ اـيـضاـ ، لـكـنـ الـأـقـرـبـ اـنـ الاـسـتـفـهـامـ فـيـهـاـ لـلـانـكـارـ التـوـبـيـخـيـ وـهـوـ مـاـ يـقـضـيـ اـنـ مـاـ بـعـدـهـ وـاقـعـ وـاـنـ فـاعـلـهـ مـلـومـ ، وـالـاسـتـفـهـامـ فـيـ اـمـ يـقـولـونـ عـلـىـ القـوـلـ بـتـضـمـنـهـ لـهـ كـذـلـكـ لـاـنـهـمـ قـالـوـاـ انـ الـقـرـآنـ اـفـتـرـاءـ فـهـذـاـ القـوـلـ وـاقـعـ مـنـهـمـ اـكـنـهـمـ مـلـومـينـ فـيـ هـذـاـ القـوـلـ لـظـهـورـ اـمـ الـقـرـآنـ عـنـدـ بـلـغـائـهـمـ فـالـاسـتـفـهـامـ فـيـهـاـ اـنـكـارـ لـقـوـلـهـمـ وـتـوـبـيـخـ لـهـمـ .

(خـيـرـ ، أـبـحـ) وـسـيـجـيـ . الفـرقـ بـيـنـهـمـاـ (قـسـمـ بـاـوـ) وـالـمـرـادـ مـنـهـ التـفـرـيقـ الـمـجـرـدـ مـنـ الشـكـ وـالتـخـيـرـ وـنـحـوـهـمـاـ وـقـدـ يـعـبـرـ عـنـهـ بـالـتـفـصـيلـ . مـثـالـ التـخـيـرـ (نـحـوـ تـزـوـجـ هـنـدـاـ اوـ اـخـتـهـاـ) وـمـثـالـ الـابـاحـةـ (اـقـرـهـ فـقـهـاـ اوـ نـحـوـاـ) وـاشـتـرـطـ بـعـضـهـمـ فـيـ الـابـاحـةـ كـوـنـهـاـ بـعـدـ الـطـلـبـ كـمـاـ فـيـ الـمـثـالـ الاـ اـذـاـ كـانـ الـمـرـادـ مـنـ الـكـلـامـ التـشـيـهـ نـحـوـ فـيـ كـالـحـجـارـهـ اوـ اـشـقـوـهـ ، اوـ لـبـيـانـ الـمـقـدـارـ نـحـوـ كـانـ قـابـ قـوـسـينـ اوـ اـدـنـيـ ، وـمـثـالـ التـقـسـيمـ (الـاـسـمـ نـكـرـةـ اوـ مـعـرـفـةـ ،

وـالـفـرقـ بـيـنـ الـابـاحـةـ وـالتـخـيـرـ جـواـزـ الجـمـعـ فـيـ تـلـكـ) ايـ الـابـاحـةـ الاـ تـرـىـ اـنـهـ يـجـوزـ لـطـالـبـ الـعـلـمـ اـنـ يـقـرـهـ الـفـقـهـ وـالـنـحـوـ مـعـاـ (دـوـنـهـ)

اي التخيير الا ترى انه لا يجوز لاحد ان يجمع بين الاختين في التزويج لكن هذا الفرق ليس من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج من عقل او عرف ونحوهما كما سنتوضحه في المسألة الآتية .
وليعلم انه ليس المراد بالاباحة الشرعية فقط كما يظهر من الامثلة التي يمثلون لها بل المراد بالاباحة عدم قبح الجماع بين الشيفين بحكم العقل او الشرع او العرف او العادة في اي وقت كان وعند اي قوم سواء كانوا مسلمين ام غيرهم لأن الكلام في المعانى « او » في اللغة ؛ سواء كان قبل ظهور الشرع ام بعده ، فالتمثيل ببعض الامثلة الذي يجوز فيه الجماع شرعا من باب المثال لامن بباب الانحراف وقس عليه التخيير وتبصر فللمذكورات دخالة في المعنيين كما اشرنا اليه آنفا .

(وابهم بها) اي : باو (ايضا) والابهام التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك مع كون المتكلم عالما بالأمر ، ويظهر من التفتازاني انه غيره لانه قال بعد قول الخطيب « او التشكيك » ؟ او للابهام نحو (انا او ايهاكم لعلى هدى او في ضلال مبين) وقال بعضهم : الابهام اخفاء الامر عن السامع والتشكيك احداث الشك في الماجمل المركب لانه يعتقد كونه عالما بالأمر فلا شك له فالمتكلم يريد ان يحدث فيه الشك بطريق لايزيد شبهه وانكاره وهذا المعنى هو المراد فيما نقل في بعض الحواشى عن السكاكي من انه جعل هذه الآية من فبيل اساع المخاطبين الحق على وجه لايزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكاذبون في ضلال مبين ، فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لأن الموصوف بالجهل المركب لا يتاثر منه النظر

كلموصوف بالعلم اليقيني صرح به المتكلمون والاصوليون في اثبات عدم عقاب القاطع واو كان قطعه على خلاف الواقع ، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انجاتهم عن ورطة الجهل المركب جيء فيها بما يحدث فيهم الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق » انتهى بادنى تغريب للتوضيح ، ومن هذا يظهر الوجه في قول بعضهم في الآية : ان الشاهد في او الاولى لا الثانية اذ الاستماع المذكور في كلام السكاكي يتتحقق بالاولى لا الثانية كما يظهر ذلك بالتأمل الصحيح اذ الغرض ابهام محل الهدایة والضلال او التشكيك فيه والاولى هي الواقعية بين محليهما بطريق الابهام او التشكيك ومن اراد توضيحا ازيد فعليه بمراجعة المدرس الافضل بحث العطف للابهام .

(وأشكك) اي : اظهر الشك اذا كنت انت شاكا في الامر . قال بعضهم : الشك يستوي فيه المتكلم والمخاطب (نحو) قوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف (لبئنا يوما او بعض يوم) لكونهم شاكين في مقدار اللبث متكلهم ومخاطبهم .

(واضراب بها) اي باو (ايضا نمى اي نسب الى الكوفيين وابي علي وابن برهان) فانهم قالوا : انها للاضراب مطلقا قبل (نحو) قول الشاعر

(ماذا ترى في عيال قد برمت بهم) (لم أحص عدتهم الا بعدها) (كانوا ثمانين او زادوا ثمانية) (لولا رجائن قد قتلت او لادي) اراد الشاعر الاضراب من الثمانين الى زياتهم عنها فكأنه قال بل زادوا ثمانية .

(وزبما عاقبت « او » الواو اي جائت) او (بمعناها) اي بمعنا الواو (اذا لم يلف ذو النطق اي) اذا (لم يوجد المتكلم للبس) المعنى على السامع (منفذا بيل امنه) اي امن اللبس بأن تكون هناك قرينة على ان او بمعنى الواو نحو (جاء الخلافة او كانت له قدرأ) والقرينة كون الشاعر في مقام المدح وفي مقام ان الخلافة للممدوح كان لاتقا له وقدرا وهذا المعنى لا يناسبه التردد ونحوه . (ومثل او في افاده القصد) اي في المعنى (اما الثانية) فهي للتخيير (في نحو انكح اما ذي) المرنة (وأما) تملك المرئية (الثانية) اذا كانتا اختين او احديهما اما للآخر مثلا ، (و) للاباحة في نحو (جالس اما الحسن واما ابن سيرين الى آخره) اي الى آخر ما يقصد باو من المعاني غير الاضراب والجمع المطلق الذي قد تأتي اوله كما تقدم .

(و) اعلم ان (اكثر النحوين على ان اما هذه) اي الثانية (عاطفة) لأن فيها معنى او العاطفة فتكون مثلها حرف عطف ، (وخالفه) اي الاكثر (ابن كيسان وأبو علي وتبعهما المصنف تخلصا من دخول عاطف على عاطف) للازمتها غالبا الواو العاطفة .

وقال بعضهم : الواو مع اما مركبة حرف عطف واحد اذ لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر ، ولها نظائر في اللغة نحو ايا ولعل وكان فتأمل .

وقال بعضهم : ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما واستغربه بعضهم فقال : عطف الحرف على الحرف غريب . هذا كله في اما الثانية اما الاولى فلا خلاف بينهم في انها غير عاطفة

لوقوعها بين العامل ومعموله كالمثلة المذكورة وكونهما متعاطفين غير معهود في اللغة .

(وفتح همزتها) اي اما الثانية وكذلك الاولى كما يأتي لغة تمييمية .

(فرع) قد (يستغنى عن اما) الثانية (بـ « او » نحو قام اما زيد او عمرو) ، وقد يستغنى (عن) اما (الاولى) لفظا لا تقدير (بما) الثانية قوله :

(تهاض بدار قد تقادم عهدهما) (واما باموت الـ خيالـها)
اي : اما بدار ، وقد يستغنى عن اما الثانية بـ « والا » اي بالواو العاطفة وان الشرطية ولاء النافية قوله :

(فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غنى من سمين)
(والا فاطرحي واتخذني) (عـدوا انتـيك وـتقـينـي)
(وقد يستغنى عن ما) في كلـيـتهـما كـقولـه
(وقد كذبـتـك نفسـك فـاكـذـبـنـها) (فـانـ جـزـعاـ وـانـ اـجمـالـ صـبرـ)
(وقد يجيء « اما » عارية عن الواو مع فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء وذلك ايضا في كلـيـتهـما كـرواـية قـطـرـبـ : لا تفسـدوا آـباـ الـكمـ اـيمـالـناـ اـيمـالـكمـ .

(واول لكن) عارية عن الواو العاطفة (نـفـياـ اوـ نـهـيـاـ) اي اوـقـهاـ بعد كـلامـ فيهـ نـفـيـ اوـ نـهـيـ لـوجـوبـ توـسـطـهاـ بيـنـ الـكـلامـينـ المتـغـاـيرـينـ بالـنـفـيـ وـالـإـيجـابـ (وـاتـبعـهاـ بـمـفـرـدـ) اي اوـقـعـ بـعـدـهاـ اسمـاـ مـفـرـداـ فـانـ وـقـعـ بـعـدـهاـ كـلامـ فـيـ حـرـفـ اـبـتـداءـ مـخـفـفـةـ منـ الشـقـيلـةـ لمـجـرـدـ الاستـدرـاكـ وـليـستـ عـاطـفـةـ ، وـيـجـوزـ حـيـنـئـذـ انـ تـسـتـعـملـ معـ الواـوـ وـبـدـونـهاـ بـخـلـافـ

ما اذا وقع بعدها مفرد فانها حينئذ حرف عطف بالشرطين المذكورين اعني : كونها بعد نفي او نهي وكونها عارية عن الواو لأن المفرد الواقع بعد الواو لا يختلف مع ما قبله سلبا وايجابا (نحو ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيدا لكن عمروا) . هذا ، ولكن نقلنا فيما تقدم عن بعضهم : ان استعمال لكن العاطفة بدون الواو ليس من كلام العرب ، ونقلنا ايضا عند الكلام فيما تختص به الواو الاقوال فيما اذا دخل عليها الواو ، وأجاز الكوفيون وقوع العاطفة بعد الايجاب قيل وليس ذلك بمحضه .

ومعنى « لكن » الاستدراك مع الاضراب كـ « بل » في بعض الموارد كما يأتي ، والاستدراك دفع توهם نشأ من الكلام المتقدم على لكن فلكن في نحو ما جانبي زيد لكن عمرو لدفع توهם المخاطب ان عمروا ايضا لم يجيء كزير ببناء على ملابسته بينهما وملائمة في الطريقة والامور العادلة او المعرفية ، وفي نحو ما زيد بمحتمدا لكنه عادل لدفع وهم المخاطب انه ليس عادلا كما انه ليس محتمدا اذ الاجتهاد والعدالة لا يكاد يفترقان في نظر غالب الناس فتحصل ما ذكر ان لكن تقىضه « لا » العاطفة لأن لا العاطفة لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا يجراه للمتبوع بعد نفيه عن المتبوع .

(ولا) تكون عاطفة اذا (نداء او امرا واثباتا تلي) اي وقع بعد هذه الثلاثة مثال النداء : (يا بن اخي لا ابن عمي) ، ومثال الامر (اضرب زيدا لا عمروا) ومثال الاثبات (قام زيد لا عمرو) وقد تقدم معناها آنفا فلا نعيده ، (وخالف ابن سعد ان في الاول) اي في وقوعه بعد النداء ، وقال ان وقوع لا العاطفة بعد حرف

النداء ليس في كلام العرب والمثال من مختارات سيبوبيه ذكره في الكتاب (و) لفظة (لا) في النظم (مبتدأ خبره تلي الناصب بما قبله) اي نداء هو أمرنا واثباتنا من حيث كونها (مفعولاً) . (وبل كلken) للاستدراك مع الاضراب بشرط ان تكون (بعد مصحوبيها) اي النهي والنفي تكون لاثبات الحكم للتتابع مع ترير ما قبلها على حاله من النفي او النهي ، مثال النفي (كلام اكن في مربع بل فيها) تقرر نفي كونك في مربع اي في منزل ذي عمارة وثبتت لنفسك الكون في ارض قفراء لا عمارة فيها ولا أنيس ، (و) مثال النهي نحو (لا تضرب زيداً بل عمروا) فتقرر نهي المخاطب عن ضربه زيداً وثبتت امره بضربه عمروا . هذا اذا وقعت بعد النفي او النهي ، وأما اذا وقعت بعد الايثبات او الامر فمعناها ما ذكره الناظم بقوله : (وانقل بها للثان) اي للتتابع (حكم الاول) اي حكم المتبع (اذا وقعت في) ما بعد (الخبر الثابت) اي الجملة الخبرية مقابل الانشائية (والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو) ، ونحو اضراب زيداً بل خالداً) فتفيد بل في المثالين الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني ، (واجاز المبرد كونها ناقلة في غير ما ذكر) اي في غير المشتبه والامر اي فيما بعد النفي . وللتقتازاني هيئنا كلام لا يأس بذكره لانه اكثر تحقيقاً واضبط للصور وا بين معناها وهذا نصه بل للاضراب عن المتبع وصرف الحكم الى التابع ، ومعنى الاضراب ان يجعل المتبع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه الحكم فنحو جاني زيد بل عمرو يحتمل بجيء زيد وعدم بجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعاً ، وأما اذا

انضم اليه كلمة لا نحو جاني زيد لا بل عمرو فهو يفيض عدم بجيء زيد قطعاً، وأما المنفي فالجمهور على انه يفيض ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفاءه عن المتبع فمعنى ما جاني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال بجيء زيد وعدم بجيئه . وقيل يفيض انتفاء الحكم عن المتبع قطعاً حق يفيض في المثال المذكور عدم بجيء زيد البتة كما في لكن ، وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيض نفي الحكم عن التابع والمتبع كالمكبوت او الحكم متحقق الشبوت له فمعنى ما جاني عمرو بل عمرو ان عدم بجيء عمرو متحقق وبجيء زيد وعدم بجيئه على الاحتمال او بجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفي على مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور فيه اشكال .

فإن قلت قد صرخ ابن الحاجب بأن بل في المثبت مطلقاً وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترجمة ببدل الغلط .

قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النهاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط «انتهى محل الحاجة من كلامه . وزعم بعضهم ان بدل الغلط لا يقع في الشعر لانه غالباً يقع عن تقو وفکر فتأمل .

فصل

(الضمير المنفصل) مطلقاً (والمنصوب المتصل) والمنفصل كالاسم

(الظاهر في جواز العطف عليه من غير شرط) ويظهر وجهه مما يأتي ، فالاسم الظاهر نحو جاء زيد و عمر و المتصوب المتصل نحو اكرمتك و زيدا والمنفصل نحو ايها و الشر كما يجيء في باب التحذير ، ولكن (ان على ضمير رفع) لا جر (متصل بارز او مستتر عطفت ، فأفصل بينهما) اي بين الضمير المرفوع المتصل والاسم المعطوف عليه (بالضمير المنفصل) ، وعلل ذلك بأن الضمير المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله . وبعبارة اخرى الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة يدل على ذلك حكمهم باسكان السلام في ضربت ثلاثة يتواли اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة دون ضربني وضربك وضربه اذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة ، وعلل ايضا بأنه كالجزء منه معنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه من دون الفصل بالضمير المنفصل كان كالعطف على بعض حروف الكلمة وذلك غير معهود في اللغة فلذلك أكد بالمنفصل حتى يظهر بذلك ان الضمير المرفوع المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل في الحقيقة ، بدليل انفصاله مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ، ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل ، مثال البارز (نحو كتم انتم وآياتكم) فعطف آياتكم على الضمير في كتم الذي هو فاعل حكما وقد فصل بينهما بالضمير المنفصل المؤكد له اعني انت ، ومثال المستتر نحو (اسكن انت وزوجك الجنة) فعطف زوجك على الضمير المستتر في اسكن وقد فصل بينهما بانت المؤكد له ، وفي هذا المثال وجه آخر

سيأتي عن قريب (او فاصل ما) غير الضمير المنفصل اسما كان او غيره (نحو) جنات عدن (يدخلونها ومن صلح) فعطف (من) على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما المعمول به اعني هاء الضمير الراجع الى جنات عدن ، هذا مثال الاسم ، وأما مثال غير الاسم فهو نحو (ما اشركنا ولا آبائنا) فعطف آبائنا على (نا) الضمير والفاصل بينهما حرف التنبي اعني لا المؤكدة للنبي السابق ، ولا يخفي عليك الفرق بين المثالين وهو ان الفاصل في الاول قبل العاطف وفي الثاني بهذه ، وقد اجتمعا في مالم تعلموا انتم ولا آبائكم .
 (وبلا فصل قد يرد العطف) المذكور (في النظم فاشيا) كثيرا
 (وفي لنثر (قليلا) فالنظم (نحو)

ورجي الاختطاف من سفاهة رأيه (مالم يكن واب له لينا)
 حيث عطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن) من دون
 فاصل .

والنثر ما (حكى سيبويه) من قوله : (مررت برجل سواء والعدم) برفع العدم بالعطف على الضمير المرفوع المستتر في سواء لأنه بمعنى مستو وقد تقدم ، (ومع ذلك ضعفه) اي العطف بلا فصل (اعتقد) . هذا اذا لم يذكر معه ضمير نحو مررت برجل سواء هو العدم فان كان كذلك فتال بعضهم ان العطف على هو وهو مبتدأ مؤخر سواء خبر مقدم نظرا الى المعنى والجملة صفة رجل .

(وعود خافض) مع المطوف (لسى عطف) له (على ضمير خفض ولا يكون الا متصلة لمدم وجود الضمير المجرور المنفصل كما تقدم في باب الضمير (لازما قد جعل جمهور البصريين) : سواء كان

الخافض حرقاً (نحو فقال لها وللارض انتي طوعاً وكرها) فالارض معطوفة على الهاء المخصوصة باللام فأعيدت مع المعطوف ، ام كان الخافض اسمها (نعبد الله واله اباؤك) فاباؤك معطوف على الكاف المخصوصة باضافة الله اليها فاعيد المضاف وهو الله مع المعطوف (وعلمهوا) اي لزوم اعادة الخافض مع المعطوف (بأن ضمير الجر حينئذ شبيه بالتنوين) في شدة اللزوم بل اتصاله بجراه اشد من اتصال الفاعل ب فعله لانه لا ينفصل ابداً بخلاف الفاعل فانه قد ينفصل فالعطف عليه ايضاً كالعطف على بعض حروف الكلمة وفي اتصاله بآخر الكلمة وعدم استقلاله بنفسه (ومعاقب له) اي معاقب للتنوين في نحو غلامه (فلم يجز العطف عليه كالتنوين) وعلمهوا ايضاً (بان حق المعطوف والمعطوف عليه) بالواو ان يصلحان لحال كل واحد منها محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك وجود المانع من الحلول في الضمير بدون اعادة الخافض ، مثلاً لو قيل ذلك وزيد ما يجر زيد عطفها على الكاف فحينئذ لا يصلح تأخير الكاف وحلوله محل زيد للزوجه انتصار ضمير المجرور وهو متنوع لما تقدم ، وعلمهوا ايضاً بأنه ليس للمجرور ضمير منفصل يؤكده به اولاً ثم يعطف عليه كملنوع التوصل وفي استماراة المرفوع التصل له مذلة ولا يمكنه بالفصل لأن الفصل لاتأثير له الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لمعدمه فلم يبق الا اعادة الجار (فامتنع) العطف عليه (الا باعادة الجار) وجرا المعطوف حينئذ بالخافض الاول الداخل على المعطوف عليه والخافض الثاني تأكيد له او كالعدم ، واستدل لذلك بقولهم : يعني وبينك اذ بين لا يختلف الا الى المتعدد فالكاف مضاف اليه لبين الاول لا الثاني وقيل جره بالثاني وان كان تأكيداً

أو كالعدم كالباء الزائدة في كفى باش ونحوه.

(قال المصنف : وليس) عود الخافض (عندي لازما تبعا ليونس والاخفش والزجاج والكونفين) وعلموا عدم المزوم بتعليلات ثلاثة :

التعليق الاول : (لأن شبه الضمير بالتنوين لومنع من العطف عليه لمنع من تأكيده والابدال منه كالتنوين مع ان ذلك جائز بالاجماع)

ورد هذا القياس بوجود الفارق اذ التأكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبع او بعضاً او متعلقه والخلط نادر او غير واقع في الكلام الفصيح كما تقدمت الاشارة اليه فهما ليسا باجنبين لم تبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغایر المعطوف عليه ويتأكلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتتأكيد المتصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتتأكيده بالمنفصل وليةوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه .

(و) التعلييل الثاني (لانه لو كان الحلول شرطا في صحة العطف لم يجز رب دجل واخيه لامتناع دخول رب على المعرفة كما تقدم)

في باب حروف الجار (مع جوازه) اتفقا . ورد هذا ايضا بأنه يفتقر في الثنائي مالا يفتقر في الاولى فتأمل .

والتعليق الثالث : (ايضا لنا السماع) عن العرب (اذ قد اتي) العطف بلا عود خافض (في النظم والنشر الصحيح) حالكون النثر (مثبتا) عربيته وفصاحتته او مثبتا عطفه بلا خافض وذلك (كقراءة حمزة وابن عباس والحسن والمجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ، وغيرهم)

وأتقوا الله (الذي تسأّلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) بجر الأرحام عطفا على الهاء المجرورة بالباء ، والنثر (حكاية قطرب) من العرب (ما فيها غيره وفرسه) بجر (فرس) عطفا على الضمير المجرور باضافة غير اليه (وانشا سيبويه) يقال انشأ الشاعر اذا قرأ شعرا هو قائله ، ويقال انشد الشاعر اذا قرأ شعرا قائله غيره فالمراد ان قائل هذا البيت هو سيبويه :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا (فاذهب بما بك والايام من عجب) فجرت الايام عطفا على الكاف المجرور بالباء وليس فيها والآيه والحكاية اعادة حافظ . هذا ورد كل واحد من هذه الثلاثة ايضا : اما الآية فلان الاستدلال بالقراءة المرجوة لاثبات القواعد مرجوح لو لم يكن القراءة ضعيفة وان قيل ان القراءة سنة متّعة لانه لا يدل على كونها فصيحة ، واما الحكاية فهي كالقراءة لو لم تكن مردودة ، واما ما قاله سيبويه فلا يثبت به القواعد اللغوية المبنية على كلام العرب الموثوق بغيرتهم على ما اشرنا اليه سابقا وسيأتي ما يؤيده عن قريب ايضا نعم لو كان قائله عربا فصيحا وكان هو ناقله لقبلناه ولو لا ذلك لما استقر حجر على حجر . قال بعض أدباء أهل العصر ! « وان كان هو من في قلمه فلتة بل فلتات في وصف كتاب سيبويه ان الكتاب مملوءا بالقياس والعلل فهو استعمله في مهارة وكثرة فهو يولد من الشيء اشياء . . . الى ان قال : وفي الكتاب مصداق ما ذكرنا من ان للنجوين دخلا كبيرا في اللغة التي بأيدينا وانهم خلقوا اشياء لا تعرفه العرب وعمموا مالم تعمه العرب . . . الى ان قال ! وقد اخذ المبرد على سيبويه غلطات ولكن لم يسلم العلماء الا ببعضها » . وقال الرضي :

اجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولادليل

فيها اذ الضرورة حاملة عليها ولا خلاف معها ... الى ان قال والظاهر ان حمزة جوز ذلك اي العطف في الآية بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم توافر القراءات .

قيل : لا يعطف على الضمير المجرور بلولا بناء على كونها جارة اعيد الجار ام لم يعد لأن اولا لا يعمل في الاسم الظاهر فاذا عطف عليه اسم ظاهر نحو اولاك وزيد يتبعين رفعه لأن لو لا منزل بمنزلة الحرف الوائد والزائد لا يقدح في كون ما بعده مبتدء مرفوعا محلا كما تقدم في باب المبتدء والخبر فالضمير في محل رفع بالابتداء والخبر مخدوف جوازا او وجوبا حسب ما فصل هناك .

(والفاء قد تمحض مع ما عطفت اذا امن اللبس) اي اذا كان هناك قرينة (نحو فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخراى فافطر فعدة) فتحذف افطر والفاء الداخلة عليه (وكذلك الواو تحذف مع ما عطفت) في النثر (اذ لا ينس نحو وجعل لكم سراويل تقيلكم الحر اي والبرد) فتحذف البرد مع الواو الداخلة عليه . قيل حذفه لكون الحر في الحرمين الشريفين اشد من البرد ، وقيل انما اكتفى عن ذكره بتقوله سبحانه في اول السورة : لكم فيما دفـ والدفـ نقىض حدة البرد تقول : ما عليه دفـ اي ما يدفعه ، هذا ولم يذكر المصنف ولا الشارح ام مع انها تشارك الفاء والواو في الحذف مع معطوفها قاله ابن هشام : في قول الشاعر : سمـعـ فـما اـدرـي اـرشـ طـلـابـها تـقـديـرهـ اـمـ غـيـ (قد يـحـذـفـ المـاطـافـ) وـحدـهـ وـالـظـاهـرـ اـنـهـ يـخـتـصـ بـالـواـوـ لـكـونـهاـ اـمـ الـبـابـ (كـفـولـهـ صـلـيـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ) تـصـدقـ رـجـلـ منـ دـيـنـارـهـ منـ درـجهـهـ ، مـنـ صـاعـ بـرـهـ مـنـ صـاعـ تـمـرـهـ فـحـذـفـ المـاطـافـ ثـلـاثـ مـرـاتـ (وـ)

نحو (حكاية أبي عثمان عن أبي زيد أكلت خبزاً لحماً تمراً) قال ابن مثام : فقيل أي في هذا المثال على حذف الواو ، وقيل على بدل الاضراب (وسيأتي معنى بدل الاضراب عن قريب) . وهي هنا نكتة دقيقة لابد من الاشارة اليها وهو ان الاستدلال بالحديث غير تلزم لانه يحتمل ان لا يكون لفظه صلى الله عليه وآله وهذا مما يؤدي الى عدم جواز الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لطرق الاحتمال الى كل لفظ يستدل به منها ، وقد جعل بعضهم هذا ردًا على ابن مالك حيث يستدل على بعض الاحكام النحو بالفاظ الحديث ، وقد اجاب بعضهم عن ذلك بأن : الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع .

ورد ذلك بأن : استدلالهم في اثبات القواعد النحوية باشعار العرب وكلامهم انما هو بعد استقراء تام في كلامهم وب مجرد لفظ في حديث لا يثبت قاعدة نحوية وكذلك مجرد لفظ في كلامهم ، وأما ما وقع من بعض النحوين من الاستدلال بلفظ الحديث فعمله وجد شاهداً من كلام العرب الموثوق بعربيتهم لذلك الذي في الحديث فإذاً به للاغتناد لا لاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، فالعمدة في الاستدلال ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع ثبوته بالاستقراء التام . هذا وللمسألة تسمة وبهذا القدر كفاية لمن كان من أهل البصيرة والدرأة .

(وهي اي الواو) لا الفاء (انفردت) اي اختصت بامور قد تقدم جميعها وكان منها انها انفردت (بعطف عامل مزال اي مخدوف وقد بقي معه) وبعبارة اخرى انفردت الواو بانها تعطف عاملًا مخدوفاً بقى

معموله (مرفوعا كان) ذلك المعقول (نحو اسكن انت وزوجك الحنة) فزوجك فاعل لفعل مخدوف معطوف على جملة (اسكن) والزوج معناه للقرین يطلق على المذكر والمؤنث والمراد منه هنا حواء عليها السلام (اي وليسكن زوجك ، او منصوبا) كان ذلك المعقول (نحو والذين تبؤوا الدار والإيمان) فالإيمان معقول لفعل مخدوف معطوف على تبؤوا اي (والغزوا الإيمان ، او بحورا) كان ذلك المعقول (نحو ما كل سواء تمرة ولا يضاء شحمة) فيضاء بحور بمضارف مخدوف معطوف على كل (اي ولا كل بيضاء شحمة و) انما (لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام) اي على الضمير المستتر في المثال الاول وعلى الدار في المثال الثاني وعلى السوداء في المثال الثالث (دفعا لهم اتقى وهو رفع الامر) الحاضر وهو اسكن للاسم (الظاهر) وهو زوجك (في) المثال (الاول) لانه لو جعل معطوفا على المستتر في اسكن لكان مثله في كونه معينا لاسكن والامر الحاضر لا يرفع الاسم الظاهر لوجوب استثار الفاعل فيه كما تقدم في قوله في باب الصائر :

ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل اوافق نفتبيط اذ تشكر
 فلا يعطف على فاعله اسم ظاهرا لما تقدم من اشتراط الحلول ، ورد ذلك بأنه يفتقر في الثنائي مالا يفتقر في الاول ، وعليه بني ما تقدم من كون عطف زوجك على الضمير المستتر في اسكن ، ورب شيء يصح تبعها ولا يصح استقلالا كالحاج النائب عن غيره في جموع اعمال المحج يصح عن المنوب عنه ركتنا الطواف ، ولو صلي احد عن غيره ابتداء واستقلالا يصح ، وهذا راجع الى الفقه فلم يراجع هناك . واستشكل بعضهم في الآية بأنه : يلزم من تقدير ولتسكن حذف لام الامر وهو شاذ كما

يأتي في باب التحذير عند قول :

وشندي اي واياء اشد وعن سبيل التصد من قاس اتبذ
 (وكون الايمان متبوء في) المثال (الثاني) لانه لو يجعل الايمان
 معطوفا على الدار لكان معمولا لتبيتوا لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه
 في معن العامل وهو فايسد هنا لأن الايمان لا يتبع ولا ان التبوء من صفات الامكنه
 نحو الدار والمسجد يقال : بوه له متزا اي هيا له وانزله فيه ، وينقال
 بوه الدار اي حل فيها ، وينقال ؛ تبوء المسجد اي اقام به . هذا ولكن
 نسب الى صاحب القاموس انه قال : ان من اسماء المدينة على راقدتها
 الاف الثناء والتثنية الايمان واستدل بالایة الكريمة فالعطف على صدق
 النسبة بلا تقدير فتخرج عما نحن فيه (والعطف على معمولي عاملين)
 مختلفين في العمل (في) المثال (الثالث) لأن « كل » معمول لـ « ما »
 و « سوداء » معمول للعامل في المضاف اليه على اختلاف الاقوال فيه
 ولو عطف بيضاء على سوداء وشمعة على تمرة لزم العطف المذكور وذلك
 لا يجوز عند الجمود ومنهم المصنف والشارح على ما يظهر من تقرير
 كلامه خلافا للفراء الا فيما اذا كان احد المعمولين بمحورها والآخر
 مرفوعا او منصوبا وقد المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ، ونحو
 ان في الدار زيد والحجرة عمرو ولا دليل لهم في ذلك الا الساع في
 نحو المثالين فيقتصر على ما يسمع من العرب لأن المخالف للقياس
 يقتصر فيه على مورده ، واستدلوا على المنع بان المحرف
 الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين ، اما الفراء فيجوز
 العطف المذكور مطلقا ولا يقتصر على صورة الساع ولا يقدر في موردن الموارد
 عاملا اخر لتوهمه انه لامانع في ذلك كتوهمه ذلك في باب التنازع

ايضا خلافا لسيبويه فانه لا يجوز العطف المذكور حتى فيما سمع من العرب بل يجعلها كالمصنف والشارح على حذف العامل سواء كان العامل حرفا كالمثالين او اسما كما في المثال الذي نحن فيه فتاميل فائدة قال النيشابوري في مقدمة تفسيره ومن غرائب الهجاء ونوادره ما كتب في الفرقان وعوّلتموا كبيرا بغير الف وفي سباء والذين سعوا بغير الف وفي الحشر والذين تبوا بواوين من غير الف اثنين .

(تبصره) ليس كلام المصنف هنا مع كلامه في باب الاضافة اعني قوله :

وربما جروا الذي ابقوه كما قد كان قبل حذف ما تقدما تكرار التعدد الحشية اذ الكلام هناك في احكام المضاف او المضاف اليه وهيئنا في مخصوصات الواو العاطفة .

(وحذف متبعه بـ اي ظهر) بسبب المرئته (هنا) اي في باب العطف (اسباب نحو ولتصنع على عيبي ولترجم ولتصنع) فحذف للملفوظ عليه فهو « لترجم » بسبب القرينة .

(وعطفك الفعل) بدون الفاعل (على الفعل) كذلك (ان أتحد) الفعلان (في الزمان يصح) اذ لا يختص العطف بالاسماء (نحو لنحيي به بلدة ميتا وتسقيه) .

استشكل الفاضل المحشى بـ ان هذا المثال ليس من عطف الفعل بل هو من عطف الجملة ٠٠٠ ثم قال والمثال الصحيح لهذا « ضرب زيد » او « ضرب وقدمت زيد وهندو » اقوال ; فيما صححه نظر اذ مثاله الاول لا يصح الاعلى مذهب النراة فلا يوجد في الكلام عطف الفعل وحده الاعلى مذهب ، واما مثاله الثاني ففيه لزوم الفصل بالاجنبي مرتين

وثبوته في كلام العرب غير معلوم فالاول الاستدلال بذلك بان العمل الذي اقتضاه العامل اعني ان المصدرية في الفعل الاول موجود في الثاني فمن هذا يعلم ان المتعاطفين هما الفعلان بدون الفاعل فتأمل ، (ولا يضر اختلافهما) اي الفعلين (في اللفظ) اذا كانوا متolidين في الزمان (نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار و يجعل لك قصورا) فعطف يجعل على جعل لكونه مستقبلا معنى لوقوعه بعد ان الشرطية .

واعلم ان شرط الاتحاد في الزمان غير جمع عليه قال الرضي :
ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس نحو ان الذين كفروا ويصدون،
ونحو لم يقدر زيد ولا يقدر زيد غدا ، وأما ما اشار اليه الفاضل
المحشى . من ان : (اشتراط الاتحاد لتحقق ما لا بد للعطف منه وهو
المجام) فالعهدة عليه اذ ليس في كلام البayanين الذين هم اصل
وأساس لبيان الجامع عين ولا أثر لكون الاتحاد في الزمان من الجهات
الجامعة كما يظهر ذلك من راجع كلامهم في بحث الفصل والوصل .
(واعطف على اسم شبه فعل فعلا نحو فالمغيرات صبغا فاثرن) به
نقعا (وعكسا استعمل تجده سهلا نحو يخرج الحي من الميت وخرج
الميت من الحي) قبل الاول اولى لكون النفع فرعا للاسم في الاعراب
فالاول كونه تابعا له فتأمل .

واعلم انه يجوز المخالفه في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت
بزيد وعمرو برفع عمرو اي وعمرو كذلك .

(خاتمة مهمة) في بيان الضمير الواقع بعد المتعاطفين . اعلم ان
كل ضمير راجع الى المتعاطفين بالواو او حق يطابقهما نحو زيد

وعمر وقاما ونحو مات الناس حتى الانبياء ومضوا ، وأما قوله تعالى
 (والذين يكتنون الذهب والفضة ولا ينفقونها) فا لضمير راجع الى
 الكنوز المدلول عليها بـ (يكتنون) فهو من قبيل اعدلوا هو اقرب
 للتفوي فتأمل ، وفي قوله تعالى (والله ورسوله أحق ان يرضوه) لأن
 ارضاء احدهما ارضاء للآخر واليه اشير في قوله تعالى (ان كفتم
 تحبون الله فاتبعوني) ويجوز زيد وعمر قائم بافراد الضمير بناء على
 حذف الخبر من الاول او الثاني وال الاول ارجح لسلامة من الفعل
 ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ، وهذا يعكس ما قيل في نون الوقاية وفي
 نحو مقول ومبين واقامة واستقامة ونحو يا زيد زيد اليميلات ، فان
 الارجح فيها حذف الاول كما اشرنا الى بعضها سابقا فتأمل وملوم
 انه على كل من الوجهين ليس العطف على المبتدأ وحده والا لقبيل
 قائمان واما المتعاطفين بالفاء او ثم ففي مطابقة الضمير لهما خلاف ،
 فقال بعضهم : يجب حذف الخبر من احدهما أما الاول او الثاني
 فيفرد الضمير فيقال على الاول : زيد فعمر وقام ، وكذلك ثم ، وعلى
 الثاني زيد قائم فعمر وكذلك ثم ولا يجوز المطابقة لان الترتيب بين
 المتعاطفين يمنع عن اشتراكهما في الضمير ، واجاز بعضهم المطابقة
 فيقال ؛ زيد وعمر قائمان اذ الاشتراك في الضمير لا تنافي الترتيب اذ
 يصح ان يقال : الرجلان ذاهبان مع ترتيب قيامهما ، هذا كله
 فيما اذا كان للضمير تعلق بالكلام الذي فيه المتعاطفين كلامثة
 المذكورة والا فيجب المطابقة نحو جاني زيد فعمر او ثم عمر وفقلت
 لها كيت وكيت اذ لا تعلق الضمير بالكلام الاول ، واما سائر
 حروف العطف فيتفاوت الحال فيها بتفاوت المعانى او الاقوال ففي

(أما ، واؤ) اذا كانتا للاباحة يجوز الوجهان نحو جالس الحسن او ابن سيرين او باحثه وان شئت قلت وباحثهما وان كان المراد احدهما لأنه لما كثر استعمال او في الاباحة ، فجاز الجمع بين الامرین صار كالواو قبل على الاول ورد قوله تعالى (واذا رأوا تجارة او لهو انقضوا اليها) . وقيل : انه من قبيل (اعدلوا هو اقرب للتفوى) والضمير في اليها راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله : رأوا . وقيل على الثاني ورد قوله تعالى (وان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما) . أما لا فوجب افراد الضمير فيها نحو زيد لا عمرو جاتني اذ الجاني واحد منها ، وكذلك لكن نحو ما جاتني زيد لكن عمرو فاكرمته ، واما نحو زيد لا عمرو جاتني مع اني دعوتهما فالوجه في تشنية الضمير في دعوتهما ما تقدم آنفا ، واما ام وبل فهو كول الى ما قصد المتكلم منها فقد يقال : أزيدا ضربت ام عمرا وهو مستحق للضرب ، وقد يقال : وهما مستحقان له وكذلك بحسب الاقوال والمعانى فيها .

واعلم ان الشارح لم يذكر حكم ليس مع ذكره في اول الباب قال ابن هشام : ان (ليس) تكون حرفا عاطفا أثبت ذلك الكوفيون او البغداديون على خلاف بين النقلة ، واستدلوا بنحو قوله : اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب .

(الرابع من التوابع البدل)

وعرفه المصنف بأنه : (التابع المقصود) وحده (بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا ، فخرج بالمقصود) وحده (غيره) اي غير

المقصود وحده : سواء كان نظير السالبة باتفاق الموضع بان لم يكن مقصودا بالحكم اصلا (وهو النت و التأكيد و) عطف (البيان) ، ام كانت نظير السالبة باتفاق المحمول (و) هو (العطف بالحرف غير بل ولكن) اذا كان بل (في الاثبات) نحو جاني زيد بل عمرو فان المقصود حينئذ هو الثاني دون الاول كما تقدم في قوله :
 وانقل بها للثاني حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي
 وخرج (ينفي الواسطة المقصود بواسطته وهو العطف ببل ولكن اذا كان بل (في الاثبات) ، هذا بناء على ان المراد من لكن في الموضعين معناه ، ويمكن ان يكون المراد لفظه فيصير معنى العبارة وغير لكن اذا كان لكن في الاثبات وكذلك الموضع الثاني فحينئذ يكون اشارة الى ما نقلناه من الكوفيين من اجازتهم وقوع لكن في الاثبات فتأمل .

قال الرضي : وأنا الى الان لم يظهر لي فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان ٠٠٠ الى ان قال : قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبعه بخلاف عطف البيان لأن البيان فرع المبين اذ لولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول ، والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر انتهى .

وقال بعض اهل التحقيق في ردء : انهم لم يرسدوا انه ليس مقصودا اصلا بل حاصل مرادهم ان مثل قولك : جاني اخوك زيد

ان قصد به الاستاد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان ، وان قصدت فيه الاستاد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له وبالغة في الاستاد فالثاني بدل وحيثند يكون التوضيح الماصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاستاد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون .

والبدل على اربعة اقسام :

الاول : ما كان مدلوله عين مدلول المبدل منه مصادقا وان تفايره مفهوما ويسمى بدل الكل من الكل ، وهو المراد بقوله : (مطابقا للبدل منه قال عخش المطول في بد الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزى وذلك متنع هنا فلا يليق هذا بحسن الادب وان حمل الكل على معنى اخر انتهى . وفائدة هذا القسم غالبا التفسير بعد الابهام ، والبيان بعد الاجمال لكونه اوقع في النفس نحو جاء زيد اخوك .

الثاني : ما كان مدلوله جزءه كذلك ويسمى بدل البعض من الكل وهو المراد بقوله : (او بعضا منه) ، وفائدةه بيان الحقيقة بعد التجوز والمساعدة ، وهذه قريب من الفائدة الاولى ان لم تكن عينها نحو اشتريت العبد نصفه فتقصد بالعبد نصفه بمحازا او مساعدة ثم تبين الحقيقة بقولك نصفه .

واعلم انه نقل عن كثير من اللغويين : ان اقتدار كل وبعض بالخطاء ونحن اقتفيينا اثر النحويين حفظا للاصطلاح .

الثالث : ما لا يكون حين المبدل منه ولا بعده ولكن يكون المبدل منه مشتملا عليه ، لا كاشتمال الطرف على المظروف بل بحيث يكون دالا عليه ومتناضايا له بوجه بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظره له فيجيء هو معينا وملخصا لما اجمل اولا ، ويسمى بدل الاشتمال ، وفائدةه كما تقدم ، وهو المراد بقوله ! (او ما يشتمل) المبدل منه (عليه) اي على البدل (يلغى البدل بان يدل على معنى في المتبع) لا من حيث الظرفية والمظروفية كما تورث من بعض الامثلة (او يستلزم فيه) اي : يستلزم البدل معنى فيه . وحاصل معنى بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس متتحيرة ومتشوقة مع ذكر المبدل منه متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه نحو سلب زيد عمامته اذ لا يفهم من زيد ان المسلوب منه اي شيء فيحتمل ان يكون المسلوب منه شيء غير عمامته مما يمكن ان يسلب منه فتبقى النفس متشوقة الى تعين ما سلب منه ، فاذا قيل : عمامته تعين المسلوب وافاد الكلام تفصيل ما اجمل اولا ، وكذلك قوله : اعجبني زيد علمه لأن الاعجاب مستند إلى زيد ولا يكتفي به من جهة المعنى لأنه لم يعجبك لحمه ودمه بل اعجبك معنى فيه وهو محتمل احتمالات كثيرة فتبقى النفس متشوقة الى تعين ما أُعجبك ، فاذا قلت : علمه زال الاجمال وافاد الكلام ولتعلم انه يدخل في هذا القسم ما اذا كان المبدل منه جزء من البدل نحو رأيت درجة الاسد برجه فإن البرج عبارة عن جموع الدرجات قال الجامي وإنما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام

العرب فان هذه الامثلة مصنوعة انتهى .

الرابع ؟ ما أشار اليه بقوله : (او كمعطوف بيل) وهو يسمى بدل الغلط ، والاضافة فيه لا دنى ملابسة لأن الغلط انما هو في المبدل منه لا البديل . وقال بعضهم : انما سمي بذلك لأن سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط وذا القسم ثلاثة أقسام :

(الأول) . (للاضراب والبداء [اعز] اي انسب ، حاصله ان قسم الاول من هذه الثلاثة يسمى (بدل الاضراب) وهو كما تقدم الانتقال من الاول الى الثاني ، ويسمى (بدل البداء) ايضا ، والبداء (بفتح الباء) كصحاب بسالة في الامر اذا خطر له رأي غير الرأي الاول . وانما يسمى بهذين الاسمين (ان قصدا صحيحا) من المتكلم (لكل منها) اي : المبدل منه والبدل (صحب) بان يذكر المبدل منه عن قصد ثم يوم انه غالط فيأتي بالبدل ، وشرطه ان ينتقل من الأدنى الى الاعلى كقوله : فلانة نجم بدر فكانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الأول الا تشبيها بالبدر وهذا القسم من البدل معتمد الشعراة كثيرا للمبالغة والتغفف في الفصاحة فالمراد بقولهم ان بدل الغلط لا يأتي في الكلام الفصيح كما في المطول القسمان الآتيان .

(و) الثاني : (للنسيان اعز حاصله ان القسم الثاني من الاقسام الثلاثة يسمى بدل نسيان (ان قصد الاول) ناسيا لما هو مقصوده (ثم يتبين فساده) بان يتذكر ما هو مقصوده فيتداركه بذلك المقصد مثاله عين المثال المذكور والآتي والفرق بالاعتبار .

(و) الثالث ! ما كان (دون قصد الاول) بان غلط وقعي فيه)

أي في التكلم بالبدل منه (به اي بالبدل سلب) ذلك الغلط كما اذ أردت ان تقول : **جاتني حمار فسبيك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط قلت** : حمار ، ويسمى هذا بـ **بدل الغلط الصرف** . قالوا لا يجيء الصرف وبـ **بدل النسيان** في كلام الفصحاء وما يصدر عن رؤية وفطانه فلا يكون في شعر اصلا لانه يصدر عن رؤية وفکر ، فان وقع في كلام فحـ **قة الا ضراب بـ بـيل** فيقال في المثال المذكور : بل حمار هذا ولكن قد ينافق في عدم وقوع بـ **بدل الغلط** في كلام الفصحاء **بـ انه لا ينافي الفصاحة والروية والفكـر لأنـها ليست عاصمة عن الغلط والخطأ** نعم لا يقع في كلام الله تعالى وعباده المكرمين المعصومين لا لأنـهم ليسوا بـ **فصحـاء** بل لعدم جواز وقوع الغلط عنـهم ، أما عنـ الله تعالى فـ **بـاجمـاع المسلمين** ، وأما عباده المكرمين فـ **بـاجمـاع المؤمنين** بل المسلمين الا شرذمة فليلة منهم من لم يتدرج الى مرتبة الـ **الكمـال والـ اليقـين** ، هداهم الله تعالى واـ **يـادـنا الى صـراـطـ الحقـ والـيـقـين** بـ **حقـ محمدـ وآلـهـ المعـصـومـين** .

وأما امثلة اقسام البدل :

(**فالاول**) : اي بـ **بدل الكل من الكل** (**كـزـرهـ خـالـدـا**) فـ **خـالـدـا** عـ **ينـ الضـمـيرـ مـصـدـاقـا** ، وهذا القـسم لا يـ **يـعـتـاجـ الىـ ضـمـيرـ وـابـطـ لأنـهـ نفسـ الـبـدـلـ** منه كما انـ الجـملـةـ الـقـ هي نفسـ الـمـبـدـأـ لا يـ **يـعـتـاجـ الىـ رـابـطـ** كما تـ **تـقـدـمـ** في بـ **بابـ المـبـدـأـ** في قولهـ وـانـ يـكـنـ ايـامـ معـنىـ اـكـتـفـىـ بـهاـ كـنـطقـيـ اللهـ حـسـيـ وـكـفـيـ (**والـثـانـي**) : اي بـ **بدلـ الـبعـضـ منـ الـكـلـ** ، (**وـاشـطـ كـثـيرـ**) في هذا القـسم (**مـصـاحـبـتـهـ ضـمـيرـهـ عـائـدـاـ** الىـ الـمـبـدـلـ منهـ وـابـاهـ المـصـنـفـ) سواءـ كانـ ذـلـكـ الضـمـيرـ مـلـفـوـظـاـ نحوـ **جـانـيـ الـقـومـ** كـثـيـرـ منـهـ اـمـ مـقـدـراـ : سواءـ كانـ لهـ خـلـفـ (**نـحوـ قـبـلـهـ الـيـدـ**) فـ (**أـلـ**) فيـ الـيـدـ

خلف عن الضمير، لم يكن له خلف وهو نحوه على الناس حجج البيت من استطاع إليه سبيلاً أي من استطاع منهم وقد تقدم في باب اعمال المصدر التسجيل بالأدلة وجعل «من» هناك فاعلاً فتأمل قال بعض المحققين في حاشية الجامي في باب الاستثناء في ما فعلوه الا قليل انه صع فيه بدن البعض من الكل مع انتفاء الضمير الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لأن الاستثناء المتصل يعني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه .

الثالث : اي : بدل الاشتمال وهو كالثاني في اشتراط كثرة مصاحبته (ضميراً عائداً) الى (المبدل منه) : سواء كان الضمير ملفوظاً به (نحو اعرفه حقه) فتحقق بدل الاشتمال للضمير المنصوب وفيه ضمير ملفوظ ، ام كان متدرراً له خلف نحو (قتل اصحاب الاخدود النار) فالنار بدل اشتمال للاخذود وفيه ضمير حذف وخلف عنه ال اي ناره ، وقيل ، الضمير مقدر بدون ان تكون ال خلنا عنه وتقديره النار فيه ، وعلى كل القولين الضمير عائداً الى الاخدود وهي الارض التي انشقت من غضب الله على اهلها فعليهذا الاحسن تقدير الضمير المزبور فتأمل .

(والرابع) : اي : بدل الاضراب والبداء (والخامس) : اي : بدل النسيان (وال السادس) : اي بدل الغلط الصرف مثالما (خذ) نbla اي سهما (مدا جمع مدية) كفرقة وغرف (وهو السكين) وهذا المثال يصلح ان يكون مثالاً لكل واحد من الاقسام الثلاثة وذلك باختلاف الاعتبارات والتقدمة فان قصد المتكلم وأراد اولا الامر بأخذ النيل ثم اضرب فاتقل الى

الامر يأخذ المدى وجعل الاول بحكم المتردك فهو بدل اضراب وبداء
وان أراد ابتداء وقصد الامر بالاول ثم تبيين فساده وتذكر ان مقصوده
الامر بالثاني فهو بدل نسيان ، وان كان مراده الامر بالثاني فسبقه
لسانه بالامر باول فبدل غلط صرف (والاحسن في) جميع (هذه)
الاقسام (الثلاثة ان يؤتي بيل) . قيل : لئلا يتوهم ارادة الصفة اي
نبلا حادا كما تقول رأيت رجلا حمارا بالتصويف بان تول الحمار
بالمشتق وترید جاهلا او بليدا .

فصل.

(يبدل الظاهر من الظاهر) حالكونهما (معرفتين) كالآيتين (او نكرين)
كالمثال الأخير (او مختلفين) بالتعريف والتنكير ؛ سواء كان الاول
نكرة والثاني معرفة نحو « مررت برجل زيد ». كأنه سئل من الرجل فابدلت
مكانه ما هو اعرف منه ، ام بالعكس . لكن توصف الثاني لئلا يكون
المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فيؤتي بالصفة ليكون
الاجابر لما فيه من نقص النكارة نحو « بالناصية ناصية كاذبة » وهذه الوجوه
الاربعة التي كانت باعتبار التعريف والتنكير في كل واحد من
اقسام البدل وحاصل ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر فعليك باستخراج
الامثلة الباقية قياسا على ما مثلنا .

وايضا يبدل المضمر من المضمر نحو « لقيتهم ايامهم » والمظاهر من
المظاهر وقد تقدم مثاله (والمضمر من الظاهر) نحو « اخوك لقيت زيدا

إياده «(و) لا يبدل (الظاهر) الا (من ضمير الغائب) وقد تقدم مثاله، وهذه المسئلة كالمسئلة السابقة ستة عشر قسما فعلىك ايضا استخراج ما تركناه من الامثلة (و) اما البدل (من ضمير الحاضر) سواء كان للمتكلم او للخاطب فله حكم ذكره بقوله (الظاهر لا يتبدل) اي لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر (خلافا للاختلاف) فانه اجازه مطلقا، واستدل الجمهور بان المضرر المتكلم والخاطب اقوى وانفص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منها يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود ولننظر (الظاهر) في النظم بالنصب (مفعول) لقوله «تبده» وتبده (متعلق من) الجارة (في اول البيت) واصل الكلام «لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر الا اذا كان البدل (ما) اي اسما ظاهريا (إحاطة جلا) اي : يكون بدل كل مفید للإحاطة والشمول (نحو ربنا افزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) فـ «أولنا وآخرنا» بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام وهو عبiquitatem على المراد من ضمير المتكلم اعني بني اسرائيل (او اقتضى بعضا) يعني : يكون الاسم الظاهر ببدل بعض من الكل (نحو) :

(اوعدني بالسجن والادامـم) رجلي فرجلي شتننة المناسب
 فقوله (رجلي) الاول بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل (او)
 اقتضى اشتتمالا يعني : يكون الاسم الظاهر بدل (اشتمال ڪا نك
 ابتهاجك) اشتتمال «فابتهاج بدل اشتتمال من كاف في «كأنك» و
 (اشتمال) فعل ماض فاعله مستتر فيه يعود الى ابتهاج والجملة خبران.
 (وبدل الاسم) المتضمن (معنى المعنزة للاستفهام) وبعبارة :

«اُخْبَرِي اِذَا بَدَلَ اسْمَ مِنْ اسْمٍ مُتَضَمِّنِ مَعْنَى هِمَزةُ الْاسْتِفَاهَمِ» فَعَيْنَتْذ
يُجَبُ اَنْ (يَلِي) الْبَدَلَ (هِمَزًا) لِيُطَابِقَ الْبَدَلَ مِنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَلِيُتَبَيَّنَ
اَنَّهُ بَدَلَ مِنْ مُتَضَمِّنِ الْاسْتِفَاهَمِ كَـ «مِنْ ذَا أَسْعِيدَ اَمْ عَلَى» فَسَعِيدَ بَدَلَ مِنْ
«مِنْ» الْاسْتِفَاهَامِيَّةِ دَخْلٌ عَلَيْهِ الْهِمَزةُ لِلْمُطَابِقَةِ وَلِلْتَبَيُّنِ الْمَذَكُورِ ، (وَ)
نَحْوَ (كَيْفَ اصْبَحَتْ أَقْوِيَاً اَمْ ضَعِيفَأً) ؟ فَـ «قَوْيَاً» بَدَلَ مِنْ «كَيْفَ»
دَخْلٌ عَلَيْهِ الْهِمَزةُ لِلْمُطَابِقَةِ وَلِلْتَبَيُّنِ .

(تَسْتَهْ) (بَدَلَ الْمُضَمِّنِ مَعْنَى الشَّرْطِ) — يَلِي حَرْفُ الشَّرْطِ نَحْوِ
مَهْمَا تَصْنَعُ اَنْ خَيْرًا وَانْ شَرًا تَجْزِي بِهِ) فَـ «خَيْرًا» وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ
بَدَلٌ مِنْ مَهْمَا دَخْلٌ عَلَيْهِ اَنْ الشَّرْطِيَّةِ .

(وَكَمَا) يَجُوزُ اَنْ (يَبَدِّلَ اسْمَ مِنْ اسْمِ) كَذَلِكَ
يَجُوزُ اَنْ يَبَدِّلَ (الْفَعْلَ) بِدَوْنِ الْفَاعِلِ (مِنْ الْفَعْلِ : بَدَلَ كُلَّ) اِذَا
كَانَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا وَكَانَ الثَّانِي مُفِيدًا زِيَادَةً يَبَدِّلَ لِلَاوَلِ (نَحْوُ مَعْنَى
تَأْتِنَا تَلَمَّ بِنَا فِي دِيَارِنَا) فَـ «تَلَمَّ بَدَلَ كُلَّ مِنْ تَأْتِنَا لِاتِّهَادِ
مَعْنَاهُمَا (لِأَنَّ الْأَلْمَامَ) عَيْنَ الْأَتِيَانِ) مَعْنَى . قَالَ الْفَاضِلُ الْمَعْشِيُّ :
«وَيَرِدُ عَلَيْهِ هَنْتَا مَا يَرِدُ عَلَيْهِ فِي تَمْثِيلِهِ لِعَطْفِ الْفَعْلِ وَالْجَوَابِ الْمَوْأِبِ»
وَنَحْنُ نَقُولُ كَمَا قَلَّنَا هَنَاكَ إِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى اَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الْفَعْلُ وَحْدَهُ وَلَيْسَ
الْفَعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ هُوَ اَنَّ الْجِزْمَ الَّذِي اَتَّقْنَاهُ الْعَالِمُ فِي الْفَعْلِ اَوَّلَ -
مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ فِي الْفَعْلِ الثَّانِي فَمَنْ ذَلِكَ يَعْلَمُ اَنَّ الْمُتَعَاطِفِينَ هُمَا
الْفَعْلَانَ وَحْدَهُمَا لَا الْفَعْلَانَ وَفَاعِلِيهِمَا ، (وَ) يَبَدِّلُ اِيْضًا الْفَعْلَ مِنْ
الْفَعْلِ (بَدَلَ الْاِشْتِهَالَ كَـ «مِنْ يَصْلِي الْيَنَا يَسْتَعْنِ بِنَا يَعْنِ »
فَـ «يَسْتَعْنِ » بَدَلَ مِنْ «يَصْلِي » بَدَلَ الْاِشْتِهَالَ (لِأَنَّ الْاِشْتِهَانَةَ)
مِنَ الْكَرِيمِ مَعَ كَوْنِ الْمُسْتَعْنِينَ مُسْتَجِعِيَّا (يَسْتَلِزمُ مَعْنَى فِي الْوَصْوَلِ) إِلَى

الكريم ، (وهو اي : المعنى (نجحه) اي : نجع المستعين المستحق ، والا يلزم عدم كون الكريم كريما وهذا خلف اذا كان المتكلم بهذا الكلام كريما وصادقا ، والخلف على هذا الفرض ع الحال . (كذا قال ابن الناظم) ، فيما فهمه ابن الناظم صحيح لا غبار عليه لشبو الاستلزم كما بيانه (و) ان (منع ابن مهام الاستلزم) غافلا عن خصوصيات هذا الكلام اعني : كون المتكلم كريما صادقا والمستعين الواسل اليه مستحقا ، ولذلك قال : (وقد يستعين) السائل الواسل الى الكريم (ولا يعان فلا يكون الوصول) البه « منجحا » : ثم (قال : والواجب رفع « يستعين ») ليكون (حالا من فاعل « يصل ») ك « تعشوا » في قوله) (متى تأته تعشوا الى ضوء ناره) حيث رفع « تعشوا » ليكون حالا من فاعل « تأت » هذا ، وأنت تعرف بعد ما بياننا لك المراد من هذا الكلام مع خصوصياته انه لا وقع لـ الكلام ابن مهام ولا لبعض ما في المواشي في هذا المقام .

(تتمة) وهي قرينة بل دليل قاطع لما حققنا آنفا : من كون المبدل منه والبدل بما الفعلان وحدهما لا هما مع الفاعل والا يلزم كونها تكرارا لا تتمة ؛ (تبدل الجملة من الجملة) بدل بعض من الكل اذا لم تكن الاولى وافية ب تمام المراد وكانت الثانية وافية به ، وهذا ائما يكون فيما يعني بشأنه (نحو « أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين) وجنات وعيون » فان المراد التثبيه على نعم الله ، والمقام يقتضي اعتماد بشأنه ، والجملة الثانية اعني قوله : « أمدكم بانعام - اليه » او في بتاءة المراد للدلالة على نعم الله بالتفصيل من احالاته

الى علم المخاطبين المعاونين والجملة الثانية داخلة في الاولى لأن «ما تعلمون» يشمل المذكورات في الثانية وغيرها .

(و) تبدل (الجملة من المفرد) بدل كل (نحو) :

(الى الله اشكو بالمدية حاجة) (وبالشام اخرى كيف يلتقيان) فابدل جملة «كيف يلتقيان» من «حاجة» و«آخر» وما مفردان وحاصل معنى البيت انه : الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاءهما والجمع بينهما .

وقد (تبدل الجملة) عن الجملة بدل اشتغال نحو قوله : اقول له ارحل لا تقين عندنا والا فكن في السر والجهر مسلماً اي : ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر ، فـ «لا تقين عندنا» بدل اشتغال من «ارحل» والمراد اظهار الكرامة لاقامة المخاطب عند المتكلم ، والثاني اعني «لاتقين» او في بتادية المراد لأنه نص فيه .

(هنا فائدتان)

الاول : اختلاف النهاة في المبدل منه : فقال : بعضهم : انه في حكم السقوط معنى لأن المقصود بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه . وقال بعض : انه ليس في حكم السقوط معنى الا في بدل الفلط ، ووجه ظاهر ، وأما لفظاً فلا خلاف في انه ليس في حكم السقوط لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال ، وقد يكون المبدل منه ضميراً لا يستتفق عنده نحو « ضربت الذي مررت به أخپك » او متلبساً

بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيداً كريماً .

الثانية : ان التوابع اذا اجتمعت بهذه بالنتع ، ثم بالتأكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنسق ، وعطف البيان كالنتع ، اما الابتداء بالنتع قبل التأكيد فلكونه أعم مورداً من التأكيد اذا التأكيد لا يجيء في النكرات الا عند بعضهم بشرط تقدمت ، وأما تقديم التأكيد على البديل فلا

التأكيد مدلوله عين مدلول الموكد بخلاف البديل لأن مدلوله غير مدلول المبدل منه في الحقيقة وأما تقديم البديل على عطف النسق فلان البديل له نسبة معنوية مع المبدل منه أما بالكلية او البعضية او الاشتمال ، وأما بدل الغلط فغير واقع في كلام الفصحاء او نادر على المخالف الذي لشرنا اليه ، والنسق أجنبي من متبعه .

(هذا باب النداء)

بكسر النون او ضمها ، وهو في اللغة الدعاء ، وقد يستعمل في الصوت المجرد وفي الاصطلاح الدعاء بأحرف مخصوصة نابت مناسب داعو لفظاً او تقديرها ، والمنادى هو المطلوب اقباله بتلك المعرف ، قال بعض المحققين : الاولى ان يقال ان هذه المعرف نابت مناسب الماضي اي « دعوت ، او ناديت » لأن النداء انشاء والا غالب في الافعال الانشائية يحيطها بلفظ الماضي . وقال بعضهم انها اسماء افعال ورد بان اسماء الافعال لا يكون اقل من حرفين والهمزة من أدات النداء ، وأجيب بان هذه الاداة خالفة بقية اسماء الافعال لعكورة

استعمالها فجوز فيها مالا يجوز في غيرها .
ولابد للنداء من منادي : لفظا او تقديرا نحو يا بيتي اي يا قوم .
(وللمناري الناء اي البعيد) حقيقة (او الذي كاناه) فيكون بعيدا
حكما (كاناه والسامي) والسكران والمغني عليه (يا او اي يفتح
الهمزة وسكون الياء) اذا لم يكن للتفسير او العطف ومن قسم البعيد
حكما قول العبد يا الله ويا رب ويا احکم المحاكمين لانه تعالى وقدس
وان قال ونحن اقرب اليه من جبل الوريد لكن العبد لما كان في
معرض الدعاء وطلب الاحسان منه تعالى وليس للمعبد تلك القابلية التي
يستحقها فالعبد ليس بالنسبة اليه تعالى بل بالنسبة اليه
لبعده من احسانه واستجابة الدعاء وأما ايها بكسر الهمزة
وسكون الياء فهو حرف جواب اشرنا اليه سابقا (وما بالف بعد
الهمزة وكذا ايها ثم هيا والهمزة فقط للداني اي : القريب) والاصناف
فيها ياء لانها ام الباب (و وا ايها بها ملن ندب عليه او يا) وبعبارة
اخري وايستعمل في المندوب وهو المتوجع عليه وجودا وهو ما يتفتح
على وجوده كالصبية والمحسرة والويل اللاحقة للنادب فقد من ينفعه
نحو وامضيتكه واحسرتاه واوبلاه ، او عندما كالميت الذي يبكي عليه
النادب نحو واحسيناته وكذا المتوجع منه واظهر له اذا توجع ظهره وقس
عليه يا ، وسيأتي للمندوب زيادة توضيح عن قريب .

(وغير « وا » وهو « يا » لدى اللبس) أي : ليس المندوب (بغير المندوب اجتنب بعض التاء) فعل ماضي محظوظ نظير ندب بعض النون فان لم يلتبس المندوب بغيره جاز استعمال « يا » كما اذا وصل آخر المندوب بالف النسبة نحو يا عمروا كما يأتي فان ثبوت الالف يدل

على انه مندوب .

(وكل منادي غير مندوب ، ومضرر) قبل المراد منه ضمير الخطاب لعدم وجود نداء غيره في كلامهم وأما « يا هو » فقيل انه ليس بضمير بل اسم لذاته تعالى (وما جاء مستفاثا) وسيأتي المراد منه (و) غير (اسم الله) تعالى (كما في الكافية قد يعرى من حروف النداء) لفظا ولا يذهب عليك ما في اتيان « المروف » بصيغة الجمع لعدم جريان الحكم اي الحذف الا في حرف واحد وهو بالانها أم الباب ولا يقدر حين الحذف الا أم الباب (بان يحذف) لقيام قرينة كان يكون المنادي (بفتح الدال) مقبلأ على المنادي (بكسر الدال) ومتىما لما يقول له وذلك لا يكون الا فيما كان معرفة قبل النداء فلا يكون في النكرة ولو كانت مقصودة (فاعلم نحو يوسف اعرض عن هذا) اي : يا يوسف ، والاصح انه عربي . وقيل عربي والاصل بكسر السين ثم غير كما يغير الاعلام ، ونحو (رب اغفر لي والوالدي) أي يارب . وانما (لا يجوز حذفه) اي : حرف النداء (من المندوب ولا المستفاث لأن المطلوب فيما تطويل الصوت) كما هو ظاهر ، والحدف ينافيه وقال بعض المحققين : أما المستفاث به فللمبالغة في تنبيه باظهار حرف النداء لكون المستفاث له أمرا مهما ، وأما المندوب فلكونه منادي بجازيا لا حقيقيا لعدم صلاحية الميت ونحوه للنداء الحقيقي فهو منقول من النداء الحقيقي الى النداء المجازي ، فابقى فيه حرف النداء تنبيها على الحقيقة المنقول منها .

(ولا) يجوز الحذف ايضا من (المضرر) لأن حذفه منه يفوت الدلالة على كونه منادي بناء (على ان ندائه شاذ) فحقة ان لا يحذف

منه حق يعرف انه منادي (ولا) يحذف ايضا من (الاسم الكريم اذا لم تتوارد) من حرف النداء (في آخره مهما مشددة) وسيجيئ الكلام في الميم عن قريب . وانما لم يحذف بدون التعويض لان نداء اسم الكريم على خلاف القياس لان القياس في نداء ما فيه الال ان يتوصل الى ندائه بـ « اي » واسم الاشارة كما يأتي الاشارة اليه في قوله : وايها مصحوب ألل بعد صفة يلزم بالصرف لدى ذي المعرفة فلو حذف حرف النداء لم يدل على كونه منادي دليل فيجب ابقائه حتى يعرف انه منادي ، هذا اذا لم تتوارد عن الميم والـ ي يجب حذفه كما يأتي عين قریب في قوله :

والاَكْثَرُ اللَّهُمْ بِالْتَّعْوِيْضِ وَشَدِيَا الْلَّمْ فِي قَرِيْبِ
 (وذاك الحذف) اي : حذف حرف النداء (بجميئه في اسم الجنس)
 والمراد منه هنا على ما حققه الرضي مطلق ما كان نكرة قبل النداء :
 سواء تعرف بالنداء كالنكرة المقصودة نحو « يا رجل » او لم يتعرف
 كأنكارة غير المقصودة نحو « يارجلا » فالتفصيد بقوله (المعين) في غير
 محله فتأمل (و) كذا (المشار له قل) مثال اسم الجنس (نحو ثوبى
 حجر) اي : ياحجر ولهذا المثال حكاية فليراجع في كتب التفسير قوله
 تعالى ولا تكونوا كالذين آذوا موسى ومثال اسم الاشارة قوله تعالى
 (ثم انتم هؤلاء تقتلون) اي يامؤلام . والوجه فيما اي ؟ في قلة الحذف
 منها ما تقدم في المضمير واسم الكريم . وقيل لم يحذف حرف النداء من
 النكرة ، اما المقصودة فليكونه كالعوض عن اداة التعریف ، وفي غير المقصودة
 فلان حذف حرف النداء لا يكون الا اذا كان المنادي مقبلًا على المنادي
 وفيه ليس كذلك (وهل يقاس عليه) اي يقاس على المسموع من العرب

الاثنين مالم يسمع منهم (او يقتصر على) مايُشَت فيه (السَّمَاع) منهم (البصريون والمصنف على الثاني) اي الاقتصار على السَّمَاع (والكوفيون على الاول) اي على انه يقاس (واما من يمنعه) أي حذف حرف النداء (سَمَاعاً وَقِيَاساً فَانْصَرْ عَادَلَهُ اَيْ) انصر (لَا تَنْهِهُ عَلَى ذَلِكْ) المنع (لانه) اي لأن من يمنعه (مخطيء في منعه) لو رود السَّمَاع به اي بالحذف كالمثالين المتقدمين ونحوهما قيل لاتحذف حرف النداء من منادي البعيد نحو يازيد لما ذكر في المندوب (وابن المنادي خلافاً للكسائي حيث قال باعراب المنادي وان كان مفرداً معرفة (المعرف) ان لم يكن مبنياً قبل النداء والا فابته على بنائه ، وفي قوله (اما بالعلمية) كزيده (او بالقصد) كالنكرة المقصودة حزلزة اذ كون المنادي معرفة ليس منحصراً في العلمية والقصد لانه قد يكون غير العلم والنكرة المقصودة لكنه تدفع بما قيدنا البناء به فتأمل (المنادي المفرد) للمفرد ستة معان الاول مايقابل المركب كما في تعريف الكلمة ما والثاني يقابل المثنى والمجموع وهو واضح والثالث مايقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفرداً والرابع مايقابل العلم المزجي والاضافي والاسنادي كما في باب العلم الخامس ما يقابل المكرر كما في باب لاء نفي الجنس السادس ما يذكر هنا اعني المقابل للمضaf وشبيهه ، وبعبارة أخرى ابن المنادي ان كان مفرداً معرفة قبل النداء او بعده (لتضمنه معنى كاف الخطاب) الحرف ظاهر هذا التعليل ان علة بناء المنادي الشبه المعنوي كمبي و هنا وهو خلاف ما عليه الجمهور من انه بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ، ولكونه منها افراداً وتثنية وجمعها ، وذلك

لان « يازيد ، ويزيidan ، ويزيidون » بمثابة « ادعوك ، ادعوكما ، وادعوكم » والضمة فيهما مشابهة بالكاف في « ذاك ، ذاكما ، ذاكم » فان ظاهر هذا التعليل ان شباهته غير العيارات المعروفة وهو ما ذكرناه في آخر العيارات الاربع الموجبة للبناء ويسمى بالشباهة اللفظية اذ مرجع هذا التعليل الى قياس المساواة لانهم يذكرون التبيعة ويقولون : شباهه المشابه فتأمل قال الرضي وقال الكساني المنادي المنفرد المعرفة مرفوع لتجزء عن العامل اللفظية ولا نعني ان التجزء فيه عامل الرفع كمقابل بعنه في المبتدء بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبني ولابد فيه من الاعراب ثم انا لوجزناه لشبيه المضاف الى ياء المتلكل اذا حذف الياء ولو فتحناه لشبيه غير المنصرف فرفعتها ولم تنوئه ليكون فرقا بينه وبين مارفع بعامل رافع ولا يتعرض عليه المبتدء فان العامل فيه عنده هو الخبر انتهى (على الذي في رفعه قد عهد) من الضمة في المنفرد وما في حكمه ، والالف في التثنية وملحقاتها ، والواو في الجمع وملحقاته (كيازيد ، ويزيidan ، ويزيidون) ونحوه بارجل ، ويأرجلان ، ويأرجال .

واستشكل في نحو « يازيدان ، ويزيidون » بأنه قد تقدم في الموضع الثاني من اقسام الاهراب النبائي عند قول المصنف :

بالالف ارفع المثنى وكلا اذا بضمها مضافا وصلا انه اذا ثني العلم او جمع بالواو والثون — ينكر ثم يثني او يجمع ثم يعوض عن التعريف الزائل لام التعريف فيقال « الزيدان والزيدون » باللام فلم يؤت باللام في المنادي .
واجيب عن ذلك بان هذه القاعدة مختصة بغير المنادي اذ حرف

النداء من اداة التعريف فلو جيء باللام للزام الجموع بين اداتي التعريف وهو غير جائز ، ورد ذلك بأنه : يلزم على هذا ان لا يدخل الياء على المثادى المضاد الى المعرفة ، لأن الاضافة ايضا سبب للتعريف واجيب عن ذلك : باننا قلنا لا يجوز الجموع بين اداتي التعريف وهنا ليس جمعا بين الاداتين بل اداة وسبب ولا مانع فيه .

واستشكل ايضا في المثالين المذكورين بانهما كيف بانيا مع ان التثنية والجمع من خواص الاسماء ، وقد ذكرنا الجواب عن ذلك في باب المعرف والمبني عند قوله :

كالشبه الوضعي في اسمي جتنا والمعنى في مقى وفي هنا وقال بعضهم : العلم في النداء باق على تعريفه فلذا لم يؤت بالأثر التعريف ، واستشكل عليه بارك العلم اذا اريد اخسافته نحو « زيدكم » نكر لعدم جواز الجمع بين سبي التعريف اعني : العلمية والاضافة فما الفرق . وأجيب عن ذلك بأنه ليس المقصود في الاضافة الا قرير المضاف او تخصيصه ، فلو اضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لفوا ، لا : ائدة معتقدا بها حينئذ ، بخلاف النداء اذ ليس المقصود منه التعريف بل طلب الاقبال والاصفاء فلا مانع من بقاء التعريف فلا حاجة الى تنكيره ، وقد تقدم في آخر باب المعرف باللام في قوله :

وتحذف ألل ذي ان تند او تضف اوجب وفي غيرهما قد تتحذف ما يفيدك هنا فراجع .

(وانواي : قدر انصمام ما بنوا او حکروا كما في المددة قبل النداء) ، مثال المبني قبل النداء (ك « يا سبويه ») على القول ببنائه

قبل النداء فالضمة مقدرة في آخره ، ويظهر أثر التقدير في التابع فانه يرفع مراعاة للضمة المقدرة ، وينصب مراعاة محله ، الا اذا كان المنادى اسم اشارة فانه يجب رفع تابعه ولا يجوز نصبه الا في بعض الصور كما يجيء عن قريب في قوله :

وذو اشارة كاى في الصفة ان كان ترکها يفيت المعرفة
واما على القول بأنه قبل النداء تعرّب اعراب ما ينصرف كما تقدم في باب العلم عند قوله :

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغیر ويه تم اعرابا
فظاهر ان الضمة تظفر في آخره . وقال بعض المحققين اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير معناها – فالواجب حينئذ اعرابها فعلى هذا تقول في كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ اعلاما ؛ يا كيف ، ويا هؤلاء ، ويا كم ، ويا منذ » بضمّة ظاهرة متتجددة للمنادى ، وأما مثال المحكى قبل النداء فهو نحو « تأبط شرا » ففيه ايضا ضمة مقدرة في اخره يظهر اثره في التابع على التفصيل المتقدم ، والمراد من الحكایة هنا : القسم الرابع من الاقسام الاربعة التي تقدم ذكرها في باب العلم وعنه قوله المذكور آنفا فراجع ، وبعضهم يعرّبه اعراب المتضادين فعلية يصدر من قسم المنادى المعنّف فينصب جزءه الاول ويجر الثاني بالإضافة .

وليجر جميع ما ذكر (مجرى ذي بناء جدد) اي : يجري مجرى
منادى لم يكن مبنيا قبل النداء فيفرض انه مبني على الضم ، وان كان قبل النداء مبنيا على غيره (فليحکم عليه بنصب محله) فيتبع بالنصب الا فيما ذكرناه آنفا ، ويحکم على لفظه بالضم فيتبع بالرفع

كما تقدم . (والمفرد المنكور الذي لم يقصد) اي النكرة غير المقصودة : سواء كانت مفردا او غيره : جامدة كانت او مشتقة ، (والمضاف) : معنوية كانت اضافته او لفظية .

(وشبهه) اي : شبه المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ سواء كان معمولا له لو معطوفا عليه (أنصب) جميع هذه الاقسام (عاد ما خلافا معتدا به) ، قال الرضي قال الكساني وانما ينصب المنادي المضاف لطوله ولأن المتصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرتفع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يازيد يازيد اليكون المنادي بين صورتين ثم اكتفى بيا ونوى الالاف فصار كالغایيات فبني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نسبا ولا ادرى ما يقول في نصب المضارع له والمفرد المنكور ولم لا يجري المضاف بجراهما في كونه منصوبا انتهى .

مثال النكرة الجامدة يا رجلا ، ويأرجلين ، ويأسلمين (بـ بـ كـ سـ رـ) الميم (الثانية) اذا قالها الاعمى او نحوه من لا يرى المنادي لكونه في بثرا ونحوه ، ومثال النكرة المشتقة (نحو) قول الواعظ ونحوه : (ياغافلا والموت يطلبه) فانه لا يقصد شخصا بعينه ، (و) مثال المضاف بالإضافة المعنوية نحو (يا عبد الله) ، (و) مثال المضاف بالإضافة اللفظية نحو (يا حسن الوجه) . (وأجاز تغلب ضمه) بناء ، وعلل ذلك بان بالإضافة اللفظية كل اضافة لأنها في تقدير الانفصال ، ورد بان البناء انما هو لشبة المنادي بكاف ادعوك على تفصيل تقدم بيانه وهذه الشبة مفقودة هنا لكونه نكرة ، وبيان السباع من العرب لم يرد إلا بتصبيه فلا مقتضى لبيانه ، ومثال الشبيه بالمضارع العامل في ما بعد

نحو « يا طالعا جبلا ». واستشكل في هذا المثال بأنه لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ، ولو قدر موصوف فحينئذ يصير هو المنادى وهو مفرد فيخرج عن كونه شبه مضلّف ، ولعله لشل هذا لم يمشل به الشارح فالاحسن ان يمثل بنتحو « يا رؤفا بالعياد » ، ومثال شبه المضاد المطوف عليه نحو (يا ثلاثة وثلاثين) ونحوه اذا كان علماً فيجب نصب الجزئين اجمعآ ، اما نصب الجزء الاول فلانه شبيه بالمضاد لأن الجزء من تامة اذ التسمية وقامت بمجموع الجزئين مع حرف العطف ، وأما نصب الجزء الثاني وبالعطف على الجزء الاول قبل الكلمة فتأمل . هذا اذا كان علما ، وأما اذا لم يكن علما فقيل: انه كذلك ، وقيل هو كـ « يا زيد والخازث » اذا قصد جماعة معينة وكيا رجل وامرأة اذا لم تقصد جماعة معينة ، والمنادى الموصوف بالجملة والظرف كالنكرة غير المقصودة نحو « يا حلما لا يدخل » ويجوز ان يجعل المقصودة ، وأما المتبع بسائر التوابع فكل المنادي غير المتبع الا العلم المتبع بابن ، والمسألة تحتاج الى تفصيل ازيد .

ونحو (زيد ضم وافتتحن من كل علم مضموم) ، حاصله ان المنادى المفرد المعرفة يجوز ضمه وفتحه (اذا) كان علما (وصف) بـ (ابن وابنة) بشرط ان يكون (ابن وابنة متصلة) بالمنادى بان لا يفصل بينهما فاصل ، وبشرط ان يكون ابن وابنة مضافا (الى علم) حاصله ان يكون ابن وابنة بين العلمين (نحو ازيد بن سعيد لاتهن) ونحو (يا هند ابنة عاصم) فيجوز ضم زيد وهند على الاصل ، ويجوز ايضاً تفعهما وفي الفتح اقوال :

الاول : انه فتحة اتباع يعني : آخر المنادى اتبع فتحة ثون

« ابن » اذ الحاجز بينهما حرف ساكن أعني ! باء « ابن » والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فهو نظير ما نقدم في الاسماء الستة من اتباع فاء « فم » الميسم في الحركات ومن هنا منع بعضهم الفتح في الموصوف ببنت لان الحاجز وهو الباء المتحركة حصين ، وكذلك منع في تصغير ابن نحو « يازيد بني عمرو » لتعذر الاتباع لما ذكر .

والثاني : انه على تركيب المنادى مع ابلا كتركيب خمسه عشر ، فهو نظير ما نقدم في باب لا النافية للجنس من نحو « لارجل ظريف في الدار » بباء الصفة والموصوف على الفتح .

والثالث : على اقحام ابن وانافة المنادى الى ما بعد ابن جواز اضافة ابن الشخص اليه بلا واسطة ، والمنادى على هذا مضاد لامفرد فعل القول الاول فتحة المنادى تتجه اتباع لفتحة اعراب ولا فتحة بناء ، وعلى القول الثاني فتحة بناء ، وعلى الثالث فتحة اعراب ، وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب ، وعلى الثاني بناء ، وعلى الثالث قيل انه : فتح تخفيضا . وقيل : فتح بالتبعية لان ابن تأكيد للمنادى والتأكيد لا ينافي الاقحام . كما قيل ذلك في نحو « ياسعد سعد الاوسم » وفي نحو « يازيد زيد اليميلات » وقد يأتي عن قريب ، ومثل العلم المفرد المثنى والجمع اذا صارا علما .

(ويجوز في هذه الحالة) أي : في حالة كون المنادى علمًا مفردا موصوفا بابن متصل مضاد الى علم (حذف الف ابن خطأ) كما انها تمحض لفظا لأنها همزة وصل .
واما وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله يمحض

التنوين من العلم الاول ، ويحذف الالاف من الابن خطأ كما في النداء نحو « جاء زيد بن عمرو » يحذف التنوين من زيد ، ويحذف الالف خطأ ، ويجوز ثبوت التنوين في الضرورة هذا وفي حاشية المني في باب ضمير الفصل ان حذف هذين إنما هو فيما كان العلم الثاني الاب الأقرب فان كان جدا لا يجوز ذلك الحذف ويأتي في باب ممزة الوصل نص الحاشية وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فيهون العلم الاول وتبثت ألف ابن خطأ نحو « زيد ابن عمرو » وكذا ان لم يقع بين علمين نحو « جاء زيد ابن أخيينا » بتنوين زيد واثبات الف ابن خطأ ، فالحكم المذكور مشروط بشيئين : الاول : ان تقع الابن بين علمين ، والثاني : ان يكون الابن صفة للعلم الاول لاخيرا واذا نفذ أحد الشرطين عاد الاسم الى اصله أعني التنوين .

(والضم) للمنادى (حتم ان فصل) بيته وبين ابن فاصل (نحو يا سعيد المحسن ابن خالد وكذا الضم) للمنادى (ان لم يل الابن (بالرفع) لانه فاعل يل - (علما) ، وبعبارة أخرى ان لم يكن قبل ابن علم .

(اول يل الابن بالنصب) لانه مفعول يل - (علم) وبعبارة أخرى لم يقع بعد ابن علم الضم (قد حتم) في الصورتين ، وكذا اذا لم يقع قبل ابن ولا بعده علم ، ومثال هذه الصورة (نحو ياغلام ابن أخيينا) فليس قبل ابن ولا بعده علم ، وأما مثال الصورة الثانية من الصورتين المذكورة في النظم فهو نحو (يازيد ابن أخيينا) فليس بعد ابن علم وأما مثال الصورة الاولى منها فهو نحو (ياغلام ابن زيد) فلم يقع قبل ابن علم ففي هذه الصور الثلاث يجب فتحه ، ويجب ضم المنادى ولا يجوز اثبات الف

ابن خطأ وهكذا يجب الضم للمنادى اذا لم يكن الابن الواقع بعده صفة له : بيان كان بيانا له او بدلا ، او كان الابن ايضا منادى حذف منه حرف النداء نحو « يازيد ابن عمرو » هذا مثال للجميع فعليك بالتطبيق ، وحكم الف ابن الاثبات خطأ . وكذا اذا كان المنادى موصوفا بغير الابن نحو « يازيد الفاضل » وبعضهم اجاز في هذه الصورة فتح المنادى واستشهد بقوله :

فما كعب ابن مامه وابن سعدي بـ اجود منك يا عمرو الجواب
فانه روى بفتح عمر والجواب .

(واضم) بناء (او انصب ما اي) منادى (اضطرارا نون) اي ؛ اذا اضطر الشاعر الى تنوين المنادى) جاز له ضمة بناء مع التنوين اكتفاء بما تدعو اليه الضرورة اعني : التنوين ، وجاز له نصبه اعرابا تشبيها بالنكرة غير المقصودة ، وهذا الحكم اي : جواز الوجهين انما هو فيما اذا كان المنادى (ماله استحقاق ضم بيانا) اي : اذا كان المنادى مفردا معرفة او نكرة مقصودة (نحو سلام الله يامطر عليها) بتنوين مطر للضرورة مع بقاء الضم على الاصل اكتفاء بما تدعو اليه الضرورة ونحو (ياعديا لقد وقتك الاولى) بنصب عديا مع التنوين للضرورة تشبيها بالنكرة غير المقصودة .

(والاول) اي : « الضم » بناء مع التنوين (اول ان كان المنادى علما) كالبيت الاول لشدة شبه العلم بكاف ادعوك من حيث اصالة التعريف (قاله في الكافية) وقال فيها ايضا : ان الضم مع التنوين مرجوح اذا كان المنادى نكرة مقصودة لضعف شبهها بكاف ادعوك لكون تعريفها طارنا بالنداء .

(وباضطرار) في الشعر (خص جمع يا و) مافقه (ال نحو) قول الشاعر :

(في الغلامان اللذان فرا) ايا كما ان تكسبا ناشرا

حيث جمع يا والمعرف بالضرورة الشعرية . وقيل لا ضرورة فيه لتمكنه من ان يقول فـ « ياغلامان اللذان فرا » قال الدمامي على ما نقل عنه الجلبي في بحث التصران هذا يقتضي عدم تحقيق الضرورة دائمـا او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فن تركيب مفيد لامتداحة لهم عنـه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عنـهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنـه متـدوحة ام لا انتهي فتأمل ولا يختص هذا الحكم بـ « يا » بل جميع حروف النداء كذلك (و) الحالـل انه (لا يجوز جمع حـروف النـداء والمـعرف بالـ (في السـعـة خـلـافـا لـالـبغـدـادـيـن) فـاذا اـرـيدـ نـداءـ ماـفـيهـ اـلـ يـجـبـ الفـصلـ بـيـنـهـماـ بـ « ايـ وـهاـ التـنبـيـهـ » نحوـ ياـ اـيـهاـ السـاقـ اوـ بـ « ايـ وـاسـمـ الاـشـارةـ » نحوـ ياـ اـيـهـاـ الرـجـلـ ، اوـ باـسـمـ الاـشـارةـ فـقـطـ نحوـ يـاهـذاـ الرـجـلـ ، وـذـلـكـ (كـرـامـةـ الجـمـعـ بـيـنـ اـدـاتـيـ التـعـرـيفـ) بلاـ فـاـصـلـةـ لـاـنـ يـاحـرـفـ تـعـرـيفـ كــاـلـ « وـفـيـةـ وـجـهـ اـخـرـادـقـ يـاتـيـ عـنـقـرـيـبـ حـاـصـلـ الـكـلـامـ اـنـهـ لـاـسـتـكـرـهـ وـالـجـمـعـ اـدـاتـيـ التـعـرـيفـ فـلـجـأـواـ إـلـىـ اـنـ يـفـصـلـوـاـ بـيـنـهـماـ باـسـمـ مـبـهمـ يـعـتـاجـ إـلـىـ مـاـيـزـيلـ اـبـهـامـ فـيـصـيـرـ المـبـادـيـ فـيـ الـظـاهـرـ ذـلـكـ المـبـهمـ وـفـيـ الـحـقـيقـةـ ذـلـكـ الذـيـ يـزـيلـ اـبـهـامـ فـوـجـدـواـ ذـلـكـ « ايـ » لـاـنـهـ وـضـعـ مـبـهمـ فـلـمـ يـجـزـ « ياـ ايـ » بل لـزـمـ انـ يـرـادـهـ مـاـيـزـيلـ اـبـهـامـ وـذـلـكـ اـسـمـ الجـنـسـ المـعـرـفـ بـالـلـامـ ، وـيـجـرـيـ بـعـراـهـ « الذـيـ » وـفـروعـهـ ، وـقـدـ يـجـرـيـ بـعـراـهـ اـسـمـ الجـنـسـ اـسـمـ الاـشـارةـ المـوـصـفـ بـهـ ، وـقـدـ يـنـوـبـ اـسـمـ الاـشـارةـ عـنـ « ايـ » فـلاـ يـعـتـاجـ إـلـىـ مـزـيلـ اـبـهـامـ فـيـقـالـ « يـاهـذاـ » لـاـنـ اـبـهـامـ يـزـيلـ باـاـشـارةـ الحـسـيـةـ

والترزم حينئذ رفع المعرف باللام كما سيأتي عن قريب ولا يجوز نصبه وان كان حكمه تابع منادى المضموم جواز الوجهين كما سيأتي ايضا وانما الترم رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة كون الاسم منادى ليدل الترزلم الرفع على ان هذا المعرف باللام هو المنادى حقيقة وانما جعل تابعاً لعدم جواز الجمع بينه وبين الـ «يا» ، والترزم في توابع المعرف ايضا الرفع ؛ سواء كان تابعه مفرداً نحو (يا أيها الرجل الظريف) ام مضافاً نحو (يا أيها الرجل ذومال) لأن التوابع حينئذ توابع منادى معرّب اذ المعرف باللام كما يأتي عن قريب معرّب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني ، ولننعم ما قيل في المقام : ان المعرف بال هنا كالنعامة اذا قيل لم : وجب رفعه ، قيل : انه المنادى حقيقة ، واذا قيل : فيجب على هذا ان يوجد في تابعه ما يجوز في تابع المنادى المفرد المعرفة ، قيل : انه ليس نفس المنادى بل مثله .

وفي «أي». هذه يعني التي تفصل بين «يا» ، وأل «قولان» : الاول : انها نكرة موصولة حذف ما اضفت هي اليه وعوض عنه (هاء) التنبيه ، ولا يكون اي غير مذكور معها مضارف اليه البتة الا في النداء والحكاية وسيجيئ حكم (اي) في الحكاية في باب الحكايات انشاء الله . والثاني : انها موصولة حذف صدر صلتها للتخفيف ، لأن المنادى طالب للتخفيف بدليل ترخيمه ، والتقدير : (يا أي هو الرجل » ، ورد بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه دائماً ، ولا موصول الترم كون صلتة جملة اسمية ، واجبيب عن ذلك بان « ما » في (لا سيما زيد) برفع زيد كذلك ، وكيف كان فالقول الاول ارجح وان كان استعمال الموصولة اكثر حتى قيل : ان الموصولة غير مسموعة من العرب الا في

باب النداء ، ووجه الاولوية ان جمل المعرف بال وصفا اقرب بالدلالة على كونه منادى في الحقيقة بخلاف جعله موصولا فتدبر .
 (وجعل جواز نداء ما فيه « أَلْ ») مع الفصل المذكور اذا كانت أَلْ (لغير العهد) ، فإن (كانت) أَلْ له اي (للعهد لم يناد اصلا) ، لأن العهد ملازم للفية والنداء ملازم للخطاب ، فيلزم من نداء ما فيه أَلْ للعهد الجمع بين المتنافيين ، (قاله ابن النخاس في تعليقه) . وقال بعض آخر : ان جميع اقسام « ال » فيه معنى العهد وهو يتضمن معنى الفية ولذلك وجب الفصل بينه وبين حرف النداء لأن النداء للحاضر ،

قيل ! ان هذا المباحث لا يحسن ذكرها هنا لأنها تجيء عن قريب في احكام توابع المنادى في قوله :

وأيها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة ولكننه وهم اذا البحث هنا من حيث احكام المنادى مع « يا » وهناك من حيث احكام خصوص (اي) او من حيث توابع المنادى فلا تكرار ولا تقديم فتأمل .

حاصل الكلام انه : لا يجوز في السعة جمع يا والـ (الا مع) اسم (الله) جل جلاله فيجوز ندائـه بلا فصل (في السعة) وان كان يلزم منه جمع يا وأـلـ ، وعلـله بعـضـهمـ باـنـ ذـلـكـ (لـكـثـرـةـ الـاستـعـمالـ) وعلـلـهـ بـعـضـ آـخـرـ باـنـ أـلـ لاـ تـفـارـقـ اـسـمـ الجـلـالـةـ لـأـنـهاـ عـوـضـ عـنـ الـهـمـزةـ اـذـ اـسـلـهـ (إـلـهـ) فـحـذـفـتـ الـهـمـزةـ وـعـوـضـتـ عـنـهاـ (أـلـ) فـلـازـمـ الـكـلـمـةـ فـصـارـتـ أـلـ كـاـنـهـاـ مـنـ نـفـسـ الـكـلـمـةـ ، (وـ) لـذـلـكـ (يـجـوزـ حـيـثـنـذـ قـطـعـ أـلـهـ) اي عدم حذفه في درج الكلمة فيجوز ان يقال : (يا الله)

باثبات الالف مقتوحة في التلفظ ، (و) يجوز (حذفها) نظراً إلى
اصلها لأنها همزة وصل وهي تحذف في الدرج حين التلفظ قال الرضي
ينقض لفظة الله بخواص لغتها تبعاً لاختصاص مسماها
بخواص منها حذف حرف الجر منها قياساً معبقاء عملها في القسم
ومنها اجتماع يا واللام في النداء ومنها قطع الهمزة فيه اي في النداء
وفي أنا الله وها الله ومنها الجر بلا عرض من الجار ومع عرض عنه بهاء
التنبيه نحوها الله وهمزة الاستفهام نحو آللله ومنها تعويض الميم عن
حرف النداء نحو اللهم ومنها تقحيم لامه بعد الضم والفتح وترقيتها
بعد الكسر قال كل ذلك في بحث حروف الجر ونقل في المصباح عن
بعضهم في مادة الله انه علل بعض ما ذكر بان اسم الله تعالى اجل ان
ينطق به الا على اجمل الوجوه ، (والا مع عكي الجمل اي : الا
مع الجملة التي سار علما فانها تحكم بجميع اجزائها واعرابها ولا
يجوز التصرف فيها كما تقدم ذلك في باب العلم نحو (يا الرجل
منظلق اذا كان علما) .

(و) لكن (الاكثر في اسم « الله » تعالى اذا نودي) اي : اذا
أريده ندائه ان يحذف حرف النداء وهو (يا) خاصة لأنها ام الباب
(ويقال : « اللهم » بالتعويض عن حرف النداء ميناً مشددة في آخره
ولذا لا يجمع بينهما) اي : بين حرف النداء والميم المشددة لعدم
جواز الجمع بين العرض والمعوض ، ولم تزد في مكان المعوض منه لشلاق
يعجم زبادة الميم وأل في اول الكلمة ، (وشذ) الجمع بينهما اي الميم
والباء بان يقال : (يا اللهم) وذلك للزوم الجمع بين العرض والمعوض
وهو غير جائز لكونه شبيها بنقض الغرض) (الا في قريض اي شعر

وهو قوله :

(اني اذا ما حدث الما) (اقول يا الله يا اللهما)

وقال جماعة : ان الميم المشددة فعل امر من (لم يوم) لكنه يقصد وزنا ومعنا حذفت همزته في الدرجتين على خلاف القياس او الكثرة الاستعمال كهزة ابن بين العلمين والتزم المذهب ، ورد ذلك بأنه يصح ان يقال : « اللهم اتنا بخير » فلو صحت مقاييسه يلزم فيه التكرار والاصل عدمه فتأمل .

(خاتمة) اذا سمي شخص بقولنا : « الذي قام » فحكمه ما تقدم من عدم جواز ندائه الا بتفاصيل ، فان المنادى انما هو « الذي » دون صلته فهو شبيه (يا عبد الله) وذلك بخلاف الجملة نحو (الرجل منطلق) فيجوز ندائه بلا فصل ، والفرق ان المانع في الذي قبل النداء - لام التعريف وهو باق بعد التسمية ، وفي الجملة كونها جملة وقد ذالت بالتسمية مع ان اللام فيها داخلة على جزء الاسم بخلاف الموصول فانها داخلة على جميعها فتأمل فإنه دقيق .

« فصل في أحكام توابع المنادى »

(تابع المنادى ذي) الضم يعني : (المنادى) المبني على (الضم) او على ما يرفع به (المضاف) منصوب لأنه (صفة التابع) في اول البيت حالكون التابع (دون - آل - الزمه) اي التابع (نصباً)

حاصل العبارة انه : يجب نصب تابع المنادى المبني على ما يرفع به اذا كان التابع مضافاً بجرا من ال ، وذلك ليس في كل تابع ، بل (اذا كان نعتاً ، او تأكيداً ، او) عطف (بيان) : مثال النعت (كـ « ازيد ذا الحيل ») ، ومثال التوكيد نحو (يا تميم كلهم) ، ومثال عطف البيان (يا رجل عبد الله) ، وانما يجب نصب هذه التوابع لأنها اذا وقعت منادي تنصب فإذا وقعت توابع اول لأن حرف النداء وهو موجب للبناء لا يباشرها حيثنة ، (واجاز ابن الانباري) تبعاً لجماعة من الكوفيين منهم الكساني والفراء والطوال ، (رفعه) اي النعت ، وكذلك التوكيد ، وأما عطف البيان فقيل انه : قريب الشبه بالبدل ، وبالبدل اذا كان مضافاً يجب نصبه ولا يجوز رفعه لأنه كالمستقل كما سيأتي فكذا ما اشبهه . (وما سوا اي : سوى المضاف المجرد من ال المفرد) اي : كالتابع المفرد سواء كان مع اللام او بدونها (و) التابع (المضاف المقربون بها) اي بال (ارفع حملة على اللفظ ، مثال النعت المفرد (نحو يا زيد العاقل) فرفع العاقل حملة على لفظ المنادى لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعاً لللفظ فإنه مضموم ، وكذلك اذا كان بحكم المضموم نحو (يا زيدان العاقلان) ، و (يا زيدون العاقلون) وقس عليه سائر الامثلة (و) مثال النعت المضاف المقربون بأي نحو (يا زيد الكريم الاب) ومثال التأكيد المفرد نحو (يا تميم اجمعون) . ومثال عطف البيان المفرد نحو (يا غلام بشر) برفع بشر ، (او انصب) التابع في جميع هذه الامثلة (حملة على الموضع) اي : على الم محل لأن حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعاً لمحله لأن وصف التابعية في التابع انما هو باعتبار

الأعراب فالحركة البناءية في اللفظ لا أثر له في التابعية ، والاعراب هي هنا في محل وهو (النصب) على المفعولية (نحو يا زيد لعاقل) ، ويأذان العاقلين ، ويأذون العاقلين ، (و) يا زيد ، (الكرييم) الاب ، ويأتمم اجمعين ، وينا غلام بشرا) ولا يذهب عليك انه يظهر من عدم تمثيله للتتابع المضاف المقربون بأل في التأكيد وعطف البيان عدم وجوده في كلامهم والا فجميع اقسام التتابع الثلاثة المرفوعة والمنصوبة ثمانية عشر وقد ذكر الشارح ثمانية منها ولعل الوجه فيه ما ذكرنا فتأمل جيدا . (واجعل كمستقل) عطفا (نسقا) ان يكن (بجرا من ال) وأما اذا لم يكن بجرا منها ففيه خلاف يأتي بعيد ذلك ، وكذا اجعل كمستقل (بدلا فضهما) بناء (حيث يضم المنادى) ، فمثال البدل نحو (يا رجل زيد) ، ومثال عطف النسق (يا رجل وزيد) فيجب في المثالين ضم (زيد) كما يجب الضم لو قلت : (يا زيد) وقس عليه التقنية والجمع ، (واصبها حيث ينصب المنادى) ، فمثال البدل نحو (يا زيد ابا عبد الله) ومثال عطف النسق نحو (يا زيد ابا عبد الله) فيجب في هذين المثالين نصب (ابا) لأنه مضاد كما يجب نصبه لو قلت : (يا ابا عبد الله) ، وهذا الحكم ثابت في التابع (وان كان) الحكم في (المتبع بخلاف ذلك) كالمثالين الاخرين فضلا عما اذا كان حكم المتبوع ايضا كحكم التابع كالمثالين الاولين .. (وان يكن مصحوب « ال » ما نسق) ، وبعبارة اخرى اذا لم يكن عطف النسق بجرا من األ بل كان مقوزا بها (ومعلوم انه حينئذ لا يكون مضادا معنويا لأن ال يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقة). (فيه وجها) اذا كان مفردا ، وأما اذا كان مضادا اضافة لفظية

فظاهر اطلاق الناظم وتقرير الشارح انه ايضا كذلك ، فنسبة القول بوجوب النصب الى الشارح في هذه المسألة اذا كان عطف النسق مضافاً باضافة لفظية - خطأ ، والوجهان في المسألة :

احدهما : (نصب) عطف النسق ، (وهو) اي النصب (عند ابي عمرو) بن العلاء الذي هو احمد القراء (ويونس والجرمي يختار) مع تجويزهم الرفع ، وعلموا ترجيح النصب بانه : لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة وجود اللام فيه لا يمكن فرضه منادى مستقلأ فجعل له حكم التبعية ، وتابع المبني تابع محله والمحل النصب .

(و) الثاني : (رفع) عطف النسق ، (وهو) اي الرفع (عند الخليل) بن احمد وهو استاذ سيبويه (والمازني والمصنف ينتقي) اي يختار مع تجويزهم النصب ، وعلموا ترجيح الرفع بان : المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضمة او ما يقوم مقامها ، ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعراباً قضاه لحق المقام بقدر الامكان فصادرت رفعاً . (و) لكن (فصل المبرد بين ما فيه التعريف فالنصب وما لا فالرفع) واليه اشار في الصمدية بقوله والمبرد ان كان كخليل فكخليل والا فكيونس فراجع شرحنا على الصمدية .
ويجوز في الصمير المتصل بتتابع المنادى - الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطباً ، ويجوز الغيبة نظرا الى ان الاسم الظاهر به الغيبة كما قاله علماء المعانى ، فيجوز ان يقال : (يا قوم كاهم) ويجوز ان يقال يا فوم كلکم وكذا بقية الضمانات الراجعة الى المنادى .

(وأيها) في تركيب هذا البيت خلاف بينهم ، فعند البارح أيها (مبتدأ أول) ، (ومصحوب ال) مرفوع (مبتدأ ثان) ، وقال غيره : الأرجح أن يكون مصحوب ال منصوباً على أنه مفعول مقدم يلزم (وبعد حال لمصحوب ال عند الجميع) اي : (بعد أيها) وصفة أيها حال لمصحوب ال اي : (حالكونه) اي : مصحوب ال صفة لها) اي : لأي (يلزم وهو الخبر) للمبتدأ الثاني أعني مصحوب ال على رأي الشارح ، والجملة خبر للمبتدأ الأول وعامل ناصل لمصحوب ال على رأي غيره وخبر للمبتدأ أعني أيها ، وحاصل معنى البيت انه : اذا كان المنادى لفظة (اي) : سواء كان معه التنبيه او بدونها - يجب ان توصف بما فيه « ال » (لأنها) اي : اي (بهم) فتحتاج الى صلة ترفع ابهامها ، (فلا تستعمل) كل واحد من اقسام اي : سواء كانت في النداء ام (لا بغير صلة) بالمعنى العام اي مطلق ما تكون رائعة لابهامها (الا في) الشرط (والجزاء) اي الا اي الشرطية (والاستفهام) لجواز حذف صلتها اعني المضاف اليه المبين لها فانه يحذف من كل واحد منها نحو (اي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) اي : اي اسم ، ونحو (اي جانك) (فلما لم توصل) اي : فلما لم يؤت لها بصلة مبينة لها في باب النداء (الزم الصفة) المترتبة بال (لتبيّنها وهي) اي : الصفة المترتبة بال (معربة بالرفع) فقط كما اشرنا اليه آنفاً ولا يجوز نصبه لدى ذي المعرفة) وان كانت صفة ، وحقها جواز الوجهين ، الرفع والنصب كما تقدم آنفاً في قوله :

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصَبُ وَاجْهَلُ كَمْسَتِيلٌ نَسْتاً وَبِدْلاً

وانما التزموا رفعه لما تقدم من انه هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المبادى فيدل على انه هو المبادى حقيقة لأن في حكم مخالفة للقواعد اشارة الى نكبة والنكبة هنا الدلالة المذكورة وهذه الصفة بمنزلة المستثنى عن قوله : « وما سواه ارفع » الخ (نحو يا ايها الانسان انك كاذب) فلا يجوز في « الانسان » الا الرفع (وقد تزداد فيها) أي : في اي (القاء المؤنث نحو يايتها النفس المطمئنة) .

(ووصف « اي » باسم الاشارة) الموصوف بذى اللام (نحو يايهذا) الرجل او (بالموصول نحو يا ايها الذي) نزل عليه الذكر (ورد) في كلام الفصحاء (فقبل ، ومنه (الا ايها الباخع الوجد نفسه) ومنه ايضا (يا ايها الذي نزل عليه الذكر) كما اشارة اليه الناظم (ووصف اي بسوى هذا الذي) ذكر من المعرف باللام واسم الاشارة والموصول (يرد على قائله ولا يقبل منه) فلا يقال : يا ايها الاعشى ، ولا يايتها المدينة ، وكذلك لا يقال : يا ايها الفضل ، وبما ايها الحارث لأن اللام فيها ليست للتعریف اذ هي في الاولین للغلبة وفي الآخرين للمح ماعنه نقل كما تقدم في باب العلم .

(ذو اشارة) اي : اسم الاشارة (كما في لزوم الصفة المرفوعة لها) حاصل الكلام ان اسم الاشارة مثل « اي » في وجوب توصيفها بمصحوب ال ، وفي لزوم الرفع في صفتها (ان كان تركها اي) ترك الصفة يفيت المعرفة (بان كان المقصود بالنداء هو الصفة المعرفة بال) وانما أتى باسم الاشارة للفصل بين حرف النداء وال (وان لم يكن) كذلك بان كان المقصود بالنداء نفس اسم الاشارة والمعرفة التي صفة

للتوسيع ونحوه فحيثند (جاز النصب ، وهو) اي : اسم الاشارة (لا يوصف الا بما فيه الـ) وهذا الحكم لا يختص بكونه منادي بل في غيره ايضا كذلك .

(وفي نحو ياسعد سعد الاوس) ، وكذا في نحو (يا زيد زيد البعملات الذيل و) كذلك في نحو يأيتم تيم عدى (و) الحال انه (كلما كرر فيه اسم مضاف في النداء ينتصب ثان) اي ينتصب الاسم الثاني (لانه) اما تابع لمعناف او تابع (مضاف) ، وايا ما كان لا يجوز فيه الا النصب ، ويظهر وجه الترديد من بيان قوله (وضم) بناء (وافتتح) اعرابا (اولا) اي الاسم الاول (تنصب ، اما الضم نلانه) اي الاسم الاول منادي (مفرد معرفة) اذ هو لم يضف الى شيء كما هو الظاهر (وأما النصب) فلانه اي الاول (مضاف الى ما بعد الثاني وهو) اي الثاني (تأكيد) لفظي لل الاول (عند سبيويه) واستاذه الخليل وعلى قولهما يبني الوجه الاول من الترديد المتقدم في الثاني (وقال المبرد) ان الاول مضاف (الى) مضاف اليه (مخدوف) بقرينة المضاف اليه المذكور للثاني وعلى قوله يبني الوجه الثاني من الترديد (و) قال (الفزان) ان كلهما مضاف الى (ما بعد الثاني) وعلى قوله يبني كلا الوجوهين من الترديد المذكور تماماً .

(فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

لايذكر في هذا الفصل الا ما ذكر في الفصل الذي تقدم في آخر

باب الاضافه عند قوله :

آخر ما اضيف للبيا اكسر اذا لم يكن مقتلاً كرام وقد ا
 فهو من اوضح اقسام التكرار ، اللهم الا ان يجعل من قبيل ذكر
الخاص بعد العام حيث كان الكلام هناك في مطلق المضاد الى ياء المتكلم
سواء كان المضاد منادي ام لا بخلافه هيئنا فانه فيما كان المضاد
منادي ، او يجعل الفارق بين الفصلين ما اشار بقوله (وفيه) اي : في
هذا الفصل يذكر احكام المنادى (المضاد الى المضاد اليها) اي ياء
المتكلم ومع ذلك كله الفصل المتقدم او في بتائية احكام المضاد
الى ياء المتكلم فراجع حق تعرف بعض ما لم نذكره هنا .

(واجعل منادي صح) عند النهاية حقيقة بأن لا يكون آخره حرف
علة وان كان اوله او وسطه حرف علة ، او صح عندهم حكماً بأن
كان جارياً مجرّد الصحيح وهو ما كان في آخره واو او ياء ما قبلها
ساكن نحو دلو وظي . وانما كان هذا جارياً مجرّد الصحيح لما تقدم في
الفصل المتقدم من ان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة
لان الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكتون في ابتداء الكلام نحو وعد ويسر
فكذلك لا يثقل الحركة عليها بعد السكون ، فما صح عندهم حقيقة
(كغلام) وما صح عندهم حكماً نحو (ظبي ان بكسر الباءة) لانها
شرطية (يضاف لياء) المتكلم اجعل المنادى مع الياء (على وجه من اوجه
خمسة) ذكرناها في الفصل المتقدم مستوفاة مع ذكر ما يلزم بيانه
في كل واحد منها فنقول هنا على سبيل الاجمال (احسنها) اي احسن
وجوه الخمسة (ان تحذف) انت (الياء وتبقى الكسرة) التي قبل الياء

(للدلالة عليها) اي : على أيام بعد الحذف (ك عبد بكسر الدال) وعلل حذف أيام بأنه اجرى اجرى يوم المتكلم وان كان الكلمة مستقلة بجزي لام الفعل من الكلمة في الحذف نحو أيام من «يسرا» من قوله تعالى : والليل اذا يسر .

واعلم انه نقل في بعض الحواشى انه ذكر الشارح في شرح عقود الجمان ان بوجع السدوسي سئل الاخفش عن هذه الآية فقال : لا اجيبيك حتى تناول على بابي ليلة ففعل فقال : ان عادة العرب انها اذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه ، والليل لما كان لا يسرى وانما يسرى فيه نقص من حرف كما قال الله تعالى : «وما كانت امك بغيا» والاصل فيه بفتحة فلما حول عن قاعده نقص منه حرف .

ونقل صاحب وسيلة الوسائل في شرح الرسائل في حاشية ملحوظات الكتاب المذكور المسمى بحل العقول لعقد الفحول هذه المكاييف بفتح آخر وهذا نصه «حکى ان الاخفش سئل عن وجه سقوط اللام في قوله تعالى : «والليل اذا يسر» فقال : للسائل : اخذ مني سنة حق ابين وجهه فلما خدمه سنة قال : لأن الليل لا يسرى بل يسرى فيه ، ويمكن توجيه كلامه بوجوه :

احدها : ان نسبة السرى الى الليل مجاز لأن الليل هو الزمان فهو ظرف يحدد مدة السرى لانه يسرى فلما وقع في الكلام المجاز في الاستناد ناسب ذلك المجاز في اللفظ بحذف اللام .

وثانيةها : ان الليل اذا كان لا يسرى فهو ساكن فاظهر السكون في الكلمة الذي هو بحذف اللام في الفعل الناقص ليدل على السكون الممحوظ في مفاد الكلام .

وثلاثها : ما قيل من أن السري يستعمل بحسب اللغة في السير في الليل خاصة ، وعن أبي زيد : السري في أول الليل وآخره ووسطه وكان عادتهم أنهم يسيرون بالليل فإذا بقى قدر ربع الليل انماروا فحذف الحرف الآخر من يسر للاستراحة في التلفظ كاستراحتهم في المشي) انتهى .

اعلم أن منشأ السؤال والاشكال في الآية أن (اذا) لا يجزم بها إلا في الضرورة كما سيأتي في فصل عوامل الجزم ولا ضرورة في كلام الله المجيد ، هذا كله مع الغفلة عن أحكام الوقف والإلا اشكال في الآية ابدا ، قال في مراح الأرواح في الباب السادس : وإذا أدخلت الجوازم تسقط الياء علامة للمجزم ، ومن ثمة تسقط الياء في حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى : (والليل اذا يسر) . وقال في الحاشية على قوله اذا يسر : (اصله يسرى سقط الياء سقوط المحركة له (اي الوقف) في الصحيح نحو يضرب انتهى .

قال ابن الحاجب والنظام في باب الوقف : (واثبات الواو والياء في نحو زيد يغزو ويرمي ، وحذفهما في نحو يغز ويرم اذا وقع ذلك في الفواصل وهو دؤوس الآي ومقاطع الكلام والقوافي ويختص با آخر الآيات فصيح بخلاف وقوعه في اثناء الكلام فإنه ليس بفصيح لأنه يفتقر في الفواصل والقوافي مالا يفتقر في غيرها لغرض التناسب ، وحذفهما فيما في نحو لم تغزوا يارجال ولم ترمي يا امرأة وصنعوا في قوله :

لابعد الله اقواماً تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صنع
قليل لأن الواو والياء في مثل هذه الصور ضمير وحذف ذلك

خل والاخلال بالكلام لأجل تناسب الفواصل والقوافي غير جائز ، فان تناسب اللفظ انما يراعي بعد توقفية حظ المعنى . وهذا بخلاف واو زيد يغزو ، وباء القاضي اذا وقعتا في الفواصل والقوافي فانهما جزء كلمة في الآخر فإذا حذفتا كانت بقية الكلمة دالة عليها انتهى وقال الشارح في الاتقان في اقسام التنوين تنوين الفواصل الذي يسمى في غير القرآن الترنم بدلا من حرف الاطلاق ويكون في الاسم والفعل وخرج عليه الزخيري وغيره قواريرا وللليل اذا يسر كلام سيفرون بتنوين الثلاثة .

وانما أطربنا الكلام هنا وان كان المسألة خارجة عن الباب لأن فيه كثير فائدة لاول الاباب فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول : (ويليه) في الحسن (ان ثبتهما) اي : الياء (ساكنة) اذا الاصل في المبني ان يسكن (نحو « عبدي » وان شئت فاقلب) الكسرة التي قبل الياء (فتحة) واقلب (الياء الفاء) لتحرکها وافتتاح ما قبلها وبعد ذلك (احذفها) اي الالف المنقلبة لدلالة الفتحة عليها (نحو عبده) بفتح الدال . (واحسن منه ان لا يحذف الالف (نحو « عبدا ») ، وأحسن من هذا ثبوت الياء حرکة) بالفتح للتخفيف (نحو عبدي) فتحصل من بجموع الكلام ان حذف الياء مع بقاء الكسرة احسن جميع الوجوه كما صرخ به الشارح ، ثم ابقاء الياء ساكنة وابقاءها مفتوحة في مرتبة واحدة من الحسن وذلك للاختلاف في اصل وضع باء المتكلم فقيل : اصله السكون لأنها من المبنيات والاصل في المبني ان يسكن . وقيل ! اصله الفتح لأنه الاصل في بناء الموضوع على حرف لأنه اخف الحركات كما تقدم في باب المعرف والمبني ، وجمع

بين القولين بان الاسكان هو الاصل الاول لأنه اصل كل مبني والياء مبنية ، والفتح اصل ثان لما ذكر من انه اصل فيما يبني وهو على حرف واحد ثم الاعسن اثبات الالف وادون الكل في الرتبة حذف الياء بعد قلبها الفاء وابقاء الفتح للدلالة عليها فتذهب في الترتيب جيدا .

(وزاد في شرح الكافية وجها سادسا وهو : الاكتفاء من الاضافة بنيتها) اي : بنية الاضافة فلا يكون لفظ الياء مقدرا ، (وجعل المنادى مضموماً بناء (كا) لمنادى (المفرد) المعرفة او النكرة المقصودة ، ولا يفعل ذلك الا فيما يكثر فيه استعماله في النساء (كا) لاب ، والام ، والرب ، (ومنه) قرابة بعضهم (رب السجن احب الى بضم رب) لأن الاكثر فيه ان لا يستعمل منادى الا مضافا الى الياء ، والاصل يا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبني على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة ، وقال بعضهم هو نفسها لأن تعريفه حينئذ بالقصد لا بالاضافة لما تقدم آنفا من انه ليس له مضاف اليه مقدر ، ولعل المشهور نظروا الى ذلك فجعلوا الوجوه خمسة لاسته اذا على ذلك ليس المنادى مضافا الى الياء . ولا يذهب عليك ان في المسألة وجودها آخر تأتي في آخر الفصل لكنها مختصة بما كان المنادى لفظ الام او الاب (تنبئه) الى هنا كان الكلام فيما عقد له الفصل اعني المنادى المضاف الى ياء المتكلم ، ومن هنا يشرع في المنادى المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم .

وكل من الفتح اي : فتح ما اضيف اليه المنادى والكسر كذلك (وحذف الياء اي : ياء المتكلم استمر فيما اذا نوادي المضاف) الى المضاف (اليها) اي : الى الياء ، (و) لكن اذا (كان) المضاف

إلى الياء خصوص (لفظ أم) ، (او لفظ عم نحو يا بن أم) بفتح الميم ، او كسرها وحذف ياء المتكلّم اذ اصلها : يابن امي ، ونحو يابن (عم لا مفر) بفتح الميم وكسرها وحذف الياء ايضا اذ اصلها : يا بن عمي ، (اما استمرار الكسرة ، فللدلالة على الياء) المحذوفة ، (واما) استمرار (الفتحة فللدلالة على الالف) المحذوفة (المنقلبة عنها) . وقيل : لتركيب المنادى مع الام او العم تركيباً مزجياً فالفتحة على هذا فتحة بناء في كلا الجزئين كخمسة عشر فتاء ملء .

(وشد اثبات الياء) في الضروبة نحو :

(يابن امي ويا شقيق نفسي) انت خلقتني لدهر شديد
(وكذلك) شد (اثباب الالف المنقلبة عنها) في الضروبة
(نحو) :

(يا ابنة عما لا تلومي واهجعي) فليس يخلو عنك يوماً مضجعي
ويروي مصراع الاخير من هذا البيت بوجهين آخرين لا يهمنا ذكرهما .

(ولا تمحض) الياء (في غير ما ذكر) فلا يجوز حذفها من نحو يا غلام اخي ومن نحو يا غلام ابي ، ومن نحو يا بن اخي ويابن خالي ويا بنت خالي و نحوها لقلة الاستعمال فلا موجب للتخفيف مع بعد الياء عن المنادى ، والياء حينئذ اما ساكنة او مفتوحة لما سبق آنفاً من الاختلاف في الاصل فيها .

(وفي النداء «ابع» ، وامت «بتاء التأنيث) الدالة على تفخيم ما تلحق به كالتاء في علامة ونسابة (عرض) في كلام الفصحاء اي : ورد (واكسر بتاء) عوضاً عن الكسر الذي كان يستحقه قبيل بتاء

المتكلم وزال بتعويض النداء عنها اذ لا يكون قبل التأنيث المفتوحة ، وقد تقدم الوجه في ذلك في باب العلم عند قوله :

وجملة وما يمزج ركبا
ذا ان بغیر ویه تم اعربا

(او افتح) النداء لأنها عوض من ياء المتكلم ، وقد تقدم ان الاصل فيها الفتح فتحرىك العوض بحركة العوض انساب بالقياس . وقيل لأن الاصل يا أبنا وليس بشيء اذ يلزم على هذا للتقدير الجمجم بين العوض والمعنى او تعويض شيئاً عن شيء واحد فتأمل فإنه دقيق وبالتأمل حقيق ، ويظهر وجه ما قلناه من قوله : ومن الياء النداء عوض فلذا لا يجمع بينهما) ، ولا يذهب عليك ان هذه المسألة راجعة الى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لا الى المنادى المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم فلا تغفل .

﴿ فصل في الأسماء الازمة للنداء ﴾

(فلا تستعمل في غيره) اي : لا تقع مبتداً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً (في غير) النداء (الا في الضرورة ، و (فل) للرجل اي : لداء الرجل فيقال : يا فل بمعنى : يا رجل ، (و « فلة » للمرأة) اي لداء المرأة (بعض ما يخص بالنداء) فيقال : يا فلة بمعنى : يا مرأة فهـما كناية عن نكرة مقصودة ، او قيل انـهما كناية عن علم من يعقل فيما فـل على هذا القبول بمعنى : يا زيد مثلاً ، ويـا فـلة بـمعنى :

يا هند مثلاً ونحوهما من اعلام ذوي العقول ، ويظهر من بعضهم ان فل مخفف (فلان) ، وفلة مخفف (فلانة) .. وقال بعضهم : ان اصل فل (فلي) كيد ويدى . وقال بعض آخر اصله (فلن) . (لومان بضم اللام وسكون الهمزة ، وملامان) بفتح الميم الاولى وكسر الهمزة (تمعن كثير اللؤم) اي : لئيم الطبع ؛ البغيل : الدنيء الاصل ، و (نومان) بفتح النون وسكون الواو بمعنى كثير النوم (كذا) اي : هذه الالفاظ بهذه المعانى (ينحصر بالنداء) يعني : لا تستعمل في غير النداء ، ولكن في اختصاص بعضها كلام يعرف بمراجعة كتب اللغة ، وكلها تستعمل في السب نظير ما يأتي لكنها سماع بخلافها (وكذا مكرمان) بضم الراء بمعنى **الكريم** الواسع الخلق ينحصر بالنداء ، (وذلك) ايضاً (سماع لا يطرد) ، لكنه ليس من الفاظ السب كما ظهر من معناه ، (واطرد وقيس في سب الانثى من النساء) استعمال اسماء في النداء على وزن « فعال » نحو يا خباث (معدولة عن خبيثة مبنية على الكسر معناه : **الرديئة الماكرة** ، (ويمالكاع) كذلك ومعناه : **اللثيعة** .

(والامر) اي : فعل الامر (هكذا اي) : اذا كان (على وزن فعال) فهو حينئذ (بطرد مقيس) لكن بشرط ان يكون مشتقاً (من الفعل الثلاني) المجرد (التام المتصرف كـ « نزال ») بمعنى انزل ، و (ضراب) بمعنى اضرب .. و (قتال) بمعنى اقتل ، واما الفعل الرباعي فانفقوا على انه لم يأت منه الا نادراً ، وسيأتي لهذه المسألة زيادة توضيح في باب اسماء الافعال ، وذكره هيئنا لمجرد المناسبة . (وشاع في سب الذكور) من الرجال (استعمال اسماء في النداء

على وزن « فعل » بضم الفاء وفتح العين) مبالغة فاعل في باب النداء (نحو يا فرق) مبالغة فاسق كما ار فساق مبالغة فاسقة ، وكذلك ما تقدم اعني : خباث ولکاع (وياغدر) مبالغة غادر كما ان غدار مبالغة غادرة ، والغدر : الخيانة ونقض العهد ، ولا تنس هذا اي : وزن فعل لأنه سماع خلافاً لابن عضفور فانه قال به قياساً .

(وجرا في الشعر « فل » اضطراراً في قوله :

تضلل منه ابلي يا لهوجل في لجة امسك فلانا عن فل
فاستعمل فل في غير النداء وجرا بـ (عن) للمضروبة الشعرية
والافكان من حقه ان لا يقع الا منادى (كما رخم ماليس بمنادى
لذلك) اي : الاضطرار للمضروبة كما سيأتي في آخر فصل الترخيم
في قوله :

ولا ضرار رخموا دون ندا ما للنداء يصلح نحو احمد
(اذ اختصاص هذه الاسماء بالنداء نظير اختصاص الترخيم به) .

فصل في الاستغاثة

(اذا استغثت اسم منادى ليخلص) المنادى بالكسر (من شدة او
يعين) المنادى (على دفع مشقة خفض المنادى (بفتح السدال)
حيثئذ (اعراباً) باللام الجارة ومعناه الاختصاص ، دخلت على

المستغاث به دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ويجب أن يكون حرف النداء فيه (يا) لأنها أُم الباب ، ويجب أن يكون (اللام مفتوحاً) لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف الخطاب ولام الجر معه يكون مفتوحاً . وقيل تفتح اللام (فرقاً بين المستغاث به والمستغاث من أجله كـ « يا للمرتضى ») فإنه ل ولم يفتح اللام لم يعلم أن المرتضى مستغاث به أو مستغاث من أجله ، ولم يعكس الأمر بأن يفتح اللام في المستغاث من أجله وبكسر في المستغاث به لأن المستغاث به كما تقدم آنفاً واقع موقع كاف الضمير الذي يفتح اللام مما نحو ذلك بخلاف المستغاث من أجله لعدم وقوعه موقع الضمير .

(وافتتح اللام اينما مع المستغاث) به (المعطوف على مثله) لكن لا مطلقاً (بل ان كررت) في المعطوف (يا نحو) :

(يالقومي وبالامثال قومي لناس عتهم في ازيداد)
 ففتح اللام في (لامثال) وهو مستغاث به عطف على مثله وهو (لقومي) وكرر فيه الياء ، (وفي سوى ذلك وهو المستغاث من أجله) والمستغاث به (المعطوف) على مثله (بدون ياء بالكسر اتيا اللام ، مثال المستغاث من أجله (نحو) قوله :

تكتفي الوشاشة فازعجوني فيما للناس للواشى المطاع
 الشامد في لام (للواشى) حيث كسر في المستغاث من أجله لأنه لم يقع موقع الضمير لأنه ليس منادى ، ومثال المستغاث به المعطوف على مثله بدون ياء نحو قوله :
 يبكيك ناه بعيد الدار مغرب (يا المكهول وللشبان للموجب)

الشامد في لام (للشبان) حيث كسر لأن الشبان مستغاث به معطوف على مثله بدون ياء لأن الفرق بينه وبين المستغاث من أجله حاصل بالمعنى على مثله .

وانما اعرب المستغاث به بعد دخول لام الاستفادة به مع كونه منادي مفردا معرفة لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام المجاراة من خواص الاسم فعارضت الشيامة فأعرب المنادي المستغاث به على ما هو الأصل في الأسماء .

(ولام ما استغاث) به (عاقبت الف) يعني تحذف اللام من المستغاث به ويغوص عنها الف (تلي آخره) أي : آخر المستغاث به ، ومن ثم (اذا وجدت) الالف (فقدت اللام) لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض (نحو) قوله :

(يا يزيدا لام نيل عز) وغنى بعد فاتحة وهو ان
فـ « يزيدا » مستغاث به والالف عوض عن اللام ، وـ (لام) بكسر اللام مستغاث له ، وكذلك اذا (و) جدت (اللام فقدت هي) اي الالف (كما تقدم) في الأمثلة السابقة .

(وقد لا يوجد ان) اي : وقد يخلو المستغاث به من الالف واللام (نحو) قوله :

(الا يأوم للعجب العجيب وللغمـلات تعرض للاريـب
والشامد في (يا قوم) حيث لا يوجد فيه الالف ولا اللام
وأصله يا قومي .

(ومثله اي : مثل المستغاث به في جميع احواله) : من فتح اللام وجراه وكونه معربا وتعاقب الالف اللام وخلوه منهـما (اسم

ذو تعجب الف نحو يا للعجب) وهذا كما اشار اليه الشارح في الحقيقة مستغاث به فكان المتعجب اعني : المتكلم يستغث بالعجب فيدعوه (اي) : يقول له : (يا عجب احضر فهذا وتفك ، وأمثلة بقية الاحوال واضحة .

فصل في الندبة

(وهي كما قال المصنف في شرح الكافية : اعلان) المتكلم الذي هو (المتفجع) فيظهر حزنه وقلة صبره (باسم من فقده لموت او لغيبة) نحو وآماه ، او باسم ما وجد له نحو وامصيياته .

جميع (ما ثبت للمنادى من الاحكام المتقدمة اجعل لمندوب) لانه ايضا منادى (فضمه) لفظا او تقديرها (ان كان مفردا) معرفة او نكرة مقصودة على قول (وانصبه ان كان معنافاً) او شبهه او نكرة على قول ، وان كنت شاعرا وقلت شعرا ووقع فيه المندوب (وانظرت الى تنوينه جاز نصبه وضمه ، (ومنه) اي من المندوب الذي اخطر الشاعر الى تنوينه قول الشاعر .

(واقعمسا ولين مني فقعن) « ابل ياخذها كروں والشامد في « فقعن » وهو اسم رجل مات فتدبه الشاعر لكنه اخطر الى تنوينه فتوته بالتصب ، وأما التنوين بالضم فلا يحتاج الى شاهد لظهوره لانه الاصل في كل منادى .

(وما نكر لم يندب لانه لا يعذر النادب له) لأن الندبة امر سيء

للسامعين قبيح عندهم فلا بد من أن يكون المندوب معرفة حق يطلع على عظمة المصاص بشدة فلا يقال وارجله لانه لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليغدر النادب بالنسبة عليه خلافاً لبعضهم حيث ادعى انه جاء في كلامهم وارجله ورده بعضهم بأنه ان صح الادعاء فهو نادر هذا في المندوب لفقد او لموته واما ما ينذر لوجوده فيجوز ان تقول واصيباته وان كانت المصيبة غير معلومة .

وكذلك لم ينذر (ما ابهم ك اي) فلا يقال : وايهه (واسم الجنس المفرد) اي : الذى يدل على فرد غير معين من الجنس فلا يقال واتمراته ، واما اذا أريد منه نفس الماهية والحقيقة فحيثئذ يجوز ان ينذر لانه غير مبهم فيصبح ان يقال : واتمراء (واسم الاشارة) فلا يقال واهذه الوجه في جميع ذلك ما تقدم اتفا في النكارة .

(ولكن ينذر الموصول الذى) ليس فيه لام التعريف بالذى (اشتهر) : اي بصلة التي اشتهر بها (شهرة تزيل ابهاه كبير زرم زلم) اي يقع بعد (وامن حفر) اي : كقولك (وامن حفر بشر زمزمه فانه) من المعلوم ان من حفر بشر زرم هو عبد المطلب عليه السلام فهو (بمنزلة واعبد المطلبياه) .

(ومنتهي المندوب اي : آخره صله بالالف) اطالة للصوت (بعد فتحة) بناء لاقتضاء الالف فتح ما قبلها (نحو) .

حملت امرا عظيمها فاصطبرت له (وقامت فيه بامر الله واعمرا) (واجاز يونس وصلها) اي : الالف (بآخر الصفة نحو وازيد الظريفا) ونقل عن بعضهم انه قال : لا خلاف في جواز الحق (الالف

بآخر الصفة) اذا كانت اينا بين علمين نحو وازيد بن عمرا ، واما اذا كانت غير ابن ففيها خلاف بين الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع ان قلت انما لحقت الالف في المثال آخر المضاف اليه الصفة ولم تلعق آخر الصفة قلت المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ؛ واما البدل والتوكيد والبيان وعطف النسق فنسبة الى الخليل وسيبوه منع الالحاق في الاوسطين ، واختار بعضهم الالحاق في الاول والاخر .

(متلوها اي ؛ الذي قبل هذه الالف وهو آخر المندوب ان كان مثلا اي الفا حذف) دفعا لارتفاع الساكنين ، حاصله : انه يحذف لاجل الالحاق هذه الالف ماقبلها اي آخر المندوب ان كان الفا (نحو واموساه) واجاز جماعة قلب الالف آخر المندوب ياء فيقال حينئذ واموساه .
 (كذلك حذف تنوين الذي به كمل المندوب من صلة) اذا كان المندوب موصولا (نحو وامن نصر عيده) بحذف تنوين « محمد » (او غيرها) اي : غير صلة (كمضاد اليه) اذا كان المندوب مضادا (وعجز مركب) اذا كان المندوب مركبا مثال المضاف اليه (نحو واغلام زيداء) بحذف تنوين « زيد » ومثال عجز المركب (وامد يكرباء) بحذف تنوين « كرب » واذا فعلت ما قرر (نلت الامل) . واجاز جماعة ايات التنوين فيقال : واغلام زيدناه بفتح الدال ابقاء للالف . وجوز بعضهم كسر الدال وقلب الف الندية ياء فيقال : واغلام زيد نية ، اجاز بعض آخر كسرها مع حذف التنوين وقلب الف الندية ياء فيقال واغلام زيدية .

(والشكل الذي في اخر المندوب) اي : الحركة التي في اخر المندوب (حتما اوله) اي : اوقع انت بعده (حرفا بجانس له) اي : للشكل :

(بان تلقب الالف) التي للنسبة (ياء) فيبقى اخر المندوب على كسره (او) بان تقلب الف النسبة (واوا) فيبقى آخر المندوب على ضمة (ان يكن الفتح) في آخر المندوب لاجل الالف (والالف لو يقىا) على حالهما (يوم لا يسا) حاصله انه : اذا خيف لبس المندوب بغierre بسبب فتح اخر المندوب لاجل الف النسبة تقلب الالف حرفا بجانس الحركة اخر المندوب حق لا يتبعه بغierre (نحو وغلامكي) بقلب الف النسبة ياء اذا كان الغلام (المخاطبة ، و نحو وغلامهم) بقلب الالف واو اذا كان الغلام للمذكر اي (للغائب) المفرد و نحو (واغلامكموا) بقلب الالف واو اذا كان الغلام (للجمع) المذكر (لانك لو لم تفعل) ماذكر من القلب (وابقيت الالف لا وهم) في المثال الاول (الاضافة الى كاف الخطاب للمذكر المخاطب ، اذ لو قيل : واغلامكمما لا تبيس ندية غلام المخاطبة وهو المراد بندبة غلام المخاطب (و) لا وهم في المثال الثاني الاضافة الى (هاء الغيبة) الذي هو للمؤنث الغائبة ، اذ لو قيل : واغلامها لا تبيس ندية غلام المذكر الغائب وهو المقصود بندبة غلام المؤنث الغائبة ، ولا وهم في المثال الثالث الاضافة الى ضمير المثنى ، اذ لو قيل : واغلامكمما لا تبيس ندية غلام جمع المذكر المخاطب وهو المراد بندبة غلام ثانية المذكر المخاطب

(وواقعا) اي ؛ في حالة الوقف على المنادى (زد هاء سكت) بعد احرف المد الثلاثة توصيلا الى زيادة تطويل الصوت المطلوب في الندبة وبيانا لاحرف المد الثلاثة (ان ترد) زيادة التطويل والبيان (ولا تزدهما في) حالة (الوصل - وشد) زيادة هاء السكت في حالة الوصل في قوله :

(الا يا عمرو عمرو اه) وعمرو بن الزبير اه
 الشاهد في (عمرو اه) حيث زيدت فيه الهاء للسكت في حالة
 الوصل للضرورة ، (وان تشاء فالمد) اي ؛ ككل واحد من الالف
 والياء والواو (كاف في) حالة (الوقف والهاء) للسكت
 (لا تزده) .

(وقائل) في الندبة (اذا ندب المضاد الى الياء ؛ واعبد يا)
 بفتح ما قبل الياء والف الندبة (واعبدا) بحذف الياء (من) في
 النظم (فاعل قائل) فيه (اي ؛ يقول ذلك) الوجهين النادب
 (الذي في) وقت (النداء الياء ذا سكون ابدي اي ؛ اظهر) ،
 حاصله ، انه ؛ اذا كان النادب هن يسكن الياء في وقت النداء فهو
 قائل في وقت الندبة بالوجهين المذكورين ، ومن كان من (يأتي بها)
 اي ؛ بالياء في وقت الندبة (يقول ؛ واعبد يا) بزيادة الالف (فقط)
 ولا يندب بوجه آخر ، (ومن فعل) في وقت النداء (غير ذلك)
 من الوجوه الباقية من الوجوه الخمسة المذكورة في فصل مناي
 المضاد الى ياء المتكلم فهو في وقت الندبة (يقول ؛ واعبدا) بحذف
 الياء (فقط) .

(تتمة)

اذا ندب المضاد الى معناف الى الياء) كواغلام ابني — (لزمت
 الياء) ولم يجز حذفها (لان المعناف اليها) وهو « ابن » (غير
 مندوب) ، ولا يذهب عليك ان ظاهر كلام الشارح يشمل ما اذا كان

المندوب لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافا الى الياء وفيه تأمل يظهر وجهه ما تقدم في فصل المنادى المضاف الى المضاف الى الياء في قوله :
والفتح والكسر وحذف الياء استمر في يا بن ام يا بن عم لا مفر

فصل في الترخيم

(وهو) في اللغة التلبيين والتسهيل يقال : رخم الكلام ككريم ونصر اي لأن وسهل ورخصت الجارية اي : صارت سهلة المنطق ، ومنه الترخيم في الأسماء لانه تسهيل النطق ، وفي الاصطلاح (حذف بعض الكلمة على وجه خصوص) يبينه علماء النحو في موارده ، وهو ارده أربعة :

الاول : ترخيم الجمع كما يأتي في باب جمع التكسير عند قوله : من غير ما مضى ومن خماسي جرد الآخر أنف بالقياس
الثاني : ترخيم التصغير كما يأتي في بابه عند قوله :
وما به لمتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل
والثالث ، والرابع : ترخيم النداء والضرورة المعقود لهما هذا الفصل .

(ترخيما اي : لاجل الترخيم) لا اعلم اخرى كالاعلال ونحوه (احذف اخر المنادى) ، وخصوص الآخر بذلك لانه محل التغيير ، ومن

هذا يعلم ان التعريف لا يشمل ترخيم الجمع والتصغير لانه فيما لا يختص بحذف الآخر فتأمل . (ك « يا سعا » فيمن دعا سعادى ، وجوزنه) اي ؛ الترخيم (مطلقاً في كل ما أنت بالباء ؛ علماً كان) نحو يا فاطم (ام لا) بل كان نكرة نحو يا جار في جارية ؛ سواء كانت مقصودة ام لا (زائفنا على ثلاثة) كما مثلنا (ام لا) بل كان على ثلاثة او اقل ، وعلل ذلك بأن وضع التاء على الزوال فيكيفه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعاً يكثُر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشأة بعد الترخيم على حرفين لأن بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضاً كان ناقصاً من ثلاثة احرف اذ التاء كلمة اخرى برأها .

(والذى رسم بحذفها) اي ؛ بحذف تاء التأنيت (وفره بعد اي ! بعد حذف التاء) فلا تمحى منه شيئاً آخر ، فقل في عقنيباً ! يا عقنيباً) بحذف التاء فقط .

(واحظلا اي ! امنع ترخيم ما) اي ! منادى (من هذه النها قد خلا الا) اذا كان جامعاً للمشروط المذكورة في قوله : (الرباعي فما فوق العلم ، دون تركيب اضافة ، واسناد متم) . وحاصله ! ان المنادى الحالى من تاء التأنيت لا يجوز ترخيمه الا بثلاثة شروط ! الاول ! ان يكون رباعياً فما فوق اثلاً يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرف بلا علة موجبة .

(الثاني ؟ ان يكون علماً لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثره تداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما بقى منه الترخيم دليل على ما حذف منه .

الثالث ؟ ان لا يكون مركباً تركيب انتفاف وتركيب استاد اي !
 جملة ، فما اجتمع فيه هذه الشروط الثلاثة (فاجز ترخيمه) سواء لم يكن مركباً اصلاً (نحو جمفر) فرخمه في النداء (و) قل « ياجعف » او يكون مركباً : سواء كان صوتيأ نحو (سيبويه) او غيره نحو (معد يكرب) وسيأتي بيان ترخيمهما (بخلاف الثاني كمعر) لانه يلزم من ترخيمه نقص الاسم عن اقل ابنية الاسم المعرف ، وبخلاف (غير العلم كعام) لانه لفظ استعماله لا يحتاج الى التخفيف بالترخيم مع انه لعدم شهرته لا يكون فيما بقى منه بعد الترخيم دليل على ما حذف منه (و) بخلاف (المضاف) وشبيهه (كفلام زيد) وطالعا جيلاً اذ لا يمكن الحذف من اخر المضاف اليه وشبيهه لانه ليس اخر اجزاء المندى نظراً الى المعنى لأن المضاف لا يظهر ولا يعرف الا بالمضاف اليه ، ولا يمكن الحذف من اخر المضاف اليه وشبيهه لانه ليس من اخر اجزاءه نظراً الى المفهوم ، ولذلك بدخل الاعراب على الجزء الاول فامتنع الترخيم فيما بالكلية ، ولا يذهب عليك ان هذا التعليل انما يجري فيما لم يكن المركب الاضافي علماً واما اذا كان علماً ففي جريانه فيه تأمل (و) بخلاف (المسند) لى : بخلاف ما اذا كان المندى في الاصل جملة فعلية « نحو تأبط شرا » او اسمية نحو « زيد منطلق » لأن الجملة كما نقدم في باب العلم محكية بحالها لا تتغير ، ولكن « سيأتي نقل ترخيم هذا » عن قريب .

(ومع حذفك) الحرف (الآخر من) المندى للترخيم (احذف) ايضاً الحرف (الذي تلاه) الحرف الآخر لكن لا مطلقاً بل بشروط خمسة :

الاول : ما ذكره بقوله (ان زيد) اي : يكون المحرف الذي قبل الآخر زائدا لا اصليا : سواء كان حرف الآخر ايضا زائدا كعثمان ام لا كمنصور ومسكين .

الثاني : ما ذكره بقوله (وكان لينا) اي : يكون ما قبل الآخر من حرف اللين وهي : الالف ، والواو ، والياء : سواء كانت ساكنة او متحركة ، وهذا الاطلاق مستفاد من قوله (ساكننا) بناء على كونه قيدا تخصيصا لأن الاصل في القيد التخصيص ، ولكنه خلاف ما عليه القوم اذ المصطلح عندهم ان هذه الحروف الثلاثة ان كانت متحركة لاتسمى حروف اللين ، وإنما تسمى حروف اللين اذا كانت ساكنة لما فيها حينئذ من اللين لا تسع مخرجها وخروجها من الفم في لين من غير خشونة على اللسان ، وحينئذ ان كانت حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الالف مفتوحا والواو مضبوطا والياء مكسورة تسمى « حروف المد » أيضا لامتدادها مع اللين والا تسمى حروف اللين لا المد لامتدادها فيها حينئذ ، هذا في الواو والياء ، واما الالف فتكون حرف مد أبدا ، وتسمى الثلاثة « حروف العلة » مطلقا : سواء كانت متحركة او ساكنة والواو والياء تارة تكونان حرفيا علة فقط ، وتارة تكونان حرفيا لين أيضا ، وتارة حرفيا مد أيضا ، فمحروف العلة اعم ، ومحروف اللين اعم من حروف المد ، هذا هو المصطلح المعروف عندهم ، ولكن قد يتسامح ويطلق عليها حروف المد واللين مطلقا : سواء كانت متحركة ام ساكنة سواء كان حركات ما قبلها من جنسها ام لا ، ولعل المصنف جرى على هذا التسامح ان لم يكن مراده من قوله ساكننا التوضيح فتأمل قال القوشجي في بحث المسموعات من التجريد الحروف اما صوته وهي حروف

المد واللين وهي الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة من اشبع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فانضم بمحاسن للواو والفتح للالف والكسر للباء واما صامتة وهي ما سوى الحروف المذكورة والصامتة قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة بخلاف المضمة فانها لا تكون الا ساكنة مع كون حركة ما قبلها من جنسها كما عرفت فالالف لا يكون الا مصوتا لامتناع كونه متحركة مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة واطلاق اسم الالف على المهزء بالاشتراك اللفظي واما الواو والياء فكل واحدة منها قد يكون مصوتا كما عرفت وقد يكون صامتا بان يكون متحركة او ساكنة ليس حركة ما قبله من جنسه انتهى ولكن قوله متولدة من اشبع ما قبلها من الحركات المجانسة لها ليس اطلاقه كما ينبغي فتأمل .

الثالث : ان يكون ما قبل الآخر ساكنة لا متحركة .

الرابع . ان يكون ذلك اللين الساكن (مكملا اربعة فصاعدا) لثلا يلزم من حذف حرفين منه كونه اقل من ابنية اسم المعرف من غير علم موجبة .

الخامس : ان يكون (قبله حركة من جنسه) سواء كانت الحركة لنظام (نحو ياعثم ويامنص ويامسك في عثمان ومنصور ومسكين) أم كانت الحركة تقديرها نحو مصطفون ومصطفين عالمين (بخلاف نحو مختار) لاصالة الالف لأنها ممتثلة عن ياء اصلية ، والمتقلب عن أصل اصل فلا يحذف منه في الترخيم الا الراء فقط ، وبخلاف نحو مضططر اذا كان علما ، وبخلاف نحو (هبيخ) على وزن سفرجل اذا كان علما لأن ما قبل الآخر وهو الياء الثانية وان كان لينا لكنه ليس بساكن فلا يحذف منه الا الخاء فقط (و) بخلاف

نحو (سعيد)

اذ حرف اللين فيه ليس مكملاً أربعة فصاعداً لأن السايف على حرف اللين حرفان لا ثلاثة فلا يحذف منه الا الدال فقط (و) بخلاف نحو (فرعون وغرنيق) لعدم بجانسة الحركة قبل اللين له فلا يحذف الا النون من الاول والكاف من الثاني (و) لكن (الخلف ثابت في حذف الواو) فرعون (وياء) غرنيق ونحوهما ما (ليس قبلهما حركة من جنسهما بل بهما فتح قفي فاجازه) أي : الحذف (الفراء والجرمي لعدم اشتراطهما ما ذكرناه) من المجانسة فيجوز عندهما ان يقال : يافرع وياغرن ليقاهمما بعد الحذف على ثلاثة احرف (ومنعه) اي : الحذف (غيرهما) فيقال على قول غيرهما ! يافرعو وياغرنى بحذف آخرهما فقط ولا تمحذف الواو والياء كما ذكرنا اتفا .

وقد علم من مطاوي ما ذكرنا في بيان شرائط حذف حرف اللين مع الحرف الآخر ان المنادى الجامع للشرائط الخمسة المذكورة قسمان قسم يكون حرف الآخر فيه ايضا زائدا ، وقسم يكون حرف الآخر فيه اصليا فعملوا حذف الحرفين في القسم الاول بأنه لما كان الحرفان في نحو « عثمان » في حكم الزائد الواحد في انهما زيدتا معا ، فكما زيدتا معا حذفتا معا .

وعملوا القسم الثاني بأنه لما حذف الحرف الأخير مع صحته واصالته فحذف حرف اللين الزائد لثلا يلزم المثل السائر « صلت على الاسد وبلت عن النقد » أي : حملت على الاسد وحاربته وبلت أي : حصل لي بول من خوفي من النقد اي ! صغار القنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحذف الملة التي لا تكون في الفاصل الـ

اما زائدا بصفار الفم اي : كيف يصو لون ويجرؤون على حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالاسد ويدللون عن حرف الملة الضعيف الذي هو مشابه لصفار الغنم .

(والعجز) اي ; الجزء الاخير (احذف من مركب) لما تقدم في باب العلم من نزوله منزلة تاء التأنيث فيحذف للتريخيم وكما تجذف تاء لذلك (كقولك في معد يكرب وسيبويه وبخت النصر « يامعدي ، وياسيب وبابخت) بحذف العجز من كل منها للتريخيم .

(وقل ترخيم جملة اسنادية ، وذا) اي ؛ تجرم الجملة (عمرو وهو سيبويه نقل عن العرب) فانه قال من العرب من يرخمه (اي التركيب الاسنادي) فيقول في تابط شرا ياتأبط هذا ، ولكن في النقل كلام ليس هنا محل ذكره فمن أراد الاطلاع عليه فليراجع شرح التصريح . (وان نوبت بعد حذف) لفظ « حذف » في النظم (بالتنوين وما) في ما (حذف) مفعول نوبت ، حاصله انك ان نوبت بعد الحذف ما حذف وجعلت المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجمع اجزاءه كما هو لغة أكثر العرب وتسمى لغة من يتضرر (فالباقي من) المنادى بعد التريخيم (استعمل بما فيه الف قبل الحذف فابق حركته) ضمة كانت او غيرهما وابق سكونه (ولا تعلم ان كان حرف عله واجعله اي الباقي ان لم تنو مخدوفا) وهو لغة الاقل وتسمى لغة من لا يتضرر فاجعل المرخم حينئذ (كما كان بالأخر وضمنا تماما) حاصله انه يجعل الباقي بعد الحذف اسماء براسه ويجمل الحرف الذي قبل المحذف كأنه اخر المنادى في اصل الوضع (فاعله) ان كان حرف عله (واجر الحركات عليه ان كان حرفها صحيحا) فقل على الاول) اي على لغة من يتضرر (في

ثمود ، وعلاوة ، وكروان : يا ثموبا) بقاء (الواو) الساكنة المتطرفة بعد ضمة من غير ابدال الواو ياء والتنسمة كسرة وان يلزم في الظاهر كون الاسم على شكل لا نقليل له في كلامهم كما تقدم في اوائل الكتاب انه ليس في الاسماء المعرفية اسم آخره الواو قبلها ضم الا الاسماء الستة حالة الرفع ، لكنه في الحقيقة ليس كذلك اذ الواو ليست طرفاً في التقدير لأن الحرف المحدوف بعدها في نية الملفوظ به « لاجل ذلك تسمى هذه اللغة لغة من ينتظر ، (ويأ علاو ، ويأ كرو يا بقاء الواو المفتوحة) فيهما على حالها من غير ابدال لغير ما ذكر في ثمو من عدم كونها طرفاً في التقدير فهي في (علاو) واقعة قبل تاء التائين ، وفي (كرو) واقعة قبل ساكن اعني الالف ، وشرط قلب حرف العلة حيث تحرك وانفتح ما قبله ان لا يكون بعدها تاء التائين ولا ساكن فتدبر ، وقل (في جعفر ومنصور وحارث ؛ ياجعف بالفتح ، ويأ منص بالضم ، ويأ حار بالكسر ، وقل : ياثمي على الثاني) اي : على لغة من لا ينتظر (ياء مقلوبة عن الواو) ، وبابدال ضمة الميم كسرة ، كما يفعل ذلك في جمع دلو وهو (ادل) على وزن افعل (بضم العين) فتقلب الواو ياء وضمة اللام كسرة فيصير « ادل » (بكسر اللام) ، ثم يعل اعلال (قاض) فيصير في الرفع ولجر « ادل » ، وذلك (لانه ليس لنا في الاسماء المعرفية اسم) معرف آخره الواو قبلها ضمة غير الاسماء الستة) في حالة الرفع ، لا يقال : ان المنادي مبني ، لأن المنادي المتجدد بنائه كالمعرف في هذا الحكم وقل : (يا كرا بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) لأن الواو جعلت كافها آخر الاسم في اصل الوضع فليس بعدها ساكن

فارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب آلفا كما في (عصا) . وقل : (يا علاء) بقلب الواو همزة تطرفها بعد الف زائدة كما في (كسام) لانه من كسوت فأبدلت الواو همزة لما ذكره وقل : (يا جعف ، ويما حار بضمها) ضمة حادثة بناء اذ المنسادى حينئذ يجعل كافه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحى به حكم نفسه لا حكم اصله ، وكذلك قل : (يامنص) بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه الضمة يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها .

(والتزم الاول : وهو نية المعنوف) على لغة من يتضرر في ترخيم (ما فيه تاء التأنيث للفرق) بين المذكور والمؤونث (كـ « مسلمة » بعض الميم الاول) فقل يا مسلم بفتح الميم الثانية على لغة من يتضرر ، ولا تضمنها لثلا يلتبس بنداء مذكرة الذي لا ترخيم فيه .

(وجوز الوجهين) اي : نية المعنوف على لغة من يتضرر ، وعدمه على لغة من لا يتضرر (في ما ليس فيه التاء المُنْقَرِق) بين المذكر والمؤونث (كـ « مسلمة » بفتح الميم الاول) علم رجل فقل فيه يا مسلم بالفتح والضم على اللقتين اذ لا لبس في ذلك .

(ولاضطرار رخموا على المفتين) اي : يتضرر ولا يتضرر (دون) (نداء) لكن لا مطلقاً بل (ما) اي : اسمآ (للنداء يصلح) : بـ (لا يكون مقتناً بـ « ال ») (نحو احمد كقوله) :

نعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والمحصر الشاهد في (مال) اذ اصله : مالك فرخم للضرورة ، (بخلاف مالا يصلح للنداء) بـ (ان يكون مقتناً بـ (ال) لانه لا يصلح لمباشرة

حرف النداء ، (ومن ثم كان خطأه قول من جمل من ترخيص المضروبة قوله) :

القططات البيت غير الريم (أو ألفا مكة من ورق الحمى) الشامد في الحمى وهو بفتح الحاء المهملة وكسر الميم ، واصله (الحمام) بتخفيف الميم فرخمه الشاعر خطأه بحذف الميم الثانية فقلبت الالف ياء للقافية وأبدلت فتحة الميم الاولى كسرة وقيل حذفت الالف وأبدلت الميم ياء ثم أبدلت فتحة الميم الاولى كسرة ، واحتتمل بعضهم ان يكون حذف الالف والميم الثانية للمضروبة وكسرت الميم الاولى للقافية ثم اشترت الكسرة فتوالت منه الياء

(فصل في الاختصاص)

(الاختصاص) : في الاصطلاح تعين من اريد من الضمير من بين محتملاته وحصر الحكم الثابت للضمير فيه كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : (نحن معاشر الانبياء لا نورث) فانه لوم يذكر (معاشر الانبياء) بان يقال : نحن لا نورث لا يعلم المراد من (نحن) اذ يحتمل ان يكون المراد منه العرب حتى يكون المراد ان العرب لا يورثون ويحتمل ان يكون المراد منه قريش بمعنى ان قريشا لا يورثون ويحتمل ان يكون المراد منه بنو هاشم حتى يكون المعنى ان بنى هاشم لا يورثون

فلمما قال (ص) : (معاشر الانبياء) عين وعلم ان مراده (ص) من (نحن) ليس المعانى المذكورة بل المراد ان : الانبياء لا يورثون ، والى ما ذكرنا يرجع ما ذكره بعضهم من ان : الاختصاص في الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف .

والفرض من (الاختصاص) والباء في عليه احد امور ثلاثة :

الاول : الفخر نحو (علي ايها الجواب يعتمد الفقير) لأن غرض المتكلم الافتخار بأنه هو الجواب ، وعليه لا على غيره يعتمد الفقير .

الثاني : التواضع نحو (اني ايها العبد فقير الى عفو الله) لأن غرض المتكلم التواضع ، واظهار انه لا غيره عبد عاص مفتقر الى عفو الله ورحمته .

والثالث : زيادة بيان كقوله (ص) : (نحن معاشر الانبياء لا نورث) فان الفرض من معاشر الانبياء زيادة البيان حسب ما فصلنا في معناه الاصطلاحي فتأمل جيدا وأوضح من ذلك ما قاله التفتازاني في بحث الانشاء وهذا نصه قوله ايها الرجل اصله لتخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجرد عن طلب الاقبال نقل الى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكينة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا افضل ايها الرجل ونحن فقراء ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايها وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل

عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لأنه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن بجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف اي مختصا من بين الرجال انتهى وسيأتي توضيح آخر عن قريب نacula عن الرضي .

والاسم الذي به يبين المراد من الضمير (كنداء) اي : كمنادي (لفظاً) اي : من حيث الاحكام اللغوية حسب ما سيفصل ، (لكن يخالفه) اي يخالف الاسم الذي به يعين المراد المنادي في امور : الاول : انه يجيء دون (يا) اي : ليس معه حرف نداء للفظاً ولا تقديراً كما تقدم في كلام التفتازاني فتأمل بخلاف المنادي فإنه لا بد فيه من ان يكون معه حرف نداء : اما لفظاً واما تقديراً . والثاني : (انه يخالفه) في انه (لا يجيء في اول الكلام) بل في اثنائه او آخره كما يظهر من الامثلة المذكورة ، بخلاف المنادي فإنه قد يجيء في اول الكلام . والثالث : انه يقل كونه علماً ، بخلاف المنادي فإنه يكثر كونه علماً .

والرابع : انه اذا كان مفردا معرفة غير (اي ، وأية) ينصب بالفتحة الاعرابية ، بخلاف المنادي فإنه اذا كان مفرداً معرفة يبني على الضمة ، (ثم ان كان ايها ، وايتها استعملا كما يستعملان في النداء فيضمان ويوصنان بمعرف بأل مرفوع كـ « ايها الفى باثر (اي بعد) ارجوني ») ، ونحو (اللهم اغفر لنا ايتها العصابة) قال الرضي في اثناء البحث عن لا سيما انه نقل ايها الرجل من باب النداء الى

باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا اليها الرجل منصوب الم محل على الحال مع ابقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم اي ورفع الرجل انتهى .

والخامس : انه (قد يرى ذا) اي الاختصاص (دون اي تلو الـ فينصب ، وح يشترط تقدم اسم بمعناه عليه ، والفالب كونه) اي : الاسم المتقدم عليه (ضمير تكلم كمثل نحن العرب اسخى من بذلك ، وقد يكون ضمير خطاب نحو بك الله نرجو الفضل) قال التفتازاني وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيق او مضاد نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميمأ يكشف الضباب انتهى .

والسادس : انه اختلف في ضمته هل هي اعراب ، او بناء ، وفي النداء بناء بلا خلاف . قال بعض المحققين لا يخفى ان (اي ، واية) اذا لم كان هناك نداء اصلا : لا لفظا ولا معنى وكانتا معمولين للاخص لم يكن معهما ما يتضمن البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع الا حكاية لحالهما في النداء : بأن نقلاب بحالهما عن النداء واستعملنا في غيره وقد تقدم آنفا تفصيله عن الرضى وقال بعض آخر ان ضمتهما اعراب على الخبرية او على الابتدائية .

والسابع : انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا بخلاف المنادى فانه يكون كذلك .

والثامن : ان (اي) هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء .

والحادي عشر : ان صفة (اي) هنا واجبة الرفع بلا خلاف ، وفي النداء

فيها خلاف ، فاجاز بعضهم نصبها .

العاشر : ان الكلام هنا خبر ، وفي النداء انشاء .

الحادي عشر : ان العامل المعنون هنا فعل (الاختصاص) ، وفي النداء فعل (الدعاء) .

فصل في التحذير

(وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكروره) ، ويقرب من هذا المعنى قول بعضهم : انه تنبية المخاطب على امر مكرر ليجتنبه وقرب من ذلك قول بعض آخر : انه تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه .
 (والاغراء وهو الزامه) اي المخاطب (المكوف) اي : التوجيه والثبات (على ما يحمد العكوف عليه) : من موافلة ذوي القربي ، والمحافظة على المهدود ، ونحو ذلك) ، وسيأتي مثالهما في آخر الفصل والتحصل مما يأتي ان التحذير يكون بثلاثة اشياء :
 الاول : (اياك) وآخواته ، وبعبارة أخرى يذكر المحذر (بفتح الذال) .

الثاني : الم محل المخوف عليه مضافا الى ضمير المحذر (بفتح الذال) معطوفاً بعده المحذر منه على المخوف عليه .

الثالث : ذكر المحذر منه ، فأشار الى احكام القسم الاول بقوله :
 (اياك والشر ونحوه كيا كما واياكم وجميع فروعه) نحو ايمى وايماه

وفروعهما (نصب محدّر بـكسر الدال) اي : المتكلّم (بما) اي : بفعل (استثاره) اي : حذفه وتقديره (وجّب) فايّاك في محل نصب بفعل محدّوف وجوباً تقديره : احذّر ، او بعد ، لو نجح ، او نحوها ويجب تقدير الفعل المحدّوف بعد (ايّاك) لأنّه ح لو قدر قبله لاتصل به فيقال احذّرك فيلزم تعدى فعل المضرّر المتصل الى ضميره المتصل ، وذلك لا يجوز الا في (افعال القلوب ، وفقد ، وعدم) لأنّ تعلق فعل الفاعل في غير افعال القلوب وفقد وعدم غالباً يكون بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضمرين لشيء واحد لسبق الفهم الى المعايرة فيما ولأنّ اصل الفاعل ان يكون مؤثراً واصل المفعول به ان يكون متأثراً والاصل في المؤثر ان يكون مفأثيراً للمتأثر فلا يقال : ضربتني ، ولا فرحت بي . وقد تقدّم للمسألة توجيه اخر في باب الضمائر فراجح .

واورد في المقام بانه : كيف يلزم تعدى فعل المضرّر المتصل الى ضميره المتصل والفرض ان الفعل محدّوف ، ومع حذفه يجب انفصل الضمير ، فلم يلزم تعدى فعل المضرّر المتصل الى ضميره المتصل ، بل الى المنفصل بسبب الحذف ، وأجيب عن ذلك بان المراد المزوم بحسب اصل فتأمل .

وقيل الاصل : (احذّر تلاقي نفسك والشر) ، ثم حذف (احذّر) فصار تلاقي نفسك والشر ، ثم حذف (تلاقي) وناب عنه نفس فانتصب فصار نفسك ، ثم حذف (النفس) وناب عنه الكاف الضمير فانفصل لتعذر اتصاله كما تقدّم في باب الضمائر فصار (ايّاك) فعل هذا التقدير لا يلزم تعدى المذكور فتأمل .

وأختلف في أعراب المعطوف، فقيل هو معطوف على أيام والتقدير: أحذر نفسك أن تدنو من الشر أن يدنو منك ، واعتراض عليه بـ: أيام محذر والأسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب بـ: أن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفًا والأخر مخوفاً منه . وقال بعض آخر : أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذف تقديره : وأحذر الشر فهو من قبيل عطف الجملة ، والحق هو الأول أي : عطف الشر على نفسك من دون تقدير عامل آخر للشر كما تقدم بيانه قبل هذه المسألة فتأمل .

وانما وجوب استثار العامل (لأن التحذير بـ «أيا») أكثر من التحذير بغيره . فجعل بدلاً من اللفظ بالفعل) ، حاصله : انه جعل التلفظ بـ «أيا» لأكثرية استعماله في التحذير من غيره بـ بدلاً من التلفظ بالفعل الناصب له . وقال بعض المحققين : انما وجوب الحذف لضيق المقام عن ذكره ، هذا اذا عطف المحذر منه على أيام ، (ودون عطف) : بـ: أن يذكر المحذر منه بعد أيام بلا عطف (نحو أيام الاسد ذا الحكم المذكور : وهو النصب بلازم الاستثار لـ أيام انساب أيضا) ، وأختلف في هذه الصورة ، قال ابن الحاجب (ولا تقول أيام الاسد) لامتناع تقدير (من) : قال شارح كلامه : (وشذوذه مع غير ان وان ، ثم قال : فإن قلت فليكن بتقدير العاطف (اي : فلي يكن في التقدير : أيام والأسد) ، قلنا حذف العاطف اشد شذوذًا لأن حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما ، وأما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرًا » انتهى . ونقل عن ابن الناظم : (المجاز لأن أحذر ونحو يتعدى الى الاثنين من غير واسطة نحو قوله

تعالى يعذركم الله نفسه) انتهى ، وأجاز بعضهم حذف الماطف ، واستشهد بقوله تعالى (ولا على الذين إذا ما أتوك لتعلّمهم قلت) فقال التقدير : (وقلت) .

وأشار إلى القسم الثاني والثالث بقوله : (وما سواه اي ؛ سوى المحذر به « ايا » ستر فعله لن يلزمما نحو « نفسك الشر » اي : جنب وان شئت فاظهر) العامل وقل : (جنب نفسك الشر) ، فلا يجب الحذف حينئذ (الا مع العطف فانه يلزم ايضا ستر فعله) لأن العطف كالبدل من التلفظ بالفعل (نحو ماز راسك والسيف) ، (ماز) منادي مرخم اصله : يا مازن ، والشاهد في رأسك ، والتقدير : بعد راسك من السييف والسيف من راسك ، او (التكرار) اي : تكرار المحذر منه (فانه يلزم) ستر فعله (ايضا) لأن التكرار بمنزلة العطف في انه كالبدل من التلفظ بالعمل (كـ « الضيف الضيف » اي : الاسد الاسد ياذا الساري) اي : احذر الضيف ياذا الساري .

(والشائع في التحذير) كما فهم من تعريفه (ان يراد به المخاطب . وشد مجده للمتكلم) . قيل انما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذر منه والمحذر (نحو اي اي وان يحذف احدكم الارنب) ، هذا جزء كلام نسب إلى الخليفة الثاني وتمامه (لتذكر لكم الاسل والرماح والسهام واي اي وان يحذف احدكم الارنب) وهو ضربه بالعصا ، (اي نحني عن حذف الارنب ونحوه عن حضرتي) وحاصل معنى الكلام : ان التذكية لا بد فيه من ان يكون بالاسل وهو السييف والسكنين او الرمح والسهم لا بالعصا . ووقال بعضهم : اصله : (اي اي وحذف الارنب واي ايكم وحذف الارنب) فحذف

من كل جملة ما ذكر في الأخرى . وقال الاكثرون : (اصله : اي اي باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب .) (ومجيئه) اي ؛ التحذير (للغائب نحو) ما ورد من قول العرب في مقام النصيحة : اذا بلغ الرجل ستين فـ (اياه وايا الشواب اشد) . و « الشواب » جمع شابة يعني من بلغ من العمر ستين سنة فلا يتزوج امرأة شابة لأن في ذلك مفاسد كثيرة ، ويروي (السوّايات) بالسين المهملة والآلف الممدودة جمع سوأة فعل هذا معناه من بلغ الستين لا يفعل سوأة . قيل والوجه في كونه اشد حذف الفعل مع لام الامر اذ التقدير : فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ، ثم حذف تلاقي وانب عنه النفس ، وناب عنه الضمير فأتصبب وانفصل وأبدل من نفس ايها فتأمل ، (وعن سبيل القصد) والاعتدال (من قاس على ذلك اتبذل) اي

خرج .

(تنبية)

إلى هنا كان الكلام في أحكام التحذير ، فمن الأن يشرع في أحكام الأغراء . فلذا قال :

(وكمحذر بلا ايها اجعل مغري به في كل ما قد نصل) ، حاصله ان : حكم الأغراء حكم التحذير الذي يكون بغير ايها (فأوجب اضمار ناصبه) اي ناسب الاسم الذي هو مغرى به (مع المطف نحو الأهل والولد) اي : زاع الأهل والولد ، (و) مع (التكرار

ومنها : ان تصرف تصريف (خف) .

ومنها : ان يلحق الالف همزة وتصرف تصريف (ناد)

ومنها : ان تصرف مع الهمزة تصريف (دع) .

(وهم بمعنى : احضر) ، فيتعدى بنفسه نحو هلم شهد انكم (او) بمعنى : (اقبل) فيتعدى بالي نحو هلم الينا ، وهو مركب عند بعضهم من هاء التنبيه والامر من لم يلم . وقال بعض آخر : انه مركب من هلا بمعنى عجل وام بمعنى : اقصد ، ثم خف هلا لنقل التركيب ونقل صمة الهمزة الى اللام . وقال بعض آخر : انه مركب من هل بسكون اللام بمعنى : اسرع ويستعمل هلم بلفظ واحد للكل ، وبمعنى العرب يصرفة فيقولون هلم هلما هلموا هلموا هلم . قيل وليس بفصيحة .

(وغيره) اي : غير ما كان بمعنى فعل الامر (كالذى بمعنى) فعل المضارع كـ « وى » ، و « واما » بمعنى : اعجب ، و « اف » بمعنى : اتضجر) ، وفيها لغات :

منها : ضم الهمزة وتشديد الفاء مثلثة بتنوين ودونه .

ومنها : كسر الهمزة والفاء بلا تنوين .

ومنها : « افي » كبشرى ، ومنها « اف » كعذ .

(وكالذى بمعنى الماضي نحو « ميهات » بمعنى : بعد) ، وفيها ايضا لغات :

منها ١ الحركات الثلاث في التاء مع تبديل الهاء الاولى الفاء ، وبدون التبديل كل ذلك مع التنوين ، ومنها اسكان التاء في الوصل لاجراهه مجرى الوقف ، ومنها حذف التاء مع تبديل الهاء الاولى الفاء

وبدونه وقد يلحق في جمع الوجوه المذكورة الكاف ومنها ان ينون مع التبديل ، ومنها ايها بهمزة ونون مفتوحتين او نون مكسورة . قال بعضهم : ان « هيئات » مفتوحة التاء مفردة ، واصلها : هيئية كزللة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحرکها وافتتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالباء ، واما اذا كسرت التاء فهي جمع مفتوحة التاء ، وكان القياس فيه ان يقال هيئيات كقوقيات في جمع قوقات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المشى والوقف عليها بالتاء ، واما اذا كان مضمة التاء فحينئذ يحتمل الافراد والجمع ، فيجوز الوقف عليها بالباء والتاء ، و (وشكان وسرعان) مثلثي الفاء (بمعنى : سرع) وقرب نع الدلاله على التعجب فمعناهما في الحقيقة : ما اقرب وما اسرع ، و (بطان) بضم الياء وفتحها (بمعنى : بطيء) ضد اسرع ، وال الاولى ان يكتب (بطؤ) بشكل الواو لأن رسم الخط في الممزة ان كانت في آخر الكلمة وما قبلها ضمة ان يكتب بالواو (نزرا) اي جميع ما ذكر : ما كان بمعنى المضارع او الماضي قليل ، (وكذا) نزرا (اسم) فعل (الامر من) الفعل (الرباعي كـ « قرقار » بمعنى : قرقور) بفتح القاف الاولى وكسر الثانية .

قال بعض المحققين : وأما في الرباعي فالاكترون على انه لم يأت منه الا حرفان (قرقار) اي صوت ، والثاني (عرعار) اي تلاعبوا بالمرغرة وهي لعبه لهم .

(والفعل من اسمائه ما هو منقول من حرف جر) و مجروره (وظرف) والقياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار

وبحروف (نحو عليك) بمعنى : (الزم) انه اسم فعل لأن الجار وال مجرور لم يكن في الاصل اسما ، بخلاف صه ورويد ونحوهما فاهمها في الاصل اسماء ، لكنهم سموه اسماء طردا للباب فتأمل ، (وهذا دونك) المنشول من الطرف (بمعنى) خذ من اليك بمعنى : تتح اي : ابعد عن اذا عدى بعن ، وبمعنى خذ اذا عدى بنفسه نحو اليك الكتاب اي : خذه ، (ولا يستعمل هذا النوع الا متصلة بضمير المخاطب) كالمثلة المذكورة ، (وشذ) كونه متصلة بضمير الفائب حق يكون بمعنى أمر الفائب نحو (عليه رجلا) بمعنى : ليلزم رجلا ، وشد ايضا كونه متصلة بالاسم الظاهر نحو (على الشيء) اي : ليلزم الشيء ، (و) شذ ايضا كونه متصلة بضمير المتكلم نحو (الى) اي اتنحى ، ونسب الى المصنف انه قال : ان « الى » بمعنى : نحن ، قال بعض المحققين : (الى) شاذ مخالف للمقياس اذ قياس الظروف وشبهها ان يكون او امر .

(و محل الضمير) المجرور المتصل (بهذه الكلمات) اي ! الظروف وشبهها (جر هند البصريين ، نظرا الى اصله ، ونصب عند الكسانبي ، نظرا الى ضعف عمل الجار والظرف يعرض الاسمية والتراكيب ، لكن هذا القليل ضعيف لأن المتصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو (عليك زيدا ، وعليه رجلا) ، (ورفع عند الفراء) ، والمنقول عنه في وجهه ان الضمير في مكان الفاعل ، وليس بشيء لأن الضمير فيها هو الذي كان قبل نقل هذه الانفاظ الى معنى الفعل ، وقد كان مجرورا .

واما الضمير المتصل بسائر اسماء الافعال : فان كان الاسم الذي اتصل به الضمير بما جاء مصدرا مبنيا واسم فعل مما نحو (دويده)

كما يجيء عن قريب احتمل ان يكون الضمير اسمًا مجروراً ، نظراً الى كون الاسم مصدرًا في الاصل مضافاً الى فاعله ، واحتمل ان يكون حرف خطاب نظراً الى كونه في الحال اسم فعل ، وان لم يجز كون الضمير مضافاً اليه فهو حرف خطاب كما في « هاك » اذ لم يجيئ ما زيد بالاضافة ، واحتمل بعضهم كون الضمير في هاك ونحو مرفوعاً ، كما قاله بعضهم في الظروف وشبهه لكن يلزم هذا القائل ان يقول : ان في نحو « رويد ، وما » مجردين عن الكاف ضميراً مستتر هو الفاعل ، ولا يجوز له ان يقول ان الفاعل الكاف المحذوف لأن الفاعل لا يحذف كما قدم غير مرة .

(وكذا اي : كما يأتي اسم الفعل منقولاً ما) ذكر من الظرف وشبهه (يأتي منقولاً من المصدر) وهو على قسمين :

الاول : ما كان منقولاً من مصدر استعمل فعله (نحو رويد اذ هو من ارواده ارواداً بمعنى : امهله امهلاً ، ثم صفر « الا اراد » تصرير تدخيلاً) وسيجيئ بيانه في باب التصغير عند قوله :

وما به لفتهن الجموع وصل به الى امثلة التصغير مسل (ثم سموا به فعله ، فبنوه على الفتح) رعاية لاصول الحركة الاعرابية بلا تنوين ، واذا كان باقيها على المصدرية يفتح مع التنوين ان لم يكن مضافاً ، فالدليل على كونه اسم فعل نباته ، والدليل على نباته كونه غير منهن بلا اضافة ، والدليل على كونه مصغر « ارواداً » بمحنته متعدياً ولو كان مصغر « رود » بمعنى : المهل والرفق من قولهم « يمشي على رود » اي على مهل كان قاصراً .

والقسم الثاني : ما اشار اليه بقوله (وكذا به) اذ (هو في الاصل

نحو) قول الشاعر :

(اخاك اخاك ان من لا اخاك له ك ساع الى اليجاهم بغیر سلاح)
 اي : الزم اخاك ، ووجه وجوب حذف العامل في الصورتين هو
 ما تقدم في التحذير (واجزه) اي : الاضمار (مع غيرهما اي :
 (مع غير) العطف والتكرار (نحو الصلة جامعة) أي : احضروا
 والزموا الصلة ، ولفظ « جامعة » حال من الصلة ، وان شئت
 فأظهر العامل .

هذا باب اسماء الافعال والاصوات

قد تقدم في باب المعرف والمبني ان الأقوال فيها اربعة :

الاول : انها اسماء لمعاني الافعال ، وحملها رفع بالابتداء ، واغنى
 مرفوعها عن الخبر وان لم يعتمد على آنفي والاستفهام ، ولكن فيه نظر
 ظاهر اذ او كانت كذلك لوجب القول بأنها افعال لاسماء افعال لأن
 الاسمية والفعلية دائرة مدار معنى اللفظ كما يعلم ذلك من تعريف
 الكلم الثالث ومن بيان الفرق بينها .

الثاني : انها اسماء للمصادر الناتبة عن الافعال ، وحملها نصب على
 المصدرية ، وفيه أيضا نظر اذ لو كانت كذلك ل كانت الافعال قبلها مقدرة
 فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية فتأمل .

الثالث : انها افعال ، وفيه أيضا نظر لأنها لا تصرف تصرف

الأفعال وتختلف صيغتها صيغة الأفعال ويدخل التثنين على بعضها .
وقال بعض أهل التحقيق : إن أسماء الأفعال معدولة عن الفعل للمبالغة .
الرابع : إنها أسماء لأنفاظ الأفعال وناتية عنها ، هذا هو المتصطل
من مطاوي كلامهم . قال بعض المحققين منهم من يجوز أن يقال أن
أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصلها البناء وهو مطلق الفعل
سواء بقى على ذلك الأصل كالماضي والامر ، أو خرج عنه كالمضارع انتهى
هذا ما نقل منهم من الأقوال ولكن قال بعض أهل التحقيق والذي حملهم
على أن قالوا أن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال بل أسماء مع
تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي وهو أن صيغها خالفة لصيغة الأفعال
وانها لا تتصرف تصرفا لا انها موضوعة لصيغة الأفعال على أن يكون
« رويد » مثلاً موضوعة لكلمة « امهد ». قال الشيخ الرضي وليس
ما قال بعضهم . ان « صه » مثلاً اسم للفظ « اسكت » الذي هو دال
على معنى الفعل لا لمعنى بشيء اذ العربي القبح ربما يقول صه مع
انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما يسمعه اصلاً تنتهي .

وظاهراً المصنف على ما حققه الشارح اختيار القول الرابع ، فلماذا
قال (ماناب عن فعل) أي لفظ فعل (معنا) بحيث يفيد ما يفيد
الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان ونسبة الحدث إلى فاعل
ما (واستعمالاً) من حيث كونه عامل غير معمول لعامل يقتضى
الفاعلية او المفعولية ، فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فأنيلوان نابت
عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافية
فليست ابداً عاملة ، وخرجت ايضاً المصادر والصفات الناتبة عن افعالها
نجو ضرباً بزيد فإنه نائب عن اضرب ، واقاتم الزيدان فإنه نائب عن

يقوم لكن العوامل اللغوية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها ، بخلاف أسماء الأفعال (كشتان بمعنى افترق) وقيده بعضهم بكون الافتراق في المعاني كالعلم والجهل ، قال ولا يستعمل في غير ذلك فلا يقال شتان الخصم عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتباينان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه . وادعى بعض ان شتان مثني « شت » بمعنى : افترق وهو خبر لما بعده (وصه بمعنى أسكنت وهو اسم فعل أي اسم مدله) لفظ (فعل) وهو أ . س . ك . ت (وكذا اوه بمعنى اتجاه) . قال بعض المحققين لا تقول ان « اف » بمعنى : اتضجر ، « اوه » بمعنى اتجاه اذ لو كان كذلك لاعربا كمسماهما يل هما بمعنى : تضجرت وتوجعت الانشائين (ومه بمعنى : اكفف قال بعضهم بمعنى انكف لا بمعنى اكف لأن اكف يتعدى ومه لا يتعدى ، ورد بأن ذلك غير مطرد ، فان « آمين » لا يتعدى و « استجب » يتعدى فتأمل .

(وما كان) من أسماء الأفعال (بمعنى افعل في الدلالة على الامر ك « آمين » بمعنى : استجب) ونسب الى النبي (ص) انه قال : معناه « أفعل كذا » . وقيل اصله امن ككرم ثم مد للتعریب لانه عجمي (كثُر وروده ، ومنه « نزل » بمعنى : انزل ، « ورويد ») مصغرا اروادا (بمعنى : امهد ، وهیت) على وزن حيث مثلث النساء . كحيث مثلث النساء ، وفيه لغة رابعة وهي كسر الياء وفتح النساء فقط او بتثليثها على قول ، ومعناه : اقبل و تعال . وقال بعضهم معناه : اسرع يستوي فيه الواحد والثنية والجمع والمؤنث والمذكر الا ان العدد في ما بعده تقول هيـت لك ، وهـيت لـكـما ، وهـيت لـكـم ، وهـيت لـكـن (وهـيا) بتـشدـيدـ الياء وتخـفيـفـها ، وقد يـلـحـقـ الكـافـ نحوـ هـيـاكـ ، وقد تـحـذـفـ الأـلـفـ فيـلـزـ

الكاف نحو هيلك ، وهو (بمعنى : اسرع ، و « ايه » بمعنى : امض في حديثك) اي : زد في الحديث ، وقد يجيء بمعنى زد في العمل ، (وحبله) مركبة من « جي » (بمعنى اقبل او (ايت) ، ومن (ملا) بمعنى : اسرع بحذف الالف المتركيب وقد يلحقها التنوين ، وفيه لغات آخر :

منها : كسر اللام مع التنوين .

ومنها : سكون الهاء لتوالي الفتحات مع التنوين ، ويكون المركب
بمعنى (انت) ان عدى بنفسه نحو حيهل الثريد ، وبمعنى (عجل)
ان عدى بـ (ال) نحو حيهل الى الثريد ، (او) بالباء نحو حيهل
بعمره اي عجل بذكرة ، وبمعنى (اقبل) اذا عدى بـ (على)
نحو حيهل على زيد اي : اقبل على زيد ، (وما بمعناه خذ)
وفيه لغات :

منها : (ما) بـألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا
كان او مؤنثاً ويعرف المراد بالتربينة .

ومنها : ان يلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كاسم الاشارة نحو هاكم كما هاكم هاكن .

ومنها : ان يلحق الالف همزة مكان . الكاف وتصرف تصريف الكاف نحو هاء بفتح الهمزة للمذكرة ما هاوم هاء بكسر الهمزة للؤون هاون .

ومنها : ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل الكاف وتصرف الكاف
كما تقدم .

ومنها : (هاء) بهمزة ساكنة بعد الالف للكل .

والقسم الثاني : ما اشار اليه بقوله : (كذا الذي اجدى) اي : (اعطي بمعنى : انهم حكاية لصوت كـ « قب » لوقع السيف اي : حكاية وقع السيف وصوته ، (و « غاق » للغراب اي حكاية صوت الغراب (وخاز باز للذباب اي : حكاية صوت الذباب قال الرضي اما الخاز باز فاذه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما وارتفع كأنه فيل هو الخازى البازى فركبا وجعلها اسما واحدا الى ان قال ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب صوت الذباب وداء في اللهازم والسنور وأما حاز باق للنکاح وفاش باش للقماش وكل واحد منها منهما يصوته مبقيا على بنائهما انتهاء باختصار غير مخل بالمقصود (وخلق باق للنکاح) اي : حكاية صوت النکاح ، وقد اوضحة المحقق المعشن بيمالا مزید عليه فعليك بمراجعة كلامه ان ترد معرفة المعنى بتنامه وان اشير اليه في الرضي المتقدم .

قال بعضهم : يتمين حمل قول الناظم : (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) على نوعي اسماء الاصوات ، وهو المذكوران في قوله : وما به خطوب ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كتب

ولكن الظاهر من قول الشارح : (لما سبق في اول الكتاب) انه حمل القول المذكور على اسماء الافعال والاصوات . قال ابن عقيل : « وأشار بقوله والزم بنا النوعين الى ان اسماء الافعال والاصوات كلها مبنية » انتهاء محل الحاجة من كلامه .

وانما بني اسماء الاصوات لما اشير اليه آنفا في الاشكالين : من اثنا

ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب ، او لكون وضع بعضها وضع المروف وحمل الباقى عليها ، او لشبهها بالمروف من حيث الاستعمال ، لأنها عاملة غير معمولة ، او لشبهها بالمروف المهملة من العمل في أنها لا عاملة ولا معمولة على قول ، وقول الشارح : (لما سبق في اول الكتاب) يحتمل كل واحد من هذه الاحتمالات الاول فتأمل .

﴿هذا باب فيه نونا التأكيد﴾

(المفعل توكييد بنونين : هما شديدة) مفتوحة مع غير الالف الثقلها وخفة الفتحة ، ومكسورة معها : سواء كانت المتشنة ، او للفصل تشبهها بنون الاعراب في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان ، وكذلك النون في الاسم المثنى ، (وخفيفة) ساكنة لأن الاصل في المبني ان يسكننا او لأنها فرع الثقلية بحذف نونها الثانية لأن الآخر اول بالحذف فالباقي بعد الحذف هو الساكن . (كنوني « اذهبن » واقتضىهما » .

قال جماعة : ان كل واحدة منها اصل لتناقض بعض احكامها كبدل المغيبة الذا ، وحذفها كما يأتى عن قريب ، وكلها متensus في الثقلية ، وعرض بأن الفرع قد يختص بما ليس للابل احياناً ، وذلك نحو « ان » المفتوحة فانها فرع المكسورة ، ولها اذا خفت احكام تخصها كما تقدم في باب المروف المشبهة بالثقل . وقال آخرون :

ان المخففة فرع بمعنى : انها اختصرت من الثقيلة كمذ ومنذ ، او بمعنى ان التوكيد في الثقيلة ابلغ واتم . وقال بعضهم : ان الثقيلة فرع لأنها ازيد لفظاً ومعنى والزيادة عارضة طارئة ، والمعاري منها الاصل لأن الاصل البساطة وعدم التركيب واعلم ان نوني التأكيد على ما يذكر في الكتاب تدخلان في خمسة عشر موضعآ سبعة منها كثير وخمسة منها قليل وثلاثة منها شاذة .

وهذا تفصيله (يؤكdan « افعل » اي : فعل الامر مطلقاً) من غير شرط لأنه مستقبل دائماً لأنه طلب والطلب انما يتوجه إلى المستقبل الغير موجود والا يتلزم طلب الحاصل وهو حال تحصيل الحاصل ومن هنا قالوا انما لا يؤكdan الماضي والحال بل ما هو للمستقبل كالامر سواء كان امراً بالصيغة كالسائلين في النظم ام لا ونحو (اضربي) بتخفيف النون او تشديدها ، ويؤكdan ايضاً (يفعل) اي : (المضارع) لكن لا مطلقاً بل (بشرط ان يكون) مستقبلاً لا حالاً ، كما يدل عليه قوله (اتي اذا طلب) لأن الطلب لا يتعلق الا بالمستقبل ، والطلب امر وقد تقدم ، ونهى (نحو) قوله :

(فاياك والميتات لاقربتها) ولا تعبد الشيطان والله فأعبدنا

واستفهام (نحو) قوله :

(هل يمنعني ارتياطي البلا) د من حذر الموت ان يأمين

وتحضيض (نحو) قوله :

(هلا تمنن وبعد غير خلقة) كما عدتك في أيام ذي سلم
وما وقع في كلام بعضهم من ذكر العرض بدل التحضيض - غير
قادح لأن هلا مشتركة بين العرض والتحضيض وكلاهما طلب الا ان

العرض بطلب بين والتحضير طلب بحث فهلا في البيت تحتمل
المغين ، والمغين لاحدهما هو القرينة بين الشاعر ومحبوبته وزبادة المحبة
فيها او فيها ، وتمن (نحو) قوله .

(فليتك يوم الملتقى تربيني) لكي تعلمي اني امرء بك هائم
وانما اشترط كون المضارع طلباً لأنه لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً
اذ الطالب انما يطلب في الماده ما هو المراد له فكان ذلك مقتضايا
للتأكيد لأن غرضه تحصيله قيل لأن ما بعد اداة الطلب اشه بسا بعد
ان الشرطية في استدعاء الجواب .

(او) يكون المضارع (شرطاً) اي : فعل شرط (اما) المركبة
من « ان » الشرطية و « ما » الزائدة (تالياً) ، حاصله ان يكون المضارع
واقعاً بعد ان الشرطية الموكدة بما الزائدة (نحو اما نربينك بعض
الذى نعدهم او نتوفينك) فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة
اشبهت القسم في تأكيده باللام . قيل لأنه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد
الفعل ايضاً لثلا ينقص المقصود عن غيره .

(او يكون) المضارع جواباً (مثبتاً في قسم) يكون زمانه
(مستقبلاً) ويكون المضارع (متصللاً بلامه) اي : بلام القسم
(نحو تالله لتسألن) ، وانما يؤكد المضارع اذا كان جواباً للقسم
لأن القسم انما يؤتني به لتحقيق الجواب فهو اشد احتياجاً الى التأكيد
وقريب من ذلك ما قيل من ان : « القسم عمل التأكيد فكرهوا ان
يؤكدوا الفعل (اي الجواب) بأمر منفصل عنه وهو القسم من غير
ان يؤكدده بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له » وأحسن من
هذين التعليلين ان يقال لأن القسم يؤتي غالباً على ما هو المطلوب .

مصدر فعل (مترد) مترد (مترد لـ « دع » ، ثم سمى به الفعل وبنـي) على الفتح لما ذكر في رويد .

(وهذا) اي : كونهما اسم فعل (حال كونهما تاصبين نحو رويد زيدا ، وبله زيدا ويفعلان التفضل) حاكونهما (مصدرين معربين نحو رويد زيد وبله زيد بجر زيد) بالإضافة .

(وما لما تنبـب عنه من عمل ثابت لها) وبعبارة اخرى : اسماء الافعال حكمها في التعدي واللزوم وغيرهما حكم الافعال التي هي تنبـب عنها (فترفع الفاعل ظاهرا) نحو « هـيات زـيد » كما تقول بعد زـيد ، (و) ترفع الفاعل (مستقرـا) نحو « نـزال » كما تقول : انـزل هذا . ولكن لا يخفـى عليك التنافـي بين ما ذـكر هنا وبين القول بأنـها اسماء للفظ الافعال فـتأمل (وتعـدت الى مـفعول بـنفسـها) نحو « رويد زـيدا » كما تقول : اـمـيل زـيدا ، وـتعـدى (بـحرـف الجـر) نحو « حـيـ على الصـلاـة » كما تقول : اـقـبل على المـصلـوة ، واـذـا كانـت مشـترـكـا بين اـفـعـال سـميـت بـه فـيـسـتـعـمل عـلـى طـبـق كـل وـاحـد مـنـها (ومنـ ثم عـدـى حـيـهـل بـنـفـسـهـ لما نـاب عـنـ اـنـتـ) نحو « حـيـهـل الثـيـد » كما تقول اـنـتـ الثـيـد ، وـعـدـى (بـالـبـاءـ لما نـاب عـنـ عـجـلـ) نحو « حـيـهـل بـالتـوـبةـ » كما تقول اـعـجلـ بـالتـوـبةـ (و) عـدـى (بـعـلـيـ لما نـاب عـنـ اـقـبلـ) نحو « حـيـلـ عـلـى الـاحـسـانـ بـالـنـاسـ » كما تقول : اـقـبلـ عـلـى الـاحـسـانـ بـالـنـاسـ واـذـا كانـ مـسـمـاءـ مـاـ لـاـ يـكـفـيـ بـمـرـفـوعـ وـاحـدـ كـانـ هوـ أـيـضاـ كـذـلـكـ نحو « شـتـانـ زـيدـ وـعـمـروـ » كما تقول : اـفـتـرـقـ زـيدـ وـعـمـروـ ، لأنـ الـافـتـرـاقـ مـنـ الـمعـانـيـ النـسـبـيـةـ الـتـيـ لـاـ تـقـومـ الـاـ بـأـثـنـيـنـ فـصـاعـداـ قـالـ الرـضـيـ اـسـمـاءـ الـافـعـالـ حـكـمـهـاـ فـيـ التـعـديـ وـالـلـزـومـ حـكـمـ الـافـعـالـ الـتـيـ هـيـ بـمـعـناـهـاـ الـ

ان الباء تزداد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضيقها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول انتهى .

(واخر ما) أي ، مفعولا (الذي) أي لاسماء الافعال (فيه العمل عنها) حاصله ان ؛ اسماء الافعال تخالف مسماه فأن الفعل يجوز تقدم معموله عليه ، بخلاف هذه الاسماء فأنه يجب تأخير معمولها عنها لضيقها في العمل لكونها فروع عن مسمياتها وقال الرضي لأن الأغلب فيها اما مصادر و معلوم امتناع تقدم معمولها عليها لتأولها بالفعل و حرف مصدرى ذي صدارة واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها لاسم الفعل واما ظرف او جار و مجرور وهم ضعيفان قبل النقل بها ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل انتهى بزيادة ما (خلافا للكسانى) في اجازته تقدم معمولها عليها ، الحقا للفرع بأصله ، مستدلا بقوله تعالى ؟ « كتاب الله عليكم » مدعيا ان « عليكم » اسم فعل و « كتاب الله » مفعوله المتقدم ، و اوله المانعون بأن كتاب الله مصدر أي ؛ مفعول مطلق لفعل مذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المذوف ، والتقدير ؛ « كتب الله ذلك كتابا عليكم » فمحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله .

(واحدكم بتثنيد الذي ينون منها) كما تقدم الاشارة اليه في باب المعرف والمبني في اوائل الكتاب سواه نون (لزوما) بأن لا يستعمل بلا تنوين الا نادرا (نحو واما ووبيها) أي اتعجب اي تعجب كان (او لا) يكون التنوين لزوما (ك صه) بمعنى اسكت سكوتا اي ؛ ا فعل مطلق سكوت واقع على اي كلام وحديث كان (و) نحو (مه) بمعنى ؛ اكفف كفنا اي ؛ ا فعل مطلق كف واقع على اي عمل او حديث كان (وتعريف سواه اي ؛ الذي لم ينون بين : لزوما) كان عدم التنوين ؛

بأن لا يستعمل منوناً أصلاً نحو « نزال » بمعنى : أنزل نزولاً أي نزول كان ، قال بعض المحققين : وأعلم أن مذهب النحاة أن « نزال » معدولة عن انزل للج مقابلة . ونقل عن عبد القاهر انه قال : اصل « نزال » انزل انزل ثلاثة أو أكثر ، والثالث وما فوقها جمع ، مؤنث ، فقيل انزلي بالباء : التي هي ضمير المؤنث دليلاً على التكرار ، كما ألقوا الآلف في « القيا في جهنم » ، والواو في « ارجعوني » دليلاً على التكرار أي : الق الق وارجع ارجع . انتهى بأدنى تفاصير (او لا) يكون تنوينه لزومه بأن يستعمل منوناً تارة وغير منون تارة أخرى كصه بمعنى اسكت عن هذا الكلام المعين فيجوز للمخاطب ان لا يسكن عن غير الكلام المعين (ومه) اي : اكف عن هذا الكلام او العمل المعين فيجوز للمخاطب ان لا يكتف عن غير المشار اليه المعين قال الرضي اما التنوين اللاحقة لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور المتنكير وليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفاً ولا منكراً كما ذكرنا في علامات الأسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صدورته اسم فعل كان بمعناه لأن المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر اولاً فنقل عنه الى باب اسم الفعل ثانياً كما مر فيه بمعنى سكتها وايه بمعنى زيادة قيكون المجرد من التنوين بما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكت المعمود المعين المصدر بتعين وتعين متعلقة اي المسكوت عنه اي افعل السكت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكن المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ما اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعمود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكتها اي

افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يفترض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التشكيك دليل التعريف انتهي (تنبيه) الى هنا كان الكلام في اسماء الافعال فلننشرح الان في اسماء الاصوات (و) هي قسمان الاول (ما به خوطب مالا يعقل) كالغرس والحمدار ونحوهما او ما هو في حكمه (أي في حكم مالا يعقل) كصفار الادميين من شبه اسم الفعل) ووجه الشبه الاكتفاء به في اداء المقصود ولكن اسم الفعل قد يتحمل الضمير بخلافها لعدم تحملها الضمير (صوتا يجعل) أي يسمى صوتا قال بعضهم اسماء الاصوات ليس من اقسام الكلمة لأنها ليست دالة على معنى مفرد لأن المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للنغم ، واجيب عن ذلك بأن الدلالة كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه ، وهذه كذلك اذا لم يقل احد ان ان الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لافهام معناه حتى يرد ما ذكر .

واستشكل ايضاً بأنها ليست من اقسام الكلمة ، لعدم وضعيتها ولذا اعترض على من ذكرها في اقسام المبنيات . واجيب عن ذلك بأنها ملحقة بالاسماء جارية بغيرها في البناء وان لم تكن اسماء في الحقيقة ، لعدم الوضع فتأمل . (كتقولك لزجر الفرس) أي لطلب الذهاب من الفرس بمعنى توسيع في الجرى (ملاهلا و) كتقولك (المبغفل) أي : لزجرها (عدس) وقد سمي به بغل ، وقوله « عدس ما لعباد عليك حكومة » يحتمل الامرين ، الا ان سكون السين فيه يقوى كونه زجر لا اسماء (و) وكتقولك (لليممار) أي (لزجره عد) ؟

(بخلاف) المضارع (المنفي) جواباً للقسم : سواء كان منفياً لفظاً نحو « والله لا افضل كذا » او تقديراً (نحو تأله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ جواب للقسم منفي بـ « لا » معدوفة ، اذا التقدير ؛ « لا تفتؤ » ، وحذف « لا » في جواب القسم مطرد ، وانما يؤكّد المضارع حينئذ بالتون لأنها تخلص المضارع للحال وذلك ينافي الاستقبال . وبخلاف المضارع المثبت اذا كان المراد به زمان (الحال) نحو قرامة ابن كثير في لا اقسم يوم القيمة ؛ (لأقسم يوم القيمة) باللام المفردة (وان منه البصريون) اي : وان منع البصريون دخول لام القسم على المضارع ، قال ابن الناظم : ولو كان الجواب مضارعاً منفياً لم يؤكّد ، ولو كان بمعنى الحال اكده باللام دون التون لأنها مختصة بالمستقبل وذلك نحو قوله : « والله لي فعل زيد الآن » ولا يجوز ليفعلن ومنع البصريون هذا الاستعمال (اي استعمال ما هو بمعنى الحال في جواب القسم استفناه عنه بالجملة المصدرة بـ المؤكّد كقولك : (والله ان زيداً لي فعل الآن) وأجازه الكوفيون ويشهد لهم قرابة ابن كثير لأقسم يوم القيمة) انتهى محل الحاجة من كلامه ، وقال الزمخشري في (لا قسم) : هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ معدوف ، ولم يقدرها لام القسم لأنها عنده ملزمة للتون .

وقال ابن هشام في مقام رده قوله : (ان لام القسم مع المضارع لا يفارق التون) منع بل تارة تجب اللام وتمنع التون ، وذلك مع التنفيس (كالآية) ، ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل (اي ومع كون المضارع المضارع غير المتصل باللام) (نحو) ولن من او قتلتم (لال الله تحشرون) ونحو (لسوف يعطيك ربك) ، ومع كون

ال فعل للحال نحو (قرابة ابن كثير) لاقسم (يوم القيمة) ، وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية قال ابن هشام في الباب الخامس تنبهان أحدهما أن دليل المذف نوعان أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص بمعروفة النحو لانه إنما هزف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لاقسم يوم القيمة ان التقدير لأننا اقسام وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين انتهى . وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المبني نحو قوله تفتؤ (تذكر) يوسف) . وتارة يجبان وذلك في ما يقى نحو تالله لا كيدن أصنامكم انتهى كلامه مع ادنى تغير لا يخفي وجهه على من كان من اهل الفطنة والذوق السليم والفهم المستقيم ، ولا يذهب عليك ان لاقسم على قرابة ابن كثير جواب لاقسم مقدر عند غير البصريين فتأمل جيدا . (تنبه لا يلزم) ولا يجب (هذا التوكيد) اي : التوكيد بالذون (الا بعد القسم) اي جوابه بالشرط المذكورة آنفا (كما في الكافية) (وقل توكيده) اي : المضارع (اذا وقع بعد « ما الزائدة نحو) قوله :

(فليلا به ما يمدحنك وارث) اذا نال ما كنت تجمع مقتها قيل : وإنما جاز مع قلة لأن ما الزائدة اشبهت « ما » النافية صورة ، واعتراض عليه بأنه قياس بجهول بجهول لأن ما النافية لا ذكر لها في المقام وقيل إنما جاز ذلك لأنها في معنى النفي اي : ما يمدحنك (وأقل منه ان يتقدم عليها) اي : على ما الزائدة (« رب » نحو) قوله :

(ربما أوفيت في علم ترفنن ثوببي شعارات)

قال بعض المحققين : هذا ضرورة ، وإنما حسن لأن « ما » زيدت في رب وترفنن في حيزما ، وقرب من ذلك قول بعضهم : والذي سهل ذلك أن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنفي .

وقل توكيد المضارع اذا (و) قع (بعد لم نحو) قوله :
 (يعتبه الجاهل مالم يعلما) . شيئا على كرسيه معما الشاهد في (لم يعلما) حيث أكد المضارع المنفي بلـم ، وأصله مالم يعلمنـ قلبت النون أللـمـ للوقف كما يعنيـ في آخر الباب وعلـ توكيـدـ فيـ هـذـهـ الصـورـةـ بـأنـ (لمـ) اشـبـهـ النـفـيـ لـانـ النـفـيـ والنـفـيـ منـ وـادـ وـاحـدـ .

(و) قل ايضا (بعد لا) النافية (نحو واتقوا فتنـةـ لا تصـبـنـ
 الذين ظلمـوا منـكمـ خـاصـةـ) ، وإنـماـ جـازـ ذـلـكـ معـ قـلـةـ لـانـ لاـ النـافـيـ
 تـشـبـهـ النـافـيـ صـورـةـ وـلـمـ ذـكـرـ آنـفـاـ .

(و) قـلـ ايـضاـ (بعد غـيرـ « اـماـ » منـ طـوالـبـ المـجزـاءـ وهـيـ) ايـ :
 طـوالـبـ المـجزـاءـ (ـ كـلـمـاتـ الشـرـطـ نحوـ) قولهـ : (ـ وـهـمـماـ تـهـأـ منهـ فـزـارـةـ
 تـمـنـعـاـ) وـالـشـاهـدـ فيـ تـمـنـعـاـ ، وـهـوـ نـظـيرـ لمـ يـعـلـمـاـ فيـ القـلـبـ ، وـعـلـ هـذـهـ
 الصـورـةـ بـأنـ هـذـهـ الـكـلـمـاتـ اـشـبـهـتـ (ـ لمـ) فيـ المـجـزـ (ـ لمـ) اـشـبـهـتـ النـفـيـ كـمـاـ
 تـقـدـمـ وـمـهـاـيـهـ الـمـشـابـهـ مـشـابـهـ

(وجـاءـ توـكـيـدـ المـضـارـعـ خـالـيـاـ مـاـ ذـكـرـ وـهـوـ فيـ غـاـيـةـ الشـذـوذـ وـمـنـهـ)

(ليـتـ شـعـريـ وـاشـهـرـنـ اـذـاـ ماـ قـرـبـوـهـاـ منـشـورـةـ وـدـعـيـتـ)
 وـالـشـاهـدـ فيـ (ـ اـشـعـرـنـ) حـقـيـقـاتـ اـكـدـ وـهـوـ خـالـ منـ جـمـيـعـ مـاـ ذـكـرـ .

(وأشد منه تأكيد افضل في التعجب في قوله :

ومستبدل من غضبي صريمة (فاحربه بظول فقر وأحرى)
 الشامد في أحرى قال شعف في حاشية المغني : في الصحاح
 و « غضبي » أيضًا ماء من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها الآلف
 واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف مكان مستبدل ، و « صريمة
 تصغير صرمة والصرمة : القطعة من الإبل نحو الثلثين ، وفي القاموس
 والصرمة بالكسر : القطعة من الإبل : ما بين العشرين الى الشلثين
 او الخمسين او الأربعين او ما بين العشر الى الأربعين ، او ما بين العشرة
 الى بعض عشرة ، و « احر » بمعناه مهملة وراء قيال في الصحاح :
 (وتحدث الرجل فتقول بالحرى ان يكون كذلك . هذا الامر محظوظ
 اي : مقمنه مثل محاجاه ، وما أحراه مثل ما أحاجاه ، واحربه مثل
 احتج به) انتهى .

(وأشد من هذا التوكيد اسم الفاعل في قوله) :

ارأيت ان جائت به املودا مرجلًا ويلبس البرودا

ولا يرى ما لاله معدودا (اقالهن احضر والشهودا)

وعلل ذلك بأنه دخل النون على اسم الفاعل اضطرارا وتشبيها له
 بالمضارع ، كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله : (وليس
 حاملني الا ابن جمال) .

(وأخر المؤكد افتح) اذا كان فعل المفرد المذكر مطلقا ، والمؤنث
 الفانية سواء كان صحيح الآخر (كـ « ابرزا » اصله) ؛ ابرزن بالثنون
 الخفيفة فقلبت ألفا للوقف ، او معتلة وذلك (نحو اخشين وارمين
 واغزون ، وقس عليه المضارع نحو يغشين وتخشين ويرمین وترمین)

ويعزون وتعزون .

اختلقو في هذه الفتحة . فقال جماعة : إنها فتحة بناء كما تقدم في أوائل الكتاب . وقال آخرون إنها لدفع التقاء الساكين : معرفة كان الفعل قبل دخول النون كالمضارع أو مبنياً كالأمر لأنه بمحقق النون بعد الفعل عن شبه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء ، والأسأل في البناء السكون فلزم تحريركه لدفع التقاء الساكين ، وهذا آخر الفعل والنون متحرك بالفتح حفظاً لأخر الفعل من الكسر المشبه للجز ، نظير ما تقدم في نون الوقاية أو للخلفة لشقل التركيب .

هذا كله بناء على القول ببناء ما اتصل به النون ، وأما على القول بأنه باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فيقال إنما رد اللام وفتح في الناقص نحو « أعزون ، وارمن » أذ لو لم يرد لغيل : أعزن (بالضم) وارمن (بالكسر) فكان يلتبس الأول بالجمع المذكر والثاني بالواحد المؤنث ، وأما رد « ارضين ، وخشين » فلطرد الباب فقط أذ لا التباس فيهما .

(فائدة مهمة) لابد من التنبيه عليها لأن كثيراً من مسائل الباب يتوقف على معرفتها . فاعلم أن لهم في تعريف التقاء الساكين المفترض وعلى حسـ. قوله :

أحدهما : أنه ما كان الساكن الأول حرف لين ، والثاني مدغماً سواء كانا في كلمة أم لا .

والثاني : الحد المذكورة بزيادة كون الساكين في كلمة واحدة نحو « خويصه » فإن الياء والمصاد الأولى ساكتان في كلمة واحدة ، ونحو « الصالين » فإن الإلف واللام الأولى كذلك ، ونحو « تمود الشوب » فإن الراو

والدال الاول ايضا كذلك ، وعلل المجاز على القولين بأنه ؛ اتما اغترف
التقاء الساكنين لكون الساكن الاول حرف لين والثاني مدغم فيرتفع اللسان
عنهمما دفعة واحدة من غير كلفة مع كون المدغم فيه متعركا ،
فيصير الثاني من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين
الخاص السكون .

(واشكله) اي ؟ آخر المؤكّد اذا كان (قبل مضمر ذي لين) والمراد
به الف الثنوية وواو الجمع وياء المخاطبة اشكله (بما جانس من تحرك
قد علم فافتّه) اي ؛ آخر المؤكّد (قبل الالف) اي ؛ الف الثنوية
(واكسره قبل الياء) اي ؛ ياء المخاطبه (وضمه قبل الواو) اي ؛
واو الجمع (وبعد) ما فعلت (ذلك المضمر احذفه) لاتقاء الساكنين
على غير حده على القول بزيادة كونهما في كلمة واحدة في حده فان
النون كلمة اخرى ، وتشغل الياء بعد الكسر وقبل النون ، والواو بعد
الضمة وقبل النون وان لم يشترط كونهما في كلمة واحدة في حده (الا
الالف فايتها) وان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده على قول ،
ولا تحدّفها لثلا يشتهي الثنوية بالفرد ، فان قيل ؛ الالتباس يندفع بكسرة النون
قلنا ؛ ان الكسر لا يكرن الا بعد الالف فإذا زالت يرجع الفتح
فيحصل الالتباس ، بخلاف الواو والياء لأن الضمة والكسرة تدلان على
المهدوف من دون اشتياه بشيء آخر بعد الحذف (نحو اضربين ياقوم
اضربن ياهند ، واضربان يسا زيدان) او ياهندان « لاشترك اضربان
بين الثنويتين ، وقس عليه الافعال الخمسة من المضارع ، ويحذف النون
الاعرابية التي هي علامة الرفع فيها ؛ اما لاجتماع النونات بناء على
اشتياط معاشرة النون في بناء المضارع كما تقدم في اول الكتاب ، واما

لأن النون الهمزةية علامة الاعراب فلا تجتمع مع نون التأكيد التي هي موجب لبناء المضارع مطلقا بناء على عدم اشتراط المباشرة فيها في بنائه .

(وان يكن في آخر الفعل في الاصل او في الحال (الف) منقلبة عن لام الفعل (فاجعله اي) الالف التي في (الآخر منه) اي من الفعل (ان كان) الفعل (رافعا) ضميرا يكون ذلك الضمير (غير الياء) للمخاطبة (و) غير (الواو) للجمع المذكر (كالالف) في المثنية وكالضمير المستتر في المفرد الغائب والثانية والمخاطب (ياه) حاصله ان الفعل المزدك ان كان آخره الفا فاقلب الالف ياه ان لم يكن للجمع المذكر ولا للعون المخاطبة : سواء كان للمفرد المذكر المخاطب (كاسعين سعيا وارضين) وانما رد لام الفعل المعنوف لأن حذفه كان للجزم ومع البناء على الفتح للتراكيب لا جزم حق يحذف اللام لاجله ، ونحو يسعين وترضين او للثنوية نحو هل يسعين (وهل تسعيان) ، وهل يرضيان ، وهل ترضيان ، وقد تقدم الوجه في عدم حذف الف التثنية فلانيمده (واحدنه اي : الآخر من فعل رافع ماتين اي : الواو) للجمع المذكر (والياء) للمخاطبة (وبعد ذلك) المذف اي : حذف الالف (في واو) الجمع (ويه) المخاطبة (شكل بمحانس لهما قفي) مع بقاء الفتحة التي كانت قبل الالف المعنوفة (نحو اخشين ياهند بالكسر للباء) لأن الشكل المجاز للباء هو الكسر (و) نحو (ياقوم اخشون واضم الواو) لأن الشكل المجاز للواو الضمة هذا كله فيما اذا كان آخر الفعل الفا (وقس على ذلك) ما اذا كان آخر الفعل واوا او ياه فاجعل كلها (مستويها) مع الالف في المذف لأجل التقاء السكتين

ثم افعل بالفعل ما فعلت بالفعل الصحيح فاحذف نون الاعراب ووأو
الضمير او يانه ايضا ، وقل يازيدون هل تغزن بضم الزاي وهل ترمن
بضم الميم ، وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسر الزاي والميم .
(ولم تقع نون خفيفة بعد الالف) سواء كانت الالف للتشبيه او
المفصل بين نون الاناث ونون التأكيد كما يجيئي بمعيد هذ ، فلا يقال
« أضربان » ، ولا « اضربنان » بسكون نون التوكيد (لالقاء الساكنين)
على غير حده بناء على اشتراط وحدة الكلمة في حده لأن النون كلمة
آخرى ، وخينقذ لو حركتها لاخرجتها عن وضعها لأنها لا تقبل الحركة ،
بدليل حذفها في قول الشاعر الآتى عن قريب دون تحريكها ، ولو
حذفت الف التشبيه لاتبس بفعل المفرد ، ولو حذفتها من فعل جمع
المؤنث لادى الى حذف ماجيء لغرض اعني : الفصل .

فإن قلعت لانسلم انه يلزم من دخولها في جمع المؤنث التقاء الساكنين
ان نقول فيه « اضربنن » بدون الف الفصل اذ ليس فيه نونات حق
تحتاج الى الفصل .

قلنا قد اجيب عن ذلك بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها .
واذا دخلت الف الفصل مع الثقيلة فيلز مع الخفيفة وان لم يجتمع
النونات لثلا يلزم مزية الفرع على الاصل ، الا ترى ان من اجازه
ادخل الالف في جمع المؤنث وقال : « اضربان » ومهن (اجازه يونس)
مجتبا بانه : قد يلتقي ساكنان في الوصل القراءة نافع « عبای وعماي »
بسكون الياء في عبای .

وقال بعضهم : ان يونس يكسر النون دفما لالقاء الساكنين على
غير حده ، وكيف كان لا يصح التعويل على ما اجازه لمخالفته للقياس

واستعمال الفصحاء (ويمكن ان يكون منه) اي : من المثنى المؤكد بالنون الخفيفة مع كسرها (قرابة ابن ذكوان « ولا تبعان سبيل الذين لا يعلمون ») بناء على كون « الواو » للعطف و « لا » للنبي الموجب لمحذف نون الرفع ، وقال بعضهم يجوز ان تكون « الواو » للحال و « لا » للنبي والنون علامة الرفع فليست قراته بما نحن فيه واني ليجيئني ان اتبرك بذكر حديث نقله القمي في السفينة عن ابن ذكوان وهذا نص الحسين بن احمد البهقي عن محمد بن يعيي الصولى عن ابن ذكوان القاسم بن اسماعيل عن ابراهيم بن عباس الصولى قال كنا يوما بين يدي علي بن موسى الرضا (ع) فقال ليس في الدنيا نعيم حقيقي فقال له بعض الفقهاء من يحضره فيقول الله عزوجل ثم تستدلن يومئذ عن النعيم اما هذا النعيم في الدنيا الماء البارد فقال الرضا (ع) بوعلا صوته كذا فسرا تموا وجعلتموه على ضروب فقال طائفة هو الماء البارد وقال غيرهم هو الطعام الطيب وقال اخرون هو النوم الطيب ولقد حدثني ابي عن ابيه ابي عبد الله ان اقوالكم هذه ذكرت عنده في قول الله عزوجل تستدلن يومئذ عن النعيم ففضضب وقال ان الله عزوجل لا يستدل عباده بما تفضل عليهم به ولا يمن بذلك والامتنان بالأنعم مستقبح من المخلوقين فكيف ينافى الى الخالق عزوجل ما لا يرضي المخلوق به ولكن النعيم حبنا اهل البيت وموالاتنا يستدل الله عزوجل عنه بعد التوحيد والتبوه لأن العبد اذا وفي بذلك اداء الى نعيم الجنة الذي لا يزول ولقد حدثني بذلك ابي عن ابيه عن محمد بن علي عن ابيه علي بن الحسين عن ابيه الحسين بن علي عن ابيه علي (ع) انه قال قال رسول الله (ص) ياعلي ان اول ما يستدل عليه العبد بعد موته

شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ولذلك ول المؤمنين بما جعله الله وجعلته لك فمن اقر بذلك وكان يعتقده صار الى التعيم الذي لا زوال له فقال لي ابن ذكوان بعد ان حدثني بهذا الحديث مبتدئه من غير سؤال احدثك بهذا من جهات منها لقصدك لي من البصرة ومنها ان عمك افادنيه ومنها اني كنت مشغولا باللغة والأشعار ولا اعول غيرها فرأيت النبي (ص) في النوم والناس يسلمون عليه فيجيئهم فسلمت فما رد علي فقلت ما انا من امتك يا رسول الله فقال بلى ولكن حدث الناس بحديث التعيم الذي سمعته من ابراهيم اتهي .

(ولكن نون شديدة) تقع بعد الالف (وكسرها) اي : النون (الف) تشبيها لها بنون التشبيه لأنها واقعة بعد الالف مثل نون التشبيه، فيقال : « اضربان ، واضربان » باثنات الالف وان يلزم منه التقاء الساكنين لثلا يلزم في التشبيه الالتباس بالمفرد ، وفي الجمع اجتماع نونات متواлиات كما اشار اليه بقوله : (والفا زد قبلها اي) قبل (النون الشديدة حالكونك مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسند فصلا بينهما) اي : بين نون الاناث ونون التأكيد المشدة (كراهة توالي الامثل) أي : النونات لشل توالى النونات في لسانهم (نحو اضربان) (واحد خفيفة لساكن ردد) اذ يلتقي ساكنان لان الحقيقة ايضا ساكنة (نحو) قوله :

(لاتهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه) الشamed في « لاتهين » حيث حذف منه نون التأكيد لدفع التقاء الساكنين وهو نون التوكيد ولام لفقير ، وقد ابقى الفتحة على النون التي هي لام الفعل للدلالة على النون المحذوفة ، والدليل على انه مؤكدة

وجود الياء والا لوجب ان يقال : «لاتهن» بحذف الياء وسكون النون
لان «لا» نافية جازمة .

(واحدفها) أي : النون الخفيفة (ايضا) اذا (و) قمت (بعد
غير فتحة) أي بعد ضمة او كسرة (اذا توقف) أي : في حالة الوقف
ولكن (اردد اذا حذفتها في) حالة (الوقف ما) أي : حرفا (من
أجلها في) حالة (الوصل كان عدم) أي : حذف (وهو واو الجمع
وباء التأنيث ونون الاعراب ، فقل في آخر جن) بضم الجيم (وآخرجن)
بكسر الجيم (اخرجوا) برد الواو (وآخرجي) برد الياء ، (و) قل
(في هل تخرجون) بضم الجيم (وهل تخرجون) بكسر الجيم ؛ (وهل
تخرجون) برد الواو ونون الاعراب ، و (هل تخرجين) برد الياء
ونون الاعراب ،

(وابدلناها) أي : النون الخفيفة اذا وقعت (بعد فتح الفاء وقفها)
أي : حالكونك واقفا كالتنوين الذي يقع بعد فتح لانه يبدل الفاء كما
تقول (في قفن : قفنا) كما يجيء في اول باب الوقف في قوله :
تنوينا اثر فتح اجمل الفاء وقفنا وتلو غير فتح احذفنا
(تبعة قد يحذف هذه النون الخفيفة لغير ماذكر) أي : لغير ساكن
ردد والوقف ، وذلك (في الضرورة) الشعرية (كقوله) :

(اضرب عنك الهموم طارقا ضربك بالسيف قونس الفرس)
الشاهد في « اضرب » بكسر الباء وفتح الياء اصله ؛ « اضربي »
بالنون الخفيفة بدليل فتح الياء ، والا كان ساكنا لان الفعل امر فحذف
النون من دون ساكن ردد ومن دون وقف ، وذلك للضوره هذا ولكن
قال في المزمر ان الخليل قال ان النحاري ر بما ادخلوا على الناس ما

ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتفتيت وقال محمد بن سلام الجمحي في اول طبقات الشعراء في الشعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لاخير فيه ولا حجة في غريبة وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب الى ان قال ومن الآيات المستشهد بها التي قيل انها مصنوعة ما انشده اخفى ونسبة الى طرفه اضرب عنك المهموم الخ انتهى ملخصا .

(هذا باب مala ينصرف)

ويقال له : « غير المنصرف » ايضا ، واختلف في وجه التسمية فقيل : سمي بهذا الاسم لانه غير خالص من شبه الفعل لأن « الصرف » في اللغة بمعنى : **الخالص** . وقيل لانه خالص من التنوين وهو صوت في آخر الكلمة لأن « الصرف » في اللغة بمعنى الصوت، وقيل فيه وجوه اخر لا يمكننا ذكرها .

(وهو) أي : ما « لا ينصرف » (ما فيه علتان من العلل الآتية او واحدة منها تقوم مقامهما) أي : مقام العلتين ، وهي شيتان : الاول : الف التأنيث : مقصورة كانت او مدددة لأن وجودها في الكلمة علة ولزومها للكلمة بمنزلة تأنيث اخر فهو بمنزلة علة أخرى ولذا يسمىها بعضهم السبب المكرر .

والثاني : صيغة متنهى المجموع ، فان الجمع اذا كان بهذه الصيغة كان فيه فرعيتان : احديهما فرعية المفعول بخروجه عن صيغة الأحادي العربية ، والثانية فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ، فليس هذا أيضا بالسبب المكرر والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغة الأحادي

العربية سبأني عند الكلام في هذه الصيغة .

وانما (سمي به) اي بـ « ما لا ينصرف » (لأمتناع دخول الصرف عليه وهو التنوين) . وقد علم وجہ تسمیة التنوين صرفاً ما تقدم في وجہ تسمیة غير المنصرف (كما قال) المصنف (الصرف) في الأصطلاح (تنوين اتى مبيناً معنی وهو : عدم مشابهة الفعل) ظاهره اختیار القول الأول في التسمیة فتأمل (به أي) : بهذا التنوين اي : بدخوله يكون الأسم مع كونه متمكناً أي (معرباً به يكون) (امکن) لدخول جميع اقسام الأعراب والتنوين عليه (وبعدمه) اي بعدم دخول هذا التنوين (يكون) الاسم المعرّب (غير امکن) لعدم دخول المجرد والتنوين عليه (ولذلك سمي) هذا (التنوين) متمكن أيضاً ، وغير هذا التنوين لا يسمى صرفاً لأنه قد يوجد فيما لا ينصرف كتنوين المقابلة في عرقات و) كتنوين (العوض في جوار و نحو ذلك) كتنوين الترميم والفالى فإنها يوجدان في كل كلمة : سواء كانت غير منصرف ام لا . والمشهور عندهم ان اسباب مفعول الصرف التسعة المشهورة .

وقال بعضهم اثنان وما الحکایة والترکیب ، اما الحکایة فهي وزن الفعل مع الوصف نحو « أحمر . واشهل » او مع العلمية نحو « يزید واحد » فأن امتناع دخول التنوين والكسر انما هو للحکایة يعني : كما لم يدخل عليها قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل ، واما الترکیب ، ففي الباقي كترکیب التأثیث بالفاء مع العلمية : سواء كانت الفاء ظاهرة كـ « فاطمة وطلحة » او مقدرة كـ « زینت ، وسفر » (و) كترکیب (الف) التأثیث المقصورة والمددود مع ما يلحقه (كـ حبیل وصحراء وكتركیب العدل فان نحو « عمر »

مركب من علمين تقديرًا : أحدهما عمرو الثاني « عامر » وذلك لأن الواضع لما قصد التسمية فقصد اولاً إلى عامر ثم عدل إلى عمر خوفاً من التباس العلم بالوصف ، وكالتركيب في نحو « ثلث ، ومثلث » فإن كل واحد منها بمعنى : ثلاثة ثلاثة ، وكتركيب مقتني الجموع نحو مساجد » فأله بمنزلة جمعين ، وكتركيب الأسمين في نحو « يملك ، وحضرموت » ، وكتركيب الآلف والنون مع ما يلحقها وكتركيب العجمة أعني : تكرارها في لغة العجم والعرب أو تركيبها مع العلمية . وقال بعضهم : إنها أحد عشر يزيدانه الف الأخلاق المقصورة والوصف الأصل ، ويأتي من المصنف ما يظهر منه اختياره لهذا القول .

ولكل واحد من هذه الأسباب فرعية : فإن الوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير ، والتعريف فرع التذكر ، والعجمة في كلمة العرب فرع العربية إذ الأصل في كل لغة أن لا يخالفتها لغة أخرى ، والعدل فرع المدعول عنه إذ الأصل بقاء الاسم على حاله ، والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الأفراد ، والآلف والنون فرع ما زيدنا عليه ، وزن الفعل فرع في الاسم إذا كان من الأوزان المختصة بالفعل أو كان في أوله زيادة كزيادة الفعل إذ الأصل في كل نوع من الكلمة أن لا يكون فيه وزن أو زيادة لنوع آخر ، وهبها فرعيات أخرى لم تؤثر في منع الصرف بل قد تؤثر في انصراف غير المنصرف ككون الاسم مصغراً أو مشتقاً أو مشتقاً ونحوها .

لل فعل فرعياتان بالنسبة إلى الاسم . الأولى : احتياجه إلى الاسم في الأفاده وكونه كلاماً ، والثانية : اشتقاقه من الاسم كما تقدم الأولى في أوائل الكتاب في وجه تقدم الاسم على الفعل ، والثانية في باب المفعول

المطلق في قوله « وكونه اصلا لهذين انتخب » .

وانما احتيج في كون الاسم غير منصرف الى فرعيتين ولم يكتفى بفرعية واحدة لأن المشابهة بالفرعية مشابهة خفية غير ظاهره ولاقوية، اذ الفرعية في الاعمال ليست من خصائصها الظاهرة بل يحتاج اثباتها الى ذوق ونظر ثاقب كما تقدم، وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب العلل كما تقدم أيضاً فلذلك لم يكتفى بوحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين كما تقدم بيانها ايضاً .

فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضاً لأن المقابلة من الطرفين فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل من عدم التثنين والكسر عليه اولى من العكس .

قلنا لأن الاسم تعطل على الفعل فيما هو من خواص الفعل اعني : الفرعيتين لأنهما من خواص الفعل من اول وضعه وهو ما يليست كذلك في الاسم لعروضهما فتتبر جيداً .

وإذا اتفقت ما تلونا عليك يظهر لك وجه الاطلاق في قوله : فالله الثانيت مطلقاً : مقصوراً أو مددود (منع صرف) الاسم (الذى حواه كيف ما وقع : من كونه نكرة كذلك ، وصحراء او معرفة كذلك كربلاء) (مفرداً كما مضى) من الأمثلة المذكورة (او جمعها كحجل) في مصباح المنير « والحجل طير معروف » الواحدة « حجلة » وزان قصب وقصبة وجمعت الواحدة أيضاً على « حجل » ولا يوجد جمع على فعل (بكسر الفاء) الا حجل وظريبي انتهى (واصدقاء اسماء كما مضى) يعني : جميع الأمثلة المتقدمة الا الاصدقاء (او وصفاً كحجل وحراء) (وزائداً فملات) وهو ما الالف والنون يمنعان) صرف الاسم

في موضوعين :

احدهما : (اذا كانا) في اسم كما يأتي عن قريب .
 والثاني : اذا كانا (في وصف) وشرطه حينئذ ان يكون الوصف قد (سلم من ان يرى بتاء تأنيث ختم) وذلك (اما لأنه له مؤنث على فعل) فع لا يكون له مؤنث اخر على فعلاة بتاء (سكران) لأن مؤنثه « سكري » لا سكرانة (وغضبان) لأن مؤنثه « غضبي » لاغضبانة ، (او لا) مؤنث له (كحيان) بمعنى : كبير اللحية او طويلاها فإنه لا مؤنث لها ، كذا قيل ، ولكن في بعض كتب اللغة « للحيان مؤنثه حيانة » الطويل اللحية او العظيمها ». اتهى (فأن ختم بتاء صرف كندمان) بمعنى : النديم والانيس لأن مؤنثه حينئذ « ندمانة » واما اذا كان بمعنى « النادم » فهو غير منصرف لأن مؤنثه « ندمي » لا ندمانة . وقيل شرطه وجود « فعل » ومن ثم اختلف في « رحمن » في انه منصرف او غير منصرف ، فإنه ليس له مؤنث لا رحمني ولا رحمانة ، وكذا « حيyan فتأمل » .

(ووصف) وهو كون الأسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها ، وهو قسمان : احدهما : ما هو عارضي وهو : مالم يكن بحسب الوضع بل عرض بحسب الاستعمال وسيأتي ، وثانيةما : ما هو (اصلي وهو : ما كا وصفا بحسب الوضع .

(وزن افضل كذلك) يمنع الصرف (اذا كان منوع تأنيث بتاء اما على ان مؤنثه على فعل) بفتح الفاء وسكون العين والف مقصورة كما في بعض النسخ لكنه من غلط النساخ وال الصحيح الالف الممدودة (كأشهل) فان مؤنثه « شهلاه » (او على فعل) بعض الفاء (كالفضل)

او لا مؤنة له كـ أكمر) بمعنى العظيم الكمرة اي : المشفقة (فان كان) مؤنته (بالتأم صرف) . قيل لانه ضعيف الشبهة بالفعل بسبب الناء المتحركة لأنها لا تدخل على المضارع (كـ أرمل) بمعنى : الفقير (ويعمل) بمعنى الجهل المطبوع على العمل ، ومؤتهما (ارملة ، ويعملة) ولا يخفى عليك ان اشتراط الخلو من الناء راجع الى الوزن لا الى الوصف فتدبر .

(والغين عارض الوصفية كـ « أربع ») في قوله : « مررت بنسوة أربع » مع كونه صفة لـ « نسوة » (فأنه لكونه وضع في الاصل اسمـا) للمقدار المعلوم من العدد ، ثم عرض عليه الوصفية في الاستعمال (مصروف) فلم يلتفت الى الوصفية العارضة على انه قابل للناء في قوله « مررت برجـال أربـعة » ومن هنا يمكن ان يقال : انه ليس لنا دليل قاطع على ان الوصف العارض ملغي في منع الصرف لأن صرف أربع يمكن ان يكون لقبول الناء لا لعارضـية الوصف .

(و) كذلك (الغين عارض الاسمية فالادهم اي القيد لكونه وضع في الاصل وصفـا) بمعنى : الاسودـالـكدر (انصـرافـه منع) لانه وان خرج عن الوصفية لغلبة الاسمية ، لكنه بحسب اصل الوضع وصف لم يهجر استعمالـه في معناـءـ الوصفـي بالـكـلـيـة ، فـالـماـنـعـ منـ الصـرـفـ فيـهـ الوـصـفـيـةـ الاـصـلـيـةـ وزـنـ الفـعـلـ : ومـعـلـومـ انهـ لوـ استـعـمـلـ فيـ معـناـءـ الوـصـفـيـ لـ اـشـكـالـ فيـ صـرـفـهـ اـصـلـ لـوزـنـ الفـعـلـ وـالـوـصـفـ فيـ الاـصـلـ وـالـحـالـ .

(و « اـجـدـلـ » للـصـقـرـ ، « واـخـيلـ » لـطـائـرـ عـلـيـهـ نقطـ كـالـخـيلـانـ) بـكـسـرـ الخـاءـ (وـافـعـيـ) بـفتحـ المـيـنـ ، وـكـسـرـهاـ منـ الـأـغـلـاطـ المشـهـورـةـ وبـالـهـاـ منـ نـظـيـرـ يـسـتـعـمـلـ الـعـامـةـ بلـ الخـاصـةـ بلاـ نـكـيرـ ، جـمـيـعـهـاـ (اـسـمـاءـ

في الاصل والحال ، فهي مصروفة) لعدم الوصفية فيها لا في الاصل ولا في الحال هذا ولكن (قد ينلن المنع من الصرف لللمح معنى الصفة فيه و) الموجب لهذا اللمح (هو) توهم اشتقاق أجدول من « الجدل » بمعنى (القوة ، و) توهم اشتقاق اخيل من « الحال » (و) هو من مقوله (التلوّن) ، وتوهم اشتقاق افعى من « الفعوة » بمعنى ؛ الخبرث ، يقال تفعى الرجل اذا ساء خلقه ، ومعلوم ان من كان له صفة الخبرث (و) سوء الجلق لا يبالي من (الايذاء) والاضرار بالناس كالافعى ، وانما لم يحکم بكونها غير منصرفة البته لعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فأنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا : لا في الاصل ولا في الحال مع ان الأصل في الاسم الصرف ،

(ومنع عدل وهو) اي ؛ العدل ؛ (خروج الاسم عن صيغته الاصلية) التي كان مقتضى القياس ان يجيء ذلك الاسم على تلك الصيغة ، فالمشتقات كلها لا عدل فيها فان « ضارب » مثلا المشتق من الضرب ليس مقتضى القياس فيه ان يجيء على صيغة « الضرب » لأن مقتضى القياس في اسم الفاعل من الثلاثي ان يجيء على « فاعل » لا « فعل » ، وايضا يتشرط في اسم المدouل ان يكون المادة فيه باقية ، فالاسماء المحدودة الاعجاز نحو (يد ، ودم) لا عدل فيها ، فان المادة ليست باقية فيها ، وايضا يتشرط ان لا يكون الصيغة المدouل اليها تحت اصل وقاعدته ، فالمغيرات القياسية نحو (مييع ، ومقول ، ومقام) ايضا لا عدل فيها لانها خرجت عن صيغتها الاصلية فدخلت تحت صيغة اخرى داخلة تحت القياس ، وايضا يتشرط ان لا يكون من المغيرات الشاذة لأنها ليست لها صيغة اصلية حق يقال انها خرجت

منها (فأقوس وانبيب) وهمما من الجموع الشاذة ليستا خارجتين عما هو القياس فيما اعني : (اقواسا ، وانبيبا) بل انما جمع القوس والناب على اقوس وانبيب ابتداء على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانبياب ثم اخراج اقوس وانبيب عنهما .

ثم اعلم ان العدل على نوعين :

الاول : العدل التحقيقى وهو فيما ثبت خروج الاسم عن اصل حقيق يدل عليه دليل غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو كان الاسم منصرا لكان ايضا دالا على خروجه عن ذلك الاصل المحقق .

والثانى : العدل التقديرى ! وهو : ما يصار اليه لضرورة وجودان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل ، فان (عمر) مثلا لو وجدناه منصرا لم يكن لنا حاجة الى القول بأنه معدول عن (عامر) بل كان لنا ان نقول : انه مثل (صرد ، وادد) لأن وزن (فعل) بضم الفاء وفتح العين من الاوزان المعتبرة في الاسم الثلاثي لا من الاوزان المتزوجة ، والدليل على تعذر سبب آخر غير العدل ان المؤثر مع العلمية ستة : العدل ، والالف والنون ، والمجمعة . ووزن الفعل ، والتركيب ، والتأنيث ، وهذه الخمسة الاخيرة منتفيه في (عمر) وأمثاله فتعين تقدير العدل ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان العدل بكل قسميه مع وصف اصلي متغير في منسح صرف الاسم ، والعدل التحقيقي ثابت في لفظ (ثناء ، وثنى ، وثلث ، ومثلث) اذ مما اي : (ثناء) وحده و (مثنى) وحده معدولان عن (اثنين اثنين) يعني : ان ثناء وحده بمعنى اثنين اثنين و (مثنى) وحده بمعنى اثنين اثنين (و) كذا كل واحد من ثلث ومثلث معدول من ثلاثة ثلاثة والدليل على ان

كل واحد منها معدول عن عدد مكرر : ما قاله بعض المذاق من النحوين قال : (واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انها معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، وذلك اذا وجدنا « ثلث » و « ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد ، وفائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في سلام العرب نحو « قرأت الكتاب جزء جزء ، وجاني القوم رجال رجال ، وبصرت العراق بلدا بلدا » فكان القياس في باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء والحاقة للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب ، فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بأن اصله لفظ مكرر انتهى .

وقال بعض المحققين ! (لا بد في اعتبار العدل من امرین : احدهما : وجود الاصل للاسم المعدول ، وثانيهما : اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاجراء ، ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده يتحقق بلا شك ، وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف ، فيفترض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى ائما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا ، واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف ۰ ۰ ۰ الى ان قال : والدليل على اصلهما (اي : ثلث ومثلث) ان في معناهما تكرارا دون لفظهما ، والاصل انه اذا كان المعنى مكررا ان يكون لفظ ايضا مكررا ، كما في (جاني القوم ثلاثة ثلاثة) فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ؛ ثلاثة ثلاثة) انتهى .

والعدل (مع وصف) ايضا (معتبر في لفظ) « اخر » بضم الباءة وفتح الحاء جمع « آخرى » افضل التفصيل مؤنث « اخر » على وزن افعل ، بدليل صرفه افعل التفصيل نحو : اخر ، آخران ، آخرون ، وأواخر ، واخرى ، آخريان ، اخريات ، واخر ، مثل : الافضل ، الافضلاء ، الافضلاء والافاضل ، والفضل ، والفضليان ، والفضليات ، والفضل ، واخر في الاصل بمعنى : (اشد تأثرا) وكان في الاصل معنى (جانبي زيد ورجل اخر) : « رجل اشد تأثرا من زيد » ، ثم نقل الى معنى « غير » فصار معنى رجل اخر (رجل غير زيد) ، ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال : جانبي زيد وحمار اخر ، ولا امرأة اخرى .

والدليل على عدل « اخر » انه : لو كان مع من المقدرة كما في (الله اكبر) للزم ان يقال : بنسبة اخر على وزن افعل لان افعل التفصيل اذا كان مجرد من ال الاضافة وتم به « من » ظاهرة او مقدر لا يطابق موصوفة أبدابل يجب افراده دائما ، كما تقدم في بابه في قوله . وان لم يذكر يضاف او جردا لزم تذكيرا وان يوحدا ولا يجوز ان يكون يتقدير الاضافة لأن المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغایات ، او مع سد التنوين مسده كما في « حبنتذ ، وكل » ونحوهما ، او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه ، كما تقدم في باب الاضافة في قوله :

ويحذف الثاني ويبقى الاول كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافته الى مثل الذي له اضفت الاولا
فلم يبق في المقام الا ما اشار اليه الشارح بقوله : اذ هو معدول

عن « الآخر » .

ومنع بعضهم كونه معدولا عن ذي اللام ، مستدلا بأنه : لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كـ « أمس » كما تقدم في باب المعرف والمبني ، وكـ « سحر » كما يجيئ عن قريب في هذا الباب ، فكان الواجب أن لا يقع صفة للنكرة في قوله تعالى : « من أيام اخـر » واجب بأنه معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى اي ؛ عدل عن التعریف إلى التكثير ، ولا مانع من أن يخالف المعدل المعدول عنه تعریفـاً وتنکيراً ، على أنه لو كان معنى اللام في المعدل عن ذي اللام باقـياً لوجب بناء سحر كما بـى أمس لذلك كما تقدم ذلك في الباب المذكور هذا ، ولكن الأولى أن لا ندع كون « آخر » معدولا عن أحد لوازـم انفع التفصـيل على التعيين بل نقول أنه معدول عما كان حقـها ولازمـها في الأصل اعني : أحد الأشيـاء الثلاثـة ، وإنما عـدل عنه لـتعرـيـته عن معنى التفصـيل الذي يستلزم أحـدهـا ، وذلك لأنـه صار بـمعنى « غير » كما تـقدم .

وزن (مثـني وـثلاثـ كـهما في منـع الصـرف لـما ذـكر) أي للـمـعدل والـوـصـف (من وـأـحد لـأـربع فـلـيـعـلـما) ، حـاـصـلهـ انـ مـثـلـ مـثـنيـ وـثـلـاثـ في منـع الصـرف لـالمـعدل وـالـوـصـفـ منـ « وـأـحد إـلـى أـربعـ » اـتفـاقـاـ (نـعـوـ « اـحـادـ وـموـحدـ ، وـربـاعـ وـمرـبـعـ » ، وـسـمعـ أـيـضاـ خـمـسـ ، وـغـشارـ ، وـمـعـشـرـ » ، وـاجـازـ الـكـوـفـيـونـ وـالـزـجاجـ قـيـاسـاـ وـسـداـسـ وـمـسـدـسـ وـسـبـاعـ وـمـبـعـ ، وـثـيـانـ وـمـثـنـ ، وـتسـاعـ وـمـتـسـعـ) . وـقـيلـ السـمـاعـ مـفـقـودـ إـلـىـ فيـ واحدـ إـلـىـ أـربعـ وـالـاعـشارـ ، وـيـظـمـرـ مـنـ بـعـضـهـ أـنـهـ كـلـهاـ مـسـمـوـةـ إـلـىـ مـعـشـرـ . وـيـسـتـعملـ وزـنـ « فـعـالـ بـضـمـ الـفـاءـ » مـنـ وـاحـدـ إـلـىـ عـشـرـةـ مـعـ يـاهـ

النسبة (نحو احادي) ثنائي ، ثلثي ٠٠٠ الى عشاري .
فإن قلت : الوصفية في مثنى وثلث وأخواتهما عارضة كعروضها في
« أربع في مررت بنسوة اربع ، فكيف اثر فيها ولم يؤثر في اربع ؟
قلت — العدل وضع ثانوي ، وضفت هذه الالفاظ فيه اوصافا ولا
 تستعمل الا مع اعتبار الوصف فيها .

وقال بعضهم : إنما منعت هذه الالفاظ من الصرف ؟ لأن فيها عدل
معنوي ، لأن لفظ اربع مثلاً عدل الى (ربع) او (مربع) وعدل
أيضاً من معنى غير مكرر الى معنى مكرر .

وقال بعض آخر : إن فيها عدلين لفظاً لأن اصل ربع كان اربع مرتين
فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اربع وكذا أخواتها . وقيل : إنما
منعت من الصرف ؟ لأن فيها العدل والتعريف كـ « عمر » اذ لا يدخلها
اللام ، واذا جرت على التكراة تجعل بدلاً ، ورد بأنها لو كانت معارف
لوقعت صفة للمعارف ، وكيف تكون معرفة وهي تقع حالا ؟ نحو جاء
ال القوم مثنى اي : حال الكون لهم اثنين اثنين فتأمل .

(فائدة) « العدل » : مصدر مشترك بين ثلاث معان : احدهما!
التسوية ويتعدى بنفسه نحو قوله تعالى « فعدلك » على قرابة التخفيف
اي : فسواك ، وثانيهما : الا قاط ، ويتعدى بـ « في » يقال : « عدل
في حكمة » اي : اقسط ، وثالثها : الميل ; ويتعدى بـ « عن » يقال
« عدل عن الطريق » اي مال عنه ، ومن هذا نقل ما نحن فيه .
(وكن لجمع متناه) في ان يجمع جمع تكسير (مشبه مفاعل في)
كون اوله مفتوحاً فخرج نحو « عذافرة » (بضم العين) بمعنى :
الا بل القوى ، (وثالثة الفا غير عوض) فخرج نحو « يمانى » لأن

الالف بعد الميم عوض أحدى يأتي النسبة ، لأن أصله « يعني » (بتشديد الياء) منسوب إلى اليمين ، فالوزن عارض لا يعتمد به بل يأتي النسبة لا يعتمد بها وإن لم يكن الألف عوضاً عن أحدىهما ، ف فهو جمال منسوب إلى جمال وكما لمنسوب إلى كمال من صرفان (بعدها) أي بعد الألف (حرفان) فخرج نحو « زمان » (أولهما مكسور) فخرج نحو « تدارك » (بعض الراء) مصدر باب التفاعل (لالعارض) فخرج نحو « ترامي » مصدر الباب المذكور لأن كسرة الميم لعارض وهو كون الميم قبل الياء ، والا فالاصل فيه ضم ما قبل الآخر ، لكنه كسر لأجل الياء ، والمراد من الوزن العروضي فيكون نحو « دراهم » على وزن مفاعل ، وأما نحو « مساجد » فصرفه أيضاً .

(مشبه المفاعيل فيما ذكر) أي بالضبط : المتقدم (مع كون ما بعد الألف ثلاثة أحرف أو سطها ساكن) حتى يكون مشبه مفاعيل بالوزن العروضي حتى يشمل ما في أوله ميم ليكون وزناً صرفاً أيضاً (كـ مصابيح) أم لا ليكون عروضاً فقط نحو (قناديل) كـ (بمنع) صرف ما كان على هذين الوزنين مع الشرائط المذكورة (كافلاً) . واشترط في هذين الوزنين زائداً على ما ذكر : أن يكونا بغير هام منقلبة عن تاء التائيت ، لأن التاء يقرب الوزن من وزن المفردات كـ « فرازنة » ، « ملانكة » فإنهما على زنة : كراهية وطوعية المفردين بمعنى : الكراهة والطاعة فيكسر من قوة جمعيهما فلا يقوم مقام سبيبين ، لاسيما على القول بأن قيام هذا الجمع مقام السبيبين إنما هو لكونه لا نظير لوزنه في المفردات .

قيل : إن السبب لمنع الصرف إنما هو الجمعية ، والوزنان شرط لها وعليه فلا تحتاج في اخراج غالب ما اخرجناء إلى التكلفات

المذكورة فتدبر .

انما قام هذا الجمع مقام السبيين؟ لكونه نهاية جمع التكسير فأن الجمع يجمع جمع تكسير الى أن يتهمي الى هذا الجمع فيتهي تكسيره، ولهذا يسميه بعضهم بالجمع الاقصى نحو « كلب ، واكلب ، وا كالب » و « نعم ، وانعام ، واناعيم » ، ولكن يجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع « ايامن » جمع « ايمن » ، وهو جمع « يمين » على « ايما منين » ، وصاحب على : « صواحبات » لأن جمع السلامة لا يغير صيغة متهي الجمع .

وقيل : لما م يكن لهذا الجمع نظير في المفردات اشبه اللفظ الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمعية وشبه العجمة ، وعليه ففيه سبيان لا سبب واحد قائم مقام السبيين . وقال بعض آخر : فيه الجمعية وعدم النظير في الأحاداد وعدم النظير عنده من الاسباب . وقال بعض آخر كما اشرنا اليه سابقاً : منع صرف هذا الجمع ، لتكرار الجمع حقيقه كاللب واناعيم ، او حكمه لكونه على وزن جمع الجمع كمساجد وعليه ، فالوزن لا اثر له في منع الصرف .

(وهذا اعتلال منه أي : من هذا الجمع) سواء كان يا نيا (ك الجواري) ، او واويا ك « الدواعي » اذا كان مجردا من ال والاضافة (دفعا وجرا) اي : في حالة الرفع والجر (اجزاه بجرى ك سارى) حاصله : اذا كان الجمع منقوسا ؛ يائيا او واويا خاليا من اللام والاضافة فاجرها في حالتي الرفع والجر بجرى قاض وسار (في) ثبوت (التنوين وحذف الياء نحو « ومن فوقهم غواش) فـ « غواش » مرفوع على الابتداء ، اصله « غواشي » حذف منه الياء وبقى التنوين ، ونحو

(والفتح وليل) فـ « ليل » مجرور بالمعنى على النحو المجرور بـ « او »
القسم ، وليل اصله : « ليلي » جمع ليل بزيادة الياء على خلاف
القياس ، حذف الياء وبقي التنوين ، (ونسبة) اي في حالة النصب
(اجره) اي : اجر هذا الجمجم المعتل (ك دراهم في فتح اخره وهو
الياء الاصلية او المقلبة (عن) الواو من (غير تنوين نحو سروا فيها
ليالي) فـ « ليالي » منصوب على انه مفعول فيه نصب بالفتح من
غير تنوين لانه غير منصرف في هذه الحالة بلا كلام (ولم يظهر الجر
فيه) اي في الجمجم المتقوص (كالنصب) فيه ، (وهو) اي الجر
(فتحة مثله) اي : مثل النصب فيه (لأن الفتحة تقبل
اذا نابت عن حركة التقلبة) اي : الكسرة ، (فـ « فـ عـ مـ وـ مـ لـتـ »)
الفتحة النابية عن الحركة التقلبة (معاملتها) اي : الحركة التقلبة .
(وقد لا يحذف يانه بل تقلب) الياء (الفا بعد ابدال الكسرة
قبلها فتحة) وحيثـنـد يجري بـعـدـيـ الصـحـيـعـ (فلا يـنـونـ) في الحالـاتـ
الـثـلـثـ ، ويقدر الاعراب في الـالـفـ المـقـلـبـةـ عنـ اليـاءـ (كـ عـذـارـيـ)
بـفتحـ الرـاءـ وـالـاـلـفـ المـقـصـورـةـ جـمـعـ « عـذـراءـ » بـالـاـلـفـ المـدـوـدـةـ يـعـنـيـ
الـبـكـرـ ، (وـ) نـحـوـ « مـدـارـايـ » بـفتحـ الرـاءـ وـالـفـ مـقـصـورـةـ جـمـعـ « مـدـرـىـ »
بـكـسـرـ الـيـمـ وـفـتـحـ الرـاءـ وـالـفـ مـقـصـورـةـ ، وـهـوـ : شـيـءـ مـثـلـ الشـوـكـ تـحـلـ
الـمـرـتـةـ بـهـ رـأـسـهـ .

(ثم) اختلفوا في كون هذا الجمع المنقوص في حالتي الرفع والجر منصرفاً أو غير منصرف ، فقال بعضهم : انه غير منصرف ، نظراً الى تقدم منع الصرف على الاعلال ، وإن التنوين (في جوار) ونحوه (عوض عن الياء المحنوقة) فاصل جوار مثلاً « جواري » مع الياء المتحركة

والتنوين ، ثم حذف التنوين لكونه غير منصرف فصار « جواري » مع الياء المتحركة بلا تنوين ، ثم حذف الحركة لاستقالها على الياء فصار « جواري » بالياء الساكنة بلا تنوين ثم حذفت الياء لاستقال الياء المكسورة ما قبلها في غير المنصرف الشقيل بسبب الفرعين ، ثم عوض التنوين عن الياء ثلا يطمع تنوين الصرف المهدوف في الرجوع بسبب خروج اللفظ في الظاهر بسبب حذف الياء عن صيغة منتهى الجموع ، اذ يتلزم اجتماع الساكنين لو رجمت .

وقال بعض آخر : انه غير منصرف وان قبل ان الاعلال مقدم على منع الصرف ، وان التنوين عوض عن الياء المهدوف لأن اصله : « جاوي » بالتنوين والحركة ، فحذفت الحركة لاستقالها على الياء ضمة كانت او كسرة ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهم التنوين والياء والبصمة حاصلة بعد حذف الياء ، لأن المهدوف لعلة كالثابت بدليل تقدير الاغراب في المهدوف ، فحذف تنوين الصرف ثم عوض التنوين عن الياء خوفا من رجوع الياء لزوال الساكن الآخر .

(وقال الاخفش) : تنوين « جوار » ونحوه (تنوين تمكين) اي ؛ تنوين صرف نظرا الى ان الاعلال مقدم على منع الصرف لأن الاعلال سببه قوى وهو الاستقال الظاهر المحسوس على لسان الناطق وما منع الصرف فسيبه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل كما بيناه سابقا ، والاعلال يوجب خروج الاسم عن صيغة منتهى الجموع (لأن الياء لما حذفت) للاستقال (بقى الاسم في) ظاهر (اللفظ ك جناح فزالت الصيغة) لأنهما اعتبر فيها ان يكون بعد الالف حرفان او ثلاثة احرف : وهذا بعد الاعلال ليست صيغته

كذلك (فدخلته تنوين الصرف . ورد) الاخفش (بـأـنـ الـمـعـذـوفـ) لعلـةـ (في قـوـةـ الـمـوـجـودـ) بـدـلـيـلـ كـسـرـ السـاءـ في « جـانـيـ جـوارـ » والـاـ كانـ الـواـجـبـ ضـمـهـاـ فالـصـيـفـةـ باـقـيـةـ بـعـالـهـ .

(وقال الزجاج) : ان التنوين (عوض عن ذهاب الحركة عن الياء . ورد يلزم تعويضه من حركة نحو موسى ولا قائل به) . وهذا لغة اخرى : حكم بعض المحققين بقبحها ، وهي : اثبات الياء في حالة الجبر كما في حالة النصب ، فيقال : « مرت بـجـوارـيـ » بفتح الياء مثل « رـأـيـتـ جـوارـيـ » ، وبناء هذه اللغة على تقدم منع الصرف على الاعلال ، فانه (ح) يكون الياء مفتوحة في حالة الجبر والفتحة خفيفة على الياء فلم يحل وبقي على حاله ، واما في حالة الرفع فاصل جوار : « جـوارـيـ » (بضم الياء) من دون تنوين ، فمحذفت الضمة للتشقق وعوض عنها التنوين فمحذفت الياء لالتقاء الساكنيين فصار « جـوارـ » فعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة ، بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين كما تقدم .

(و لـ سـراـوـيـلـ المـفـرـدـ الـأـعـجمـيـ) على قول واسم جنس يطلق على الواحد والـكـثـيرـ يؤـنـثـ ويـذـكـرـ ، يـقـالـ : « هـىـ السـراـوـيـلـ ، وـهـوـ السـراـيـلـ » (بهذا الجمع شبهه من حيث الوزن اقتضى) هذا الشبه عموم المنع من الصرف) .

(وـقـيلـ : هـوـ) اـسـمـ عـرـبـيـ فـيـكـونـ (نفسه جـمـعـ سـرـوـالـ) قالـ الشـارـخـ فيـ المـزـهـرـ : لـيـسـ فـيـ كـلـامـهـ « فـعـاوـيـلـ » الاـ سـراـوـيـلـ ، وـقـيلـ : هـوـ اـسـمـ عـرـبـيـ لـيـسـ بـجـمـعـ تـحـقـيقـاـ لـاـنـهـ اـسـمـ جـنـسـ يـطـلـقـ عـلـىـ الـوـاحـدـ وـالـكـثـيرـ . وـمـعـنـاهـ : خـرـقـةـ تـبـتـرـ النـصـبـ الـإـسـفـلـ مـنـ الـجـسـمـ ، لـكـنـهـ جـمـعـ سـرـوـالـ

تقديرًا وفرضنا فأنه لما وجد غير منصرف ، ومن قاعدتهم أن هذا الوزن بدون الجماعة لم يمنع الصرف ، لما تقدم من أن السبب هو الجماعة والوزن شرط لها قدر وفرض حفظا لهذه القاعدة أنه جمع سرواله كما قدر وفرض العدل في « عمر » فكأنه سمي بكل قطعة من السراويل : سرواله ، ثم جمعت سرواله على « سراويل » . (وقيل فيه) أي ؟ في سراويل ؟ (وجهان) الانصراف نظرا إلى أنه ليس بجمع حقيقة ، وعدم الانصراف نظر إلى تقدير الجماعة وفرضها الثلاثة تنخرم القاعدة .

(وإن به أي : بالجمع سمي) كـ « حضاجر » علماً بجنس الضبع المؤنة ، كما ان « اسامة » علم بجنس الاسد وكمداهـ قال في معجم البلدان هذا الموضوع كان مسكن الملوك من الاكاسرة السامانية وغيرهم فكان كل واحد منهم اذا ملك بني لنفسه مدينة الى جنب التي قبلها وسمها باسم فاولها المدينة العتيقة لزاب ثم مدينة الاسكندر ثم طيسفون من مداهـ ثم اسفانيـ ثم مدينة يقال لها رومية فسميت المداهـ بذلك والله اعلم وإنما سمتها العرب المداهـ لأنها سبع مداهـ بين كل مدينة الى الأخرى مسافة قريبة او بعيدة اتنـ فتأمل (او بما لحق به من) نحو (سراويل) اذ صار علماً لشخص (الانصراف منه يتحقق) لأن المعنى في الجمع عند المحققين ان يكون في الاصل (ولا اعتداد بما عرض) من العلمية ، كما كان في الوصف ايضا كذلك ، فلا يضر زوال الجمع بالعلمية .

وقيل : انه غير منصرف لا للجماعية الاصلية ، بل للعلمية وبشهـ العجمة حيث لم يكن له في الاحادـ نظير ، كما ان اللفظ العجمي ليس له شبيهـ في الفظـ العربي ، والظاهر من هذا القول ان « شبهـ العجمة » سببـ مستقلـ . وقال بعضـ آخرـ : انه منصرفـ لـ زوالـ الجماعةـ ، لكنـ

هذا القول خلاف المستعمل عند الفصحاء .

(والعلم امنع صرفة ان كان مركبا في العبارة حزازة ، اذ ظاهرها ان العلمية سبب والتركيب شرط وليس كذلك لأن الامر بالعken تركيب مزج) وهو كما تقدم في باب العلم ؛ ان اخذ اسمان وجعل اسما واحدا ونزل ثانية من الاول بمنزلة تاء الباءة من الكلمة في وجوب فتح ما قبلها (نحو معد يكرب قال الا زهرى كسر الدال من معدى شاذ والتيس فتحها كمرمى وسمى اتهى (وحضرموت) بفتح الميم كها هو المشهور ، ونقل بعضهم ضمها ايضا .

وزاد بعضهم هنا قيودا اخر لاحاجة الى ذكرها جميعا فنذكر بعضها منها : ان لا يكون بينهما نسبة قبل العلمية (بخلاف المركب تركيب اضافة) كبعد الله لأن الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يوثق في المضاف ما يضاده اعني منع الصرف (او) تركيب (اسناد) كتابط شرا لانه لا يوصف بالانصراف وعدمه بل يحكي لفظه على ما كان عليه قبل العلمية ، فان التسمية به انما هي لدلالة على قصة غريبة فلو تطرق اليه التغير يمكن ان تفوت تلك الدلالة فكيف يتصور فيه منع الصرف الذي فيه التغيير في الجملة ؟ ومنهما : ان لا يكون الجزء الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو « سيبويه ، وخمسة عشر » لأن الافصح بعد العلمية مراعات البناء الذي كان فيه قبل العلمية .

ومنها : ان لا يكون جزئه الثاني معربا قبل العلمية ليخرج نحو « ان زيدا ، وفي الدار علمين » فتأمل فأنه دقيق كمال الدقة .

(كذلك) امنع صرف (علم حاوی زائدی فعلن ومهما : الالف والنون كغطافان) علم لقبيلة (وكااصبهان ، وتعرف زيادتها بستوطهها في التصاريف كستوطهها في رد نسيان الى : نسي) فيعرف من ذلك ان الالف والنون فيه زائدتان ، فإذا صار نسيان علماً لشخص يمنع صرفه والا فلا (فان كان فيما لا ينصرف) اي : فيما لا تصاريف له حق تعرضاً بسببيها (فبان يكون قبلهما اكثر من حرفين كالمثالين في النظم ، فأن كان قبلهما حرفان ثانيةما) اي : ثانية الحرفين (مضعنف : فان قدرت اصلة) التضييف (فزائدان) اي : الالف والنون زائدان (او) قدرت (زيادته) اي زيادة التضييف (فالنون اصلية كحسان ان جمل من الحسن) بتضييف السين فالتضييف في حسان اصل (ففعلان) اي فوزن حسان : « فعلان » فالالف والنون زائدان (فيمنع من الصرف او) جعل (من الحسن) فالتضييف في حسان ليس اصلياً (ففعال) اي فوزن حسان : « فعال فالنون اصلية (فلا يمنع) من الصرف .

(حكاية صرفية) قيل ! جاء عضن الدولة رجل اسمه حيان ، فقيل له اينصرف « حيان » او لا ينصرف ؟ فقال عضن الدولة : ان اكرمه فلا ينصرف والا فينصرف ، ووجه قوله بأنه ان اكرمه فكانه احياء فيكون من الـ « حي » فلا ينصرف للعلمية والالف والنون ، وان لم يكرمه فكانه املكه فيكون من الـ « حين » (بفتح الحاء) بمعنى : الهاك فينصرف .

ونظيره ما قيل : ان تلميذا سئل استاذه : اشيطان منصرف ام غير منصرف ؟ فقال : ان ابعدته منصرف وان اهلكته وابطلته غير منصرف

ووجه بان ! في شيطان قولان : احدهما انه من « شطن » اذا بعده عن الحق او عن رحمة الله ف تكون النون اصلية ، وزنه « فيعال » ، والقول الثاني ان الياء اصلية والنون زائدة عكس الاول وهو من « شاط يشيط » اذا بطل واحتراق فوزنة « فعلان قال في الكشاف في تفسير سورة البقرة قد جعل سيبويه نون الشيطان في موضع من كتابة اصلية وفي اخر زائدة والدليل على اصالتها قوله تشيط واشتقاقه من شطر اذا بعد بعده من الصلاح والخير ومن شاط اذا بطل اذا جعلت نونه زائدة ومن اسمائه الباطل انتهى .

(كذا علم مؤنث بهاء) مبدلة من تاء التأنيث في حالة الوقف لان المراد ببناء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحة ما قبلها تقلب في الوقف هاء ، فتحوا اخت وبنت ليس مؤنثا بالتأم بل التاء فيهما بدل من اللام كالهمزة في اخ واين ، اختص ابدال التاء بالمؤنث لمناسبة التاء للتأنيث (امنع صرفه) اي : العلم المؤنث بالتأم (مطلقا سواء كان المذكر ك طلحة ام المؤنث ك فاطمة : زائدا على ثلاثة احرف كما مضى) من المثالين ام لا (كفلة) علما ، وانما اشترط العلمية ليصير التأنيث لازما لان الاعلام معنوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان للكلمة وكل حرف وضع الكلمة عليه لا ينفك عنها ، ومن هذا يعرف وجہ اشتراط العلمية في التركيب المزجي لان الكلمتين مما يدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ، ولو لاما لكان التركيب عرضة للزوال والانتقال .

(وشرط منع صرف) الاسم المؤنث (العارى منها) اي من تاء

الثانية احد امور أربعة ليتقل بذلك فينتزع عن الخفة التي فيها بسبب كون تأثيره معنويا غير لفظي ، اذ الخفة من شأنها ان تعارض نقل السبيل فتزاحم تأثيره :

الامر الاول : (كونه ادقى) حروفه (فوق الثاني) فالحرف الرابع منزلة تاء الثانية قائم مقامها فيتقل اللفظ بذلك (كسعاد ، وعناق) علمين لامرتين .

الامر الثاني : (او) يكون (على ثلاثة) احرف (لكنه اعمى) لأن لسان المجم ثقيل على لسان العرب (كجور) بضم الجيم (وحمص) بكسر الحاء علمين ، وتأثيرهما باعتبار تأثيرهما بالبقعة او البلدة

الامر الثالث : (او يكون متحرك الاوسط) تنزيلا لحركة الاوسط منزلة الحرف الرابع المنزل منزلة تاء الثانية في الثقل (نحو سقر ، ولظى) علمين لقسمين من نار جهنم .

الامر الرابع : (او) يكون (مذكر) الاصل اي : كان في الاصل اسم مذكر ثم (سمي به مؤنث) فحيثند يحصل فيه نقل بسبب نقله الى الثانية فيعادل ذلك الثقل خفة اللفظ (نحو زيد اسم امرئلا اسم ذكر) ففي جميع هذه الصور الاربع يجب منع صرف الاسم .

(وأجرى فيه) اي : في الصورة الرابعة (المبرد والجرمي الوجهين الآتين في المسألة بعد ، وهما) اي الوجهان لنه (وجهان) اي الانصراف وعدمه (وريسا عن) بعض (النحاة في) المؤنث (الثاني ساكن الوسط العادم تذكيرا متأسلا قبل النقل كما سبق) بيان مكان واجدا

التذكير المتأصل (او العادم عجمة) حاصله انه يجوز الوجهان في المؤنث المعنى اذا كان فاقدا للامور الاربعة التي كانت شرطا في وجوب منع الصرف (كهند) فانه فاقد لارتقاء فوق الثلاث ، وتحرك الاوسط ، والمعجمة ، والتذكير المتأصل ، فيجوز فيه الوجهان ولكن (المنع) من الصرف (احق من الصرف نظرا الى وجود السبيبين) ونقل (عن) الزجاج (وجماعة (وجوبه) .

قال الفاضل المحسني : اي : وجوب الصرف لا وجوب المنع كما هو المبادر . ولكن قال الاذهري : أي المنع : ، وعلمه بان ! السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف . وهذا هو الحق على ما يظهر من كلام الرضي فراجع .

(والمعجمي الوضع) اي : كون الاسم بما وضعيه غير العرب من اهل اي لغة كان كالفارسي والتركي والهندي والإنكليزي والفرنسي والرومي والسرياني والعبراني ونحوهما من اللغات والمعجمي (التعريف) اي يكون الاسم معرفة اي : علما في لغة العجم (مع زيد) زيد وزيادة مصدران بمعنى واحد اي : مع زيادة الاسم الثلاث كـ « ابراهيم » صرفه امتنع ، حاصله : ان العجمة وهو : كون الاسم على بما وضعيه غير العرب لتأثيرها في منع الصرف شرطان : الاول : ان تكون تعريفه اي : علميته في لغة العجم ، والثاني : ان يكون زائدا على ثلاثة احرف كـ ابراهيم) فانه عجمي وكان علما قبل ان يستعمله العرب ، فاذا اجتمع في الاسم المعجمة مع الشرطين (صرفه امتنع) او وجود السبيبين اعني : المعجمة والعلمية ، (بخلاف غير العجمي) كـ الاعلام العربية الفاقدة لسبب آخر غير العلمية (و) بخلاف (المعجمي)

الوضع والعربي التعريف ك لجام) فانه لا يمتنع صرفه ولو كان علما في لغة العرب لمدم علميته في لغة العجم لانه في لغتهم اسم لآلة توضع في فم الفرس ، وانما اشترط في العلمية بكونها في لغة العجم لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضيق فيه المعجمة فلا يصلح سببا لمنع الصوف ، فان من عادتهم التصرف في لغة غيرهم بتبدل بعض المعرف نحو « جرجان » في : كركان او حذفها نحو (آذربجان » في : اذربيكان ، وبخلاف الثلاثي فانه منصرف ولو كان ساكن الوسط ، هذه العبارة سهوا ما من الشارح وأما من النسخ ، ولاوجه لما ارتكبه الفاضل المحسني من التمحلات والتوجيهات المستبشرة ، وحق العبارة ان يقال : ولو كان متحرك الوسط ك « شتر » ونوح لأن النزاع فيما كان متتحرك الوسط ، وأما ما كان ساكن الوسط فلأ خلاف بينهم في صرفه . قال المرضي : « عند سيبويه واكثر النجاة تحرك الوسط لتأثير له في المعجمة » انتهى .

قال بعض المحققين : ان اسماء الانبياء عليم السلام متنعة عن الصرف الا ستة : « محمد (ص) ، صالح ، وشعيب ، وهود » لكونها عربية « ونوح ، ولوط » لخفتها . وقيل : ان هودا كنوح لأن سيبويه قرته معه ، ويؤيدده ما يقال من ان : « العرب من ولد اسماعيل ، ومن كان قبل ذلك فليس بعربي ، وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح » انتهى ، وفي كون جميع العرب من ولد اسماعيل او بعضهم كلام ليس هنا محله فمن اراد الاطلاع عليه فليطلب من مظانه . (كذلك) يمنع من الصرف (علم ذو وزن يغضن) في لغة العرب (الفعل بان لم يوجد دون ندور في غير فعل ك خضم) ومعناه الفعل

الاكل بأقصى الاضراس او ملاء الفم (و) نحو (شمر) ومعناه الفعل : المرور حادا ، (ودنل) ومعناه الفعل : استرخاء البطن والاسراع في المشي (وانطلق واستخرج) حالكونهما (علمين) كما ان الامثلة المتقدمة ايضا اعلام : الاول لرجل ، والثاني لفرس ، والثالث لقبيلة ، واما نحو بقلم ، وشلم ، ونرجس ، واستبرق » ونحوها فهي اسماء اعجمية لا تضر بالاختصاص اذ الكلام في الاسماء العربية وانما نقلت هذه الافعال من دون فاعل ، وجعلت اعلاما لامع الفاعل والا كانت حكمة لانها مع الناعل جملة ، والجملة اذا صارت علما تحكى كما مرفي باب العلم . قال ابن هشام في الباب الخامس في حذف الموصوف في قول الشاعر انا ابن جلا وطلع الثانية : فقييل تقديره : « انا ابن رجل جلا الامور » ، وقيل جلا علم حكى على انه منقول من نحو « زيد جلا » فيكون جملة ، لا من قوله : جلا زيد ، ونظيره قوله :

نبشت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
فيزيد منقول من نحو قوله : « المال يزيد » لامن قوله يزيد
المال والا لاعرب غير منصرف ، وكان يفتح لانه مضاف اليه « اتبني
موضع الحاجة من كلامه (او وزن غالب فيه) اي : في الفعل (ك
احمد ، ويعلی ، وافکل) بفتح الهمزة والكاف بمعنى : المرتفع من شدة
البرد او المخوف و (الكلب) قال بعض المحققين : معرفة غلبة الوزن
في احدى القبيلتين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر
وهو متعدد او متعر ، فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل
ورد بأنه ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في
أحدهما دون الآخر ، مثلا « أفعل » قياس في الأمر من الثلاثي

ك « اذهب » « وانصر » وليس في الأسم قياساً كـ « أصبع » ،
وابلماً فتأمل .

(ولابد من لزوم الوزن) بان لا ينتقل من وزن الى آخر : (و) لابد
من (بقائه) اي الوزن : بان لا يخرج باعلال ونحوه من الوزن الاصلي
لل فعل ، لابد من كون الوزن (غير خالف لطريقة الفعل) التي
منها الادغام ان كان فيه حرفان متجانسان (فتح امره ، ورد ، وبع
مصروف) أما امره فلانه لا يلزم الوزن لأن عينه يتبع لامه في الحركات
كما تقدم في اوائل الكتاب في الاسماء الستة فهو في الرفع موازن
« اكتب » وفي النصب موازن « اذهب » وفي الجرم موازن اضرب واما رد
وبع فلانهما لم تبقيا على وزنها الاصلي فان وزنها في الاصل « فعل »
بضم الفاء وكسر العين فزال ذلك بسبب الادغام في رد والاعلال في
بعض هذا ان كان رد فعلما ماضيا ، ويحتمل ان يكون فعل امر فوزنه
الاصلي « افعل » كأنصر تغير لما ذكر مع حذف الهمزة (وكذا نحو
البب عند أبي الحسن الاخفش) لانه خالف لطريقة الفعل التي هي
الادغام من غير مانع فيه (وخالفة المصنف) فقال : ان البب غير
منصرف لأنه موازن انصر ، ولأن الفك فيه رجوع الى الأصل فهو
كتصحیح « استحوذ » وليس تصحيح استحوذ بمانع من اعتبار الوزن
ولأن الفك قد يدخل الفعل وجوباً كـ « اشد به » في التعجب ، وجوازاً
كـ « اردد » وشذواذا كـ « الـ » كما يجيء في باب الادغام في آخر الكتاب
هذا ولكلما في القول بانصراف رد او عدم انصراف البب لما ذكر شبه تناقض فتأمل
(وفهم من كلامه) أي : كلام المصنف حيث قيد الوزن بـ
يكون خاصاً بالفعل او غالباً فيه (ان الوزن الخاص) بالاسم كـ

« قمطريير » (او الفالب فيه) كوزن « فاعل » بكسر العين نحو كامل علما فانه وان وجد في الفعل نحو « ضارب » أمرا من باب المفاعة الا انه في الاسم اكثـر (او المستوي هو) اي الاسم (والفعل فيه) نحو « جبل ، وعـضـد ، وكتـف ، وجـعـفـر » اعلاما (لا يؤثر وهو ايـ مافهم من كلامـه (كذلك) اي صحيح (وخـالـفـ ابن عـيسـى بن عـمـرـو في المنقول من الفعل حيث) حـكـىـ عنـهـ انهـ قـالـ : كلـ فعلـ مـاضـ سـيـ بهـ فـانـهـ لـاـ يـنـصـرـفـ ، وـاسـتـدـلـ بـقـولـهـ . . .

انا ابن جـلاـ وـطـلـاعـ الشـايـاـ . مـقـ اـضـ العـماـ مـهـ تـعـرـفـونـيـ فـانـ « جـلاـ » فـيـ الـاـصـلـ فـعـلـ مـاضـ وـهـوـ عـلـمـ عـنـوـعـ مـنـ الصـرـفـ بـدـلـيلـ عـدـمـ قـنـوـنـهـ ، وـاجـبـ عـنـهـ بـاـنـهـ يـحـتـمـلـ أـنـ يـكـوـنـ سـيـ بـجـلاـ مـنـ قـوـلـكـ زـيـدـ جـلاـ ايـ : هـوـ فـقـيـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ يـعـودـ عـلـىـ زـيـدـ ، وـهـوـ مـنـ بـابـ الـمـحـكـيـاتـ . . .

قال التفتازاني في بحث الايجاز : لفظ « جـلاـ » هيـنـا عـلـمـ ، وـحـذـفـ التـنوـنـ لـاـنـهـ حـكـىـ كـ « يـزـيدـ » فـيـ قـوـلـهـ :

تبـتـ اـخـتوـالـ بـسـيـ يـزـيدـ ظـلـلـاـ عـلـيـنـاـ لـهـمـ فـسـدـيدـ لـاـ لـاـنـهـ غـيـرـ مـنـصـرـ لـلـعـلـمـيـةـ وـوـزـنـ الفـعـلـ عـلـىـ مـاـتـوـمـهـ بـعـضـ النـعـاهـ لـاـنـ هـذـاـ الـوـزـنـ لـيـسـ مـاـ يـخـتـصـ الفـعـلـ ، وـلـاـ فـيـ اوـلـهـ زـيـادـةـ كـزـيـادـةـ الفـعـلـ وـتـحـقـيقـ ذـلـكـ اـنـ الفـعـلـ المـنـقـولـ اـلـىـ الـعـلـمـيـةـ اـذـاـعـتـبـرـ مـعـهـ ضـمـيرـ فـاـهـلـهـ وـجـمـلـةـ عـلـمـ فـهـوـ حـكـىـ وـالـاـ فـحـكـمـ حـكـمـ المـفـرـدـيـ الـاـنـصـرـافـ وـعـدـمـهـ اـتـهـيـ وقدـ تـقـدـمـ الـكـلـامـ فـيـهـ اـنـفـاـ وـاـنـمـاـ كـرـدـنـاـ الـكـلـامـ فـيـهـ لـكـوـنـهـ مـنـ الـمـسـائـلـ الـمـفـقـولـ عـنـهـ عـنـدـ الـاـكـثـرـ (وـمـاـ يـصـيـرـ عـلـمـ مـنـ ذـيـ الـفـ مـقـصـورـةـ زـيـدـتـ لـاـحـاقـ) وـالـاحـاقـ زـيـادـةـ حـرـفـ فـيـ الـكـلـمـهـ لـتـصـيـرـ عـلـىـ مـيـتـةـ اـصـلـيـةـ لـكـلـمـةـ فـوـقـهاـ فـيـ عـدـ الـمـرـوفـ

الاصول ، لتعامل معاملته في التثنية والجمع وبقية الاحكام (كملقي)
يعنى : ثبت (وارطى) يعنى : شجر (علبين) فانهما ملحوظان
بـ « جمفر » فوزنهما « فعل » كجمفر لا « فعل » كسكنى لان حكم
الرائد للأخلاق حكم الحرف الاصلي في الوزن (فليس ينصرف) للعلمية
وشبه الف الاخلاق بالف التأنيث في الزيادة والموافقة لوزن ما فيه
الف التأنيث كـ « سكري » فانهما في الوزن العروضي كسكنى ،
بغلاف غير العلم اذ لا ضيق فيه لمنع الصرف ، (وبخلاف العلم
الذى فيه الف الاخلاق المدودة) كـ « علباء » علما فان الالف والهمزة
فيه زائدتان للأخلاق بـ « قوطاس » . وانما لم تؤثر الف الاخلاق
المدودة لتختلف شبيهها بالف التأنيث المدودة لان همة الاخلاق لا
تغبه همة التأنيث من جهة ان همة التأنيث مقلبة عن الف
التأنيث، وهمة الاخلاق مقلبة عن الياء ، كما يجيء ذلك مفصلا في باب
تشبيه المقصور والمدود في قوله :

وما كصحراء بواو ثبا و نحو علباء كسام وحياء
والسر في ذلك ان المقلوب من المانع مانع ومن غيره غير مانع .
(والعلم امنع صفة ان عدل كـ « فعل » التوكيد اي : « جمع »
وتوابه) اي كتع و بصع و بتع (فانها كما قال المصنف في شرح
الكافية : معارف بنية الاضافة ، اذ اصل رأيت النساء جمع : جمعهن
فعذف الضمير) المضاف اليه (للعلم به واستغنى) عنه (بنية الاضافة
وصارت في الصورة لكونها معرفة بلا علامة ملحوظ بها كالاعلام) ،
فاحد السببين فيها شبه العلم ، والأخر العدل ، لانها معدولة عن
اصلها الذي مع الاضافة .

وقال بعضهم : إنها اعلام حقيقة لللاحاطة والعمول ، بدليل جمعها بالواو والنون وهو متخصص بالعلم او الصفة كما تقدم في مواضع اعراب النبأ في قوله :

وارفع يواه ديبا اجر وانصب سالم جمع عامر ومسذنب ولبيت بصفات فاعلام واجيب عن ذلك بانها ليست (بالاعلام لانها) اي الاعلام : اما (شخصية او جنسية ، وليس هذه) اي : جمع وتوابعه (واحدة منها) لأن العلم الشخصي متخصص ببعض الاشخاص المعين فلا يصلح لغيره ، والعلم الجنسي متخصص ببعض الاجناس لالكلها كما تقدم في باب العلم في قوله :

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم (قال) المصنف في الشرح المذكور (وهو) اي كونها معارف بنية الاضافة (ظاهر نص مسيبويه .

وقال ابن الحاجب : إنها اعلام) بالغلبة صارت اسماء (للتأكيد) بمعنى : « كل » وليس (معدولة) عن حالة الاضافة بل معدولة (عن فعلوا) لأن مفرداتها اعني : « جماعه » وتوابعه على وزن « فعلاء » والجمع الذي (يستحقه فعلاء) اذا كان (مؤنث افعل المجموع بالواو والنون) هو الجمع بالالف والتاء . وبعبارة اخرى « فعل » مفرده « فعلاء » مؤنث افعل فكما يجمع افعل بالواو والنون كذلك حق فعله ان يجمع بالالف والتاء ، فلما جاء جمعه على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو « فعلوا » . وقال جماعة : إنها معدولة عن « فعل » بضم الفاء وسكون العين لأن مفردهما « فعلاء افعل » كحمراء واحد . وقال آخرون : إنها معدولة عن

« فعال » لأن مفردها اسم كصحراء وصحاري .
 والحق : ماقاله المصنف في شرح الكافية لأن الجمجم بالالف والئام
 يشترط في مذكرة اما العلمية او الوصفية ، وكلها متثنع فيها : أما
 العلمية فلما تقدم آنفاً : واما الوصفية فلأنها معايرة للتوكيد ضرورة
 ولأن فعلا لا يجمع على « فعل » بضم الفاء وسكون العين الا اذا كان
 مؤثثاً لـ « أفعل » صفة كـ « حمراء وسوداء » ولا على « فعال » الا
 اذا كان اسماع مفعلاً مذكور له (كصحراء) ، وجمع وقوابعه ليست
 كذلك (او ك فعل ، وزفر ، وعبر فأنها معدولة عن : ثاء ، وزافر
 وعامر) لأنها لما سمعت غير منصرفة في كلامهم وليس فيها سبب ظاهر
 غير العلمية – قدر فيها العدل ، لأن العلمية وحدها لا توجب
 منع الصرف .

(والعدل والتعريف مانعاً صرف سحر) بمعنى : الوقت الواقع
 قبل الفجر بقليل اذا به اي : بالسحر التعين والظرفية (قصداً يعتبر)
 حاصله (اذا) اريد (به) سحر يوم معين واستعمل ظرفاً (كجئت
 يوم الجمعة سحر فأنه) غير منصرف لأنه (معدول عن « السحر »)
 ومعرفة بالعلمية .

قيل : لأن جعل علماً لهذا الوقت . وقيل : لأن اشبه العلم لأن معرفة
 بغير اداة ظاهرة كالعلم ، وانما قلنا انه معدول عن المعرف بال
 لأن ما اريد به سحر معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفاً بال ، فعدل
 عنه وقدد به المعين بدون ال و قال جماعة : انه منصرف ، ثم اختلفوا
 فقال بعضهم : حذف التنوين لنية الاضافة . وقال آخرون :
 لنية ال .

وقال بعض المحققين انه مبني لتضمنه معنف « ال » كما قيل ذلك في (امس) وقد تقدم في باب المبني والمعرب ، ورد ذلك بأمرور منها : انه لو كان مبيها لكان الفتح اولى به ، لانه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لثلا يشتبه حالة البناء بحالة الاعراب ، كما اثبتت النسخة في (قبل ، وبعد) لذلك .

ومنها : انه لو كان مبيها لكان جائز الاعراب مثل (حين) لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا .

ومنها : ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البناء ، لأن البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ، ودعاوى الأسهل ارجح من دعواي غير الاسهل ، واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف .

والفرق بين التضمين والمعدل ان « التضمين » كون الكلمة مفيدة معناها الاصل مزيدا عليه معنى آخر ، كما سبق ذلك مفصلا ومشروحا في باب الحروف الجاره عند قول المصنف :

وقد يجيئه موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلا و « المعدل » تغيير اللفظ عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه على ما كان وسحر في المثال مغير عن لفظ السحر من دون تغيير لمعنى فهو معدول وغير منصرف لا مبني ، كما توهنه بعض المحققين فتأمل ، فأن كان مبيها صرف كـ « نجيناهم بسحر » أي : بسحر من الاسحار فالمراد به لاسحر بعيته او كان مستعملا غير ظرف وان كان معينا لكن وجوب ان يكون تعريفه أي : تعينه بال او الاضافة ، ويلزم الانصراف حينئذ ضرورة لاستلزم ال والا ضافة ذلك نحو « طاب السحر

سحر ليقنا » .

(وابن علي الكسر) كل اسم يكون على وزن (فعال) بفتح الفاء وهو على اربعة اقسام : اسم فعل ﷺ « نزال » وعلم المصدر « كفجار ، وحمداد » وصفة لسب المؤنة كـ « فساق ، ولکاع ، وخبات » وهذه الاقسام الثلاثة مبنية عند الجميع والقسم الرابع : ما كان علما (مؤنثا) وهذا مبني (عند اهل المجاز) مطلقا : سواء لم يكن من ذوات الراء (ك حذام) علما لامرتة ، او كان منها كـ (سفار) علما لبئر معروفة لبني مازن ابن مالك ، وبناته عند اهل المجاز للعلمية والتأنث والعدل التقديرى كنزال فبالسبعين يسلب من الاسم بعض التمكّن اعني **الكسرة** والتثنين فيستحق بالثالث زيادة السلب ، وليس بعد منع الصرف الا البناء اي : سلب الاعرابين الاخيرين ايضا ، فلذلك قدروا العدل فيه كنزال حتى يبني . وقيل بني لتضمن تاء التأنيث ، ونونقض ذلك بنحو « هند ، وزينب » وقيل لمشابهة (نزال) وزنا ، ونونقض هذا ايضا بنحو (سحاب : وكلام) من المعربات واجيب عن النونض بأن : فيه العدل والتأنث والتعريف وليس في سحاب ونحوه شيء من ذلك (وهو) اي : فعال (نظير جثم وعمر في الاعراب ، ومنع الصرف للعلمية والعدل) والتقديرى (عن فاعلة) مطلقا : سواء كان من ذوات الراء او غيرها (عند) فتنة قليلة من (بني تميم) اما اكثراهم فجعلوا ذوات الراء مبنية للعلمية والتأنث والعدل التقديرى ، وانما قدروا العدل الموجب للبناء تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء يكشف المانع عن الامالة المطلوبة المستحسنة المطلوب في الكلام ، كما يجيء في باب الامالة قوله :

وَكَفْ مُسْتَعْلِمْ وَرَايْنَكَفْ بِكَسْرِ رَا كَنَارْ مَا لَا إِجْفَوْا
 وَأَمَّا غَيْرُ ذَوَاتِ الرَّاءِ فَفِي عِنْدِهِمْ مَعْرِبَةٌ غَيْرُ مُنْصَرَفَةٌ لِلتَّائِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ
 لِكُنْهِمْ اعْتَدُوا الْعَدْلَ فِيهَا أَيْضًا طَرْدًا لِلْبَابِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهَا لِتَحْقِيقِ
 السَّبَبِيَّنْ لِنَعْمَلْ الصَّرْفَ فِيهَا ، فَأَعْتَبَارُ الْعَدْلِ فِيهِ أَنَّمَا هُوَ لِلْحَمْلِ عَلَى
 نَظَائِرِهِ مِنْ ذَوَاتِ الرَّاءِ لِالتَّحْصِيلِ سَبَبِ الْبَنَاءِ أَوْ سَبَبِ مَنْعِ الصَّرْفِ .
 (وَاصْرَفْنَ مَا نَكَرْ مِنْ كُلِّ مَا) أَيْ : غَيْرُ مُنْصَرَفَ (التَّعْرِيفُ)
 أَيِّ الْعِلْمِيَّةِ (فِيهِ أَثْرٌ) فِي مَنْعِ صَرْفِهِ : بِأَنْ يَكُونَ مَنْعُ صَرْفِ الْإِسْمِ
 مُوقُوفًا عَلَى التَّعْرِيفِ ؛ شَطَرًا كَانَ التَّعْرِيفُ أَوْ شَرْطًا ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى
 اصْرَفْنَ كُلَّ عِلْمٍ نَكَرْ : بِأَنْ يَؤْلِي بِوَاحِدِ الْمَاسِمِيِّ بِهَذَا الْإِسْمِ (نَحْوُ رَأَيْتَ
 أَحْمَدَ وَاحْمَدًا آخَرَ) فَانَّ الْمَرَادُ بِـ (أَحْمَدَ) الْثَّانِي وَاحِدًا غَيْرَ مُعِينٍ
 مِنْ سَمْعِي بِأَحْمَدَ ، أَوْ يَجْعَلُ عِبَارَةً عَنِ الْوَصْفِ الْمُشْتَهَرِ صَاحِبَهُ بِهِ نَحْوُ
 « لَكُلِّ فَرَعُونَ مُوسَى » أَيِّ لَكُلِّ مَبْطُلٍ حَقَّ فَجَعْلَ « فَرَعُونَ » عِبَارَةً
 عَنِ الْمَبْطُلِ « وَمُوسَى » عِبَارَةً عَنِ الْمَحْقُولِ الْأَشْتَهَارِ فَرَعُونَ لَعْنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ
 بِكُونَهُ مَبْطُلاً وَالْأَشْتَهَارُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكُونَهُ حَقًّا ؛ سَوَاءٌ كَانَتِ الْعِلْمِيَّةُ
 مَعَ كُونِهَا سَبِيلًا شَطَرًا لِلتَّائِيِّ السَّبَبِ الْأُخْرَ كَمَا فِي التَّرْكِيبِ : وَالْإِلَفُ
 وَالنُّونُ الْمُزِيدَتَيْنِ ، وَالتَّائِيَّةِ بِالْتَّاءِ لِفَظًا أَوْ مَعْنَى وَالْعِجْمَةِ (كَرَبُ
 مَعْدِ يَكْرَبُ ، كَغَطْفَانُ ، وَطَلْحَةُ ، وَسَعَادُ ، وَابْرَاهِيمَ لِقَيْتَهُمْ) فَجَمِيعُ
 هَذِهِ الْإِسْمَاءِ مُنْصَرِفٌ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ بَدْلِيلِ دُخُولِ « رَبْ » عَلَيْهَا فَبِقِيَّتِ
 بِلَا سَبَبٍ لِأَنَّهُ تَدْ اتَّفَى أَحَدُ السَّبَبِيَّنْ أَعْنَى : الْعِلْمِيَّةُ بِذَاتِهَا وَالسَّبَبُ
 الْأُخْرَ الْمُشْرُوطُ بِالْعِلْمِيَّةِ مِنْ حِيثُ اتَّفَاءِ شَرْطٍ ، فَلَمْ يَبْقِ فِيهَا سَبَبٌ
 مِنْ حِيثُ هُوَ سَبَبٌ مُؤْثِرٌ ، أَوْ كَانَ سَبِيلًا عَصْمًا مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ
 شَطَرًا فِي تَائِيَّةِ السَّبَبِ الْأُخْرَ كَمَا فِي وَزْنِ الْفَعْلِ فِي الْإِسْمِ ، وَالْفُلُّ الْأَلْمَاقِ

على قول : والعدل نحو (رب احمد ، وارتقي ، وعمر لقيتهم) فهذه الاسماء منصرف لأنها بعد التنكير بقيت على سبب واحد وهو : وزن الفعل في احمد ، والف الالحاق في ارتقي ، والعدل في عمر ، والسبب الواحد وجوده كمدنه في التأثير في منع الصرف (بخلاف ما ليس للتعريف) أي : العلمية (فيه اثر) في منع الصرف لا شرطا ولا شطرا كما في الف التائين مطلقا ، والألف والنون المزيدين في الوصف والوصف ، وصيغة منتهى الجموع (ك ذكرى وحراء ، وسکران ، واحمر ، واخر ، ودرهم ، ودنانير) فإنه لا تأثير للعلمية في منع صرف هذه الاسماء ، اذ في كل واحد منها سبيبان غير العلمية او سبب واحد قائم مقام السبيبين فلا يتوقف منع صرفها على العلمية ، فإذا سمى بواحد منها ثم نكر لا ينصرف اذ لم يكن للتسمية اي العلمية تأثير في منع صرفها ، فوجود العلمية وعدمها بالنسبة الى منع الصرف سواء .

(فرع)

(اذا سمى باحمر) اي : اذا صار علما (ثم نكرة لم ينصرف عند سبيبويه ، والاخفش) في احد قوله لما ذكر) من ان وجود العلمية العارضة بالنسبة الى منع الصرف كعدمهما ، لوجود السبيبين فيه قبل العلمية وهذا الوصفية وزن الفعل ، غاية ما في الباب زوال الوصفية لتضادهما ، اذ الوصفية تقتضي العموم والعلمية تقتضي الخصوص وبين العموم والخصوص تضاد وتناف ، ولكن اذا زالت العلمية بالتنكير لا مانع من اعتبار الوصفية لأنها لم تزل بالكلية بسبب عروض العلمية

بـ دليل اللـمـحـ الـيـهـ بـعـدـ الـعـلـمـيـةـ ، كـمـاـ سـبـقـ فـيـ بـابـ المـرـفـ بـأـدـاـةـ
الـتـعـرـيفـ فـيـ قـوـلـهـ :

وبـعـضـ الـأـعـلـامـ عـلـيـهـ دـخـلـاـ لـلـمـحـ مـاـ قـدـ كـانـ عـنـهـ نـقـلاـ
فـاـنـ قـلـتـ : كـمـاـ اـنـهـ لـامـانـعـ مـنـ اـعـتـبـارـ الـوـصـفـيـةـ الـاـصـلـيـةـ لـاـبـاعـتـ عـلـىـ
اعـتـبـارـهـ أـيـضـاـ ، فـلـمـ اـعـتـبـارـاـ وـذـهـبـاـ إـلـىـ مـاـ هـوـ خـلـافـ الـاـصـلـ فـيـهـ اـعـنـيـ
مـنـ الصـرـفـ ؟

قلـتـ : الـبـاعـتـ عـلـىـ اـعـتـبـارـهـ اـمـتـنـاعـ اـسـوـدـ وـارـقـ مـعـ ذـوـالـ الـوـصـفـيـةـ
عـنـهـمـاـ كـمـاـ سـبـقـ فـيـ قـوـلـهـ :

فـالـادـهـمـ الـقـيـدـ لـكـونـهـ وـضـعـ فـيـ الـاـصـلـ وـصـفـاـ اـنـصـرـافـهـ مـنـعـ
وـاـمـاـ القـوـلـ الـأـخـرـ لـلـاخـفـشـ فـهـوـ اـنـهـ ذـهـبـ إـلـىـ اـنـهـ مـنـصـرـفـ فـاـنـ
الـوـصـفـيـةـ قـدـ زـالـتـ بـالـعـلـمـيـةـ (ـلـاـ ذـكـرـ)ـ مـنـ التـنـافـيـ بـيـنـهـمـاـ ، وـالـعـلـمـيـةـ
قـدـ زـالـتـ بـالـتـنـكـيرـ ، وـالـزـائـلـ لـاـيـعـتـبـرـ مـنـ غـيـرـ ضـرـورـةـ ، فـلـمـ يـبـقـ فـيـهـ الـاـ
سـبـبـ وـاحـدـ وـهـوـ وـزـنـ الـفـعـلـ ، هـذـاـ . وـاعـلـمـ اـنـ حـكـيـ عـنـ الـاخـفـشـ
اـنـهـ قـالـ : اـنـ خـلـافـهـ فـيـ نـحـوـ «ـاـحـمـرـ»ـ اـنـمـاـ هـوـ فـيـ مـقـتضـيـ الـقـيـاسـ ، وـاـمـاـ
الـسـمـاعـ فـهـوـ عـلـىـ مـنـعـ الصـرـفـ .

وـاعـلـمـ اـنـ جـمـيعـ مـاـ ذـكـرـ مـنـ القـوـلـيـنـ وـدـلـيـلـهـمـاـ يـجـريـ فـيـ نـحـوـ
«ـسـكـرـانـ»ـ أـيـضـاـ اـذـا سـمـيـ بـهـ فـقـدـبـرـ ، وـمـنـشـاءـ القـوـلـيـنـ : اـنـ الزـائـلـ
الـعـائـدـ هـلـ هـوـ كـالـذـيـ لـمـ يـزـلـ اوـ كـالـذـيـ لـمـ يـعـدـ ؟ـ ؟ـ اوـ اـذـ اـسـمـيـ بـنـحـوـ
«ـمـسـاجـدـ»ـ ثـمـ نـكـرـ فـسـيـبـوـيـهـ يـمـنـعـهـ لـاـ ذـكـرـ فـيـ اـحـمـرـ ، وـالـاخـفـشـ يـصـرـفـهـ)
لـاـ ذـكـرـ فـيـ قـوـلـهـ الـآـخـرـ فـتـأـمـلـ (ـوـلـمـ يـنـقـلـ عـنـهـ)ـ هـنـاـ (ـخـلـافـهـ)ـ .

(تتمة)

(من المقتضى للصرف التصغير المزيل لأحد السبيبين) المانعين من الصرف (نحو « حميد ، وعمير) في تصغيري : « احمد ، وعمر » فإن الوزن من احمد والعدل من عمر قد زالا بالتصغير فتنصرفان لزوال أحد السبيبين ، وأما زوال الوزن بالتصغير فواضح ، وأما زوال العدل به فلا العدل في عمر كان تقديره لأنهم إنما ارتكبوا حفظاً لقاعدتهم ملارأوه غير منصرف ، فإذا صرف بالتصغير فلا حاجة إلى تقديره فتاملاً .

(وما يكون منه أي : ما لا ينصرف منقوصاً) وهو : الذي في أخوه ياء ساكنة لازمة (ففي اعرابه نهج « جوار » أي : طريقة السابق) في قوله :

وذا اعتلال منه كالجواري رفعاً وجراً اجره كسارياً (يقتضي فينون) قد مضى الكلام في هذا التنوين مفصلاً هناك (بعد حذف يائه رفعاً وجراً ان كان غير علم كأعيم) تصغير : اعمى ، وهو غير منصرف كما كان كذلك قبل التصغير ، وما نه من الصرف : الوصف وزن الفعل ، وهو ابيطر حين التصغير واكرم قبل التصغير (وكذا ان كان علماً كقاض) اذا جعل اسمـاً (لامنة) ، وما نه من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث المعنوي ، هذا أي : التنوين بعد حذف الياء رفعاً وجراً (عند سيبويه ، وخالف يونس وعيسي والكساني فأثبتوا الياء ساكنة رفعاً ومقتولة جراً كالنصب ، محتجين بقوله) :

(قد عجبت مني ومن يعلما لما رأته خلطا مقلوليا
بفتح الياء من « يعيليا » ، مصغر « يعلى » علم رجل من دون
تنوين لانه غير منصرف للعلمية وزن الفعل وهو وزن بيطر ، والفعه للاطلاق
واجيبي عن ذلك بأنه ضرورة .

(ولاضطرار في النظم) اي في الشعر (او تناسب في رؤس الآي) القرائية
والمراد بها او اخر الآي ، سميت « رؤسا تأدبا (والسجع ونحو ذلك)
كتناسب كلمة مع أخرى (صرف ذو المنع بلا خلاف اما الضرورة)
في النظم (فنحو) قوله :

(تبصر خليلي هل ترى من ظمانن) سوالك تقىا بين حزمى شبععب
صرف « ظمانن » وجبر بالكسرة مع التنوين للضرورة الشعرية .
(واما التنااسب فلم يصرحوا بمرادهم به ، ويؤخذ من كلام الناظم
في شرح الكافية والرضي : ان المراد تنااسب كلمة معه) اي مع غير
المنصرف (مصروفة : اما بوزنه ك سبا بـ نباء) حيث صرف سباء
لكونه متناسبا لبنا ، (او قريب منه) في الوزن (ك سلاسلا واغلالا)
حيث صرف سلاسلا ليتناسب المنصرف الذي وزنه قريب من وزنه
وهو اغلالا (او لا) يكون بينهما تنااسب في الوزن (ولكن تعددت
الالفاظ المصروفة ، واقتربت) مع غير المنصرف اقترانا متناسبا
منسجما ك ودا وسواها ولا يغوثا ويعوقا ونسرا) فصرف « يغوثا
ويغوقا » لاقترانهما وانسجامهما مع ودا وسواها ونسرا (و) اما
(آخر الفواصل الاسجاع) فهو (ك قواريرا قواريرا) بصرف كلامها
على بعض القراءات ليناسب الثاني آخر سائر الآيات والاول الثاني
هذا اذا قره بالتنوين لا اذا وقف عليه بالالف لأن الالف حينئذ كما

يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى : « الظنونا والرسولا والسبيلا) فلا يكون حينئذ ما نحن فيه .

(فرع اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب اي الفتح استصحابا (او الجر) اي الكسرة فيدخله الكسرة كالتنوين ؟ (صرح الرضي بالثاني) وهذا نصه « ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف مادخله الكسرة والتزوين للضرورة او التاسب » انتهى (ولو قيل بالوجبين كالمنادى لم يبعد) حيث جوز في المنادى الضم والنصب ، كما تقدم هناك في قوله :

واضم او انصب ما اضطرارا نونا **ما** له استحقاق ضم بينما فيجوز فيما نحن فيه النصب والجر لاتحاد المثأط في البابتين .
 (والمصروف) اي : المنصرف (قدلا ينصرف لذلك) اي للضرورة او التاسب (عند الكوفيين والأخفش ، وان ابا سيبويه) محتجا بان الضرورة تجوز رد الأشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف للضرورة ، لأن الاصل في الأسماء الصرف ولا يخرج لأجلها الاشياء عن اصولها فنأمل (و) المجوزن جعلوا (منه ومن ولدوا عامر ذو الطول والعرض) .

فمنع عامر من الصرف مع انه ليس فيه من (مواطن الصرف سوى العلمية) وهي وحدتها غير كافية في المنع من الصرف بل لا بد من انضمام (علة) اخرى اليها ليكون اجتماعهما سببا في منعه من الصرف ، فاذن لا وجہ في منع صرفه الا الضرورة .

(قد تم بعون الله وحسن توفيقه الجزء الثالث من التعلقة المسماة) به مكررات المدرس بيد مؤلفه المحتاج الى عفو ربه **الكريم**

« محمد حلبي بن مراد علي) في رابع عشر (شهر رجب المرجب) من سنة (خمس وثمانين وثلاثمائة بعد الالف من هجرة سيد الكائنات صلى الله عليه وآلـه الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم اجمعين .

وقد كان الشروع فيه ليلة السبت الثالث عشر من دبيع الثاني من السنة المذكورة والحمد لله اولاً وأخراً .

(لقد تم بعون الله وحسن توفيقه الجزء الثالث من مذكرات المدرس وكان لي شرف الاشراف على طبعه وتصحيحه وذلك امتثالاً لأمر استاذنا الجليل سماحة العجۃ الشیخ محمد علی المدرس وقياماً ببعض الواجب على (علی ناصري) .



١٢٨٩ هـ - ١٩٧٠ م

مطبعة النهان - النجف الأشرف تلفون ٢٠٩٧